شؤون فلسطينية

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ ٢١٣ ـ ٢١٤

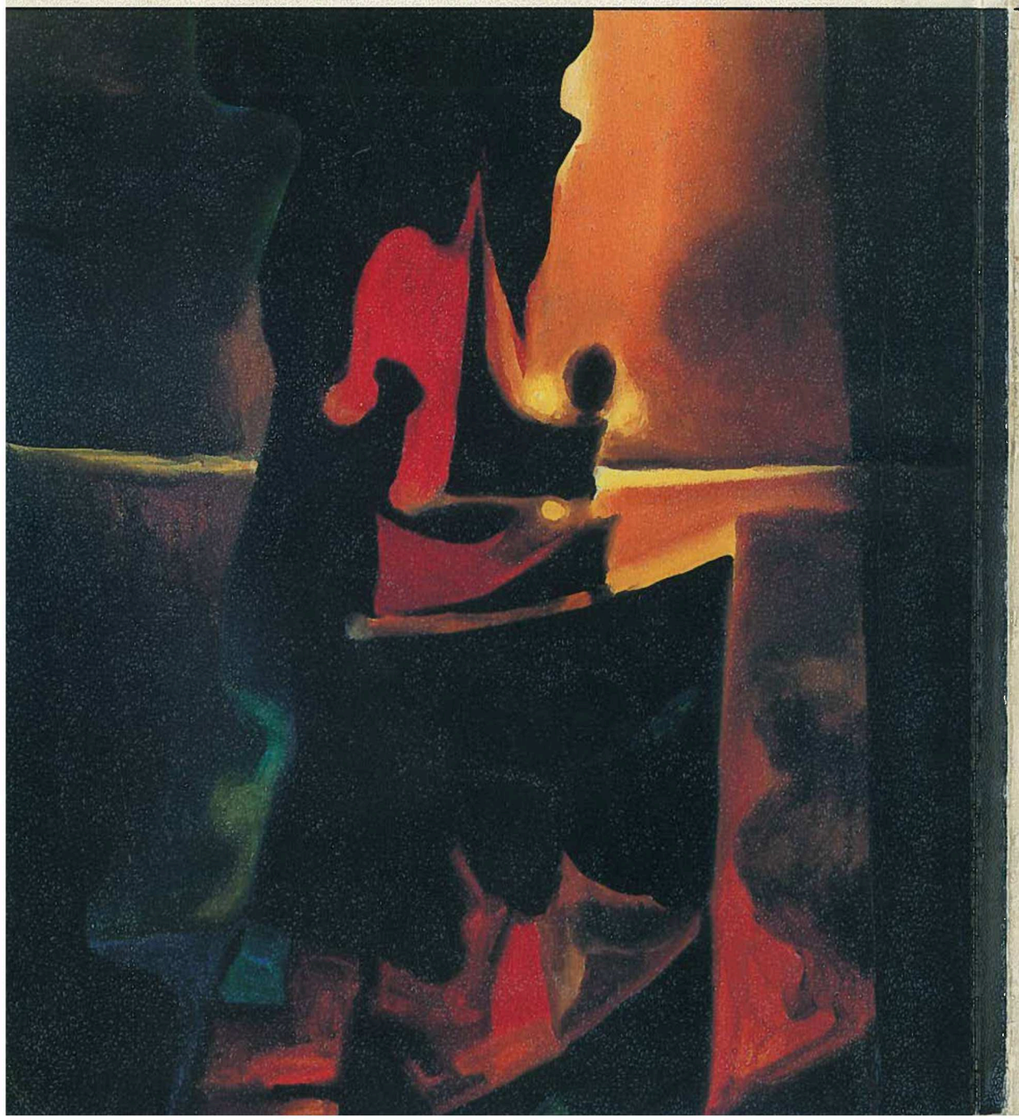

شؤون فلسطينية ٢١٣ ٢١٤

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 213 - 214 , December 1990 - January 1991

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

٢١٣ ـ ٢١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **رسالة الرئيس ياسر عرفات في الذكرى السادسة والعشرين لانطلاقة الثورة**

١١ **الدور الاميركي في صياغة القرار الدولي الرقم ٦٨١** ..... نبيل رملاوي

١٨ **تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني** ..... د. نبيل كوكالي

٣٠ **الحوار الفلسطيني ـ الاميركي** ..... د. محمد عبدالعزيز ربيع

٤١ **الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية** ..... د. نبيل حيدري

٧٦ **أزمة الخليج: نحو نظام دولي جديد** ..... أحمد شاهين

تقارير

٨٥ **أعباء الهجرة في اسرائيل** ..... مها بسطامي

مراجعات

٩٢ **«يطلقون النار ويبكون»** ..... رياض بيدس

شهريات

٩٦ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
الانتفاضة وأزمة الخليج ..... سميح شبيب

١٠٠ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
الوسيط العربي ..... أ. ش.

١٠٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
المقايضة ..... ن. ح.

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
اسرائيل تدفع ثمن التصعيد ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:

١١٦ **محادثات شامير في واشنطن** ..... هاني العبدالله

١٢٢ **مشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة** ..... م. ب.

١٢٨ المناطق المحتلة:
الخيار الوسط ..... ربعي المدهون

وثائق

١٣٣ **عرفات: مع العراق في المنازلة الكبرى**
١٣٥ **نصّ قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨١**
١٣٦ **نصّ بيان رئيس مجلس الأمن**

يوميات

١٣٨ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/١٠/١٩٩٠ الى ١٥/١٢/١٩٩٠

بيبليوغرافيا

١٥٥ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمد بشناق**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **د. محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

رسالة الأخ ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

في الذكرى السادسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

عام لهيب النصر

بسم الله الرحمن الرحيم

«آلم، غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لله الامر من قبل ومن بعد ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم، وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن اكثر الناس لا يعلمون». صدق الله العظيم.

يا جماهير أمتنا العربية المجاهدة؛

يا أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم؛

ايها الثوار المجاهدون أبطال أسطورة المقاومة وملحمة الكفاح؛

أيها الفدائيون الشجعان صنّاع الزمن العربي الجديد؛

أيها الصامدون المرابطون وراء متاريس الدفاع عن الوطن والشعب والثورة؛

يا جماهير الانتفاضة الشعبية الباسلة؛

يا أبطالنا المناضلين في الجنوب اللبناني الصامد؛

يا أبناء شعب دولة فلسطين، فوق ارض الوطن، وفي المنافي والشتات؛

في يوم انـطلاقـة ثورتنا العملاقة، وفي ذكرى ولادة شعبنا المتجددة، يوم الانبعاث الوطني لشعبنا، يوم تدشين العصر الفلسطيني الجديد، يقف شعبنا مزهوّاً بما انجز بتضحياته ونضالاته وهو يرفع راياتنا وهي تخفق على مشارف بوابة النصر.

في هذا اليـوم الذي تتجسّـد فيه معاني الفداء، والاقتحام، والتضحية، والعطاء، والصمود

الذي اصبح مرادفاً لمعاني الحرية والنضال والمقاومة العنيدة؛ في هذه الذكرى التي يحلّ فيها هذا العام وقد قطعنا خطوات جديدة الى الامام على درب الانتصار.

واذ يحيي شعبنا انطلاقة ثورتنا، التي مثّلت له ولادة جديدة وانجزت موعده مع التاريخ، فاننا نذكر، بكل الاجلال والاكبار، شهداءنا، شهداء الشعب والثورة، الذين سقطوا على درب النضال والجهاد، ليحيا الشعب وتعيش فلسطين؛ نذكر كل بطل من ابطال قوافل الشهداء الابرار الذين رووا ساحات المواجهة بدمائهم الطاهرة الزكية، فازهرت اجيالاً من المناضلين يحملون الراية ويواصلون الكفاح؛ نذكر شهداءنا، وفي مقدمهم الاحبّة ابو جهاد وابو الوليد وكمال عدوان وابو علي اياد وابو يوسف النجار وماجد ابو شرار وكمال ناصر وعبدالفتاح محمود وابو صبري وغسان كنفاني وعبدالله صيام وخالد نزال وابو حسن سلامة وابو طوق وفهد القواسمي وابو عطوان والحسيني ونعيم وابو ستة وحمدي وابو غزالة، وغيرهم الكثير الكثير من ابطالنا الشهداء في سجل الملحمة الخالدة مع النبيّين والصدّيقين وحسن اولئك رفيقا.

وفي هذا اليوم المجيد، يوم انبثاق الفجر الفلسطيني من جديد، نذكر اسرانا الابطال، فرساننا في المعتقلات، فنوجّه اليهم تحية المجد والفخار، تحية الاعتزاز بشموخهم وهم يقهرون سجّانيهم، ويحوّلون المعتقلات قواعد ثورية تبني وتصقل وتخرّج أفواجاً وأجيالاً من كوادر الثورة.

وفي هذا اليوم المجيد نذكر ولا ننسى اولئك المقاتلين الابطال الذين كانوا من الرواد وصنعوا البدايات في أحلك الظروف واصعب اللحظات وما زالوا يواصلون الدرب يتألقون بأوسمة البطولة جراحاً في اجسادهم تروي ملاحم الشجاعة والمواجهة، وتشرق فيهم روح الايمان والثقة بالانتصار، وقد قادت الثورة شعبنا نحو مشارف الانتصار الحتمي الاكيد.

بسم الله الرحمن الرحيم

«والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك هم المؤمنون حقاً لهم مغفرة ورزق كريم». صدق الله العظيم.

ايها الاخوات والاخوة؛

يا جماهير شعبنا المجاهد؛

اذ تشكل ذكرى انطلاقة الثورة، في هذا المنعطف التاريخي الحاسم، اذكاء لنيران شعلة المقاومة المتوهجة، وتجسّد عهد الاستمرار والوفاء لارواح الشهداء الخالدين، فانها، ايضاً، وقفة للتقويم واستخلاص العبر والدروس.

واذ كان الكثيرون قد رأوا في انطلاقة الثورة، قبل ستة وعشرين عاماً، عملاً مستحيلاً يرقى الى مرتبة المغامرة غير المحسوبة، فان الكثيرين رأوا في استمرارها، وتصاعدها، رابع المستحيلات.

ولم نكن، نحن، من سمّى ثورة شعبنا بثورة المستحيل، ولكنها كانت، وما زالت، كذلك وبالفعل، فمن معركة الى اخرى، ومن ملحمة الى ملحمة، ومن حصار الى حصار، ومن ضربات الاعداء الى طعنات الاشقاء، ومن مواجهة الى مواجهة أشدّ على المستويات كافة ومختلف الجبهات، كان شعبنا يسجّل اعظم ملاحم البذل والتضحية والعطاء الانساني بشلاّل من الدم الطاهر وقوافل من الشهداء والجرحى والاسرى، دفاعاً عن الحلم والثورة والبندقية، وليثبت للعالم اجمع ان

فلسطين وشعبها وثورتها عصيّة على العدى، وانها الرقم الصعب في معادلة المنطقة، ومعادلة السلام، ومعادلة الحرب.

وها نحن هنا الآن، وطناً يزهو برايات الحرية المقبلة، وشعباً يتعملق بعطاء المقاومة، وبالانتفاضة المباركة، وبما تراكم من حصاد السنوات لتقرع بوّابة النصر بعزيمة لا تفلّ وارادة لا تلين؛ وها نحن الآن اقوى ما نكون شكيمة وايماناً بشعبنا الموحّد خلف ثورته الوطنية وبجهاده الصادق الامين.

ان سرّ هذا الانجاز العظيم، وسرّ المستحيل الممكن في مسيرتنا، يكمن فيكم، يا اخوتي ويا احبّتي. ايها الشجعان ابناء شعبنا العظيم؛ بكم، ومعكم، خاضت الثورة معاركها؛ بكم، ومعكم، ايها الابطال في القرى والمدن والمخيمات، دافعت الثورة عن حلمنا واهدافنا، من الاغوار الى العرقوب، ومن بيروت الى القدس الشريف المقدس، ومن صيدا الى غزة الدامية، ومن رفح وبيت ساحور الى الرشيدية وصور، ومن طرابلس الى نابلس، ومن حمّام الشط الى الخليل وجنين، ومن ارض الفتح في العرقوب الى بيت لحم بارثها وتراثها، ومن عين الحلوة الى جباليا واريحا وشعفاط، ومن النبطية الى قلقيلية وطولكرم، ومن صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة الى الدهيشة وبلاطة والشاطىء والمعسكرات الوسطى وخان يونس، مع هذه الجماهير المؤمنة الصادقة ذات التراث الهائل من الخبرات النضالية والثورية.

وانْ كان الاحرار والشرفاء في العالم يصفون ثورتنا بأنها ملحمة اسطورية، فقد كان شعبنا، وما زال، هو البطل لهذه الملحمة، وهو طائر الفينيق الذي ينطلق من النار والرماد اكثر قوة وعملقة وايماناً واقتداراً.

كما وانه في مسيرة النضال الصعبة ووسط انواء المؤامرات والغدر لم تضلّ الثورة الطريق، ولم تحد يوماً عن الهدف، ولم تختلط عليها السبل؛ فقد كان نبض الشعب هو بوصلتنا الصادقة، واحساسه دليلنا ومرجعنا، وموقفه مصدر الهامنا ووحدة القياس المعتمدة لتقويم خطواتنا، وكانت توجهات امتنا العربية وعزّها ومجدها ديدننا ومستقبلها وأمنها القومي هاجسنا، بعيداً من الهيمنة الاميركية، او النفوذ الصهيوني، او التواجد العسكري الاجنبي؛ فثورتنا هي هذا الضمير والوجدان لامتنا العربية: «فلسطينية القلب، عربية الوجه، عالمية الجذور والامتداد مع جميع احرار العالم».

بسم الله الرحمن الرحيم

«لقد رضي الله عن المؤمنين، اذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، فانزل السكينة عليهم واثابهم فتحا قريبا». صدق الله العظيم.

يا أبناء الثورة؛

منذ سنوات ثلاث واحتفالنا بعيد الثورة يكتسب مضموناً جديداً، ومعنى خاصاً، ويزهو بعنفوان جديد؛ فبتفجر الانتفاضة الشعبية الباسلة كانت الثورة الفلسطينية المعاصرة تسجّل ارتقاءها الى مرتبة متقدمة جديدة في مسيرتها، انتقالها الشامل والحاسم من ثورة الطليعة الى ثورة كل الجماهير، وكانت تسجّل بذلك اقترابها بشعبها من بوابة النصر الحتمي الاكيد؛ وكان ذلك كله يثبت، مرة اخرى، بالبرهان الساطع وبالدليل العلمي الحاسم، صحة المنهج الثوري الفلسطيني، فكان تفجّر الانتفاضة من رحم الثورة كذروة لنضالنا الوطني يثبت ان البدايات كانت

صحيحة، وان المنطلق كان صائباً، وكانت الانتفاضة الاخيرة لشعبنا، التي سبقتها انتفاضات شعبية متتالية في ارضنا المحتلة، تقدّم التقويم التاريخي الحاسم لمسيرة من انطلقوا في مثل هذه الايام منذ ستة وعشرين عاماً، يتحدّون المؤامرة والمتآمرين، ويواجهون المستحيل والمحظور، ويصحّحون مسيرة التاريخ. كانوا برصاصاتهم المباركة يكتبون صفحات زمن ثوري جديد، ويصلون ما اريد قطعه من المسيرة الوطنية لشعبنا الفلسطيني.

لقد كانت رصاصات الانطلاقة تعبيراً عن ايمان عميق، واصالة ثابتة، واقتحاماً للتاريخ، واعادة تشكيل للمشهد السائد في وطننا العربي؛ وها قد جاءت الانتفاضة المباركة مع الصمود الاسطوري للثوار في مناقع الدم، والفداء، والتضحية، من الاغوار الى العرقوب الى ملحمة بيروت الاسطورية؛ وها هي جماهيرنا الشجاعة ترفع الراية وهي تحتفل، بعد ايام، باختتام الشهر الاول من العام الرابع للانتفاضة.

ها هي الحلقات تتصل. وها هو شعبنا في جميع اماكن تواجده يسجّل، ويجسّد، اكثر نماذج الوحدة الوطنية منعة وصلابة واشراقاً. وها هم اشبال الآر. بي. جي في الجنوب اللبناني الصامد البطل يتعانقون مع جنرالات الحجارة المقدسة. وها هم الثوار والمجاهدون في كل مواقع الثورة والنضال يشكلون هذا النسيج الثوري الواحد لشعب حرّ أبيّ، ولأمّة مؤمنة اصيلة، وان الحجر الفلسطيني في القدس يتحوّل الى هذا الصاروخ المزدوج في بغداد.

نعم يا اخوتي؛ نعم يا احبّتي؛ ها هو شعبنا، بتأكيده المتجدد كل يوم على استمرار الجهاد والنضال والمقاومة، يضع العالم تجاه حقيقة لا يمكن تجاوزها، او نكرانها، او تجاهلها، او تحريفها؛ حقيقة ان الشعب الفلسطيني مصمّم على مواصلة الجهاد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى استرداد حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف؛ وحقيقة انّ لا سلام ولا استقرار في المنطقة بدون احقاق هذه الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة.

بسم الله الرحمن الرحيم

«وكان حقاً علينا نصر المؤمنين». صدق الله العظيم.

يا ابناء شعبنا الشجاع؛

ايها المناضلون في جميع مواقع الثورة والنضال داخل وخارج الوطن؛

يا من نسجتم، بصبركم وتحمّلكم وصمودكم، اروع ملاحم الجهاد؛

ايها الابطال في كل مكان، رجالاً ونساءً وشبّاناً واطفالاً في مدننا الشمّاء وفي مخيّماتنا الباسلة وفي قرانا البطلة؛

ايها الابطال، آباء يذودون عن الوطن والارض، أمّهات يخرّجن اجيال المناضلين، شبّاناً وشابات يسطّرون بدمائهم معجزة المقاومة، واطفالاً تنضجهم نيران الثورة والمعاناة يلوّنون الافق بأساطير الانتفاضة والثورة والجهاد؛

ايها المقاتلون الابطال في الخنادق والمعسكرات تشهرون البنادق دفاعاً عن المستقبل، دفاعاً عن فلسطين، دفاعاً عن لبنان وجنوبه، دفاعاً عن ارض العروبة في كل مكان؛

ها نحن ندخل العام السابع والعشرين من مسيرة الثورة، وندخل العام الرابع من مسيرة الانتفاضة؛ ندخل عاماً جديداً بقلوب عامرة بالايمان، وخطوات قوية، وهامات شامخة؛ نستقبل عاماً جديداً بوحدتنا الوطنية المتينة وتصميمنا الاشدّ مضاء، وبأرواحنا المشرئبة للشهادة والفداء. «فلا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين». صدق الله العظيم.

وها نحن يا اخوتي، ويا احبتي، نطوي صفحة عام انقضى، نحمل فيه، للعام الجديد، تحدّيات حاسمة تتعلق بوجود ومصير ومستقبل امتنا العربية. وعلى مدى شهور العام الماضي، كنّا نخوض المعارك على جبهات عدّة؛ ففي حين كان شعبنا يواصل انتفاضته المباركة، ويصعّد فعالياتها، ويحقق ولادة جديدة لها، متعالياً على الجراح، متحدّياً للمجازر والمذابح وحروب التجويع والتشريد والتجهيل، كانت جماهيرنا تحطم، بوحدتها الفذّة وانضباطها العالي، مؤامرات المحتلّين، وفي الوقت عينه، كانت الجماهير اللبنانية، والفلسطينية، في الجنوب اللبناني تتصدى لغارات واعتداءات الصهيونيين، في هذا الرباط المتقدم، مسجّلين هذا النسيج المتكامل والمتناسق للعمل الثوري الاصيل.

وعلى مدى شهور العام الماضي، كانت الثورة تواصل هجمتها السياسية، والدبلوماسية، والاعلامية، لتكريس انجازات الانتفاضة، ولحماية قضيتنا الوطنية في وجه محاولات التجزئة والتقسيم والاقتسام، وكانت ثورتنا تواصل اداء دورها القومي المعهود، فتسارع، وتبادر، على الدوام، لتحقيق ادنى حدّ ممكن من التضامن بين دولنا العربية في وجه ما كان واضحاً انه يدبّر لها. ومن هنا انطلقت دعوتنا الى عقد «قمة بغداد» لنحذّر من خطرين داهمين يهددان وجود امتنا العربية: خطر الهجرة اليهودية الى بلادنا لبناء اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات، والتي تموّل، ويا للأسف، بطريق مباشر وغير مباشر من بعض المال العربي، البخيل على المجاهدين المرابطين في هذه الامة؛ والخطر الآخر هو التهديدات التي تستهدف تصفية القدرة العسكرية، والتقنية، العراقية، بما تعنيه من كسر لحاجز التفوّق الاسرائيلي على امتنا العربية، بالاضافة الى تهديد الاردن ولبنان. ولم نكن نقرأ الغيب آنذاك، بل كنّا نقرأ، بوضوح، مؤشرات ودلائل تكشّفت فيما بعد عن ابعاد وخطورة ما يدبّر لامتنا العربية. فحين دعونا الى القمة العربية والى الموقف العربي الموحّد، فلكي تشارك امتنا العربية، بصوت واحد موحّد، في صياغة النظام العالمي الجديد، الذي يقوم على انقاض عصر الحرب الباردة؛ كنا نريد لها ان تكون شريكاً في صياغة النظام بقدر يتيح لها ان تدافع عن مصالحها وثرواتها ومستقبلها، بدلاً من ان يبنى النظام الجديد على حسابنا ولنهب ثرواتنا، وعلى حساب مستقبلنا وحريتنا وحرية اجيالنا القادمة.

وطوال الوقت كنّا أوفياء لمبادئنا، ومخلصين لمنطلقاتنا القومية، فكنّا، وما زلنا، ضد الغزو والوجود الاجنبي لاراضي وطننا العربي؛ فنحن نراه غزواً يستهدف تحطيم القوة والقدرة العربية، ونراه غزواً يستهدف تكريس نهب واستغلال ثرواتنا، ونراه مؤامرة تسعى الى تكريس هيمنة الولايات المتحدة الاميركية وتفرّدها بقيادة العالم وفق ما يخدم اهدافها ومصالحها، ولحماية نفطها على حسابنا وحساب أمننا القومي.

وعلى الرغم من خسائر شعبنا بسبب ازمة الخليج، وخاصة جاليتنا في الكويت، التي وصلت لاكثر من عشرة مليارات دولار، وتأثير ذلك على اهلنا الصامدين تحت الاحتلال، فقد حافظنا، طوال الوقت، على موقفنا، انطلاقاً من انه خيارنا الخيّر، غير عابئين بمن شنّوا، ويشنّون، علينا

الحمـلات المبتـذلة، ومن يحـاولون فرض الحصـار علينا وتجويع اطفالنا وشعبنا في الانتفاضة وخارجها، وبمن لم يمتلكوا القدرة على فهم دوافعنا، وبقينا ننادي بالحل السلمي العربي لازمة الخليج تحت المظلة الدولية، والمرتبط بحل شامل لجميع قضايا المنطقة. ذلك اننا نؤمن بأن هذا الحل هو الحل العملي، والممكن، والمتاح، والوحيد القادر على تجنّب كارثة الحرب التي يخطط لها، ويشجّع عليها، من يريدون قهر امتنا وارتهان مستقبلها لصالح اعدائها، او من فقدوا قدرتهم على الرؤيا وعلى اتخاذ القرار الصائب.

وليعلم الجميع ان مقدساتنا اغلى من النفط؛ وان اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومهد المسيح عليه السلام، اهم من الدولارات.

ان السذّج فقط هم الذين يمكن ان يصدّقوا ان القوات الاجنبية قدمت الى المنطقة من اجل الدفاع عن دولة عربية، او مساعدة شعب عربي. وها هو العديد من الاصوات في المؤسسة الاميركية وبعض الدول الاوروبيـة، يفضـح، كل يوم، النوايا الحقيقية، فيدعو بوضوح الى تصفية القوة العراقية، ويدعو، بوضوح الى بقاء طويل الامد للقوات الاجنبية على الارض، وحقول النفط العربية.

بسم الله الرحمن الرحيم

«الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايماناً، وقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل». صدق الله العظيم.

يا ابناء شعبنا الفلسطيني العظيم؛

يا ابناء امتنا العربية؛

ايها المجاهدون في كل مواقع النضال والثورة؛

ان على اعدائنا ان يدركوا ان شعوبنا العربية ترفض ان يكون العصر الاميركي قدراً محتوماً لهـا. ان شعـوبنا العربية ترفض محاولة الاستفراد بدولة عربية تشكّل بقوتها وتفوّقها وموقعها القومي الصلب املاً لامتنا. ان على المتحمّسين لشن العدوان ان يدركوا ان الحرب لن تكون نزهة، وعليهم ان يدركوا انهم يقامرون بحدوث كارثة لن ينجو احد من آثارها.

وقد اظهرت الاحداث، مؤخراً، ان مبادراتنا مع دول الحل العربي بالخيار السلمي العربي بمظلة دولية مع تحقيق الترابط بين قضايا المنطقة، وخاصة القضية الفلسطينية، بدأت تلقى مزيداً من التأييد والدعم في العالم، بل والتوافق العالمي عليها.

يا اخوتي، ويا أحبتي؛

يا احرار امتنا العربية؛

ان ما حدث في مجلس الامن الدولي في الشهور الماضية يقدّم نموذجاً الى العالم الذي تقترحه واشنطن. ففي حين كانت القرارات ضد العراق، وبشأن الخليج، تُتَّخذ بسرعة قياسية، فان قراراً يتعلق بحماية شعبنا من المذابح، التي لا يتوقف الصهيونيون عن ارتكابها يومياً، احتاج الى ٤٨ يوماً لكي يخرج منقوصاً، وغير كامل، بسبب الضغوط الاميركية والمعيار المزدوج الذي تتعامل به اميركا بالنسبة الى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربّنا افرغ علينا صبراً، وثبّت اقدامنا، وانصرنا على القوم الكافرين». صدق الله العظيم.

يا جماهير الانطلاقة؛

يا ابناء شعبنا العظيم؛

يا جماهير امتنا العربية؛

اذ تكبر التحديات في العالم الجديد، فان الآمال تبدو أكبر؛ واذ تبدو المهام جسيمة، فان الآفاق تبدو ارحب. فنحن ندخل عتبة العام الجديد من عمر الثورة مسلّحين بانجازاتنا التي حققتها تضحيات مقاتلينا وجماهيرنا. ندخل العام الجديد وقضيتنا تفرض نفسها على جدول أعمال العالم، كبند لا يحتمل التأجيل؛ وندخل العام الجديد وقد اثبتنا، مجدداً، قدرة شعبنا الفذّة على مواجهة التحدّيات، بدءاً من المذابح، وانتهاءً بحرب التجويع التي يمارسها الاعداء وبعض الاشقاء؛ ندخل العام السابع والعشرين للثورة العملاقة، والانتفاضة تتجدّد وتتصاعد؛ ندخل العام الجديد واسم فلسطين، الذي اريد له ان يغيب، يسطع ويتكرّس تجسيداً لوطن سيبقى، ولشعب سيحيا، ولأمة ستنتصر.

في هذا العام الجديد، عام لهيب النصر، تتبلور مهامنا في مواصلة الجهاد والثورة، ولحماية الانتفاضة وتصعيدها. ولأن الاعداء يدركون ان لحظة الحقيقة قد حانت، لذلك نراهم يتخبّطون ويوغلون في جرائمهم، متوهّمين انهم قادرون، بذلك، على ارجاع عقارب الساعة الى وراء، او وقف تيار التاريخ المتدفق الى أمام. لكن شعبنا بالمرصاد. فها هو يقف مؤمناً ثابت الجنان واثق الخطى، يحكم قبضته على بنادقه في الجنوب اللبناني، وعلى حجارته المقدسة على أرض الوطن؛ وها هو شعبنا، وقد حمل، بانتفاضته، بشارة العصر العربي الجديد، يحقق، بتلاحمه وتوأمته مع القدرة العسكرية العربية، والعراقية بالخصوص، قاعدة الصمود العربي والمستقبل العربي الحر الأبيّ.

بسم الله الرحمن الرحيم

«يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الّا ان يتمّ نوره ولو كره الكافرون». صدق الله العظيم.

ايها الثوار المجاهدون؛

يا جماهير شعبنا المناضل؛

في العام الجديد، عام لهيب النصر، نتوقع تصعيداً في العدوان من جانب الاعداء. وفي العام الجديد، على الاعداء ان ينتظروا تصعيداً في نضالنا الدؤوب. في العام الجديد، ننتظر ان تتكشف المؤامرات، ومخططات الارهاب، والتشريد، ومحاولات شق الصفوف وتفتيت الوحدة الوطنية. ولكن، وفي العام الجديد، على الاعداء ان ينتظروا فصولاً ملتهبة بالاشكال كافة، وشهوراً ساخنة، على الساحات كافة. فلتكن ايامنا المقبلة الاكثر لهيباً وتصعيداً وتفجّراً؛ وليكن عامنا الجديد هو عام تكريس وتمتين الوحدة الوطنية، الاساس الصلب لصمودنا وانتصارنا الحتمي الاكيد.

لنصعد نضالنا. ولتتوهّج انتفاضتنا. ولتخفق راياتنا فوق أسوار القدس، وكنائس القدس، ومآذن القدس. ولتخفق راياتنا فوق كل شبر من أرض الوطن. وليدرك القاصي والداني ان بناء نظام عالمي جديد يوفّر الاستقرار والسلام لا يمكن ان يتمّ الّا بتحقيق الحقوق الوطنية

الفلسطينية. وليدرك الجميع ان هذا الشعب، الذي انطلق بثورة المستحيل وفجّر الانتفاضة المعجزة؛ هذا الشعب الذي ضحّى، وبذل، وصمد، وقاتل، سيواصل نفس الدرب بايمان راسخ، وبارادة لا تلين، وعزيمة لا تكسر. وان هذا الشعب، المتشبث بأهدافه، لقادر على مواجهة مؤامرات الحصار والتجويع، من كل الاطراف، مؤكداً بذلك اخلاصه لمبادئه، وتطلّعاته، واصراره على درب الجهاد الصادق الامين.

فالفجر آتٍ آت؛

والنصر آتٍ آت؛

والدولة على مرمى حجر؛

وأمتنا العربية على موعد مع التاريخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ان تستفتحوا، فقد جاءكم الفتح؛ وان تنتهوا، فهو خير لكم».

وما جعله الله الاّ بشرى لكم، ولتطمئن قلوبكم به، وما النصر الاّ من عند الله العزيز الحكيم». صدق الله العظيم.

وانها لثورة حتى النصر، حتى النصر، حتى النصر.

١٩٩١/١/١

اخوكم

أبو عمار

الدور الاميركي في صياغة القـرار الدولي الرقـم ٦٨١

نبيل الرملاوي

اعتمد مجلس الامن الدولي القرار الرقم ٦٨١*، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠، بعد ان أدخل مندوب فنلنـدا التعـديلات المقترحة من وفد الولايات المتحدة الاميركية على مشروع القرار الاصلي، الذي تقدّمت به كل من كوبا وكولومبيا وماليزيا واليمن. وقد دامت المفاوضات للتوصّل الى النص الذي تمّ اعتماده أكثر من خمسين يوماً، وقع تأجيل عقد جلسة التصويت عليه أربع مرات بطلب من الولايات المتحدة الاميركية: ثلاث مرات من طريق وفد الاتحاد السوفياتي، ومرة من طريق الوفد البريطاني. ولقد تجنّبت الولايات المتحدة الاميركية ان تتولّى هي طلب التأجيل لأسباب تتعلّق بضرورة ابتعادها من أي انـطباع يلصق بها مسؤولية عرقلة أعمال مجلس الامن الدولي، أو ظهورها كمعترض على الارادة الدولية في وقت تتولّى هي، نفسها، قيادة العالم في أكبر حملة تحت شعار الانتصار للشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي ضد العراق.

ولقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ايجاد تكتّل بين أعضاء المجلس يقف بصلابه ضد مشروع القرار الاصلي، والذي كان يرتكز على ثلاث نقاط أساسية تتعلق بعقد المؤتمر الدولي للسلام وفق روح قرارات الجمعية العامة، من حيث السرعة وتحديد تكوينه وأسس انعقاده، وادانة الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ثمّ ضرورة تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الى ان تنسحب قوات الاحتلال الاسرائيلية من على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من شأن هذا التكتل، المكوّن من ثماني دول، ان يلوّح باسقاط مشروع القرار الأصلي، اذا لم يتمّ تعديله بما يضمن التوافق في الآراء. وهـذا يعني ان يصرّ الاعضـاء المتبنّون لمشروع القرار على مشروع قرارهم حتى وانْ سقط بفعل «الفيتو»، او يبحث الاعضاء عن طريق المفاوضات من اجل التوصّل الى نصّ توافق عليه الولايات المتحدة الاميركية؛ وهنا، عادة، يخضع مشروع القرار لتعديلات ومساومات وضغوط؛ وفي حالة موافقة مقـدّمي مشروع القـرار على الدخـول في هذه المرحلة، فان هذا يعني انهم على استعداد للتنازل والتعديل، وهو ما لا يقف الاّ عند الحد الادنى. وهنا يشكّل هذا التنازل ثمناً باهظاً يتحمّله مقدمو مشروع القـرار، او المفاوضون. ويبدو ان هذا هو الذي وقع مع الأسف الشديد. ولقد أعطى هذا الوضع فرصة ذهبية للولايات المتحدة الاميركية لكي تجعل من آرائها، ومواقفها، موقفاً لمجلس الامن الدولي.

* نصّه في «وثائق» هذا العدد، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

فبعد ان كانت الولايات المتحدة الاميركية وحدها التي تعترض على فكرة عقد المؤتمر الدولي، بحجّة ان الوقت غير مناسب لذلك، وضرورة ان تسبقه مفاوضات بين أطراف النزاع تقود الى حلول يتفق عليها المتفاوضون، ومن ثمّ تحديد الهيكلية المناسبة للمؤتمر الذي يعقد لمباركة نتائج تلك المفاوضات دون ان يكون له صلاحيات الحكم، او القرار، في ما اتفق عليه المتفاوضون، استثمرت الولايات المتحدة الاميركية فرصة مجلس الامن الاخيرة لتجعل من هذه المواقف موقفاً موحّداً للشرعية الدولية ممثلة بمجلس الامن الدولي، فأوعزت الى وفد فنلندا كي يبادر بوضع نص يتفق مع تلك الآراء، كتعديل لمشروع القرار الاصلي المذكور، على ان يصدر ما يتعلق بالمؤتمر الدولي في بيان عن رئيس مجلس الامن، وليس كجزء من مشروع القرار، ويشطب كلّياً ما جاء في مشروع القرار حول المؤتمر الدولي ويستبدل بفقرة تمهيدية تشير الى ان المجلس يأخذ بالاعتبار ما جاء في بيان الرئيس الصادر بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٠، في ما يتعلّق بالاساليب والوسائل من اجل سلام شامل وعادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وبناء على ذلك، فقد وضع بيان رئيس المجلس مكوّناً من أربع نقاط تعكس الموقف الاميركي بالنسبة الى المؤتمر الدولي، الذي يتألف من:

١ ـ دعم مفاوضات بين أطراف النزاع تستند الى قراري المجلس ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحفظ أمن اسرائيل.

٢ ـ اشارة الى ان مؤتمراً دولياً في هذا السياق يعقد في وقت مناسب وبهيكلية ملائمة يمكن ان يوفّر جهوداً من اجل سلام عادل وشامل ودائم للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ الاعضاء غير متفقين على متى سيكون الوقت المناسب للمؤتمر المذكور.

٤ ـ ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هامّ وفريد، ويحتاج الى الدراسة والبحث بشكل مستقل، وبما يستحقه بذاته.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان شرط الوقت الذي أصبح قيداً على المؤتمر الدولي يرتبط بالنظرة الاميركية الى ما تتوصل اليه المفاوضات التي تحدّث عنها البيان في فقرته الاولى، والتي تريدها الولايات المتحدة الاميركية خطوة أولى تسبق المؤتمر. فاذا لم تتوصل المفاوضات الى نتائج مرضية بالنسبة اليها، فان الوقت، بالنسبة الى المؤتمر الدولي، يكون غير مناسب. امّا في ما يتعلّق بالهيكلية، فان ذلك يتصل بما قد تفرزه عملية المفاوضات اذا تمّت من عناصر فلسطينية تسهّل على الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل القبول بها كممثل للشعب الفلسطيني في المؤتمر؛ وهذا شرط ترغب الولايات المتحدة الاميركية في ان يبقى في يدها للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لقبول شروط المفاوضات، او الخروج منها؛ فاذا لم تتفق المنظمة مع الولايات المتحدة الاميركية على ذلك، فان هيكلية المؤتمر الدولي بمشاركة المنظمة لن تكون ملائمة. وبذلك يكون البيان الرئاسي قد تعرّض الى موضوع المؤتمر بالفقرتين، الثانية والثالثة، حيث وضع قيوداً على عقد المؤتمر الدولي، وهي الشروط الاميركية التي أعلنتها واشنطن منذ بداية طرح هذه الفكرة، وهي المتعلقة بالتوقيت المناسب والهيكلية الملائمة، على نحو يتعارض، تماماً، مع قرارات الجمعية العامة والمحافل الدولية الاخرى التي طالبت بعقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن، نظراً الى تفجّر الوضع في الارض المحتلة، وحدّدت هيكليته بتسمية المشاركين فيه، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول الاطراف الاخرى في النزاع؛ كما حدّدت القواعد التي يعقد المؤتمر الدولي على أساسها. وقد جاءت الفقرة الرابعة من البيان تعبيراً عن موقف أعضاء مجلس الامن الدولي نيابة عن الولايات

المتحدة الاميركية بفصل مشكلة فلسطين عن أزمة الخليج؛ وبذلك تكون الولايات المتحدة الاميركية قد حقّقت هدفاً آخر يشكّل، بالنسبة اليها، عاملاً أساسياً في ما يتعلّق بأزمة الخليج، وهو الفصل بين المسألة والأزمة، بعد ان طرحت أزمة الخليج قضية فلسطين كجوهر لكل صراعات المنطقة وانّ حل أزمة الخليج مرتبط بحل جميع هذه المشاكل، ممّا جعل حل مجمل المشاكل في المنطقة منطقاً سائداً يتحدث عنه أهمّ زعماء العالم، على غير ما ترغب فيه واشنطن، فكان، ولا يزال، اقحام الفقرة الاخيرة من البيان الرئاسي حول تأكيد أعضاء المجلس على استقلالية النزاع العربي ـ الاسرائيلي هدفاً اميركياً يصب في اتجاه مخططها العدواني تجاه العراق وفلسطين والامة العربية عموماً. وهكذا جعلت من موقفها هذا رأياً لمجلس الامن الدولي، الامر الذي يتيح لها استخدامه في الوقت المناسب، كما فعلت منذ بدء أزمة الخليج، باستعمال الشرعية الدولية غطاء لكل تحركاتها ومواقفها وسياساتها، لتنفيذ مخططها العدواني في منطقة الخليج العربي. فبالاضافة الى هذه القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الاميركية على المؤتمر الدولي، وهي الممسكة بمفاتيحها من خلال هيمنتها على مجلس الامن الدولي، استطاعت ان تتسلّح بموقف آخر للمجلس من شأنه ان يساعدها على التصدّي لأي ربط بين أزمة الخليج وقضية فلسطين، على عكس التوجّه الفلسطيني، والعراقي، اللذين أخذا يكتسيان أهمية دولية.

ان الاعلان عن موقف مجلس الامن الدولي من طريق بيان لرئيس المجلس بشأن المؤتمر الدولي، والفصل بين المسألة الفلسطينية وأزمة الخليج، يأتي كرأي، أو موقف، لأعضاء المجلس فحسب، ولا يتمتع بقوة القرار الذي حالت الولايات المتحدة الاميركية دون ان يعتمده المجلس، نظراً الى ما تتمتع به قرارات المجلس من قوة الزام للدول. وهذا لا يعني ان الولايات المتحدة الاميركية هي من الدول التي تعير هذا الالزام شيئاً من الاهمية؛ غير انها، الآن، ليست في وضع يسمح لها بأن تتحدى الشرعية الدولية التي تغطي، بقراراتها، تحركها ضد العراق، وباسمها يمكن ان تبدأ أعنف حرب في تاريخ البشرية؛ وان صدور بيان رئاسي بهذا الشأن، وقرار لا يعالج الامر، اللهم الّا في الفقرة السادسة من الديباجة باشارة مقتضبة، يتيح للولايات المتحدة الاميركية ألّا تتعامل معه، على الاطلاق، باعتباره لم يصدر بقرار عن المجلس، وفي الوقت عينه يمنح مضمون البيان، القائم على الافكار الاميركية، القدرة على الاستناد اليه، عندما تكون واشنطن في وضع ترغب فيه باللعب بهذه الورقة في ظروف دولية ملائمة بالنسبة اليها. اذن هي تلعب على التناقضين في ما يتعلق بالقرار والبيان. تلعب بالضعف بما يمثّله البيان كبيان، وتلعب بالقوة بما يمثّلها النص الذي يخدم أهدافها، كنص يعكس، تماماً، الموقف الاميركي تجاه المؤتمر الدولي، وقد أصبح، الآن، رأياً لمجلس الامن الدولي.

القدس في القرار

احتلت القدس جانباً هامّاً من المفاوضات خلال الاسابيع التي سبقت جلسة التصويت على القرار، وذلك لاصرار الجانب الاميركي على عدم الاشارة الى القدس كجزء من الارض المحتلة بشكل قاطع. ويبدو ان الجانب الاميركي أصرّ على هذا الحذف من أجل التوصّل الى حل وسط يقبل به المفاوضون من الطرف الآخر؛ وكان الحل الوسط هو ان تذكر القدس كجزء من الارض المحتلة في فقرة تمهيدية، وليس ضمن المنطوق في سياق التعبير عن قلق المجلس البالغ للخطر المتفجّر في الوضع في جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وربط ذلك بأعمال العنف وتصعيد التوتّر في اسرائيل، في اشارة الى المقاومة الفلسطينية هناك؛ علماً بأن

مجلس الامن الدولي اعتمد، في الماضي، قرارات عديدة أكّدت، في منطوقها، ان القدس جزء من الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧.

ان اعتماد مجلس الامن الدولي لهذه القرارات في الماضي لا يجعل من الملحّ اثارة موضوع القدس في مجلس الامن الدولي في ظل ظروف سياسية متغيّرة، لا سيما اذا كان من شأنه ان يؤدي الى اضعاف هذه القرارات بصدور قرار جديد يتحدث عن وضع القدس في موقع هامشي من قرار ما، أو اثارة جدل حول ما اذا كانت مدينة القدس أرضاً محتلة أم لا. فقرارات الامم المتحدة لا تُلغى طبعاً. ولكن ابطالها يتمّ بصدور قرارات ذات صلة من شأنها ان تتعارض مع القرارات السابقة، فتصبح القرارات اللاحقة هي الاهمّ شأناً أو ذات الشأن كله. ولهذا، فانه من الطبيعي ان يتجنّب المفاوضون الخوض في معارك حول قضايا أحرزوا تقدّماً بشأنها في الماضي، وذلك للابقاء على ما حققوه والاحتفاظ بانجازاته، لا سيما في ظل ظروف سياسية متغيّرة لا تسمح بما سمحت به ظروف سياسية سابقة، وحتى لا يعرّضوا تلك الانجازات للابطال، أو الاهتزاز. وكان من الممكن ازاء المحاولات الاميركية حول عدم الاشارة الى القدس كمدينة محتلة في فقرة من الفقرات العاملة، وهذا يمكن ان يتمّ استيعابه من خلال المفاوضات التي تسبق تثبيت النص النهائي لمشروع القرار، كان من الممكن الابقاء على قوة، واستمرارية، القرارات السابقة بتأكيدها بفقرة عاملة تذكر ارقامها وتواريخها وتبدأ بـ «يؤكد، مجدداً، الخ». وفي هذه الحالة، يكون من الصعب على المجلس ان يرفض تأكيد قراراته السابقة بفقرة عاملة؛ بل ان من طبيعة قرارات الامم المتحدة ان يؤكد كل قرار القرارات السابقة التي اتخذت في نفس المسألة من نفس المحفل؛ ويكون بهذه الحالة قد تأكد في القرار ما صدر عن المجلس بخصوص مدينة القدس على انها جزء من الارض المحتلة؛ وتجنّب المفاوضون الآثار السلبية الناتجة عن الاصرار على تكرار ما قرّره المجلس في الماضي بعبارات لا تغير من المعنى، أو تضيف جديداً الى قراراته السابقة. ولكن ما حدث هو عكس هذا تماماً؛ اذ ان المجلس، في قراره الجديد الرقم ٦٨١، لم يؤكد قراراته السابقة بخصوص القدس كمدينة محتلة، وهذا خلل كبير يلفت النظر، ثمّ لم يدرج مثل هذا النص في احدى فقراته العاملة، وانما أتى على ذكر ذلك في الفقرة التمهيدية الخامسة، كما سلف ذكره.

ولكن الامر الذي يثير الاستغراب هو ان يسمح المفاوضون بتمرير نصّ يساوي بين أعمال اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال وامتداداته، كما جاء في الفقرة المذكورة. وقد يكون هذا النص الخبيث هو الثمن الاكثر بشاعة لقبول الطرف الاميركي تثبيت عبارة «بما فيها القدس» في فقرة تمهيدية، والايحاء بأن ذلك يشكل انتصاراً كبيراً لم يسبق له مثيل، في حين جاء هذا النص، في الحقيقة، تراجعاً صارخاً لمجلس الامن الدولي عن قراراته العديدة التي أكد، في منطوقها، ان القدس جزء من الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧. وتقتضي الحاجة ذكر تلك القرارات دون نصوصها لضيق المجال: قرار مجلس الامن الرقم ٢٩٨، بتاريخ ٢٥/٩/١٩٧١؛ القرار الرقم ٤٤٦، بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩؛ القرار الرقم ٤٦٥، بتاريخ ١/٣/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٤٧١، بتاريخ ٥/٦/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٤٧٦، بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٤٧٨، بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٠؛ القرار الرقم ٦٠٧، بتاريخ ٥/١/١٩٨٨؛ القرار الرقم ٦٠٨، بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨؛ بالاضافة الى قرارات أخرى اعتمدها مجلس الامن الدولي، رفض فيها كل تغيير في معالم مدينة القدس الديمغرافية، والثقافية، والقانونية، والادارية، والتشريعية، واعتبار ذلك باطلاً ولاغياً في معرض مواقفه حول رفضه الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، او بالغزو، مثلما ورد في قراراته ٢٥٢، بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨، و٢٦٧، بتاريخ ٣/٧/١٩٦٩، على سبيل المثال.

الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

ان موضـوع الحماية هو موضوع صاحَب احتلال اسرائيل لبقية فلسطين العام ١٩٦٧. وقد ظهرت الحاجة اليه بعد الاحتلال مباشرة نتيجة الممارسات الاسرائيلية التي بدت، آنذاك، ممارسات تمس حقوق الانسان وتتعارض ومبادىء القانون الدولي، ممّا حمل الجمعية العامة الى تشكيل لجنة تابعة لها مختصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، كما حمل مجلس الامن الى ان يتّخذ قراراً، بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٩، بالرقم ٢٧١، يدعو اسرائيل الى التقيّد، بدقّة، بنصوص اتفاقيات جنيف؛ غير ان اسرائيل رفضت التعاون مع اللجنة المذكورة منذ ذلك الوقت وحتى الآن، ولم تسمح لها بدخول الاراضي المحتلة؛ كما انها لم تلتزم قرار مجلس الامن الدولي، بل على العكس من ذلك تماماً، طوّرت اسرائيل ممارساتها، عنفاً ووحشية، حتى بلغت درجة وصفتها قرارات الامم المتحدة، في عدد من الحالات، بأنها مذابح، وفي بعض الحالات الاخرى بأنها عمل من أعمال الابادة الجماعية.

وتـابـع المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الامن الدولي والجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان، اصـدار القرارات التي أكدت، مراراً، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة، ومطالبة اسرائيل بالالتزام بأحكام تلك الاتفاقية، وادانة أعمالها التي تنتهك احكامها، ودعوة سلطات الاحتلال الى الكفّ عن تلك الممارسات على مدى العشرين سنة الماضية. ولقد بلغت أعمال اسرائيل ذروتها في هذا المجال خلال سنوات الانتفاضة الثلاث الماضية دون ان تعير تلك القرارات والنداءات أي اهتمام. ولقد أُجريت محاولات عديدة لاتخاذ اجراءات أكثر صرامة ضد اسرائيل لرفضها الالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة واجبارها على ذلك، الّا ان تلك المحاولات كانت تصطدم برفض الولايات المتحدة الاميركية، لا سيما تلك التي كانت تهدف الى تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل. ولقد أدّى فشل المجتمع الدولي في معالجة الوضع الناشىء عن الاحتلال الاسرائيلي، وآثـاره في معـاناة شعبنا على مستويات حياته كاملة، الى طرح فكرة الحماية الدولية لشعبنا تحت الاحتلال، كاجراء مؤقت الى حين انسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة من على الاراضي الفلسطينية.

والجدير بالذكر، هنا، ان موضوع الحماية تحت الاحتلال العسكري يتصل بأمور عدة من شأن مجلس الامن الدولي معـالجتها، باعتباره أعلى هيئة دولية تتولّى حفظ السلم والامن الدوليين. هذه الامور تتصل، جميعها، بالاحتلال ذاته؛ والاحتلال العسكري هو عمل من أعمال العدوان؛ والعدوان على أراضي دولة من قبل دولة أخرى هو جريمة حرب بمقتضى احكام القانون الدولي ومبادئه التي أرستها الامم المتحدة منذ نشوئها.

ولهذه الاسباب لم يكن مجلس الامن الدولي في وضع يسمح له بمعالجة وضع الحماية للشعب الفلسطيني بسبب العلاقات المعروفة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، ودعمها اللامحدود، وحمايتها الشاملة، لها، لا سيما في المحافل الدولية، فوضعت تلك العلاقات مجلس الامن الدولي في شلل كامل. ولكن بشاعة الممارسات الاسرائيلية واستمرارها ضد الشعب الفلسطيني لم يترك العالم بدون محاولة جديدة، والاصرار على توفير الحماية المطلوبة للشعب الفلسطيني.

ولقد أثار تقرير الأمين العام للامم المتحدة، في شباط (فبراير) ١٩٨٨، اثر بدء الانتفاضة، في مجلس الامن الدولي هذا المـوضـوع؛ كمـا طرحـه باصرار في المجلس في تقـريـر خلال شهـر

حزيران (يونيو) الماضي، اثر مذبحة ريشون لتسيون (عيون قارة)؛ كما أكده في تقريره الاخير اثر مذبحة المسجد الاقصى بتاريخ الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، مع اقتراح يقضي بأن يدعو المجلس الدولي الدول الاطراف في اتفاقية جنيف الرابعة الى الاجتماع للبحث في سبل الحماية للشعب الفلسطيني، من طريق اجبار اسرائيل على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية في الاراضي المحتلة. وقد جاء هذا الاقتراح تعبيراً عن شعور الأمين العام بعجز مجلس الامن الدولي عن تحمّل هذه المسؤولية، أو الاقدام عليها. ولقد هدف الأمين العام، من وراء اقتراحه، تجنيب مجلس الامن الدولي أي احراج؛ كما انه يوفّر اعفاء للولايات المتحدة الاميركية من خوض معركة ضد الشرعية الدولية في ظل الظروف الراهنة لأزمة الخليج، وفي الوقت عينه يقدّم بذلك مخرجاً للمجتمع الدولي، ويمنحه فرصة اتخاذ اجراء ما نحو ما ترتكبه اسرائيل من انتهاكات جسيمة لمبادىء القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

ولقد وجد مجلس الامن الدولي في هذا الاقتراح مخرجاً مناسباً لمأزقه وعجزه، فطلب، ضمن القرار الرقم ٦٨١، من الدول الاطراف في الاتفاقية ان تضمن احترام اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بما يتفق مع المادة الاولى؛ تلك المادة التي تتعهّد فيها الاطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الاحوال. وفي فقرة أخرى من القرار، يطلب مجلس الامن الدولي من الأمين العام التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر لتطوير الفكرة الواردة في تقرير الأمين العام المتعلقة بعقد اجتماع للاطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، ومناقشة الاجراءات التي يمكن ان تتخذها بموجب الاتفاقية ودعوة هذه الاطراف الى احالة وجهة نظرها في كيف يمكن لهذه الفكرة ان تساهم في أهداف الاتفاقية، وكذلك القضايا الاخرى ذات الصلة، ورفع تقرير بذلك الى المجلس. ويجدر العلم، هنا، بأن هذا القرار لا يشكّل حكماً باجتماع الدول الاطراف في الاتفاقية، حيث ان اتفاقية جنيف المذكورة ليست جهازاً من أجهزة الامم المتحدة او تابعاً لها. انها اتفاقية دولية لها استقلالها التامّ. وبحكم كونها جزءاً من مصادر القانون الدولي، فانها تتعاون مع الامم المتحدة عند الاقتضاء، والأمين العام للامم المتحدة يحتفظ بوثائقها كأية اتفاقية دولية أخرى. فالدول الاطراف تخضع لاحكام الاتفاقية التي تنظم علاقاتها وعملها والتزامها، وهي صاحبة الحق في الدعوة الى الاجتماع في حالة الحاجة الى البحث في شكوى طرف من الاطراف تتعلق بانتهاك دولة من الدول لاحكام الاتفاقية. ووفقاً للمادة السابعة من البروتوكول الاول الملحق بالاتفاقية، يكفي طلب دولة واحدة الى الدولة الراعية لهذه الاتفاقية بالدعوة الى مثل هذا الاجتماع، حتى تقوم الدولة الراعية باعلام بقية الدول. وفي حالة موافقة غالبية الاطراف تتمّ الدعوة الى الاجتماع. والجدير بالذكر، أيضاً، ان مثل هذا الاجراء لم يقع حتى الآن منذ بدء سريان الاتفاقية في العام ١٩٤٩؛ كما ان أي اجراء ترى الدول اتخاذه بشأن الشكوى المقدمة يجب ان يحظى بموافقة الدولة التي وقعت الشكوى بحقها؛ وهذا يمثّل عقبة أمام أي جهد للدول الاطراف. وبناء على ذلك، فان القائمين على اللجنة الدولية للصليب الاحمر يتردّدون في المضيّ على هذا الطريق، ويحاولون البحث عن بدائل أقل اصطداماً بمثل هذه العقبات.

ان طلب مجلس الامن الدولي من الأمين العام تزويده بتقرير حول رأي الدول الاطراف باتفاقية جنيف الرابعة يعني اعادة الامر اليه من جديد محتفظاً بمزيد من التقارير والمعلومات حول انتهاكات اسرائيل لمبادىء القانون الدولي، وكأن الامر يحتاج الى مزيد من التقارير والمعلومات. فماذا يمكن للدول الاطراف ان تضيف من معلومات الى ما يتلقّاه المجلس بين الفترة والاخرى من الأمين

العـام، واللجنـة الخـاصة المعنيّة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان، وابلاغات اللجنة الدولية للصليب الاحمر للاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي، كلّما وقع انتهاك اسرائيـلي لأحكام الاتفاقية، والمؤسسات الاسرائيلية المهتمة بحقوق الانسان، وغيرها من المنظمات الدوليـة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية التي تتمتّع باحترام الرأي العام في العالم كله، مثل منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين. ان مجلس الامن الدولي يعلم بأن أي جهد يمكن ان تبذله هذه الدول في اطار فرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة في الارض المحتلة سوف يصطدم برفض اسرائيل، وان موافقة اسرائيل هي شرط لكي تعمل هذه الدول ضمن ولايتها التي تحدّدها أحكام الاتفاقية في مثل هذه الظروف، ويصبح الامر، مجدداً، في مجلس الامن الدولي، في طريق مسدود.

ان القرار الرقم ٦٨١ الذي حدّد آلية عمل الدول الاطراف في الاتفاقية في ما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية بحيث تعود الامور اليه بحكم قراره هذا، وهو العاجز أصلاً عن اتخاذ الاجراء الملائم في ضوء أحكام الميثاق والشرعية الدولية ضد اسرائيل، لن تمنحه توصيات الدول الاطراف في اتفاقية جنيف الرابعة وضعاً خارقاً يسمح له بتجاوز محنته والتمتّع بالقدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، التي من شأنها حمايته من طغيان الولايات المتحدة الاميركية عليه، والارتقاء بمسؤولياته ازاء المشاكل الدولية، حفظاً للسلم والامن الدوليين في العالم.

وبذلك يشكّل القرار الرقم ٦٨١ لمجلس الامن الدولي موقفاً اميركياً بالنسبة الى المؤتمر الدولي، مكتسياً صفة الشرعية واخضاعه للقيود الاميركية، وتراجعاً صارخاً في ما يتعلق بالقدس كجزء من الارض المحتلة بالنسبـة الى قرارات المجلس السـابقـة ذات الصلة، وتمييعاً دون فعالية لموضوع الحماية لشعبنا؛ واخيراً تأكيد الفصل بين أزمة الخليج وقضية فلسطين بموقف من مجلس الامن الدولي. ولذلك، يشكل الوضوح في الموقف الفلسطيني ازاء هذا القرار بتفنيده علناً وتوضيح مراميه السياسية التي تتعارض مع حقوق شعبنا وأهدافه الوطنية، عملاً يكتسي أهمية بالغة.

تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني

(قـراءة أولـيـة)

د. نبيل كوكالي

مع تصاعد الأزمة في الخليج، يزداد الغموض حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، بحكم كونها اكثر المناطق في الشرق الأوسط، بعامة، حساسية وتأثّراً بالتقلّبات السياسية، والاقتصـادية، التي تشهدها هذه المنطقة بين الحين والآخر، ممّا يعرضها لانعكاسات خارجة على ارادتها كلّما حدثت أزمة جديدة في المنطقة، خاصة وان الاقتصاد الفلسطيني، في الاراضي المحتلة، يواجـه، في الوقت عينـه، مصـاعب كثيرة، ناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تمارسه سلطات الاحتـلال الاسرائيليـة، من أجـل ابقـاء الاراضي المحتلة سوقـاً استهلاكية للبضائع الاسرائيلية، والاعتماد على الأيدي العاملة العربية الرخيصة؛ وأيضاً من أجل ضرب الأوضاع المعيشية للمواطنين، كي يتخلّوا عن المشاركة في فعاليات الانتفاضة، أو دعمها. ومن هنا جاءت حوادث الخليج لتزيد في تعقّد وصعوبة الأمور، ولتحمّل المواطنين الفلسطينيين أعباء اقتصادية جديدة.

وتقفز الى الأذهان اسئلة عديدة في ضوء تلك الحوادث، أهمها: ما مصير الصادرات الصناعية والزراعية الى الدول الخليجية؟ ما تأثير الأزمة في تحويلات الفلسطينيين العاملين في الكويت؟ ما مصير المشروعـات المختلفـة، في ظل الوضع الجديد؟ ما مستقبل المساعدات الخليجية والمنظمات الدولية للفلسطينيين؟ ما تأثير الأزمة في سوق العمل الفلسطيني والبطالة المتوقعة؟ ما تأثير الأزمة في قيمة الدينار الاردني؟

وعلى الرغم من قلّة المعلومات المتوافرة عن حدود الضرر الذي يلحق بالاقتصاد الفلسطيني في الاراضي المحتلة، مما يحدّ من القدرة على رسم صورة دقيقة شاملة للخسائر الناجمة عن أزمة الخليج، خاصة وان نتائج الأزمة، على الصعيد الاقتصادي، لن تظهر حالاً، بل بعد بضعة شهور، الّا ان ذلك لا يحول دون محاولة تقدير هذه الخسائر.

قبل، وبعد، الازمة

لقـد احـدث الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، منذ العام ١٩٦٧، تغييرات جذرية في بنية اقتصادهما، واصبح في حالة تبعية شديدة للاقتصاد الاسرائيلي؛ واصبحت التبعية ذاتها اداة لاضعاف النمو الاقتصادي وتشويه البنية الاقتصادية، وبالتالي أداة لتقليص القدرة الانتاجية.

وفي محـاولة لوصف الاوضـاع الاقتصـاديـة تحت حكم الاحتـلال الاسرائيـلي، كتب سيفر

بلوتسكر، في «ملحق يديعوت احرونوت» الاقتصادي، بتاريخ ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، أي بعد اسبوع من اندلاع الانتفاضة، مقالة جاء فيها ما يلي: «لقد استغلت اسرائيل سيطرتها على المناطق [المحتلة] للمحافظة على المناطق [المحتلة] كجسم اقتصادي متفسّخ، غير قادر على العيش من تلقاء ذاته، وذلك بهدف خدمة مصالحها. وكان هذا الموقف بمثابة دمج للمناطق [المحتلة] دون تطويرها. فقد امتص الاقتصاد الاسرائيلي هذه المناطق، وربطها بالمأزق الحرج لاحتياجاته الانانية، وبدت التبعية لاسرائيل في كافة المجالات...». وأضاف كاتب المقالة: «ان أحد اسباب مشاعر المرارة المتراكمة لدى سكان المناطق [المحتلة]، وعلى المستوى الشخصي على الأقل، هو سلطة القمع الاقتصادي التي نفرضها عليهم بدون انتباه ـ لأننا تعودنا على ذلك ـ حيث يعاني الفلسطينيون، تحت سيطرتنا الاقتصادية المجنونة، من صعوبات مضاعفة»[١].

وقد نتج عن هذه السياسة عواقب وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة، والشعب الفلسطيني، عامة، حيث تضررت فئات المجتمع الفلسطيني كافة، وتراكمت لديها النقمة والغضب، وكان تأثيرها واضحاً في اتساع، وشمول، وتطور، آلية الانتفاضة الفلسطينية التي تفجّرت في ١٩٨٧/١٢/٩، الأمر الذي عمّق تمسك الجماهير الفلسطينية بهدف الاستقلال السياسي. ومن هنا، فاننا نستطيع القول ان انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة حدث سياسي وليس حدثاً اقتصادياً. الّا ان تشابك الحوادث السياسية بالاقتصادية ترك آثاراً سلبية في مجمل الأوضاع الاقتصادية. وهذه الآثار جاءت نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل المختلفة، اذكر منها:

- الانخفاض الحاد الذي طرأ على سعر صرف الدينار الاردني مقابل الشيكل الاسرائيلي، خاصة وان الدينار وسيلة الادخار الاساسية لدى غالبية المواطنين، في حين ان الشيكل هو وسيلة التعامل اليومية بين المواطنين.
- قلّة مدخولات المواطنين اليومية، والشهرية، نتيجة المشاركة في الاضرابات العامة، وحظر التجوّل، والحصار العسكري، وعدم رفع أجور العاملين والموظفين ليتناسب مع الانخفاض الموازي لسعر صرف الدينار وارتفاع تكاليف المعيشة.
- ارتفاع جنوني في اسعار المواد الأساسية، حيث تجاوزت هذه النسبة ٣٠ بالمئة عمّا كان سائداً قبل الانتفاضة. وهذا الارتفاع قد جاء نتيجة ركود الاقتصاد الاسرائيلي والتقليص في حجم المساعدات الحكومية للسلع الغذائية.
- تزايد نسبة البطالة داخل «الخط الأخضر»، وفي المناطق المحتلة، وتزايد توجّه اصحاب الاعمال الاسرائيليين الى طرد العمّال الفلسطينيين؛ كما ان عدداً من العمّال الفلسطينيين فقدوا اعمالهم لعدم تمكّنهم من العمل في ايام الاضراب.
- الكوارث الطبيعية التي أصابت القطاع الزراعي، واثّرت في انتاجه.
- مشاكل تسويق الانتاج الزراعي والصناعي.
- قيام السلطات الاسرائيلية بتصعيد هجمتها بجمع مختلف الضرائب، من ١٦ بالمئة الضريبة المضافة، الى ضريبة الدخل وضرائب اخرى ابتدعتها.

ولا شك في ان الأزمة في الخليج ضاعفت الضائقة الاقتصادية؛ وهذا ما سنراه لاحقاً.

الصادرات

بلغت نسبة صادرات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى الأردن، ثمّ الى بقية الدول العربية، وفي مقدمها دول الخليج، من المنتوجات الزراعية حوالى ٣٨ بالمئة من صادرات الضفة، وحوالى ١٨ بالمئة من صادرات قطاع غزة. ويعتمد بعض المحاصيل، الى حدّ بعيد، على الصادرات الى الأردن. فمثلاً تصدّر الضفة الفلسطينية الى الأردن حوالى ٨٠ بالمئة من صادراتها من الفواكه (عدا الزيتون، الذي يصدّر حوالى ٤٠ بالمئة منه الى الاردن). وتصدّر الضفة الى الاردن حوالى ٦٠ بالمئة من صادراتها من الخضار؛ كما ان قطاع غزة يصدّر الى الاردن حوالى ٢٥ بالمئة من صادراته من الحمضيات[٢].

وصف رئيس اتحاد منتجي الحمضيات في قطاع غزة، الحاج هاشم عطا الشوّا، تأثير الأزمة في الخليج في تصدير الحمضيات، فقال: «لقد كان قطاع غزة، قبل ازمة الخليج، يشكو من وضع اقتصادي سيىء. وقد ازداد، اليوم، سوءاً على سوء، اذ لا يوجد في القطاع صناعات مهمة تذكر بمعنى الكلمة، وأهم مورد اقتصادي هو الحمضيات التي تواجه الكثير من المصاعب، ممّا قلّص من منتوجات الحمضيات، نظراً الى صعوبة التسويق والمنافسة، وليس هناك من يهتم بهذا الموضوع، او يعيره اهتماماً، كما هو حاصل في الحمضيات المنافسة، التي تلاقي كل الدعم والتشجيع في عمليات التسويق. فلقد بلغ انتاج قطاع غزة، في العام الحالي، ١٧٤ الف طن، تمّ تصدير ٤٨ الف طن الى دول الخليج والسعودية، من طريق الاردن، وتشكل هذه الكمية ٢٧,٦ بالمئة من المحصول. ولذلك، اذا ما سدّت تلك الاسواق هذا الموسم، فلن يكون هناك من سبيل في وجه المصدرين الّا بيع حمضياتهم في المصانع الاسرائيلية ـ مصانع العصير ـ التي تستوعب حوالى ٥٥ بالمئة من انتاج القطاع، أو أسواق اوروبا الغربية التي تصدّر اليها الحمضيات من طريق ' ارساليات على الحساب ' ، أي انها تباع في الأسواق والمزادات هناك لحساب المصدّر، ممّا يلحق الكثير من الخسائر بالمصدّرين»[٣].

امّا الصادرات الصناعية الى الاردن، فقد بلغت حوالى ١٨,٣ بالمئة[٤].

قال رئيس مجلس ادارة شركة الالكترود في الخليل، كمال حسّونه، ان الشركة قد تقلصت صادراتها الخارجية بمقدار ٣٠ بالمئة، نتيجة الأزمة في الخليج، حيث انها كانت تصدّر الى الكويت والسعودية ما يقارب ٢٠٠ طن شهرياً[٥].

أمّا بالنسبة الى الصناعات العمرانية، وهي الصناعات المتعلقة بالبناء، والتي تشمل مقالع الحجارة ومناشير الحجر والكسّارات وغيرها، فقد تضرّرت كثيراً نتيجة الأزمة في الخليج، حيث انها كانت تصدّر الى الاردن، قبل اندلاع الأزمة، ما يقارب الـ ٢٥٠ شاحنة شهرياً؛ وبعد الأزمة، فانها اوقفت حوالى ٩٧ بالمئة من صادراتها، وثلاثة بالمئة فقط أُرسلت الى البحرين.

لقد بلغت قيمة الصادرات من المنتوجات الزراعية والصناعية، خلال العام ١٩٨٩، الى الاردن، ومنها الى بقية الدول العربية، وفي مقدمها دول الخليج، حوالى مئة مليون دولار[٦]. واذا ادركنا ان هذه السوق كانت المنفذ الوحيد لاقتصاد الاراضي المحتلة الزراعي، الذي يشكل القاعدة الاساسية لاقتصادات هذه المناطق، لتبيّن لنا حجم الاضرار التي يمكن ان تلحق بهذه الاقتصادات، جرّاء الاجراءات والقيود التي من المتوقع ان تقدم على اتخاذها السلطات الاسرائيلية بمنع تصدير هذه المنتجات الى الدول العربية. وقد بيّن ذلك منسق شؤون المناطق المحتلة، شموئيل غورين، حين قال: «ان اسرائيل ستقوم بعمليات مراقبة لمنع نقل منتجات زراعية من المناطق [المحتلة] الى العراق، ولن نوافق على ان تصل منتجات يتمّ تصديرها الى الاردن الى العراق»[٧]. أمّا مساعده، الكولونيل زاخ، فقد قال: «اننا قد أوضحنا لرجال الصناعة والمزارعين في المناطق [المحتلة] اننا لن نسمح

لهم بالتصدير».

وممّا يزيد في صعوبة الوضع ان هناك اعداداً متزايدة من سكان الضفة والقطاع اخذت، في السنوات الاخيرة، تعتمد، في مصدر رزقها ودخلها، على القطاع الزراعي، بسبب انعدام فرص العمل الاخرى البديلة، ونتيجة للبطالة الناجمة، بالدرجة الاولى، عن بطء عملية التنمية في هذه المناطق، ناهيك عن محاولة فك ارتباط هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي، الذي كان يرى في هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الاسرائيلي منذ ان احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧.

التحويلات المالية

بلغ حجم التحويلات المالية من العاملين في الخارج، من أبناء الضفة الفلسطينية، خلال الاعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦، رقم ٦٤٢,٢٨ مليون دينار اردني، او ما يعادل، في المتوسط سنوياً، ٤٩,٤١ مليون دينار اردني. أمّا تلك التحويلات المالية التي ذهبت الى قطاع غزة، فقد وصلت، خلال الفترة عينها، الى ٤٠٣,٤٥ ملايين دينار أردني، او بمتوسط سنوي مقداره ٣١,٠٣ مليون دينار اردني[٨].

وقد زادت قيمة التحويلات المالية الى الضفة والقطاع، خلال فترة الانتفاضة، لتصل حوالى ٢٥٠ مليون دولار، خلال العام ١٩٨٩. وجاء ٧٠ بالمئة من هذه المبالغ من الكويت، و٢٠ بالمائة من السعودية. وقد جاءت هذه الزيادة بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، حيث ادّت بالأهل في المهجر الى زيادة حوالاتهم ودعمهم لذويهم. كما ان انخفاض سعر صرف الدينار ادّى الى انخفاض قيمة الحوالات بالعملات الاجنبية، ممّا جعل الحوالات لا تثقل على المغتربين، ممّا حدا بهم الى زيادتها. وقد اسهمت تلك التحويلات، اسهاماً هاماً، في تمويل العجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات. ففي الضفة الفلسطينية ازداد دور التحويلات المالية، من ابنائها في الخارج، في تمويل العجز في الميزان التجاري، حيث بلغت، في العام ١٩٧٤، ما نسبته ٣١,٩١ بالمئة من العجز في الميزان التجاري؛ وفي العام ١٩٨٤، اصبحت قيمتها تزيد على قيمة ذلك العجز، بحيث اصبحت تساوي ١٢٠,٨٨ بالمئة منه. وفي العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، بلغت قيمة التحويلات، كنسبة مئوية من العجز في الميزان التجاري للضفة الفلسطينية، ١٠٦,٥٢ بالمئة و٩٦,٤٩ بالمئة، على التوالي. والأمر كذلك بالنسبة الى العجز في ميزان الخدمات، حيث تراوحت النسبة المئوية لتلك التحويلات، من حجم العجز، في ميزان الخدمات للضفة الفلسطينية ما بين ٩٩,١ بالمئة في العام ١٩٧٤، و ٢٦٠,٣ بالمئة في العام ١٩٨٦. وبالنسبة الى قطاع غزة، فقد زادت قيمة التحويلات المالية من العاملين في الخارج، من ابنائه، على قيمة العجز في الميزان التجاري، اذ بلغت ١٠٠,٩ بالمئة، في العام ١٩٨٦؛ وكذلك ازدادت اهمية تلك التحويلات بالنسبة الى حجم العجز في ميزان الخدمات، خلال الفترة عينها، من ٣٧,٧٦ بالمئة، في العام ١٩٧٤، الى ٥٢٨,٢٤ بالمئة، في العام ١٩٨٦. وعليه، يتبيّن لنا ان نصيب التحويلات المالية قد زاد في اجمالي الناتج القومي للضفة الفلسطينية من ٦,٣٣ بالمئة، في العام ١٩٧٤، الى ١٧,٢٩ بالمئة، في العام ١٩٨٦؛ وفي قطاع غزة، ارتفع نصيب التحويلات المالية، في اجمالي الناتج المحلي له، من ٧,١ بالمئة، في العام ١٩٧٤، الى ٤٥,٢٤ بالمئة، في العام ١٩٨٦[٩].

ان انخفاض قيمة الدينار الكويتي الى حوالى ٧٥ بالمئة من قيمته الاصلية، تلغي، بالمقدار ذاته، قيمة المدخولات والوفورات، لدى الفلسطينيين العاملين في الكويت، او الذين كانوا يدّخرون اموالهم بالعملة الكويتية. ويقدّر عدد الفلسطينيين العاملين في الكويت مع اسرهم بـ ٤٠٠ الف نسمة، معظمهم من الضفة والقطاع؛ والتقلص الشديد في مدخولات ووفورات هؤلاء سيدفعهم، بالطبع، الى ايقاف،

او تقليص، حوالاتهم الى ذويهم في الاراضي المحتلة بمعدل الثلثين، مما يحرم هذه الاقتصادات من نسبة كبيرة من الدخل الذي تحيا به وتعيش عليه.

كما ان الحملة المحمومة التي يتعرّض لها ابناء الضفة والقطاع العاملون في منطقة الخليج قد تدفعهم الى شتات جديد لاحتمالات فقدانهم لوظائفهم وتجميد مدّخراتهم؛ وسيحرم هؤلاء من امكانية المساهمة في سدّ رمق عائلاتهم المقيمة في الاراضي المحتلة، حيث يشير بعض التقديرات الى ان سكان الاراضي المحتلة سيخسرون، جرّاء ذلك، حوالى عشرة ملايين دولار(١٠).

وسيدفع ذلك الكثير منهم الى العودة الى مسقط رأسهم في هذه المناطق، خاصة في ضوء حملة التحريض والاضطهاد التي اخذت تمارس ضدهم، بسبب سياسة المحاور العربية المعهودة، وهذا الامر سيؤدي الى انخفاض التحويلات المالية من الخارج، والذي ينعكس على ارتفاع عجز الميزان التجاري وميزان الخدمات في الاراضي المحتلة.

البطالة

ان عودة الفلسطينيين العاملين في الخارج سوف تمثل ضغطاً كبيراً على اقتصاد الاراضي المحتلة؛ حيث ان عودتهم ستشكّل زيادة في نسبة العاطلين عن العمل في هذه البلاد، والذي يعني زيادة المنافسة على الوظائف الشاغرة المحدودة جداً في الاراضي المحتلة، الامر الذي سوف يعني ـ حسب «قانون العرض والطلب» ـ انخفاض اجور العاملين، وبالتالي تدنّي المستوى المعيشي لعدد من الاسر يساوي عدد هؤلاء العاملين.

ويتوقع عودة ٤٠ الف مواطن من الذين يحملون «بطاقة هوية» الى الاراضي المحتلة. وهؤلاء سوف يعودون دون مدّخراتهم. وبما ان البطالة في الاراضي المحتلة وصلت الى اكثر من ٣٠ بالمئة، فان فرص ايجاد وظائف للقادمين تكاد تكون شبه معدومة، وهذا الأمر سيؤدي الى اضافة افواج جديدة الى جيش العاطلين عن العمل في المناطق المحتلة؛ هذه البطالة التي تزداد حدّتها يوماً بعد يوم، باستغناء قطاعات عديدة من الاقتصاد الاسرائيلي عن خدماتهم للظروف السياسية السائدة في الضفة والقطاع، والاجراءات الاسرائيلية الرامية الى توفير فرص عمل للمهاجرين اليهود السوفيات الذين يصل منهم، شهرياً، الى اسرائيل آلاف عدّة. ولا بدّ من الاشارة الى انه في حالة رجوع ثلث القوة العاملة في الكويت الى الاراضي المحتلة، ولم يجدوا مصدر رزق في حينها، سيزداد عدد الذين يعيشون في مستوى دخل متدنٍ بحوالى مئة الف.

قيمة الدينار الاردني

ان بقاء الدينار الاردني عملة رسمية في الاراضي المحتلة، الى جانب العملة الاسرائيلية، يعني ان اقتصاد المناطق المحتلة يتأثّر، بصورة مباشرة، بوضع الدينار الاردني المرتبط بالوضع الاقتصادي في الاردن. ولا شك في ان ضعضعة الاقتصاد الاردني، بسبب الازمة، ولانقطاع المساعدات التي كانت تدفعها الكويت للاردن، وتجميد دول الخليج الاخرى مساعدتها الى الاردن، وانخفاض قيمة الدينار الكويتي الذي قد يؤثر في قيمة الاحتياطي في الاردن، وتضرر التجارة الخارجية للاردن نتيجة الحصار الاقتصادي للعراق، فان المستقبل الاقتصادي للاردن، وبفعل ارتباطاته القومية باقتصاديات العراق، اصبح غامضاً ومجهولاً. وقد بيّن ذلك الامير حسن، في احد تصريحاته الصحفية عن الوضع الاقتصادي المتدهور في الاردن، حين اعلن محذّراً من ان الاردن موشك على فقدان ٥٠ بالمئة

من اجمالي ناتجه القومي، وثلثي اجمالي ناتجه المحلي، بسبب الازمة. واضاف ان اجمالي الناتج المحلي الاردني لا يزيد كثيرا على ثلاثة مليارات دولار، وان البلاد ستفقد مليارين منها مع تطبيق العقوبات كافة التي فرضتها الامم المتحدة على العراق [١١]. امّا رئيس الوزراء الاردني، فقد اكد ان خسائر الاردن، التي قدّرها صندوق النقد الدولي، تبلغ ١,١ مليار دولار للعام الجاري، و ٢,٥ مليار دولار للعام ١٩٩١[١٢].

كل ذلك سينعكس، بالتأكيد، على الاقتصاد الفلسطيني، لما له من روابط وثيقة بالاقتصاد الاردني ونتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية في الاردن وحوادث الخليج. فقد انخفضت قيمة الدينار الاردني بنسبة تتراوح بين ١٠ ـ ٣٠ بالمئة، حيث كانت قيمة الدينار الاردني، قبل الازمة، تعادل ٣,٠٥ شيكل، ووصل، في بعض مراحل الازمة، الى ٢,٠ شيكل للدينار، واستقر، الآن، على ما يعادل ٢,٦٩ شيكل للدينار.

ان انخفاض قيمة الدينار الاردني يؤدي الى انخفاض مدّخرات المواطنين في الاراضي المحتلة، لأن معظم مدخراتهم بالدينار الاردني. كذلك، فان الدخل الحقيقي للافراد في الضفة الفلسطينية، وبالذات اولئك الذين يحصلون على اجورهم ورواتبهم بالدينار الاردني، سوف ينخفض بمقدار قيمة الانخفاض في قيمة الدينار الاردني ، مضاف اليها الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ان انخفاض ثروة الأفراد ودخولهم الحقيقية تؤدي، بدورها، الى انخفاض الطلب الكلّي على السلع والخدمات في الضفة الفلسطينية؛ كما ان انخفاض قيمة الدينار الاردني تعني ارتفاع قيمة اسعار مداخيل الانتاج، وبالذات المواد الخام المستوردة. هذا الوضع يقود الى احداث التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الانتاج.

ان حصيلة هذه التفاعلات تكتمل في حدوث ظاهرة الكساد التضخمي في انخفاض العرض الكلي في السلع والخدمات مع ارتفاع اسعارها، في الوقت عينه الذي تنخفض قيمة الطلب الكلي على السلع والخدمات وتزداد قيمة معدّلات البطالة.

السياحة

يعتبر قطاع السياحة من اكثر قطاعات الاقتصاد المحلي حساسية وتأثراً بالاوضاع المحيطة، لأن جمهوره المستهلك ليس محلياً في الاساس. ولذا، فان تأثّره بالتطورات السياسية، والامنية، حادّ جداً. والتأثير الأساسي لحوادث الخليج يكمن في الاثر السلبي الذي تتركه في قرار السياح الاجانب للقدوم، لقضاء اجازة في منطقة يسودها التوتر والعنف، ناهيك عن ارتفاع اسعار النفط وتأثيره في اسعار وقود الطائرات، وبالتالي اسعار تذاكر الطيران، او لارتفاع تكلفة التأمين على ركاب الطائرات. ومن الجدير بالذكر ان شركات التأمين العالمية قد زادت مئة دولار على المسافر القادم الى اسرائيل. بالمقابل، فقد زادت ٦٠ دولاراً و٤٠ دولاراً على المسافر الى مصر وتركيا، على التوالي. ولا شك في ان توزيع الاقنعة الواقية من الغاز في اسرائيل قد زاد المشكلة تعقيداً بالنسبة الى السائح الاجنبي. قال مدير مبيعات شركة الشرق الادنى للسياحة (NET)، انور شوملي، انه طرأ انخفاض شديد على عدد السياح المتوجهين الى الاراضي المحتلة بنسبة ٦٠ بالمئة في أيلول (سبتمبر)، ونسبة ٧٥ بالمئة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) من مجموع حجم القادمين. وأضاف ان موسم السياحة لهذا العام قد دمّر نهائياً، حيث انه، عادة في هذه الاشهر من السنة، يزدهر العمل في القطاع السياحي. وبيّن الشوملي ان شركته تملك فندق «ريتس» في القدس الشرقية وشركة باصات فيها ٢٢ باصاً، ويعمل بها جميعاً ما يقارب

١٢٠ عاملاً، وان الشركة أعطت اجازة مفتوحة لـ ٦٠ بالمئة من موظفيها؛ أمّا الباقون، فان الشركة تنوي خصم ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة من رواتبهم، حسب ظرف كل منهم[١٣].

وقال صاحب «الفندق الوطني» في القدس، فؤاد ابو الحج، انه يفكر جدياً في اغلاق الفندق، لأن السياحة لهذا الموسم قد انعدمت، وخاصة بعدما اعلنت اسرائيل عن توزيع الاقنعة الواقية، حيث انخفض العمل بمقدار ٩٠ بالمئة عمّا كان سائداً قبل ذلك. وسأل ابو الحج عن امكانية دفع الرواتب لخمسين عاملاً، والبالغة ٢٨ الف دولار لشهر واحد، اضافة الى المصاريف الاخرى البالغة ٢٧ الف دولار لشهر؟[١٤].

أمّا رئيس جمعية الفنادق العربية، مروان العمد، التي تمثل ٤٣ فندقاً في القدس وبيت لحم، فقال: «ان هذه أسوأ من الازمة التي مرت بها الفنادق خلال حرب لبنان العام ١٩٨٢ واواخر العام ١٩٨٧، وان الوضع غير واضح بالنسبة الى الشهور القادمة، وهناك تخوّف من قيام شركات السياحة بالغاء هذه المنطقة كلياً من برامجها السياحية للموسم القادم»[١٥]. واضاف ان الاحداث التي شهدتها مدينة القدس ساعدت في توقف الحركة السياحية، مشيراً الى ان الفنادق العربية تواجه ازمة مالية شديدة، بحيث توقف معظمها عن دفع رواتب العاملين، واضطر عدد كبير من العاملين الى الخروج والبحث عن مصادر عمل اخرى[١٦].

ان تدهور السياحة في الاراضي المحتلة قد اصاب، باضرار بالغة، الصناعات السياحية، مثل صناعة الخزف والصدف وخشب الزيتون التي تشتهر بها منطقتا بيت لحم والخليل. وعلّق على هذا الوضع القاتم رئيس جمعية الاراضي المقدسة لصناعة الصدف وخشب الزيتون في منطقة بيت لحم، يونان قمصية، بـ «انه اذا استمرت ازمة الخليج لفترة زمنية طويلة، وفي ظل عدم وجود سوق بديلة لتصدير البضائع، فان ذلك سيؤدي الى اختفاء صناعة خشب الزيتون والصدف، وخروج عمال هذه الصناعة للعمل داخل اسرائيل». وقد بيّن ان نسبة الانخفاض في المبيعات، منذ بداية ازمة الخليج وحتى الآن، بلغت حوالى ٩٠ بالمئة[١٧].

منظمة التحرير الفلسطينية

لقد جبت منظمة التحرير الفلسطينية ضرائب بنسبة تتراوح ما بين ٥ ـ ٧,٥ بالمائة من مئات آلاف الفلسطينيين في دول الخليج، والدول الاخرى. وكانت هذه الدول تنقل هذه الضرائب، التي تشكل مبالغ كبيرة، الى الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية. أمّا الآن، فبعد ازمة الخليج، فان هذه الضرائب لا تقتطع. والاسوأ من ذلك بالنسبة الى م.ت.ف. هو انه منذ أيلول (سبتمبر) توقفت دول الخليج عن تحويل الاموال من الضرائب المفروضة على الفلسطينيين الى م.ت.ف. حتى للذين ما زالوا يعملون هناك. اضافة الى ذلك، فان المخصّصات التي كانت تتبرع بها دول الخليج توقفت. فقد كانت السعودية تدفع ٧٥ مليون دولار سنوياً، والامارات ٢٥ مليوناً الى م.ت.ف. كما كانت تنقل سنوياً ٢٥ مليون دولار الى المناطق المحتلة بشكل مباشر؛ وتوقف ذلك نتيجة الأزمة[١٨].

أمّا بالنسبة الى حكومة الكويت، فقد قدّمت مساعدات الى الانتفاضة بقيمة ٨٠ مليون دولار، تلقت م.ت.ف. منها ٢٧ مليون دولار فقط، وذهبت البقية الى جهات غير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لا سيما حركة «حماس»، حيث ان حركة «حماس» تلقّت من الكويت ما يعادل ثلثي المساعدات الكويتية للانتفاضة[١٩].

ان تقليص الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية سيترك آثاراً سلبية في دعم الانتفاضة

الفلسطينية، خاصة وان التضحيات والخسائر المادية التي قدّمها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، عن طيب خاطر، من اجل استمرار الانتفاضة، وصلت الى ٢٣٠٠ مليون دولار خلال عامين من اعوام الانتفاضة[٢٠]. وعلى الرغم من تصريحات وتطمينات الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من ان التقليصات في ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية لن تصيب السكان في الأراضي المحتلة، الّا انها، بطريقة او بأخرى، ستؤثر فيهم على المدى البعيد.

وكالة الغوث الدولية للاجئين

تبدو آثار الضرر المباشر نتيجة أزمة الخليج على المساعدات التي تقدّمها وكالة الغوث الدولية للاجئين (اونروا). وقد قدّرت قيمة المساعدات الى المناطق المحتلة، خلال فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، بحوالى ٣٧٥,٧ مليون دولار. وتشكّل هذه النسبة حوالى ٨٠ بالمئة من التحويلات الدولية الى الاراضي المحتلة[٢١]. وقد اكد هذه الخسارة المفوّض العام لوكالة الغوث الدولية للاجئين، جورجيو جيوكوميلي، حينما وجّه نداء عاجلاً الى سفراء ٣٦ دولة، طالباً دعماً مالياً عاجلاً لبرامج الوكالة الطارئة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين. واعتبر ان ازمة الخليج اضرّت بهذه البرامج واستنفدت مواردها. وقد اشار المفوض العام الى ان ٧٠ مليون دولار خصصت لبرنامج المساعدة، الذي بدأ العمل به بعد اندلاع الانتفاضة في الاراضي المحتلة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، قد نفدت «في الوقت الذي عمل فيه الوضع المتدهور في المنطقة على تفاقم متطلبات اللاجئين الفلسطينيين[٢٢].

وفي الوقت الذي أكد فيه المفوض العام الطلب المتزايد على خدمات الوكالة، قال: «ان التأثير المزدوج للانتفاضة وازمة الخليج يعملان على عرقلة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت خدماتهما الصحية الاجتماعية تعتمد، الى درجة كبيرة، على دعم الخليج»[٢٣].

ومن هنا، فان وكالة الغوث تجد نفسها، في ظل الازمة التي تشهدها المنطقة الحالية، في حاجة ماسّة الى موارد اضافية، من اجل مساعدة جميع اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة المتأثرة. وقد طالب المفوّض العام سفراء الدول بأن ينقلوا الى حكوماتهم «الصعوبات الكبيرة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون حالياً، والتي لا تستطيع ان تترجم نفسها الّا من خلال الضغط المتزايد على خدمات وكالة الغوث ومواردها»[٢٤].

تأثر المشاريع والمؤسسات

اعتمد الكثير من المؤسسات العاملة في الاراضي المحتلة على اموال الدعم التي تردها من دول الخليج. وقد تضررت مشاريع تلك المؤسسات، بحيث لم تصبح قادرة على انجازها بعد ان بوشر بتنفيذها قبل ازمة الخليج. ومثال على ذلك مشروع المستشفى الاهلي في الخليل. فللمستشفى في مصارف الاردن اكثر من مئة الف دينار كويتي؛ وقد انخفضت قيمة الاموال التي يمتلكها المستشفى بفعل تدهور الدينار الكويتي؛ هذا اضافة الى توقف المساعدات من قبل المؤسسات في دول الخليج، ومن بينها الكويت؛ اذ تبرع الفلسطينيون، في هذه الدول، بـ ٤٠ بالمئة من تكاليف المشروع، بينما تبرّع العرب بـ ٦٠ بالمئة من تكاليفه، الّا انها انقطعت وتوقف العمل في المشروع[٢٥].

ويبدو ان المؤسسة الاكثر تأثراً بأزمة الخليج كانت مستشفى المقاصد الخيرية، في مدينة القدس، الذي يتلقى ٧٥ بالمئة من تمويله من الحكومة الكويتية. ويوظف المستشفى اكثر من ٧٠٠ شخص. قال امين سر جمعية المقاصد الخيرية، محمود حبيّة، ان الوضع المالي الحالي سيىء للغاية،

وان المستشفى لن يستطيع دفع رواتب الموظفين حتى شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠. وأشار حبية الى ان حكومة الكويت كانت تقدّم تمويلاً شبه كامل الى المستشفى، وتغطي العجز المالي في أغلب الاحيان، والذي يتطلب حوالى مليون دولار لتشغيله شهرياً[٢٦].

كذلك يبدو ان كلية العلوم والتكنولوجيا في قرية ابو ديس، شرق القدس، تواجه مشكلة اقتصادية، حيث انها كانت تتلقى دعماً خليجياً غير حكومي، من طريق «مجلس امناء» أُقيم في الكويت، ويقوم بجمع التبرّعات من الفلسطينيين. قال عميد الكلية، د. محمد القطب: «ان آخر مرة تلقّت فيها الكلية دعماً كويتياً كان في العام ١٩٨٩، ولم يتجاوز ١٠ بالمئة من ميزانية المؤسسة»[٢٧].

وهناك مستشفيان، في نابلس وغزة، يعتمدان على المساعدات المالية من الكويت؛ وايضاً مشروع الريّ الكبير في وادي الفارعة الذي يعتمد على الدعم الكويتي.

ولحقت أضرار، أيضاً، بلجان الزكاة التي كانت الكويت والاهل في الخارج يتبرّعون لها. وقد كانت خسارة هذه اللجان ما يقارب ٤٠ بالمئة من ميزانيتها نتيجة الحوادث[٢٨]. اضافة الى ذلك، فان بعض المؤسسات الصحافية قد قلّص من ميزانياته وقام بتسريح اكثر من ٢٥ بالمئة من العاملين، اضافة الى قيام بعض المؤسسات الاخرى بخصم ٣٠ بالمئة من اجور العاملين[٢٩].

البلديات

قدّمت الدول العربية، وبخاصة المصدّرة للنفط منها، مساعدات الى سكان الاراضي المحتلة، وذلك من طريق توأمة المدن الرئيسة في الضفة الفلسطينية مع المدن الرئيسة في الدول المذكورة. وقد حصلت ١٨ مدينة في الضفة، وبخاصة في السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، على ما يزيد على ٢٢ مليون دولار. وقد حصلت الخليل، وحدها، على عشرة ملايين دولار، تلاها في الترتيب مدينة نابلس، حيث حصلت على ٤,٦ ملايين دولار، ومدينة رام الله على ٢,٥ مليون دولار، وتقاسمت بقية المدن المبالغ المتبقية، حتى بلغت حصصها بين ٦٢ الف دولار و٢٠٠ الف دولار[٣٠]. الّا ان البلديات لم تستطع استلام جميع المبالغ المخصصة. وبعد العام ١٩٨٢، بدأت هذه المخصصات بالنقصان؛ ولم يقدّم منها الّا القليل، وعلى فترات متفاوتة. فمثلاً ساعدت البحرين بلدية بيت ساحور بحوالى ٥٠ الف دولار، في العام ١٩٨٩[٣١]. وهنالك تخوّف من ان هذه المساعدات المرسلة من الخليج، او من اللجنة المشتركة اذا اوقفت، على الرغم من ضآلتها، فانها سوف تؤثر في ميزانيات البلديات، خاصة ان هذه البلديات تواجه، اصلاً، صعوبات كثيرة، ممّا يترك أثراً سلبياً في مجال تقديم الخدمات الى المواطنين.

مؤسسة التنمية والاقراض

أثّرت الحوادث في الخليج سلباً في مدخّرات الفلسطينيين العاملين في الكويت، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار الكويتي الى حوالى ٧٥ بالمئة من قيمته الاصلية. والتقلّص الشديد في مدخّرات هؤلاء سيعيق انشاء مؤسسة التنمية والاقراض، التي أُسست في تونس، في نيسان (ابريل) الماضي، خلال مؤتمر المستثمرين الذي حضرته مجموعة من رجال الاعمال الفلسطينيين بدعوة من الرئيس الفلسطيني، عرفات. وقد حدّد هدف هذه المؤسسة المالية، في حينها، بتمويل المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى، وتوفير السيولة للمشاريع القائمة من طريق تجميع مدّخرات فلسطينيي الشتات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية اللازمة في مشاريع انتاجية تعود على المواطنين بالفائدة.

ان هذا الوضع سيؤثر في امكانية دعم الاستثمار والمستثمرين في الاراضي المحتلة، وبالتالي

في تنمية، وتطوير، بنية الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني من مشاكل كثيرة، وخاصة بعد ٣٦ شهراً من الانتفاضة، حيث انخفض الانتاج القومي بأكثر من ٢٠ بالمئة.

المستهلك

على خلفية أزمة الخليج، ازدادت اسعار الوقود؛ واثّر ذلك في المستهلك الفلسطيني، الذي سيضطر الى تحمّل زيادة جديدة في اسعار بضائع مختلفة. وتبدو هذه الزيادة في اسعار الوقود اكثر حدّة، حيث انها سوف تدفع باتجاه ضغوط تضخّمية في قطاعات متنوّعة في الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع اسعار البضائع نتيجة عدم تمكّن القوى الانتاجية من امتصاص الزيادات المتوقعة. ولذلك، سوف تجد هذه العملية طريقها الى جيب المستهلك، الذي سيتأثر بشكل ملموس وسريع. وتدريجياً، سوف ترفع اسعار المنتوجات كافة، على اساس ان يكون الارتفاع اسرع واضخم بالنسبة الى المنتوجات التي تستخدم لانتاجها الوقود بشكل كبير؛ بينما، بمرور الوقت، سوف تتأثر المنتوجات الاخرى.

الضائقة السكنية

ان العودة المحتملة لعشرات الآلاف من دول الخليج الى الاراضي المحتلة سيزيد في الضائقة السكنية التي يعاني منها، اصلاً، ابناء المناطق المحتلة، حيث ان ازمة السكن موجودة دائماً، لكن حدّتها ارتفعت كثيراً في الفترة الأخيرة، لتكاثر السكان، وارتفاع اسعار مواد البناء، وزيادة وتيرة نسف البيوت، وهدمها، واغلاقها، من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة الانتفاضة، كعقوبة جماعية مفروضة على السكان لمشاركتهم، او مشاركة ابنائهم، فيها. كما قلّصت السلطات من اعطاء رخص البناء، فضلاً عن تقلب الاوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، وانخفاض دخول المواطنين، حيث جعلت من المستحيل على هؤلاء ان يقوموا بمشاريع اسكان، او بناء منازل، على نفقتهم الخاصة.

الخلاصة

ان أي تقويم شامل لنتائج ازمة الخليج يجب ان يشمل جميع الجوانب الاقتصادية، والسياسية، في آن، وبشكل مترابط. كما انه من السابق لأوانه، في الوقت الراهن، الخروج باستنتاجات كاملة وتنبؤات دقيقة حول آثار أزمة الخليج وابعادها في اقتصاد الاراضي المحتلة؛ فالازمة ما زالت قائمة وهي تتطوّر بشكل ديناميكي، ومستمر، دون ان يعرف احد مداها ونهايتها.

ولكني استطيع التأكيد، من الآن، ان الخسائر الاقتصادية التي لحقت، وستلحق، بالشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وخارجها، جرّاء ازمة الخليج، ستصل الى ما يربو على ٨٥٠ مليون دولار، وسيكون لها آثار سلبية في اقتصاده. وقد أثبت الشعب الفلسطيني، بقيادته الشرعية، خلال تاريخه الطويل، مقدرته على اجتياز الازمات والمحن التي واجهته، ولم تزل تواجهه. فما زادته الاّ قوة واصراراً على مواصلة نضاله من أجل نيل الحرية والسلام والتقدّم. وكما قال الصحافيون الاسرائيليون في معرض تقويمهم للانتفاضة، «فان قوة الانتفاضة لا تقاس بكمّية الحجارة وعدد الزجاجات الحارقة، بل بقوة الصبر الذي يتحلّى به ما يربو على المليون ونصف المليون من السكان، الذين يقبلون بأمرة القيادة الوطنية الموحّدة، وبقوة الاستعداد للعيش في الظروف الصعبة، على أمل ان يأتي المستقبل الأفضل، حيث ان معدة شعب متمسك بنضاله الوطني يمكنها ان تنكمش كالحجر، وهذا هو الطريق، ايضاً، الى التحرر الوطني»(٣٢).

لقد دقّت ازمة الخليج ناقوس الخطر، وبجدية هذه المرّة، لعشرات الألوف من الفلسطينيين العاملين في الخارج، بأن عليهم ان يبحثوا عن البديل، وبسرعة. هذا البديل ليس سوى الوطن والتشبّث به. لقد انتهى حلم الفلسطينيين، كما قال الكاتب الاقتصادي حازم الشنار، بـ «جنّة عدن» في الخليج، بل أصبح يشعر بنار جهنم على كثبانه. لقد أثبتت الحوادث أهمية الاعتماد على الذات وتكريس كل الجهود لارساء قاعدة متينة للاقتصاد الوطني، بدلاً من تبديدها في بناء اقتصادات الآخرين، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لتوفير شروط العيش الكريم الحر لجميع افراد الشعب، أينما وجدوا، وخطوة هامّة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني.

ان أزمة الخليج لا تعفي الامم المتحدة ودول العالم من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وخارجها، حيث ان الاراضي المحتلة، حسب القانون الدولي ووفقاً لميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩، هي مسؤولية دولية. فأوضاع الشعب الفلسطيني تفرض خصوصية ما، اذا ما قورنت بمآسي شعوب اخرى. ومع الادراك ان السياسة باتت تحكم الموقف الاقتصادي، وانه يدفع للدول حسب مواقفها السياسية من ازمة الخليج، ورغبة اسرائيل في حجب الانظار عن اشتداد حصارها الاقتصادي على المناطق المحتلة، سعياً منّا الى انهاء الانتفاضة وتركيع قواها المحرّكة، يتطلب من الجماعة الدولية التعامل وفقاً للمبادىء، ولو قليلاً.

---

(١) سيفر بلوتسكر، «اقتصاد الانتفاضة؛ لا جديد فيه ولا تحسّن»، **الرائد الاقتصادي** (القدس)، العدد الثاني، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٢) عمر عبدالرزاق وعودة شحادة الزغموري، **أزمة الدينار الاردني وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني**، القدس: مركز العمل التنموي، ١٩٩٠، ص ٤٨، محسوبة من أرقام النشرات الاحصائية الاسرائيلية.

(٣) **مقابلة شخصية مع هاشم عطا الشوا.**

(٤) **النهار** (القدس)، ١٦/٩/١٩٩٠.

(٥) **مقابلة شخصية مع كمال حسونة.**

(٦) **القدس** (القدس)، ٢٩/٩/١٩٩٠.

(٧) **الرائد الاقتصادي**، العدد السادس، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٥٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٨) عبدالفتاح ابو شكر، «هجرة الايدي العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **الكاتب** (القدس)، العدد ٩٩، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٤.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥ ـ ١٦.

(١٠) **القدس**، ٢٩/٨/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(١١) **البيادر السياسي** (القدس)، العدد ٤١٨، ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٢٩.

(١٢) **الفجر** (القدس)، ١٦/١٠/١٩٩٠.

(١٣) **مقابلة شخصية مع انور الشوملي.**

(١٤) **مقابلة شخصية مع فؤاد ابو الحج.**

(١٥) **القدس**، ١٥/١٠/١٩٩٠.

(١٦) **مقابلة شخصية مع مروان العمد.**

(١٧) **مقابلة شخصية مع يونان قمصية.**

(١٨) **يديعوت احرونوت**، ١٤/٩/١٩٩٠.

(١٩) ربعي المدهون، «الفلسطينيون وأزمة الخليج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٥١؛ نقلاً عن **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠.

(٢٠) مقابلة مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، **الأهالي** (القاهرة)، ٢٧/١٢/١٩٨٩.

(٢١) عادل سمارة، «آراء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها»، **مجلة**

الدراسات الفلسطينية (نيقوسيا)، العدد الاول، شتاء ١٩٩٠؛ نقلاً عن **القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٣٧.

(٢٢) **القدس**، ٢٨/٩/١٩٩٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **الشعب**، ٣/٩/١٩٩٠.

(٢٦) **القدس**، ١/٩/١٩٩٠.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) **مقابلة شخصية مع الشيخ نجيب الجعبري**، رئيس لجنة زكاة وصدقات الخليل، حيث أوضح أن مجموع الاموال التي حصلت عليها عليها لجنة الزكاة من الكويت، من الافراد الفلسطينيين والمؤسسات الخاصة، والحكومية، يعادل ٣١٢٥٠٠ دولار؛ وهذا المبلغ يشكّل حوالى ٤٣,٦٢ بالمئة من اجمالي الدخل، البالغ ٧١٦٢٨٠ دولار.

(٢٩) **مقابلة شخصية مع بعض الافراد العاملين في تلك المؤسسات**.

(٣٠) **القدس**، ٢/١٠/١٩٨٦.

(٣١) **مقابلة شخصية مع امين صندوق بلدية بيت ساحور**.

(٣٢) انظر آرييه افنيري، «الانتفاضة؛ الجانب الاقتصادي»، **يديعوت احرونوت**، ١٣/٥/١٩٨٨؛ وسيفر بلوتسكر، «اسرائيل على حافة أزمة اقتصادية بسبب احداث المناطق [المحتلة]»، **يديعوت احرونوت**، ١/٤/١٩٨٨.

الحوار الفلسطيني ـ الاميركي

د. محمد عبد العزيز ربيع

يعتبر الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، كقناة من قنوات الاتصال بين الدول، تجربة فريدة، من حيث المحتوى والمستوى وأسلوب الادارة والانجازات. وكما هو معروف، بدأ الحوار في أواخر العام ١٩٨٨، بعد قبول منظمة التحرير الفلسطينية بمطالب اميركية، فحواها الاعتراف بوجود اسرائيل ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧، والقبول بمبدأ تقسيم فلسطين بين عربها ويهودها. وعلى الرغم من أهمية الحوار لكلا الجانبين، كوسيلة للبحث في حل سلمي عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، الّا انه توقف عند العقبة الاولى التي اعترضت طريقه، حيث حالت الترسّبات النفسية ومتطلّبات الحفاظ على التوازنات الداخلية، اميركياً وفلسطينياً، دون تخطّي تلك العقبة وتجاوزها.

خلفية الحوار

اتجهت الولايات المتحدة الاميركية، منذ قيام اسرائيل، الى الوقوف الى جانب الدولة العبرية ودعم سياستها العنصرية وأطماعها التوسّعية. ولقد كان من أسباب ذلك مجيء ميلاد اسرائيل في أعقاب مذابح النازية ضد اليهود وغير اليهود، وهي المذابح التي استغلّتها الحركة الصهيونية لتشجيع هجرة يهود أوروبا الى فلسطين، من ناحية، واثارة تعاطف المجتمعات الغربية مع المطالب الصهيونية، من ناحية أخرى. أضف الى ذلك، ان المجتمع الاميركي، كغيره من مجتمعات دول أوروبا الغربية، كان ورث تركة اوروبا الحضارية المعادية لقِيَم الحضارة الاسلامية، بوجه عام، وأهداف الحركة العربية القومية، بوجه خاص.

ان قيام اميركا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بتولّي زمام قيادة المعسكر الغربي، والاستيلاء على تركته الاستعمارية، دفعها الى تبنّي سياسة خارجية تقوم على مبدأي الاحتواء والحفاظ على الامر الواقع، أي احتواء النفوذ السوفياتي والحؤول دون حدوث ما من شأنه الاخلال بموازين القوى التي كانت سائدة، حينئذٍ، ضمن مناطق النفوذ الغربي. وحيث ان اسرائيل كانت، منذ ميلاد الحركة الصهيونية، وضعت نفسها في خدمة قوى الاستعمار التقليدية، وفي الصف المعادي لتطلّعات شعوب المنطقة في التحرر والتقدّم، فان اميركا وجدت في اسرائيل الحليف المؤهل، من حيث الفلسفة السياسية والتركيب السكاني، والاجتماعي، للقيام بدور الأداة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية. ولقد ترتّب على ذلك اتجاه اميركا الى توفير الدعم السياسي ـ الدبلوماسي الكافي لتأمين بقاء اسرائيل، واستمرارها، وتقديم المعونات المالية، والعسكرية، والتكنولوجية، المطلوبة لتطوير قدرات اسرائيل الحربية، كقاعدة ارتكاز اميركية ورأس حربة توجّهه صوب آمال الأمة العربية.

نتيجة لذلك، أصبحت اميركا، من حيث الموقف الحضاري والممارسة السياسية، طرفاً رئيساً

في الصراع القائم، وجزءاً لا يتجزأ من المعسكر المعادي للحقوق الفلسطينية ولقوى التحرر والتقدّم في البلاد العربية. ولمّا كان كل انتصار تحقّقه القوى العربية، بغض النظر عن طبيعته ودائرة تأثيره، من شأنه احداث بعض التغيير في موازين القوى لصالح القضايا العربية، فان انسجام الموقف الاميركي مع نفسه حتّم اتجاه اميركا الى معاداة قوى التحرر العربية، وحرمانها نشوة التمتّع بالانجازات والانتصارات. وهكذا أصبح الموقف الاميركي لا يقتصر، فقط، على دعم اسرائيل وتأمين بقائها، بل العمل، أيضاً، على تقويض قوة العرب الذاتية، وشرعية مطالبهم السياسية. وبسبب انقسام العرب وضعفهم النسبي في مواجهة التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، أصبح من الصعب على العرب تحقيق أهدافهم السياسية وتحرير وطنهم من قوى الاستعمار والاستغلال الاجنبية.

ولمّا كانت الفترة التي شهدت تجذّر التحالف الاسرائيلي ـ الاميركي شهدت، أيضاً، تبلور اميركا كأهمّ قوة عسكرية، واقتصادية، وسياسية، في العالم، فان اميركا أصبحت تتحكّم في مفاتيح السلام في منطقة الشرق الاوسط. وممّا ساهم في تقوية النفوذ الاميركي في منطقة الشرق الاوسط استمرار الخلافات العربية، واتجاه بعض الانظمة الى الاعتماد على الحماية الاميركية، والقيام بالمتاجرة بالقضية والحقوق الفلسطينية. وبذلك أصبح من غير الممكن تحقيق حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية دون رضى ومشاركة الولايات المتحدة الاميركية، وهي مشاركة كان من غير الممكن ان تتحقق دون احداث تغيير نوعي ملموس في مواقف السياسة الاميركية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان اتجاه اميركا الى تبنّي سياسة تقوم على الانحياز لوجهة النظر الاسرائيلية ومعاداة وجهة النظر الفلسطينية كان ألغى، فعلياً، حاجة اميركا الى بدء حوار سياسي هادف مع أي من طرفي الصراع. وبسبب غياب الحوار مع الفلسطينيين فقدت اميركا، عملياً، القدرة على فهم جذور الصراع الحقيقية واستيعاب أسبابه الرئيسة. وفي ضوء العجز العربي عن اتخاذ المواقف والاجراءات المناسبة حيال العداء الاميركي، فقدت اميركا حافز التحرّك للاعتراف بالحقوق الفلسطينية وايجاد حل عادل للصراع العربي مع اسرائيل.

في العام ١٩٧٥، قام وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية حينئذٍ، هنري كيسنجر، باعطاء وعد لاسرائيل بعدم الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، قبل قيام المنظمة بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وقبول قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. ولقد كان ذلك الوعد جزءاً من صفقة سياسية ـ مالية ـ عسكرية لشراء قبول اسرائيل باتفاقية فك الاشتباك الثانية على الحدود المصرية. وهكذا فرض على الفلسطينيين، دون استشارتهم ودون معرفتهم، دفع جزء هامّ من ثمن اتفاقية سياسية جنى ثمارها الاسرائيليون ونظام حكم أنور السادات، واستهدفت تدعيم أمن اسرائيل، وتحييد مصر، وتعميق أسباب، وزيادة مسبّبات، التمزّق العربي. من ناحية أخرى، كان ذلك الوعد بمثابة مطالبة الفلسطينيين بتقديم أهمّ الاوراق التفاوضية، التي كانت في حوزتهم، دون مقابل، ودون مطالبة الاسرائيليين بتقديم تنازلات مشابهة، من شأنها الاعتراف بوجود الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية. وفي ضوء النجاح في عزل مصر، بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، وعجز بقية الدول العربية عن القيام بالردّ على التحدّيات الاسرائيلية ـ الاميركية، أصبح بامكان اسرائيل التمتّع بحرية أكبر في الاعتداء على الدول والشعوب العربية، ورفض مبادرات السلام الدولية؛ كما أصبح بمقدور اميركا ايجاد المزيد من الاعذار للتنصّل من مسؤولية التعرّف على وجهة النظر الفلسطينية، وتوظيف الجهود والامكانات المطلوبة لايجاد تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية.

في أواخر العام ١٩٨٧، جاءت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع

غزة لتقفز، بأساليب النضال الفلسطيني، قفزة نوعية عملاقة، كان من نتائجها احداث تغيير جذري في موازين القـوى الرئيسة في المنطقة العربية. ولقد أثبتت الانتفاضة، بين أشياء أخرى، ان أهمّ الاخطار التي كانت تواجه اسرائيل، من النواحي الامنية والسياسية والاقتصادية، هي أخطار ناجمة عن سياسة عنصرية ترفض الاعتراف بهوية الفلسطينيين السياسية وحقوقهم التاريخية. وفي الواقع، كانت الانتفاضة بمثابة ذلك الحدث التاريخي الذي قاد الى هدم مقوّمات الامر الواقع، وتقويض أسس ومكوّنات العلاقة الاسرائيلية ـ الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وكشف طبيعة اسرائيل العنصرية، وحقيقة مطامعها التوسّعية. وبسبب قيام قيادة الانتفاضة برفع شعار التعايش السلمي بين دولتين على أرض فلسطين، فان الانتفاضة ساهمت، أيضاً، في جعل المطالب الفلسطينية، التي نادت بانهاء الاحتلال وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية، مطالب عادلة وواقعية، من الناحيتين، السياسية والانسانية.

ان تمتّـع قيـادة الانتفـاضـة بالأصـالة والديمقـراطية، من ناحية، واتجاه قطاعات الشعب الفلسطيني كافة الى التجاوب مع نداءاتها، من ناحية أخرى، أدّيا الى اضعاف قدرة اسرائيل على السيطرة على الشارع الفلسطيني وتوجيه نشاطاته ومؤسساته المختلفة. وهذا قاد، بدوره، الى اعادة بنـاء العـلاقـات الاجتماعية في الضفة والقطاع، والبدء باقامة سلطة وطنية فلسطينية لتحل محل السلطة الاسرائيلية. وبسبب ولاء قيادة الانتفاضة لمنظمة التحرير الفلسطينية والالتزام بتوجيهاتها، فان الانتفاضة ساهمت، أيضاً، في تدعيم شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وبلورة الهوية الوطنيـة الفلسـطينيـة على السـاحة الدولية. باختصار، كان للانتفاضة الفضل الأكبر في احداث التغييرات الرئيسة التالية:

١ ـ اعادة وضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الدول الكبرى وفرض مظالم ومعاناة وحقوق الشعب الفلسطيني على ضمير المجتمع الدولي.

٢ ـ ترسيخ شرعية حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني.

٣ ـ جعل المطالب العربية باقامة وطن ودولة للفلسطينيين على أرض فلسطين أكثر واقعية وعدالة والحاحاً من أي وقت مضى.

٤ ـ بلورة الابعاد الاجتماعية، والاقتصادية، للهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك بعد تبلور أبعادها السياسية.

٥ ـ خلق اجماع فلسطيني شبه كامل، داخل فلسطين وخارجها، في ما يتعلّق بقبول مبدأ تقسيم فلسطين واقامة دولتين على أرضها.

٦ ـ فضح سمعة اسرائيل وكشف حقيقة فلسفتها العنصرية ومطامعها التوسّعية على الساحة الدولية.

٧ ـ تعميق الخـلافات السياسية، والاجتماعية، داخل اسرائيل، وارباك القيادات اليهودية في الخارج واضعاف حجّتها في الدفاع عن مواقف وممارسات الدولة العبرية.

٨ ـ تكريس الأزمة الاقتصادية داخل اسرائيل، وزيادة درجة اعتمادها على مصادر الدعم الخارجية.

٩ ـ اقنـاع الولايات المتحدة الاميركية بضرورة التعرّف على وجهة النظر الفلسطينية، خاصة

في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتوجيه المزيد من الجهد السياسي الى القضية الفلسطينية.

١٠ ـ خلق ظروف موضوعية جديدة أقنعت الولايات المتحدة الاميركية بوجوب بدء حوار سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسمحت بقيام المنظمة بقبول المطالب الاميركية.

هكذا جاء قرار بدء الحوار الفلسطيني ـ الاميركي كتتويج لانجازات فلسطينية غيّرت معطيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكمؤشر على حدوث تطوّر نوعي في السياسة الاميركية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ومطالبها السياسية. وككل الانجازات السياسية، كان للحوار الفلسطيني ـ الاميركي قصة لم تسمح الظروف حتى الآن بسرد تفاصيلها؛ وهي قصة الاتصالات والمناورات التي مهّدت لقرار بدء الحوار واقناع كلا الطرفين، الفلسطيني والاميركي، بجديّة الطرف الآخر، ورغبته في الدخول في حوار صادق.

قصة الحوار

أعلنت ادارة الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤، عن انها قرّرت بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد جاء ذلك القرار بعد قيام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، باعلان اعتراف المنظمة بوجود اسرائيل والقبول بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ الارهاب بأشكاله كافة. وبعد ذلك بيومين، عقد الاجتماع الأول في تونس العاصمة، بين وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبدربّه، ووفد أميركي، برئاسة سفير اميركا في تونس، روبرت بيلّترو.

الاّ انه قبل اعلان قرار بدء الحوار بأسابيع قليلة، قام وزير خارجية اميركا حينذاك، جورج شولتس، بخلق عقبة كبيرة استهدفت عرقلة التقدّم نحو الحوار. أمّا العقبة المعنيّة، فقد جاءت على شكل قرار فردي برفض منح الزعيم الفلسطيني، عرفات، تأشيرة دخول الى اميركا لمخاطبة العالم من على منصّة هيئة الامم المتحدة، وعرض مشروع السلام الفلسطيني. وخوفاً من انهيار عملية التقدّم نحو الحوار، قام بعض الاطراف الخارجية بالتوسّط بين الفلسطينيين والاميركيين بغية ازالة الشكوك، ومن اجل استكمال ترتيبات اعلان الاتفاق بشأن الحوار. وحيث ان موقف شولتس الجديد كان بمثابة محاولة لنسف تفاهم مسبق كان تمّ التوصّل اليه في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، فان عرفات قرّر احراج شولتس وارغامه على الوفاء بوعده، وتفويت الفرصة على القوى الصهيونية التي حاولت، جاهدة، وضع الحواجز أمام الحوار. لذلك، قام عرفات بقبول مطالب اميركا خلال مؤتمر صحافي عقد في جنيف، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤، وذلك دون الحصول على وعد اميركي بقبول شروط المنظمة، وهي شروط كان تفاهم أيلول (سبتمبر) نصّ عليها بوضوح. ومهما قيل عن اعلان جنيف، الاّ انه جاء منسجماً مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الخاصة باعلان الاستقلال، ومتجاوباً مع نداءات قيادة الانتفاضة التي رفعت شعارات انهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل.

وقعت خلال الفترة من ١٩٨٨/١١/١٥ الى ١٩٨٨/١٢/١٤ تطوّرات عدة هامّة، كانت تونس وواشنطن ونيويورك وستوكهولم والقاهرة وجنيف مسرحاً لها. ولقد بدأت تلك التطوّرات برفض شولتس بيانات المجلس الوطني الفلسطيني الخاصة باعلان الاستقلال ومشروع السلام الفلسطيني، باعتبارها غير كافية لاستيفاء الشروط الاميركية. تبع ذلك قرار عرفات بزيارة نيويورك، وقرار شولتس برفض طلب منح عرفات تأشيرة دخول الى اميركا، وهو قرار مخالف لمعاهدة اميركا مع هيئة

الامم المتحدة، التي أصبحت نيويورك، بموجبها، المقرّ الدائم للهيئة الدولية. ولقد تلا ذلك مباشرة قيام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بادانة الموقف الاميركي، واتخاذ قرار بعقد اجتماع خاص في جنيف، للاستماع لخطاب عرفات، وهو الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨.

بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٨، أي قبل خطاب عرفات في جنيف بأسبوع، اجتمع عرفات في ستوكهولم مع مجموعة صغيرة من قيادات الطائفة اليهودية الاميركية. على اثر الاجتماع، أُصدر بيان كان تمّ اعداده بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٨، برعاية وزارة الخارجية السويدية وبمشاركة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية. وبسبب قيام وزارة الخارجية السويدية بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأميركية في ما يتعلّق بوساطتها، أرسل شولتس رسالة الى وزير خارجية السويد، ستن اندرسون، قبل وصول عرفات لستوكهولم بأيام، طالباً ايصالها الى الزعيم الفلسطيني. وممّا جاء في تلك الرسالة اعادة تحديد مطالب الحوار الاميركية، وتقديم وعد ببدء الحوار حال استيفاء تلك المطالب. وعلى الرغم من قيام اليهود الاميركيين، الذين اجتمعوا مع عرفات، بالتنسيق، أيضاً، مع الخارجية الاميركية، الّا ان بيان ستوكهولم، الذي أُصدر بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٨، اعتبر، أيضاً، غير مستوف للمطالب الاميركية.

فيما بين ٧/١٢/١٩٨٨ و١٢/١٢/١٩٨٨، قام وزير خارجية السويد بدور الوسيط بين الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف ادخال المطالب الاميركية ضمن خطاب عرفات الذي كان من المفروض القاؤه في الجمعية العامة، في جنيف، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨. وعلى الرغم من تأكيدات السويد بقبول شولتس لمحتوى الخطاب، الّا ان وزير الخارجية الاميركية قام، ثانية، برفض المبادرة الفلسطينية، واعتبار الخطاب غير مستوف للمطالب الاميركية. نتيجة لذلك، كان على عرفات إمّا اصدار بيان بالمطالب الاميركية بالنص، أو التضحية بالتنازلات التي تضمّنتها البيانات السابقة، وبالتالي تفويت الفرصة التي وفّرتها الظروف الدولية الضاغطة على اميركا من أجل بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وتحت ضغوط السويديين، والمصريين، والسعوديين، وتطمينات الاصدقاء من الاميركيين، أدلى عرفات ببيان اضافي، في جنيف، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨، وهو البيان الذي ردّت عليه الخارجية الاميركية باعلان قرار بدء الحوار.

ان عملية اتخاذ قرار سياسي في اميركا بأهمية قرار بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، تمرّ، عادة، بمراحل عدّة من الحوار والمناقشات المستفيضة على مستويات سياسية عليا، خاصة بالنسبة الى ادارة كادارة ريغان، التي كانت أكثر انحيازاً الى اسرائيل، وعداء للعرب، من كل الادارات الاميركية السابقة. وفي الواقع، بدأت عمليات جسّ النبض الخاصة بالبحث في امكانات الحوار في أواخر شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨، أي بعد انطلاق الانتفاضة بشهرين تقريباً. ولقد قام بتلك العمليات فريق مكوّن من شخصين فقط، أخذ على عاتقه زمام المبادرة، وقام باجراء الاتصالات المعنيّة مع الجانبين، الفلسطيني والاميركي. وبعد اقتناع عضوي الفريق برغبة كلا الجانبين في اجراء حوار سياسي هادف، انتقلت الاتصالات، في صيف العام ١٩٨٨، من مرحلة جسّ النبض الى مرحلة الاتصالات المكثّفة ونقاش التفاصيل، حيث قام الفريق باعداد ورقة مقترحة شملت شروط كلا الجانبين، كما تصوّرها أعضاء الفريق.

في أوائل آب (اغسطس)، تمّ تشكيل فريقي عمل، احدهما من كبار موظفي الخارجية الاميركية في واشنطن والآخر من أعضاء القيادة الفلسطينية في تونس، وذلك لدرس الورقة المقترحة واجراء التعديلات عليها. وقبل انتهاء ذلك الشهر، كان شولتس اصبح على علم بتفاصيل

الاتصالات والمداولات التي أجراها فريق العمل الاميركي؛ كما كانت اللجنة التنفيذية على علم بوجهة نظر فريق العمل الذي كانت شكّلته لغرض درس الورقة المقترحة. وفي ١٩٨٨/٩/١، كان الفريقان، الفلسطيني والاميركي، توصّلا، من خلال الوسطاء، الى تفاهم مشترك حول القضايا الاساسية التي طرحتها الورقة المعدّلة. وعلى الرغم من عدم قيام المنظمة، أو الحكومة الاميركية، بالتوقيع على الورقة بشكلها النهائي، الّا ان كلا الجانبين قبلاها أساساً لاعلان متبادل بشأن بدء الحوار. في بداية تشرين الاول (اكتوبر)، تمّ اعلام الرئيس ريغان، ووزير خارجيته، شولتس، ومستشاره لشؤون الامن القومي، وأخذ موافقتهم. بعد ذلك، انتقل الحديث الى البحث في القضايا المتعلّقة بشكل الاعلان، وتوقيته. وفي حوالى منتصف ذلك الشهر، تمّ اعلام القيادة الفلسطينية بأن الحكومة الاميركية قرّرت تكليف سفيرها في تونس، بيلّترو، بادارة الحوار مع المنظمة، وانها ترغب في عقد أولى جلسات الحوار خلال ٢٤ ساعة من اعلان الاتفاق.

لقد كان من المتوقّع اعلان الاتفاق بشأن الحوار في النصف الثاني من تشرين الاول (اكتوبر). الّا ان نائب الرئيس الاميركي حينذاك الرئيس الحالي، جورج بوش، طلب تأجيل الاعلان الى ما بعد انتهاء انتخابات الرئاسة، وهي الانتخابات التي أُجريت في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، وذلك خوفاً من حدوث ردود فعل سلبية قد تسبّب في اضعاف فرص نجاحه. ولما كان تشرين الثاني (نوفمبر) شهد، أيضاً، الانتخابات الاسرائيلية واجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، فان الرئيس ريغان، قرّر، بالتشاور مع بوش، تأجيل الاعلان حتى انتهاء تلك الاحداث جميعاً، على ان يتمّ الاعلان وبدء الحوار قبل انتقال السلطة الى الرئيس المنتخب. وبذلك استكملت الترتيبات الخاصة بالاعلان، وتوقيته، وكيفية ادارته بالنسبة الى الجانب الاميركي.

ان درساً متأنّياً لخطاب شولتس في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، وهو الخطاب الذي ألقاه بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٦، تكشف النقاب عن أهمّ بنود التفاهم الفلسطيني ـ الاميركي المشترك وتجاوب الادارة الاميركية مع غالبية الشروط الفلسطينية. وممّا جاء في ذلك الخطاب، اعتراف اميركا بأن الانتفاضة الفلسطينية أثبتت عدم صلاحية الوضع القائم بين اسرائيل والعرب، وعدم امكانية استمراره، وانها قامت بتذكير الجميع بأن اقامة السلام الشامل يتطلّب اقامة سلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ولقد حدّد شولتس، في خطابه، مبادىء التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي على النحو التالي:

- حق اسرائيل في الوجود والامن، وهو أمن لا بدّ من ان يأتي نتيجة لحل الخلافات السياسية التي تقوم بتغذية النزاع في الشرق الاوسط.

- الاعتراف بالحقوق السياسية الفلسطينية، والتجاوب معها، وذلك لأن الفلسطينيين ـ كما قال شولتس ـ يريدون أكثر من الحصول على الاحتياجات الحياتية الضرورية؛ اذ انهم يريدون، وانّ لهم، حقاً في المشاركة في المفاوضات السياسية والتأثير في القرارات الاقتصادية والسياسية التي تتعلّق بحياتهم، وانّ لهم الحق، أيضاً، في الموافقة على نتائج المفاوضات الخاصة بهم.

- الاعتراف بأن الاردن هو كيان سياسي مستقل، وله هوية وطنية قوية، وانه ليس دولة فلسطينية.

- السعي الى تسوية شاملة ودائمة على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨؛ وهي قرارات تستدعي مبادلة الارض بالسلام، والدعوة الى مفاوضات مباشرة، من خلال مؤتمر دولي

اذا لزم الامر، وقبول الاطراف المعنيّة بقراري مجلس الامن الدولي، ونبذ العنف والارهاب.

○ الحاجة الى فترة انتقالية فيما يتعلّق بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على ان تكون محدّدة وواضحة، من حيث المحتوى والتوقيت، وان تؤكد حق الفلسطينيين في المشاركة الفعّالة في كل مرحلة من مراحل المفاوضات. وبينما يحتاج الفلسطينيون الى تحقيق السيطرة السريعة على القرارات السياسية، والاقتصادية، التي تؤثر في حياتهم، يحتاج الاسرائيليون الى وقت للتكيّف مع الاوضاع الجديدة، التي ستشهد قيام الفلسطينيين، وليس الحكومة العسكرية الاسرائيلية، بادارة شؤون الضفة والقطاع.

وعلى الرغم من عدم اعلان اعتراف اميركا بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، الّا ان شولتس لم يرفض ذلك الحق، بل لمّح الى امكان تحقيقه من خلال المفاوضات. واشارة الى دور المنظمة في المفاوضات والحوار، قال شولتس ان الطلب من المنظمة قبول قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للمفاوضات، ليس طلباً لتقديم تنازلات، وذلك لأن المجموعة الدولية أقرّت القرارين كأساس للتسوية السلمية. واشارة الى المطلوب من اسرائيل، قال شولتس ان على اسرائيل التجاوب مع الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما في ذلك الحقوق السياسية.

وعلى الرغم من هذا التطوّر الواضح في الموقف الاميركي، قام شولتس، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، بمحاولة ايقاف التقدّم نحو الحوار، عندما رفض منح عرفات تأشيرة دخول الى اميركا. ويعود السبب في ذلك الى علاقة شولتس بعرفات، وهي علاقة ساد فيها التوتّر والكراهية، من ناحية، وقيام وزير الخارجية الاميركية المعيّن، جيمس بيكر، باهمال شولتس كلياً وتجنّب التحدث معه خلال فترة انتقال السلطة من ادارة ريغان الى ادارة بوش، من ناحية أخرى. وبذلك جاء التحوّل في موقف شولتس كمحاولة أخيرة للانتقام لكرامته التي أهانتها القيادات الفلسطينية، خاصة عندما رفض قادة الضفة والقطاع الاجتماع به في القدس، واهانها بيكر عندما رفض استشارته والاستفادة من حصيلة خبرته، كما هو التقليد في الاحوال العادية.

انجازات الحوار ومحدّدات نجاحه

ان دخول الحكومة الاميركية في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية جعل اميركا، شعباً وأجهزة اعلام ومؤسسات رسمية ومراكز بحوث، أكثر استعداداً لسماع وجهة النظر الفلسطينية. الى جانب ذلك، وكما جاء في خطاب شولتس الذي أشير اليه، كان الحوار بمثابة اعتراف اميركي بدور المنظمة في عملية السلام، وبشرعية حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني. ولمّا كان قرار بدء الحوار جاء بعد اعلان جنيف الذي ندّد بالارهاب، فان منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد ـ من وجهة النظر الاميركية الرسمية ـ «منظمة ارهابية». وبسبب تبعية الاعلام الاميركي لسياسة الحكومة الرسمية في الاحوال العادية، واتجاه مواقف الرأي العام نحو التبدّل، تبعاً لتبدّل التوجّهات الاعلامية، فان التطوّرات الجديدة أسقطت، أيضاً، «صفة الارهاب» عن المنظمة، في ما يخص بقية المؤسسات الثقافية والاجتماعية والشعبية الاميركية. وفي الواقع، ساهم الحوار في رفع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الى رتبة الشريك في عملية السلام والطرف الرئيس في المفاوضات، بينما كان يعيد تأكيد أهمية القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وكونها أساس الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

على سبيل المثال، دلّت نتائج احد استطلاعات الرأي العام، التي أُجريت في اميركا، في

كانـون الثاني (يناير) ١٩٨٩، على ان ٦٤ بالمئة من الاميركيين كانوا يؤيدون الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يتعلّق بالنوايا السلمية لكل من المنظمة واسرائيل، دلّت النتائج على ان النسبة كانت واحدة، حيث بلغت ٢٤ بالمئة فقط. امّا نسبة الاميركيين الذين كانوا يعتقدون بأن ليس لدى اسرائيـل نوايا سلمية، فقد بلغت ٥٦ بالمئة، وذلك مقابل ٥٤ بالمئة بالنسبة الى المنظمة. وهذا يعني تراجـع ثقة الشعب الاميركي بادعاءات اسرائيل السلمية، وتزايد ثقته بنوايا منظمة التحرير الفلسطينية.

ان دخول الولايات المتحدة الاميركية في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية كان له، أيضاً، اثر ايجابي في مصداقية القيادة الفلسطينية وأهميتها بالنسبة الى مستقبل الشرق الاوسط. ولقد نتج عن ذلك تشجيـع العديد من دول العالم على تطوير علاقاتها السياسية بالمنظمة ومواقفها من الحقوق المشروعـة للشعب الفلسـطيني. على سبيـل المثـال، سارعت دول اوروبيـة عدّة الى رفع مستوى الاتصـالات بالمنـظمـة، بينمـا كانت دول العالم الثالث تتسابق على الاعتراف باعلان الاستقلال الفلسطيني، وتقوم كندا بتقليد الخطوة الاميركية. وقبل مرور بضعة أشهر على بدء الحوار، وصل عرفات باريس في زيارة رسمية، حيث كان أول رئيس لدولة فلسطين يقوم بزيارة العاصمة الفرنسية.

الى جانب ذلك، كان للحوار الفلسطيني آثار هامّة في تطوير العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية؛ اذ حال توصّل الفلسطينيين والاميركيين الى تفاهم مبدئي بشأن الحوار، قامت المنظمة باعلام السوفيات بتفـاصيـل التـطوّرات الجديدة. وبعد قيام الاميركيين باطلاع السوفيات على محتوى اتصالاتهم بالمنظمة، خلال زيارة وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، لواشنطن، في النصف الثاني من ايلول (سبتمبر)، تأكد السوفيات من مصداقية المنظمة وأمانتها في التعامل معهم. وخلال لقاء عرفـات مع وزير الخارجية السوفياتية في القاهرة، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، اتفق الجانبان على تشكيـل لجنـة مشتـركـة عاليـة المستـوى للتنسيق والتشاور. ولقد نتج عن ذلك تقوية العلاقات الفلسـطينيـة ـ السـوفيـاتية، ورفع مستواها، وفتح المجال لاستخدامها أداة ضغط اضافية على الاميركيين والاسرائيليين.

ان الحـوار الفلسطيني ـ الاميركي كان بمثابة تطبيع للعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاميركية، وذلك على الرغم من بقاء الحوار دون التوقّعات، من حيث المستوى والمحتوى. وبازالة العقبات التي حالت، في السابق، دون حدوث مفاوضات فلسطينية ـ اميركية، زالت ـ من وجهة النظر الاميركية ـ العقبات التي كانت تحول دون حدوث مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية. لذلك، قال بيكر، في آذار (مارس) ١٩٨٩، ان اميركا ستدفع اسرائيل الى التحاور مع فلسطينيين غير منتمين الى منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن اذا تعذّر هذا الامر، فان اميركا سوف تصرّ على اجراء مفاوضات بين اسرائيليين وممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية. وممّا قاله وزير خارجية اميركا، أيضاً، ان صبر بلاده، في ما يتعلّق برفض اسرائيل مبدأ التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ليس صبراً بلا حدود. ولقد دلّت نتائج استطلاع للرأي العام الاميركي، أُجري في الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، على ان حوالى ٧٠ بالمئة من الاميركيين أصبحوا يؤيدون اجراء مفاوضات مباشرة بين المنظمة واسرائيـل، وان حوالى ٨٠ بالمئـة أصبحـوا يعتقدون بأن السلام لن يتحقّق دون حدوث مثل تلك المفاوضات. في ٢٢/٥/١٩٨٩، قال بيكر ان على اسرائيل ان تتخلّى عن حلم «اسرائيل الكبرى»، وان توقف عملية الاستيطان، وان تمدّ يدها الى الفلسطينيين كجيران يستحقون التمتّع بحقوق سياسية.

وهـذا يعني ان الحـوار ساهم في كشف حقيقـة التعنّت والرفض الاسرائيليـين، وأدّى الى

تطوير الموقف الاميركي، ودفعه في اتجاه الضغط على اسرائيل بشكل علني، وقاد الى اضعاف الدعم الشعبي، والرسمي، الاميركيين لسياسة الدولة العبرية. وهذا كان من شأنه التسبّب في تضعضع التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي بوجه عام، ودخول العلاقة بين الجانبين مرحلة صعبة، ساد فيها التوتّر، وتخلّلتها الاتهامات المتبادلة. الى جانب ذلك، ساهم الحوار في ترسيخ شرعية الحقوق والمطالب الفلسطينية، وتدعيم مصداقية المنظمة، وارتفاع مستوى الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية.

على الرغم من انجازات الحوار المتعدّدة، بقيت العلاقات والمفاوضات الفلسطينية ـ الاميركية دون مستوى التوقّعات والامكانات. ويعود السبب في ذلك الى فعل عوامل كثيرة اسرائيلية، واميركية، وفلسطينية، وقيام أطراف عدّة بالتآمر على الحوار ومحاصرته والحؤول دون تقدّمه؛ اذ بسبب معارضة اسرائيل الشديدة للحوار، من ناحية، واستمرار سيطرتها على الكونغرس الاميركي، من ناحية أخرى، رأت ادارة الرئيس بوش ان المصلحة تقتضي تجنّب الصدام مع حلفاء وعملاء اسرائيل داخل اميركا. لذلك قامت تلك الادارة بحصر الحوار في تونس، بعيداً من الأنظار، ورفض المقترحات الخاصة برفع مستواه، وعدم السماح لاعضاء المنظمة بزيارة اميركا وشرح الموقف الفلسطيني للشعب الاميركي بشكل مباشر. ولقد ترتّب على ذلك تراجع الاهتمام الاعلامي، والشعبي، بالحوار، ومتابعة اخباره، وبالتالي اضعاف قدرته على تطوير الموقف السياسي الاميركي بالقدر الكافي لاعطاء النتائج المرجوة، خاصة داخل الكونغرس وبالنسبة الى المؤسسة الاعلامية.

ان بقاء الحوار على مستوى السفراء جعله دون المستوى المطلوب؛ كما جعل مداولاته دون المحتوى المرغوب فيه، وحال دون رفعها الى مستوى القضايا الرئيسة. وكان القرار الاميركي، الخاص بمستوى ومحتوى الحوار، سبباً في تحويله الى قناة للاتصالات وليس مسرحاً للمفاوضات. وفي الواقع، جاءت كل الانجازات التي نتجت عن الحوار كافرازات لقرار بدء الحوار وتكرر اللقاءات الفلسطينية ـ الاميركية، ولم تكن نتيجة لمداولات موضوعية ومفاوضات سياسية حقيقية.

وممّا يؤكد تحوّل الحوار الى قناة للاتصال فقط عدم الحاجة الى وجود ترجمة فورية من اللغة الانكليزية الى العربية، وبالعكس. وبسبب عدم قدرة أي من الفريقين على استخدام لغة الفريق الآخر بثقة وطلاقة اتُفق على قيام الفلسطينيين باستخدام اللغة العربية، وقيام الاميركيين باستخدام اللغة الانكليزية. وهذا يعني الانطلاق من فرضية تقول ان معرفة الوفد الاميركي باللغة العربية هي معرفة كافية لفهم وجهة النظر الفلسطينية، وان معرفة الوفد الفلسطيني باللغة الانكليزية، هي كافية لفهم وجهة النظر الاميركية. وهو افتراض غير دقيق تماماً، وأدّى الى الاسهام في غياب الحوار الحقيقي واقتصار دور اللقاءات على تبادل الرسائل الشفهية، وبعض الرسائل المكتوبة والقيام بمجاملات رسمية.

من جهة أخرى، أدّى غياب الاجماع عن الموقف العربي، في ما يتعلّق باميركا، الى اتجاه بعض القوى والدول العربية الى التشكيك في جدوى الحوار. وبسبب حساسية العديد من القضايا التي تحتاج الى مناقشة عميقة مع الاميركيين، ورغبة بعض الاطراف العربية، والدولية، في المشاركة في الحوار، استخدمت قنوات أخرى اضافية، كقناة القاهرة. وبذلك أسهم هذا العامل الجديد في تحويل قناة تونس الى قناة ثانوية وتطوير قنوات حوار عربية ودولية بديلة، وهي قنوات أثبتت التطوّرات عجزها عن تحقيق هدفي، السرية والفعالية.

أمّا في ما يتعلّق باسرائيل، فان موقفها من الحوار كان، ولا يزال، المعارضة والتشكيك والعمل

بكل الطرق على ايقافه. ومن اجل تحقيق أهدافها، قامت اسرائيل باستفزاز المنظمة، وتصعيد جرائمها ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومخيمات لبنان، وذلك على أمل قيام الفلسطينيين باستخدام العنف المسلّح للردّ على الجرائم والاستفزازات، وبالتالي اتهامهم بالعودة الى ممارسة «الارهاب». الى جانب ذلك، قامت اسرائيل بتلفيق الاتهامات للمنظمة، وتزوير تصريحات المسؤولين الفلسطينيين، وإعداد التقارير وارسالها الى الخارجية الاميركية وأعضاء الكونغرس وأجهزة الاعلام الاميركية، بشكل يومي تقريباً. ويوجد لدى وزارة الخارجية الاسرائيلية دائرة خاصة بنشر المعلومات الكاذبة، يشرف عليها، الآن، نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو. ومن الدلائل الواضحة على كفاءة تلك الادارة وصفاقة المسؤولين عنها، ان تقاريرها التي تتهم المنظمة بالارهاب ترسل مباشرة الى السفارة الاميركية في تونس، بهدف خلق الشكوك لدى المحاور الاميركي، ودفعه الى اثارة قضايا حسّاسة تضرّ بالحوار وتزعج المحاورين. وعلى الرغم من قناعة الاسرائيليين بعدم قدرة تلك الاساليب على ايقاف الحوار في المدى القصير، الاّ انهم تابعوا الخطة في انتظار وقوع احد الاطراف الفلسطينية المنتمية الى منظمة التحرير الفلسطينية، في المدى الطويل، في خطأ يمكن وصفه بـ «الارهاب».

في ٢٠/٥/١٩٩٠، قامت جبهة التحرير الفلسطينية بعملية استهدفت مواقع عسكرية داخل اسرائيل، وهي العملية التي استُغلت لتبرير قرار تعليق الحوار، على الرغم من عدم تضرّر أي اسرائيلي بسببها. ولقد أدّت تلك العملية ورفض المنظمة لطلب اميركا بادانتها، الى تعليق الحوار في ٢٠/٦/١٩٩٠.

الخلاصة

ان قيام حوار فلسطيني ـ اميركي اليوم يعتبر أهمّ من السابق، وذلك لأن تراجع نفوذ وتقلّص اهتمامات الاتحاد السوفياتي على الساحة الدولية أتاح المجال للولايات المتحدة الاميركية لتصبح أهمّ القوى الدولية القادرة على التأثير في موازين القوى العربية، والاسرائيلية. ولمّا كان من الصعب تغيير سياسة التعنّت والرفض الاسرائيلية دون ضغوط اميركية، وأن من الصعب قيام اميركا بالعمل الجادّ في اتجاه تسوية سياسية تتجاوب مع الحدّ الادنى من المطالب الفلسطينية دون ضغوط فلسطينية وعربية، فان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي أصبح ضرورة لتبادل الآراء ومحاولات الاقناع والتفاهم.

تشير التجربة الاميركية الى وجود علاقة واضحة بين سياسة الحكومة وتوجّهات المؤسسة الاعلامية ومواقف الرأي العام، في ما يتعلّق بالقضايا الدولية. كما تشير تلك التجربة الى وجود تفاعل دائم بين تلك الاطراف جميعاً، يقوم، في خلاله، كل طرف بالتأثير في الطرفين الآخرين والتأثّر بهما؛ اذ بينما تسير المؤسسة الاعلامية، في الاحوال العادية، في ركاب السياسة الرسمية، وتقوم بالدفاع عنها، تعتبر الاخبار التي تنقلها والتحليلات التي تنشرها المؤسسة الاعلامية أهمّ مصادر المعلومات والآراء التي تصل الى صنّاع القرار السياسي، وتقوم بالتأثير في مواقفهم. من ناحية أخرى، تقوم المؤسسة الاعلامية والقيادة السياسية بالاسهام في تشكيل مواقف وتوجّهات الرأي العام، وذلك من خلال طرح قضايا معيّنة دون غيرها، وتركيز الاضواء عليها، وابراز جوانبها الهامّة، وأبعادها المتعدّدة. وفي حال تضارب مواقف الرأي العام مع سياسة الدولة، يصبح على الحكومة الاستجابة لوجهة نظر الرأي العام في المدى القصير، والعمل على اعادة تشكيله في المدى الطويل، مستخدمة المؤسسة الاعلامية، التي تقوم، في مثل تلك الحالة، بمحاولة تجسير الفجوة بين الموقفين، الرسمي والشعبي.

وهذا يعني ان الحوار الفاعل لا بدّ وان يتمّ على ثلاثة مستويات مختلفة، وان يسير في اتجاهات متوازية تكمل بعضها البعض وتصبّ في هدف واحد. لذلك، كان لا بدّ من تطوير الحوار الفلسطيني ـ الاميركي ليشمل المستوى الاعلامي، والمستوى الخاص (الشعبي)، وذلك الى جانب المستوى الرسمي. وبينما يعتبر الحوار الرسمي من اختصاصات المنظمة دون غيرها من الاطراف، لا بّد من انخراط المؤسسات الاعلامية العربية كافة في عملية الحوار الاعلامي. امّا الحوار الشعبي، فيتمّ من خلال تبادل الزيارات، خاصة زيارات القيادات الفكرية، والسياسية، والاعلامية، والمهنية، ذات التأثير في مواقف وقناعات الرأي العام.

وممّا يدل على أهمية وجدوى الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ويلقي الضوء على بعض انجازاته، قول الرئيس بوش، ضمن بيان اعلان تعليق الحوار، ان الحوار ساهم في تقدّم جهود السلام، وانه، من دون مشاركة فلسطينية حيوية، فان عملية السلام لن تنجح. ولقد حدّد الرئيس الاميركي أُسس التسوية السلمية بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادلة الارض بالسلام، وحصول اسرائيل على ضمانات أمنية، وحصول الفلسطينيين على حقوقهم السياسية.

السؤال الاخير الذي يطرح نفسه، الآن، هو هل يمكن معاودة الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية، مع الحفاظ على وحدة وكرامة المنظمة؟ تشير تجربة الحوار نفسه الى انه يمكن الاجابة عن هذا السؤال بالايجاب. وهذا يعني ايجاد صيغة ديناميكية تؤكد الحاجة الى تحقيق انجازات لا تقل عن موافقة الولايات المتحدة الاميركية على رفع مستوى الحوار وتوسيع مجالاته وساحاته، واعادة تعريف السياسة الاميركية بلغة تعيد تأكيد الحقوق الفلسطينية، وبكيفية تصعّد الضغوط على الحكومة الاسرائيلية، وتفتح المجال لمشاركة بقية الاطراف العربية المعنيّة في الجهود السلمية.

الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)

د. نبيل حيدري

لم يكن هناك ردّ فعل قوي من جانب الاتحاد السوفياتي على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، في أيار (مايو) ١٩٦٤، ولم تجر موسكو، حينئذٍ، أي تعديل يذكر في موقفها السابق من النظر الى القضية الفلسطينية، والقائم، اجمالاً، على اعتبارها قضية تعويض اللاجئين المترافق مع عودتهم الى ديارهم، أو من دون عودتهم اليها، دون ان تعترف بقومية اللاجئين، أو بهويتهم، أو بحقوقهم الوطنية. وظلّ الموقف السوفياتي بالغ الخصوصية في حدّته؛ فقد قصر حتى عن اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين مشروعة، قائلاً، في هيئة الامم المتحدة، في العام ١٩٤٨، ان بريطانيا هي التي خلقت، في الواقع، هذه المشكلة[١].

وبشكل تدريجي، ظهر بعض التعديل الهامشي لهذا الموقف، حين قام الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، بزيارة لموسكو، في العام ١٩٥٨، وارتضى السوفيات، من جهتهم، ان يتضمّن البيان المشترك عبارة تذكر «الحقوق المشروعة لعرب فلسطين»[٢]. كما ان الزعيم السوفياتي، نيكيتا خروشوف، في اثناء زيارته للقاهرة، في أيار (مايو) ١٩٦٤، اعترف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني[٣]. ومع ذلك، كان الاهتمام السوفياتي بالمشكلة الفلسطينية مركّزاً على كارثة اللاجئين وبؤسهم، أكثر من تركيزه على مطالب الحركة الوطنية التحررية[٤].

وهكذا عندما تشكّلت منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٤، وقف الاتحاد السوفياتي موقفاً محايداً، وكأن الامر لا يعنيه من قريب، أو من بعيد. ولئن عُقدت لقاءات بين ممثلين من المنظمة وبعض المسؤولين السوفيات، فان هذه اللقاءات كانت تتمّ بصورة سرية جداً، ولم تكن ترمي، بحال، الى اعتراف رسمي بالمنظمة من جانب الاتحاد السوفياتي[٥]، الامر الذي دفع رئيس المنظمة الوليدة، احمد الشقيري، الى التصريح بأن مبادرته للتقرّب من موسكو تمّ صدها، ممّا لم يترك لديه خياراً آخر سوى الالتفات الى الصين الشعبية، التي استجابت، آنذاك، بشكل ايجابي وعملي، لمطالب المنظمة[٦].

وعلى الرغم من محاولة الشقيري اللعب بـ «الورقة الصينية»، فانه كان طامحاً الى ارساء علاقة ما مع الاتحاد السوفياتي. قال عن نفسه، في هذا الخصوص: «مضيت في ركب السوفيات، أحارب حربهم ولا أسالم سلمهم»[٧]. وكي يتحقق له ذلك، دَعَم المواقف السوفياتية ضد الولايات المتحدة الاميركية كممثل للوفد السوري في هيئة الامم المتحدة، في كل قضية، مدركاً ان موسكو، علاوة على قوتها بالقياس الى الصين، فانها، بخلاف بكين، عضو في المنظمة الدولية، وطرف رئيس في الصراع

الدولي ضد المعسكر الغربي[٨].

وعندما حاول استرداد «الدّين»، طرق الشقيري باب السفارات السوفياتية في معظم البلدان العربية، لطلب العون، والسماح بفتح مكتب للمنظمة في العاصمة السوفياتية، وبمنح المنظمة عدداً من البعثات؛ لكن جهوده لم تثمر في شيء، وكان جواب موسكو، دائماً، متحفّظاً، ممّا دفع الشقيري الى الاتصال بالصين، وبرّر تحوّله، هذا، بقوله: «لقد طرقت أبواب موسكو أولاً... ولكن الاتحاد السوفياتي لا يوافق على تحرير فلسطين». وعلّل الموقف السوفياتي بتغيّر القيادة في الكرملين، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤، وذهاب خروشوف «صاحب المغامرات والمبادرات»[٩].

أيّاً كانت الامور، فقد عاود الشقيري الاتصال بالقادة السوفيات، مغتنماً زيارة قام بها رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، للقاهرة، في ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦. وقد أوجز للأخير مطالب المنظمة لمدّها بالسلاح، والاعتراف بها كحركة تحرّر وطني، وعرض السفر الى موسكو لشرح القضية للمسؤولين هناك. ووعده كوسيغن بنقل مطالبه الى رئاسة مجلس السوفيات الاعلى؛ لكن موسكو لم تستجب لأي من مطالبه، واعتذرت، مبدئياً، عن عدم الموافقة على زيارته، معلّلة الرفض بأن الموقف الدولي صعب، فأدرك ان الصداقة الدولية، كما وصفها لاحقاً، مثل «الفاكهة الموسمية، لا تدوم»، وأيقن ان السياسة السوفياتية ما زالت عند موقفها؛ فاسرائيل «يجب ان تبقى، وتحرير فلسطين غير قائم اطلاقاً، ومنظمة التحرير الفلسطينية ليس لها مكان في السياسة السوفياتية»[١٠].

ترسّبات التوسّع الاقليمي

من المبالغ به، بل من الخطأ، القول ان موسكو لم تأخذ الفلسطينيين في حساباتها في المنطقة، لكنها نشطت، في هذا الشأن، على جبهة أخرى، متتبعة سير النزاع العربي ـ الاسرائيلي، عن كثب، بغية تحقيق بعض النفوذ لدى الحكومات العربية كلّما سنحت الفرصة لذلك[١١]. وبالفعل، فقد اتضح الموقف السوفياتي من المشروع الاسرائيلي لتحويل مجرى نهر الاردن خلال زيارة خروشوف للقاهرة، حيث انتقد هذا المشروع، وأكد، في خطاب القاه في بورسعيد، ان اسرائيل لا تشكّل خطراً على العرب فحسب، بل على العالم أجمع[١٢]. ثمّ تبع ذلك ما يبدو انه صدى لموقف الزعيم السوفياتي، عندما انتقدت أجهزة الاعلام السوفياتية التحويل الاسرائيلي لمجرى نهر الاردن، وهاجمته على أساس تفرّد اسرائيل بالمشروع، والطابع الاستفزازي الذي اكتساه طرحه. ففي برنامج لاذاعة موسكو، باللغة العربية، حملت الاذاعة، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٤، على المشروع، واتهمت اسرائيل بأنها «بدلاً من ايجاد طريقة لحل سلمي لقضية مياه نهر الاردن مع جميع الاطراف المعنيّة، تواصل الدوائر الاسرائيلية سياسة أخرى، لا يمكن وصفها الاّ بأنها سياسة استفزازية»[١٣].

بيد ان اسرائيل ظلّت على اعتقادها بأن التأييد السوفياتي لوجهة النظر العربية لن يصل مرحلة الدعم العسكري، في حال قيام العرب بعمل عسكري مضاد لمنع التحويل. وبهذا المعنى، صرّح رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليفي اشكول، في اثناء مناقشة تحويل مجرى نهر الاردن في جلسة الكنيست، بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦٤، بأن «ثمّة مجالاً للأمل في ان الاتحاد السوفياتي لن يشجّع الدول العربية على اللجوء الى الاعمال العدوانية، لمواجهة التحويل، وانه لن يؤيدهم في أعمال كهذه غايتها منع اسرائيل من سحب الحصّة العائدة لها من المياه». وأكد اشكول اعتقاده هذا، مرة أخرى، في تصريح له لصحيفة «معاريف» الاسرائيلية، في السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، حين قال: «انني اعتقد بأنه، في الاوضاع الراهنة، لن تعمد روسيا الى تأييد تدمير اسرائيل». وأبدى

تفاؤله بانشاء علاقات أوثق بين بلاده والاتحاد السوفياتي، على اعتبار ان مستقبل العلاقات العربية ـ الاسرائيلية يتوقف، الى حدّ بعيد، على هذه العلاقات، وعلى التقارب بين الشرق والغرب[١٤].

وقد يكون من الجائز القول، هنا، ان في تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي الكثير من الحقيقة؛ ذلك ان التناقضات الاقليمية كانت تقرّب، دائماً، فيما بين الاتحاد السوفياتي والعرب، وكان تحويل مجرى نهر الاردن أتاح لموسكو الافادة من حالة العداء السائدة في المنطقة لتتقرّب من العرب؛ لكنها ظلّت، في الوقت عينه، حريصة على تجنّب مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، عبر منع اندلاع حرب اقليمية[١٥]. هكذا سيطر على السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط اهتمام متناقض: فهي، من جهة، سعت الى الحصول على نفوذ سياسي أدّى بها الى المزيد من الارتباط بمشاكل المنطقة، ولكنها، من جهة أخرى، سعت الى استبعاد أي خطر للمواجهة مع السياسة الاميركية، الامر الذي استتبع، بالضرورة، محاولة الحدّ من هذا الارتباط وتفعيله.

هذا هو جوهر المواقف السوفياتية التي باتت تتردّد في بيانات عدّة أُصدرت في مناسبات مختلفة، من جملتها البيان المشترك الذي أُصدر في أعقاب زيارة الرئيس اليمني، المشير عبدالله السلّال، لموسكو، في آذار (مارس) ١٩٦٤، وورد فيه: «ان الجانب السوفياتي يدرك الاهمية الكبرى لتطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بحقوق العرب في فلسطين». وبمناسبة زيارة الرئيس الجزائري، احمد بن بلّه، الى الاتحاد السوفياتي، في مطلع أيار (مايو) ١٩٦٤، كررت موسكو تأييدها لمقررات مؤتمر القمة العربي الاول «لتوحيد جهود الدول العربية في صراعها ضد مؤامرات القوى الاستعمارية التي تحاول الاستفادة من المشكلة الفلسطينية، بغية زيادة التوتر في الشرق الاوسط، وقطع الطريق الى ايجاد حل لهذه المشكلة يتوافق مع قرارات الامم المتحدة، وبشكل خاص مع الحقوق المشروعة والثابتة لعرب فلسطين»[١٦].

وفي موازاة ذلك كله، كرّر الاتحاد السوفياتي مواقفه هذه، عندما قام رئيس الوزراء في الجمهورية العربية المتحدة، علي صبري، بزيارة لموسكو، في بيان مشترك، أُصدر في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، بتأييد مقرّرات مؤتمر القمة العربي الثاني التي دعمت «التضامن والاستقلال الوطني للدول العربية، وحثّت نضالهم لتصفية بقايا الاستعمار في المشرق العربي». غير ان هذا البيان، خلافاً للبيانين المشتركين السابقين، أكد، بصورة واضحة، ان «الجانب السوفياتي يبدي تأييده لموقف الدول العربية بالنسبة الى استعمال مياه نهر الاردن»[١٧].

انطلاقاً من هذه المواقف عينها، أكد الاتحاد السوفياتي، من خلال بياناته المشتركة مع الوفود العربية التي زارت موسكو في العام ١٩٦٥، دعمه للدول العربية في محاربتها «الاستعمار»، في الدرجة الاولى، والصهيونية، حيث تلتقي، بالتالي، مع الاستعمار الغربي[١٨]. ففي ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٥، وعلى أثر زيارة قام بها وفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية لموسكو، أُصدر بلاغ مشترك للجبهة والحزب الشيوعي السوفياتي، أكد «تضامن الحزبين مع عرب فلسطين، وتأييدهما لحقوقهم المشروعة، ونضالهم الحق ضد الصهيونية التي تستعملها القوى الاستعمارية لزيادة التوتّر في الشرقين الادنى والاوسط». وقد تحاشى البلاغ المشترك ذكر اسرائيل بالاسم، فاستبدلها بالصهيونية؛ كما تحاشى تأييد مطلب عرب فلسطين الأساس بالعودة الى ديارهم بشكل مباشر، فأعلن البلاغ «تأييد الحزب الشيوعي السوفياتي لحقوق عرب فلسطين» المشروعة، بصورة عامة[١٩]. وعلى اثر الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس عبدالناصر للاتحاد السوفياتي، في أواخر آب (اغسطس) ١٩٦٥، أُصدر بيان مشترك

شجبت فيه القاهرة وموسكو «السياسة الاستعمارية التي تنفّذ تجاه الشرق الادنى». وأكد الاتحاد السوفياتي «تأييده التامّ لنضال الشعب العربي ضد هذه السياسة، ولحقوق عرب فلسطين الثابتة»، من دون تحديد لهذه «الحقوق الثابتة». وأبدت الحكومة السوفياتية تقديرها «للجهود التي تبذلها الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس عبدالناصر، في العالم العربي، لتحرير هذه المنطقة، تحريراً كاملاً، من الاستعمار»[٢٠].

وعلى الرغم من ان المواقف السوفياتية، في مجملها، ظلت بالغة الخصوصية في حدّتها من اسرائيل، فان ذلك لم يكن يمنع موسكو من تطوير علاقات طبيعية مع اسرائيل، التي سرعان ما تجاوبت مع الرغبة السوفياتية، أملاً في التوصل الى تحسّن شامل في العلاقات السياسية بين الطرفين، من شأنه ان يؤدي الى اقناع الكرملين بالمشروع الاسرائيلي الداعي الى حمل كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية الى ضمان الحدود الراهنة في منطقة الشرق الاوسط. وخلافاً لسياسة الصين الشعبية، التي كانت تقف من اسرائيل موقفاً مناوئاً، بصورة صريحة، باعتبارها دولة مغتصبة، سعت السياسة السوفياتية الى «مداراة» جانب الشيوعيين الاسرائيليين بالتمييز، قدر الامكان، ما بين الموقف الاسرائيلي الرسمي، وموقف «الفئات التقدمية» في اسرائيل[٢١]. وتأكيداً لهذا التوجّه، صرّح السفير السوفياتي في تل ـ أبيب، بأن بلاده تزوّد الدول العربية بالسلاح من وحي سياستها الرامية الى تمكين الدول العربية من «الدفاع عن استقلالها وحرّيتها»، أي بمعزل عن النزاع العربي ـ الاسرائيلي[٢٢].

كي نفسّر هذه المواقف المتناقضة، يبدو انه لا بدّ من اعادة تمحيص عامل ايديولوجي. فقد كانت النظرة الستالينية الثنائية قد استبدلت، بدفع من خروشوف، بنظرة تؤيد كل حكم يسير على طريق تحقيق الاشتراكية، أو يتبنّى مواقف «معادية للامبريالية»؛ وهذا الامر تجلّى اصراراً سوفياتياً على التمسّك بدعم الانظمة العربية «التقدمية»، مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي. وكان هذا الاصرار تجسّد، سياسياً، بتدخّل متزايد من قبل موسكو في قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وكانت النتيجة مزدوجة: فقد تحسّنت علاقاتها مع الطرف العربي، وحاولت المحافظة على عدم تردّي علاقاتها مع اسرائيل. غير ان موسكو، بتبنّيها للمواقف العربية، وإنْ بتحفّظ، قد هدمت الجسور التي كانت تربطها بتل ـ أبيب؛ هذه الجسور التي حاول الشيوعيون الاسرائيليون اقامتها، من طريق تشجيع الاتصالات الرسمية بين العاصمتين، ولكن من دون ان تصيب هذه المساعي نجاحات ملحوظة، سوى بعض من بوادر تحسّن العلاقات الاقتصادية فيما بينهما[٢٣].

ولكن، هل تخطّت موسكو الاجماع العربي النسبي الذي حقّقته منظمة التحرير الفلسطينية، آنذاك؟ من المرجّح ان الامر كان كذلك. ومن هنا الغموض في الموقف السوفياتي الذي تكرّر في البيانات التي أُصدرت مع أطراف عربية عدّة، بشجب «السياسة الاستعمارية التي تنفّذ تجاه المنطقة»، وتأكيد «التأييد التامّ لنضال الشعب العربي ضد هذه السياسة، ولحقوق عرب فلسطين الثابتة»، من دون تحديد شكل، ومضمون، هذه «الحقوق الثابتة»[٢٤].

غير انه مع ازدياد العمليات العسكرية الفدائية الفلسطينية، داخل اسرائيل، بدأ الاتحاد السوفياتي يدين العمل المسلّح الفلسطيني. ويمكن القول ان بعض الدول العربية كان أثّر، الى حدّ بعيد، في الموقف السوفياتي في هذا الشأن؛ ذلك ان تلك الدول كانت ترى في تصاعد العمليات العسكرية الفدائية امكانية حتمية للتورّط في حرب مع اسرائيل، بينما خشيت موسكو، من جهتها،

من ان تجـرّهـا حرب كهذه، اذا ما حصلت، الى مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة[٢٥]. والواقع ان الاتحاد السوفياتي وقف، بالفعل، الى جانب اولئك الذين كانوا يرغبون في اغلاق الملف الفلسطيني، بصورة أو بأخرى. قال خالد الحسن، في هذا الخصوص: «ان السوفيات نصحوا عبدالناصر، من اجل تهميشنا [يقصد ' فتح ']، بأي وسيلة ممكنة؛ وقالوا له ان فكرة حركة تحرير فلسطينية ليست سوى ' فولكلور ' ، وأطلقوا في وصفنا لقب ' رعاة بقر ' »[٢٦].

كيف يمكن تعدّي عرض هذا التوجّه السوفياتي بحق منظمة التحرير الفلسطينية الى محاولة فهم ما كان يجرى فعلاً؟ نلاحظ، اولاً، ان السوفيات، ولو انهم لا يتكلمون بهذه الطريقة، فانهم عبّروا عن واقع كان يحكمه اعتباران جوهريان: الاول هو التحالف الاسرائيلي ـ الاميركي. واضح انهم كانوا يعرفون أهميته؛ بل انهم لم يتورّعوا عن التكلّم عن تطوير اسرائيل لسلاح نووي قد يشكّل تهديداً مباشراً لجميع الدول العربية. غير ان هذا التحالف متعدّد الجانب، قد يمر في أزمة، وفي هذا المجال قد يبـدو التـوجـه السوفياتي ازاء شجب العمليات العسكرية الفدائية الفلسطينية «مفيداً في كل الأحـوال». الاعتبـار الثاني يمكن استشفافه من الحملة الاعلامية السوفياتية التي كانت مركّزة، يومذاك، على الفصل بين «القوى التقدمية» في اسرائيل، وبين «العسكريين المتطرّفين» الذين يشكّلون، في نظرها، «الدوائر الحاكمة» في تل ـ أبيب[٢٧].

من جهة أخرى، تميّزت العلاقات السوفياتية ـ العربية، في العام ١٩٦٦، بما بدا انه تصعيد في حرارة الدعم السـوفيـاتي لسـوريـا، رافقه، اقليمياً، تصعيد في التوتّر على خط الهدنة السورية ـ الاسرائيلية. وقد لا يكون سبب الدعم، الآتي من موسكو، حضور النوايا الحسنة؛ فبعد انقلاب شباط (فبـرايـر) ١٩٦٦ في سوريـا، بذل الاتحاد السوفياتي جهوداً حثيثة لتمتين علاقاته مع السلطة الجديدة في دمشق. وكان يدفعه الى ذلك، على ما يبدو، سببان رئيسان: الاول، ان سوريا كانت تشكّل، بانفتـاحهـا على البحـر الابيض المتوسط وقربها من البحر الاسود، مركز مواصلات بالغ الاهمية للاستراتيجية البحرية السوفياتية؛ والثاني، ان سوريا كانت، الى جانب مصر، حجر الاساس في منطقة الشرق الاوسط التي تستخدمها موسكو كـ «ورقة» لاعاقة الاختراق الاميركي في المنطقة[٢٨]. وتبعاً لذلك، ترتّب على موسكو «مسايرة» المواقف السورية الداعمة لحركة المقاومة الفلسطينية وحرب التحرير الشعبية. وبرزت تلك «المسايرة»، بوضوح، في البيان السوفياتي ـ السوري المشترك، الذي أُصدر في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٦، على اثر اختتام زيارة رئيس الوزراء السوري، يوسف زعيّن، لموسكو. ففي هذا البيان، أيّد الاتحاد السوفياتي «شعب فلسطين، الذي يسعى الى استعادة حقوقه من الصهيونية، التي يتوسّلها الاستعمار لتنفيذ مخططاته في الشرق الاوسط»[٢٩]. وبالطبع، من الاهمية بمكان ان نذكّر بموقف بعض الاوساط الاسرائيلية التي اعتبرت مهاجمة البيان المشترك لـ «الصهيونية»، وعدم تطرّقـه الى اسرائيـل، بصفـة محـدّدة، بمثـابة تحوّل عن العادة السابقة، على الرغم من ان هذا التحوّل لم يكن يعني تبدّلاً جوهرياً في سياسة الاتحاد السوفياتي التقليدية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي[٣٠].

ثمّة ما يحملنا على الاعتقاد بأن موسكو كانت وضعت، على العكس من ذلك، هذا النزاع ضمن اطار الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الاميركية، بدلاً من حصره في اطاره الاقليمي. وهذا ما كان يجد تفسيره، على الدوام، في مواقف عدّة. ولعلّ خير مثل على ما نقوله هو، بالطبع، شجب صحيفة «ازفستيا» السوفياتية الاعتداءات الاسرائيلية على سوريا، واتهامها «العسكريين والدوائر المتطرّفة» في اسرائيـل، بافتعـال «تحـديات مسلّحة» ضد سوريا، في محاولة لقلب نظام الحكم اليساري فيها.

وربطت الصحيفة بين تصعيد حملة الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على سوريا، وبين زيارة مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريمون هير، لتل ـ أبيب. وقد تأكد اتجاه ربط النزاع، كذلك، في الافتتاحية التي نشرتها صحيفة «برافدا»، في ١٦ أيار (مايو) ١٩٦٦، بمناسبة زيارة كوسيغن للقاهرة، والتي انتقدت فيها اسرائيل باعتبارها «قاعدة استراتيجية للاستعمار»، ووصفت، في الوقت عينه، زيارة كوسيغن للقاهرة بأنها «دعامة هامّة للقوى المعادية للاستعمار في منطقة الشرق الاوسط»[٣١].

أكثر من ذلك، فقد بدت المواقف السوفياتية أكثر وضوحاً من قضية فلسطين. ففي خطاب ألقاه رئيس الوزراء السوفياتي في مجلس الامة، في القاهرة، في ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٦، قال انه «يدرك» مدى الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، وانه يعتقد بأن هذه القضية «يجب ان تحل على أساس عادل»، من دون أي تحديد واضح لاسلوب هذا الحل، وان الاتحاد السوفياتي «يعطف» على نضال العرب في سبيل استعادة «الحقوق الشرعية للاجئين الفلسطينيين». وفي اليوم التالي، أُصدر بيان سوفياتي ـ مصري مشترك، أعرب عن تأييد الجانب السوفياتي «لحقوق شعب فلسطين العربي العادلة والثابتة»، وتأييد نضال الدول العربية ضد «مؤامرات القوى الامبريالية والعدوانية التي تسعى الى استغلال المشكلة الفلسطينية في سبيل زيادة حدّة التوتر في منطقة الشرق الاوسط». الّا ان ثمّة تبايناً في نص البيان المشترك سرعان ما ظهر ما بين الذي أُذيع في القاهرة، والآخر الذي أُذيع في موسكو؛ فبينما ذكرت اذاعة القاهرة ان الاتحاد السوفياتي أعلن تأييده لحقوق «شعب فلسطين العربي»، ذكر النص الذي أُذيع من اذاعة موسكو تأييد الاتحاد السوفياتي «لحقوق عرب فلسطين» فحسب[٣٢].

بيد ان الامر الذي ازداد وضوحاً، أكثر من غيره، هو اضفاء «الطابع الدولي» على النزاع العربي ـ الاسرائيلي. في هذا السياق، كتبت صحيفة «برافدا»، في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٦، مقالة جاء فيها ان سوريا «قد أصبحت، مؤخراً، هدفاً للمؤامرات الامبريالية». وأكدت المقالة ان الدبلوماسية الاميركية والدعاية الاميركية تشنّان حملة عنيفة على سوريا، وان مجلس وزراء الحلف المركزي، الذي حضره وزير الخارجية الاميركية، دين راسك، بحث في «القضية السورية». وأضافت الصحيفة، ان احدى نتائج هذا الاجتماع كانت «تفاقم الاستفزازات الاسرائيلية على حدود الدول العربية، وخاصة سوريا». وأضفت «برافدا»، أيضاً، طابعاً طبقياً للنزاع العربي ـ الاسرائيلي يتعدّى الولاءات القومية، فهاجمت القوى الاستعمارية والرجعية التي تهدّد سوريا من الخارج، محاولة الارتكاز على «فلول الرجعية» داخل سوريا. وأضافت انه يبدو ان «حقد» هذه العناصر الرجعية كبير، الى حدّ انهم «على استعداد للانضمام الى صفوف الامبريالية والمتطرّفين الصهيونيين»[٣٣]. وكرّرت «برافدا» هذا الربط، حين نشرت مقالة، في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٦٦، اتهمت فيها اسرائيل، مرة أخرى، بالتخطيط لهجوم واسع النطاق على سوريا. كتبت: «منذ تسلّم الحكم اليساري زمام السلطة في دمشق، وبظرف ثلاثة أشهر، قامت وحدات من الاسطول السادس الاميركي بزيارة للمياه الاقليمية اللبنانية؛ كما قامت قطع الاسطول البريطاني بزيارة لمرفأ حيفا، وزوّدت الولايات المتحدة الاميركية تل ـ أبيب بطائرات «سكاي هوك». وكنتيجة «لعرض القوى هذا»، ازدادت حوادث تحرّش اسرائيل بالدول العربية، «وحشدت قوات اسرائيلية بمواجهة سوريا»[٣٤]. وبعد ان شنّت اسرائيل غارة على مواقع التحويل في سوريا، ذكرت «برافدا»، مجدداً، ان هذا العمل موجّه، أساساً، ضد الامن والسلام في منطقة الشرق الادنى، وضد حركة التحرر الوطني في العالم العربي؛ بيد انه جاء «اثر تلقّي اسرائيل كمية كبيرة من الاسلحة الاميركية، وبوجود مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون المنظمات

الدولية، جوزيف سيسكو، في تل ـ أبيب، الذي حفز الاسرائيليين على الاعتداء»[٣٥].

ومهما كان الامر، فقد سعت الدبلوماسية السوفياتية الى اكساب النزاع العربي ـ الاسرائيلي ابعاداً دولية، ولكن مع قدر لا بأس به من التشوّش. ففي الوقت الذي هاجمت وكالة انباء «نوفوستي» السوفياتية الموقف العدائي للولايات المتحدة الاميركية تجاه العرب والقضية الفلسطينية، وتزويدها اسرائيل بأسلحة هجومية، وحمّلت الرأسمال الاحتكاري الاميركي، الذي تسيطر عليه الصهيونية، والذي يمارس، بدوره، سيطرة واسعة على دوائر وزارة الخارجية والدفاع، مسؤولية السير في هذه السياسة[٣٦]، علّقت «زاروبيجوم» على زيارة الرئيس الاسرائيلي، زلمان شازار، لواشنطن، بالقول، ان لها مدلولاً واحداً، هو «ان الولايات المتحدة الاميركية عازمة على رعاية، وتشديد، بؤر التوتّر والنزاع في منطقة الشرق الاوسط»؛ فالمصالح الامبريالية حوّلت اسرائيل الى «موقع امامي للامبريالية»؛ ولذلك «تتدفّق المساعدات الاميركية على اسرائيل من غير حساب»[٣٧].

ويبدو ان اتجاه الدبلوماسية السوفياتية لربط النزاع العربي ـ الاسرائيلي بملابسات الحرب الباردة لاقت أصداء في الاوساط الشيوعية العربية. ففي مقابلة اجراها معه اريك رولو، مراسل صحيفة «لوموند» الفرنسية، قال الامين العام للحزب الشيوعي السوري، خالد بكداش، ردّاً على سؤال حول امكان قيام الاتحاد السوفياتي بالوساطة لايجاد حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، انه يحبّذ اي حل لهذه القضية، أيّاً كان نوعه، يضمن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ولكن المشكلة هي «اننا نعيش في تهديد دائم من هجوم صهيوني عدواني توسّعي تدعمه الامبريالية الانكلو ـ اميركية، وقد وضعت اسرائيل نفسها مع الرجعية العربية ضد القوى العربية التقدّمية»[٣٨].

بالطبع، لم يمنع هذا الموقف من سعي موسكو الى تحسين علاقاتها مع تل ـ أبيب؛ وهناك من الاحداث ما يشير الى تعزّز هذه العلاقات. ففي ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٦، ألقى السكرتير الاول للسفارة السوفياتية في اسرائيل، ايفان ديوبولا، محاضرة في القدس المحتلة، بدعوة من «مجلس العمل» في المدينة وبالتعاون مع لجنة الصداقة السوفياتية ـ الاسرائيلية، أكد فيها ان الاتحاد السوفياتي يزوّد البلدان العربية بأسلحة «لغايات دفاعية فحسب». ونفى، بصورة قاطعة، امكان استخدام الاسلحة السوفياتية، التي زُوِّد العرب بها، ضد اسرائيل؛ واعاد الى الاذهان، ان بلاده أرسلت اسلحة الى اسرائيل في اثناء «حرب الاستقلال» (حرب العام ١٩٤٨)، وان موسكو كانت «القابلة القانونية» لولادة اسرائيل[٣٩]. وقد بدا توقيت هذا الكلام مع مساعي التقرّب الاسرائيلية من موسكو، التي لم تكن تنبع من مجرّد «حرص دولي» على الابقاء على علاقاتها مع «دولة كبرى» هي حجر الثقل في احدى الكتلتين العالميتين، بل من مصلحة اسرائيلية ـ صهيونية واقعية تحدّدت، بصورة أو بأخرى، بعاملين رئيسين، هما: اولاً، اعتقاد الاوساط الاسرائيلية الحاكمة بأن موسكو «لا تسعى الى التحريض على صدام بين اسرائيل والعرب، وانها بقدر ازدياد نفوذها تزداد طاقة اسرائيل لجهة اقرار السلام». ثانياً، ادراك المسؤولين الاسرائيليين لواقع هامّ هو ان «نضوب معين الهجرة، من جهة، والازدياد الهائل لحجم الاقلية العربية في اسرائيل، من جهة أخرى، تجعل الحاجة الى هجرة اليهود السوفيات ملحّة أكثر من أي وقت مضى»[٤٠]. وهذان العاملان حدّدا، بصورة مباشرة، أبعاد، وحدود، العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية حتى نشوب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

أليس هناك من تناقض بين التأكيد بأن موسكو كانت تسعى الى تحسين علاقاتها مع تل ـ أبيب، في حين كنّا أظهرنا مدى الاهمية البالغة التي كان السوفيات يعلّقونها على «الانظمة العربية

التقدّمية» في التصدي لـ «الهجمة الامبريالية على المنطقة»؟ يتيح لنا هذا السؤال، في الحقيقة، ان نذكّر بأن السوفيات لم يكونوا متصلّبين ازاء قوة اقليمية بقدر تصلّبهم ازاء قوة عظمى. ثمّ ان الشرق الاوسط لم يكن يحتل، بعد، قائمة الاهتمامات السوفياتية في الخارطة السياسية على الصعيد العالمي، الّا بمقدار ارتباطه بالمواجهة الشاملة مع الولايات المتحدة الاميركية، من جهة، والحرب التي كانت دائرة رحاها في فيتنام، من جهة أخرى، على اعتبار ان النزاع هو، في تحليل موسكو الايديولوجي له، تفرّع للمواجهة الثنائية «التقدمية ـ الرجعية» في العالم[٤١].

الاستعداد للحرب

من هنا اتخذ الاهتمام السوفياتي بالمنطقة طابع دعم الحكومات العربية «التقدمية» المعادية، اجمالاً، للنفوذ الغربي. ففي نيسان (ابريل) ١٩٦٧، حدّدت موسكو الابعاد الاستراتيجية لتحرّكها الدبلوماسي في الشرق الاوسط، في خطاب ليونيد بريجنيف، في مؤتمر القادة الشيوعيين في براغ، الذي طالب فيه بانسحاب الاسطول الاميركي السادس من مياه البحر الابيض المتوسط. وضمن هذه الصورة للاهتمامات السوفياتية، ركّزت موسكو، خلال النصف الاول من العام ١٩٦٧، على الدور الذي يمكن ان تلعبه اسرائيل في تهديد «الانظمة التقدمية» في المنطقة، فسعت الى مواجهة الاستراتيجية الاميركية، أو على الاقل حصر فاعليتها، من خلال حثّها مصر على اتخاذ تدابير دفاعية بوجه المخططات العدوانية الاسرائيلية ضد سوريا[٤٢].

ازاء النفوذ الاميركي في المنطقة، تطبّق القاعدة بشكل مطلق: ان هدف موسكو شبه المعلن، هو العمل، قدر المستطاع، على اضعاف نفوذ منافسها الدولي على أرض المنطقة، واستبعاد وجوده العسكري، بأي حال. وعلى الرغم من هذا الوضوح، فقد ظل رئيس المنظمة، احمد الشقيري، على غير يقين من مقاصد السياسة السوفياتية؛ لذلك زار سفير الاتحاد السوفياتي في العاصمة المصرية ثلاث مرات في أيار (مايو) ١٩٦٧، في اثناء الازمة المتصاعدة التي سبقت العدوان الاسرائيلي، وحاول، من خلالها، ان يتعرّف على موقف الاتحاد السوفياتي من احتمالات الحرب، ورأي موسكو في سحب القوات الدولية ومسألة خليج العقبة. وسمع من السفير السوفياتي العبارات «التقليدية» بتأييد العرب، وبتقديم المساعدات، وبعدم السماح بالعدوان وبالتدخل الاجنبي، ممّا دفعه الى الاحساس بأن موسكو تريد ان تقف عند حدود معيّنة، لا تريد ان تتجاوزها[٤٣].

في هذه الاثناء، أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً، في ٢٣ أيار (مايو)، أعلنت فيه دعمها للدول العربية في الأزمة المتصاعدة في المنطقة، فأكد البيان «ان مَنْ يغامر بشنّ عدوان في الشرق الادنى، سوف يجابه لا بالقوة الموحّدة للشعوب العربية فحسب، بل بالمقاومة الحازمة من قبل الاتحاد السوفياتي والدول المحبة للسلام». وعبّر البيان عن اعتقاد الحكومة السوفياتية بـ «ان اسرائيل لا تجرؤ على تأزيم الموقف ما لم تحصل على تشجيع، مباشر وغير مباشر، من بعض الدوائر الامبريالية التي ترغب في اعادة الاضطهاد الى الارض العربية». وهذه الدوائر «تستعمل اسرائيل كقوة رئيسة ضد الاقطار العربية التي تتبع سياسة وطنية مستقلة، وتقاوم الضغط الامبريالي». وأضاف البيان: «ان الاتحاد السوفياتي يتتبع، باهتمام بالغ، تطوّر الاحداث في الشرق الاوسط؛ وهو ينطلق من ان اقرار السلام والامن في هذه المنطقة المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي يستجيب للمصالح الحيوية للشعوب السوفياتية»[٤٤].

وعلى الرغم من وضوح البيان، اعلاه، بتأييد الدول العربية في الأزمة، والتحذير من شنّ

العدوان عليها، ظلّ الشقيري حائراً، بين الشك واليقين، لا يعرف ما يريد الاتحاد السوفياتي، وما يستطيع، وما لا يستطيع. واحسّ بأن الاتحاد السوفياتي يريد ان يتجنّب الحرب، ويسعى الى انهاء الازمة بالضغط الدبلوماسي الدولي. وقد قال الشقيري لوفد العمّال العرب الذي التقاه في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٧، ان الاتحاد السوفياتي «لا يدخل أي حرب من أجلنا، ومن اجل تحرير وطننا. يمدّنا بالسلاح، ولا يمدّنا بارادة القتال. نحن نشكر الاتحاد السوفياتي، ومعاونته العسكرية، ومساندته السياسية. ولكن هذه الحرب، التي نواجهها مع اسرائيل، هي حربنا. اميركا هي العدو، وأمرها مع اسرائيل يختلف عن أمر الاتحاد السوفياتي مع العرب»[٤٥].

لا ريب في ان هذه النظرة تنطبق، الى حدّ بعيد، مع تحليل محمد حسنين هيكل للاختلاف بين العلاقات السوفياتية ـ العربية، والعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٦٧. كتب هيكل: «بينما زوّدت موسكو القاهرة بأخبار مثيرة للقلق بشأن الازمة، انعكست الادوار، فيما يبدو، في حال واشنطن وتل ـ أبيب». فقد كانت اسرائيل «هي التي زوّدت واشنطن بروايات مثيرة للقلق، كجزء من عملية الاستمرار في اشراك الاميركيين في مصيرها. وكانت علاقات واشنطن بتل ـ أبيب، اذا صحّ التعبير، تدار من الداخل، في حين ان علاقات موسكو بالعرب كانت تدار من الخارج. وكان العرب يصرّون، دائماً، على استقلالهم تجاه الاتحاد السوفياتي، في حين فضّل الاسرائيليون تأكيد اعتمادهم المتبادل، الوثيق، على الولايات المتحدة الاميركية. وكان لهذا الاختلاف نتائج هامّة خلال حرب العام ١٩٦٧، وما بعدها»[٤٦].

ومضى هيكل في كتابته الى ان القيادة السوفياتية الجديدة كانت متردّدة، وتفتقر الى استراتيجية شاملة تجاه العالم العربي. وكانت «تحبّذ الحذر والتحفّظ تجاه الوضع القائم»، في حين ان الرئيس الاميركي، ليندون جونسون، «كان يعمل على احداث تغيير عنيف». وفي أيار (مايو) ١٩٦٧، كان السوفيات يتصرّفون بطريقة غامضة، «ويتحدثون بلغتين في آن؛ واحدة للتحذير من الخطر، وأخرى لضبط النفس»[٤٧].

وذكر هيكل انه، خلال الاسبوع الاخير الحاسم من أيار (مايو) ١٩٦٧، نصح كوسيغن، من ناحيته، وزير الدفاع المصري، شمس بدران، «بضبط النفس وعدم اعطاء اسرائيل، أو القوى الامبريالية، أية ذريعة لاشعال نيران صراع مسلّح»، في حين ان المارشال، غريشكو، من ناحية أخرى، كان يحثّه على اتخاذ «موقف حازم»، مضيفاً انه «مهما واجهتم، فسوف تجدوننا الى جانبكم، ولا تعرّضوا أنفسكم لابتزاز الاميركيين، أو أي شخص آخر»[٤٨]. ولمّح هيكل الى ان اهتمام السوفيات بالوفاق قد أثر في أعمالهم. وفي الوقت عينه، كان لدى الاسرائيليين الوقت الكافي لأن يُعدّوا لضربة وقائية مدمّرة، مدركين، تمام الادراك، ان الجميع يحثّون مصر على ضبط النفس، في حين ان اسرائيل كانت تتلقّى الضوء الاخضر من الرئيس الاميركي بالانطلاق. وفضلاً عن ذلك، عندما بدأت الحرب، كانت استجابة السوفيات للطلبات العاجلة بالمساعدة، بما في ذلك اقامة جسر جوي، استجابة تميّزت، في رأي هيكل، بالتلكؤ والتردّد[٤٩].

وهكذا جهدت الدبلوماسية السوفياتية في البحث عن الجوامع المشتركة التي تقرّبها، ما أمكن، من الدول العربية، من خلال المساعدات العسكرية، والاقتصادية، على الرغم من الخلافات الايديولوجية التي تفترض انها كانت تغذّي شكوك الطرفين في بعضهما. وفي مقابل ذلك، وربما في امتداده، كانت علاقات موسكو مع تل ـ أبيب دخلت مرحلة من الجمود المشحون بمشاعر

نفور متبادل، وصلت ذروتها عشية العدوان الذي قامت به اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة، في العام ١٩٦٧، بحيث لم يكن اعلان موسكو عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل ـ أبيب، في أعقاب العدوان، مدعاة للدهشة. فقد كان واضحاً ان مستجدات النزاع في المنطقة تفرض حسم الخيارات، وانهاء فترة طويلة من التردّد في اتخاذ القرارات التي كانت تقتضيها لعبة الاستقطابات الدولية في زمن الحرب الباردة(٥٠).

وقبل بدء تتابع حركة الاحداث في المنطقة، على النحو الذي آلت اليه، ظهرت، مرة أخرى، احتمالات تخطي أزمة الشرق الاوسط ابعادها الاقليمية. وقد اعترفت صحيفة «برافدا»، في ٢٥ أيار (مايو)، بأن الولايات المتحدة الاميركية «تبدو على استعداد كبير للتورّط، بقوة، في أزمة الشرق الاوسط». وأشار معلّق الصحيفة المختص بشؤون الشرق الاوسط، اوليغ سكاكلين، الى ان معارضة الولايات المتحدة الاميركية اغلاق خليج العقبة تصل مرتبة التهديد. وأضاف، انه حين بلغ التوتّر على خط الهدنة بين سوريا واسرائيل حدّ الخطر، أعلنت الولايات المتحدة الاميركية، بوضوح، تأييدها لاسرائيل «كما لو كانت تنتظر أول فرصة سانحة لاعلان هذا التأييد»؛ وكرّر تحذير الحكومة السوفياتية بأن موسكو والعواصم العربية المتحالفة معها «ستقاوم بصلابة» أي عدوان في المنطقة(٥١).

لم تكن الازمة في الشرق الاوسط سوى مثل معبّر عمّا كان يطمح النفوذ السوفياتي الى تحقيقه في السياق الاقليمي. وكيما يتحقق له ذلك، ظلت الوسيلة الوحيدة أمامه رفض عقد أي لقاء مع الدول الكبرى للبحث في هذه الازمة. وبالطبع، ثمّة عوامل عدّة، سياسية وعقائدية، كانت وراء هذا الرفض، منها مناقضة هذا المسعى الصريحة للتحليل الايديولوجي السوفياتي للازمة على انها تفرّع اقليمي للمواجهة الثنائية الامبريالية ـ التقدمية على الصعيد العالمي؛ ومنها التخوّف من تصوّر عربي محتمل عن مشاركة سوفياتية في بالطا جديدة، وربما أيضاً رغبة دفينة لمداراة اتهامات الماركسيين الصينيين بـ «التواطؤ» السوفياتي مع الغرب على اقتسام مناطق النفوذ في العالم(٥٢).

قد تفسّر هذه الامور «الرفض» السوفياتي للمساهمة في حل أزمة الشرق الاوسط. ولكن قد يكون مرد هذا الرفض، أيضاً، الى سعي موسكو الى حل المشكلات الدولية حلاً شاملاً. وأوردت الاوساط الاعلامية الغربية، آنذاك، تلميحات ترجّح مثل هذا الاحتمال، وانه لم يكن بعيداً من الذهن السوفياتي في فترة ما خلال الازمة. وبالفعل، فقد شدّد كوسيغن، في خطابه في الامم المتحدة، في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على انه «يستحيل ان لا يستنتج المرء ان الحرب بين اسرائيل والدول العربية... ليست مجرّد نزاع اقليمي. فالاحداث التي وقعت، مؤخراً، في الشرق الادنى، ضمن نطاق النزاع المسلّح بين اسرائيل والدول العربية، لا بدّ من النظر اليها من وجهة نظر الوضع الدولي، بصورة عامّة»(٥٣).

ثمّة افتراض آخر، لا يتناقض مع الافتراض السابق، يؤكد ظهور بوادر عن اتجاه سوفياتي نحو حل شامل للازمات الاقليمية الاخرى، وخاصة فيتنام. فقد أشارت التقارير الى ان موسكو تتجه نحو «حل شامل» يربط تعهّدها بسلام في الشرق الاوسط بتخفيض الاعمال الحربية في فيتنام. وأفادت التقارير بأن السوفيات «يجادلون» بأن حرب فيتنام تجعل التعاون مع الاميركيين في «مساعٍ سلمية» في الشرق الاوسط «صعباً، إنْ لم يكن مستحيلاً». واستطردت التقارير في التأكيد ان لسان حال الدبلوماسية السوفياتية كان يوحي بأن أزمة الشرق الاوسط لا يمكن تحليلها «بمفردها»، بل

يجب مواجهتها في ضوء «العدوان الاميركي في كل مكان»، وخاصة في فيتنام[٥٤].

هكذا، كان الموقف السوفياتي واضحاً؛ وجاء سلوك الدبلوماسية السوفياتية ليؤكد ذلك «الربط». فعندما طلبت كندا والدنمارك عقد مجلس الامن الدولي، فوراً، لمناقشة مسألة التصعيد العسكري في منطقة الشرق الاوسط، عارض المندوب السوفياتي هذا الامر. كذلك عارضت موسكو اقتراحاً فرنسياً لعقد اجتماع الدول الاربع الكبرى، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا، عرضه وزير الخارجية البريطانية، جورج براون، خلال لقائه نظيره السوفياتي، اندريه غروميكو، في العاصمة السوفياتية[٥٥].

السؤال هو: الى أي مدى وقف الاتحاد السوفياتي الى جانب العرب خلال، وبعد، حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧؟ لا يؤتى بجديد حين يقال ان حرب حزيران (يونيو) لم تكن، بحال، مفاجئة لموسكو. لكن المفاجأة كانت في الانهيار السريع الذي منيت به الجيوش العربية. وسواء اصبح الحديث عن وجود ضلع لنشاط الدبلوماسية السوفياتية في خلق الظروف التي هيّأت لانفجار الحرب أم لا، فان من الثابت ان حركة الاحداث التي تتابعت، منذ اللحظة الاولى لبدء العدوان الاسرائيلي، وضعت مصداقية السياسة السوفياتية في المنطقة تجاه امتحان عسير فرض على موسكو ان تكشف عن حدود السقف الذي يحكم حركتها في المنطقة. ولعلّ المشكلة الاساسية التي واجهتها الدبلوماسية السوفياتية، خلال أيام الحرب، كانت التوفيق بين رغبتها القوية في الاحتفاظ بموقع المؤثر الذي فرضته لنفسها على خارطة توازنات القوى في المنطقة، وبين حرصها الشديد على عدم المخاطرة بدفع الامور الى حافة التصعيد، بما ينطوي عليه من مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية[٥٦].

ولكي تستطيع ان تضمن لها موقعاً وسطاً ما بين حفاظها على موقعها في المنطقة، وبنجاعة استمرار التحالف العربي معها، وما بين عدم التورّط في مواجهة عسكرية شاملة مع الولايات المتحدة الاميركية، جهدت موسكو من اجل تسريع عملية نقل المعركة الى جبهة أكثر ملاءمة بالنسبة الى الحسابات السوفياتية، وهي جبهة العمل الدبلوماسي[٥٧]. ففي الخامس من حزيران (يونيو)، اتخذ الكرملين موقفاً لا لبس فيه: الدعم الكامل للعرب، واجبار اسرائيل على ايقاف العمليات العسكرية فوراً، وسحب القوات الاسرائيلية الى مواقع وراء خطوط الهدنة. وفي السابع من حزيران (يونيو)، أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً جديداً موجّهاً الى الحكومة الاسرائيلية، يدعوها الى تنفيذ وقف اطلاق النار الفوري، كما جاء في قرار مجلس الامن الدولي، والاّ فان الاتحاد السوفياتي سوف يعيد النظر في موقفه من اسرائيل، ويتخذ قراراً في شأن الاستمرار، لاحقاً، في علاقاته الدبلوماسية معها، ولكن من دون ذكر الانسحاب أو ادانة العدوان. وفي اليوم التالي، قدّمت موسكو، في جلسة استثنائية لمجلس الامن الدولي، مشروع قرار أكثر حزماً من البيان السابق، نصّ على «ادانة الاعمال العدوانية لاسرائيل ادانة مطلقة لخرقها قرارات مجلس الامن الدولي، وميثاق هيئة الامم المتحدة ومبادئها، وفرض وقف اسرائيل، فوراً، للعمليات العسكرية ضد الدول العربية المجاورة، وسحب قواتها من على الاراضي الواقعة ما بعد خطوط الهدنة، واحترام وضع المناطق المنزوعة السلاح، كما تفرض ذلك اتفاقيات الهدنة»[٥٨]. وفي التاسع من حزيران (يونيو)، دعت القيادة السوفياتية الى عقد اجتماع، في موسكو، ضمّ قادة الاحزاب الشيوعية والعمّالية ورؤساء الحكومات في دول اوروبا الشرقية، باستثناء رومانيا، خصص لمناقشة الوضع في منطقة الشرق الاوسط، قرّر المجتمعون، خلاله، قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وفي اليوم التالي، مباشرة، بادر الاتحاد السوفياتي الى تنفيذ القرار الذي أُصدر باشرافه، وأعلنت الحكومة السوفياتية، رسمياً، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل[٥٩].

وبصرف النظر عن مضمون هذه الخطوات ذاتها، فقد بدا واضحاً، في حينه، ان أي محاولة سوفياتية لارضاء الحلفاء العرب، يجب ان تبدأ بارتفاع الاتحاد السوفياتي الى مستوى الاحداث في المنطقة. وكخطوة أولى، وضرورية، على طريق استرضاء حلفائها العرب، أطلقت موسكو الدعوة الى ايجاد «حل سلمي» للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، في وقت كان بعض القادة العرب يدعون الى مواصلة القتال ضد اسرائيل[٦٠]. ولكن كيف يتسنّى لموسكو ارضاء العرب و«ضبطهم»، في الوقت عينه؟ نبعت الاشكالية، التي انطوى عليها هذا السؤال، من نظرة الاتحاد السوفياتي الى معطيات النزاع على الصعيد الدولي، المرتكزة على أساس الحفاظ على ما هو قائم، ومعارضة كل ما من شأنه تهديد النظم الاقليمية الموجودة. وانعكس، في حالة الشرق الاوسط، في رفض أي طرح يهدف الى قلب الاوضاع القائمة في المنطقة، أو تغيير حادّ في موازين القوى السائدة، سواء بالنسبة الى اسرائيل، أو الى غيرها من الدول[٦١]. لقد كان على القيادة السوفياتية، ان تكرر، دائماً، على مسامع حلفائها العرب تأكيد معارضتها للطروحات الداعية الى تغيير معطيات النزاع العربي ـ الاسرائيلي. هكذا، عندما أُجري اول اتصال عربي ـ سوفياتي، ضمن نطاق عملية تقويم العلاقات بين الجانبين اثر الحرب مباشرة، بقيام الرئيس الجزائري، هواري بومدين، بزيارة لموسكو، في ١٢ حزيران (يونيو)، كتبت صحيفة «برافدا»، ان الدول الاشتراكية سوف تستمر في منح الدول العربية «كل الدعم المادي اللازم لصدّ العدوان، والدفاع عن كيانها الاقليمي»[٦٢].

من الممكن الجزم بأن موسكو رأت انها تستطيع الافادة من نزاع لا يورّطها بشكل مباشر، ولكن مع استمرار ميزان القوى الاقليمي السائد من دون خلخلته بصورة كبيرة، لأنها «ليست ضد اسرائيل، بل ضد السياسة التي ترتكبها الدوائر الحاكمة فيها»، كما جاء في خطاب رئيس الوزراء السوفياتي، كوسيغن، في الجمعية العامة للامم المتحدة، في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وان حق الوجود «معترف به لاسرائيل بواقع تأسيس هذه الدولة حسب قرار المنظمة الدولية» الذي صوّت الاتحاد السوفياتي الى جانبه[٦٣].

واستمراراً لهذه السياسة، وصل رئيس هيئة مجلس السوفيات الاعلى، نيكولاي بودغورني، القاهرة، في ٢١ حزيران (يونيو)، على رأس وفد رسمي، أجرى خلاله مباحثات مع الرئيس المصري، عبدالناصر، استغرقت ثلاثة أيام، أُعلن، بنتيجتها، بيان مشترك، جاء فيه، ان الطرفين اتفقا على «التعاون» فيما بينهما، ممّا أوحى ببداية تنسيق عربي ـ سوفياتي تجاه الازمة. وأورد البيان، ان التدابير اللازمة «لازالة آثار العدوان الاسرائيلي» قد احتلت مكاناً هامّاً في المحادثات. ولم يعط البيان أي توضيح عن ماهيّة «التعاون» المقترح بين البلدين، غير انه وصف هذا «التعاون» بأنه سيكون «لصالح شعبي الاتحاد السوفياتي ومصر»؛ كما لم يفصح عن التدابير المنوي اتخاذها «لازالة آثار العدوان الاسرائيلي»[٦٤].

ما هو موقف منظمة التحرير الفلسطينية في الحقبة تلك؟ هذا ما حاول الشقيري ان يجيب عنه، حين لاحظ ان دور الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن الدولي، خلال حرب العام ١٩٦٧، كان امتداداً لدوره في الشرق الاوسط، وهو احدى أوراق اللعبة الدولية الكبرى في ميزان القوى بين الدولتين العظميين. وقد دافع عن الموقف العربي، حسب الشقيري نفسه، سياسياً ومنطقياً وقانونياً، في وقت كان الامر يحتاج فيه الى موقف صلب وحازم، كما كان عليه الحال في العام ١٩٥٦. لذلك لم تتعدّ التهديدات السوفياتية، في العام ١٩٦٧، الاطار السياسي والعبارات الدولية المألوفة. وفي

تصوير الشقيري للموقف العربي الجماهيري تجاه الاتحاد السوفياتي، بعد حرب العام ١٩٦٧، تعبير عن موقفه الشخصي ورأيه الخاص؛ فالاتحاد السوفياتي فريق رئيس في نزاع الشرق الاوسط، لذلك خاب أمل الامة العربية فيه، وتحوّلت التساؤلات الى حملة كبرى عليه. وعجب الشقيري من «ان يتخذ الاتحاد السوفياتي، وهو الصديق، موقفاً بارداً جامداً، والصداقة دافئة متحركة»[٦٥]. ونظر الشقيري الى اكتفاء الاتحاد السوفياتي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل خيبة أمل له، شخصياً، وللامة العربية. فقد كان عليه «ان يتخذ خطوة تصون ماء وجهه أمام الامة العربية»؛ كذلك «كان اثر الاقتراح السوفياتي عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة بارداً باهتاً». وتابع الشقيري خطاب كوسيغن من على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة، فوجده «خطاباً منطقياً جيداً، ولكنه ليس خطاب دولة عملاقة»، توقّع هو والعرب كافة «ان تتخذ موقفاً أشد صلابة». لكنه استدرك القول، ان الاتحاد السوفياتي ينظر الى أزمة الشرق الاوسط في اطار الحالة الدولية الشاملة، وفي اطار مصالحه، وحلّها مرتهن بالاتفاق مع الولايات المتحدة الاميركية في شأن القضايا الدولية المتعددة، وان المفاوضات مع اسرائيل، بشكل او بآخر، لا مفرّ منها، وان احداً لا يمكن ان يجازف باحتمال نشوب حرب نووية، من اجل مشكلة الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ان مشروع القرار السوفياتي في الجمعية العامة جاء متفقاً مع المطالب العربية، اتضح للشقيري، وهو يسمع اخبار اجتماع كوسيغن والرئيس الاميركي جونسون، في غلاسبورو، ان «قضية الشرق الاوسط لم تكن همّه الأوحد»[٦٦]. وزاد شعور الشقيري بالخيبة من موقف الاتحاد السوفياتي، في اثناء زيارة بودغورني للقاهرة، حيث لاحظ ان كلماته، في خطابه الأول، كانت متحفّظة لا تبعث على الامل؛ فقد تحدث عن تسوية سلمية للشرق الاوسط، وألمح الى ان الضغط الدولي كفيل بحمل اسرائيل على الانسحاب؛ وان الالتجاء الى القوة يمكن التفكير فيه حينما تفشل كل الجهود السياسية، والدبلوماسية، المبذولة. كما وجد الشقيري البيان المصري - السوفياتي المشترك، «مبهماً وغامضاً، وليس فيه التزام واضح من الاتحاد السوفياتي، ولا اشارة حتى الى احتمال صدام مسلّح»[٦٧].

ومع اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة، زادت موسكو من دعوتها الى ايجاد حل سلمي لأزمة الشرق الاوسط يرتكز على انسحاب القوات الاسرائيلية من على الاراضي المحتلة[٦٨]. ولمّا اطلع الشقيري على المقترحات السوفياتية، التي حملها الى القاهرة نائب وزير الخارجية السوفياتية، جاكوب ماليك، رآها تدور حول حق اسرائيل في السيادة، وضرورة ازالة حالة الحرب، والتفاهم مع الولايات المتحدة الاميركية لاستصدار قرار من الامم المتحدة في هذا الشأن. واخبر الشقيري نائب وزير الخارجية السوفياتية عدم جدوى هذه المقترحات، وان فيها تصفية للقضية الفلسطينية[٦٩].

كذلك أدرك الشقيري، من البيان الذي أُصدر في أعقاب زيارة الرئيسين، الجزائري هواري بومدين والعراقي عبدالرحمن عارف، لموسكو، في تموز (يوليو) ١٩٦٧، ان الرئيسين قد فشلا في اقناع قادة الكرملين بالضرورة الملحّة لاستئناف القتال، وانهما عادا من موسكو «بمجموعة من النصائح السياسية القيّمة، يمكن ان تقدّمها أية دولة أخرى لا تملك حشداً ضخماً من الاساطيل في البحر الابيض المتوسط، وليس لديها أسلحة متقدّمة تحسم مصير المعركة»[٧٠]. وتبيّن له، أيضاً، ان تصفية آثار العدوان هي أهمّ شرط لاعادة السلام في الشرق الاوسط. وتأكد للشقيري ذلك الاتجاه للاتحاد السوفياتي بصدور القرار الرقم ٢٤٢ عن مجلس الامن الدولي، الذي أثبت له، بما لا يدع مجالاً للشك، ان الاتحاد السوفياتي يؤيد الوصول الى تسوية سلمية لازالة آثار العدوان[٧١].

وبالفعل، فان موسكو سعت، منذ آب (اغسطس) ١٩٦٧، الى التشديد على أهمية

«النضـال السيـاسي» لازالة آثار العدوان الاسرائيلي، وعلى ضرورة ايجاد وحدة صف عربية تجاه الازمة. ولهذه الغاية، دعت، بالحاح، الى ازالة «التناقضات» العربية ـ العربية حول أسلوب معالجة قضية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، وهاجمت «المتطرفين» العرب الذين يدعون الى «ازالة اسرائيل من الوجود». في هذا الصدد، كتبت صحيفة «برافدا»: «ان الوسائل السياسية» يجب ان تصبح أهمّ سلاح، لاخراج القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية المحتلة، وحثّت العرب على تشكيل «جبهة موحّدة» لزيادة فاعليتهم في مجالات السياسة الدولية. وذكرت، في تحليل لا يخلو من دلالات ايديولوجية، ان أزمة الشرق الاوسط قد زادت في تأثير الطبقة العاملة العربية؛ واعتبرت ان ذلك يجب ان يساعد قضية الاتحاد المطلوب تجاه «العدوان الاسرائيلي» و«التدخل الامبريالي». غير ان الصحيفـة الرسميـة للحزب الشيوعي الاوكراني «برافدا اوكراني»، أضفت أبعاداً براغماتية على الازمة، فوصفت دعوة بعض الشخصيات العربية الى تدمير اسرائيل بأنها «هستيريا قومية متطرّفة»(٧٢).

التعويض

من هنا، عادت العلاقات السوفياتية ـ العربية الى اختبار بعض التأزم على اثر موافقة الاتحاد السـوفيـاتي على مشروع القرار البريطاني الذي أقرّه مجلس الامن الدولي، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. ردّت الصحف السوفياتية بتبرير اقتراع موسكو لصالح القرار البريطاني لاسباب براغماتية، وانتقدت «المتطرفين» العرب الذين انتقدوا القرار. مثلاً، كتبت «برافدا»، ان القبول بالقرار كان خطوة على طريق حل مشـاكل الشرق الاوسط في حال تنفيذه. وشدّدت على ان «المهمة الآنية، والعـاجلة، هي سحب القـوات الاسرائيليـة بسرعة، من على جميع الاراضي التي احتلتها». وكتبت «ازفستيـا»، في معـرض الردّ على الانتقادات العربية، ان القرار «يتضمّن نقاطاً تتعلّق بالاعتراف بسيـادة ووحدة واستقلال كل دولة في المنطقة، وبحرية الملاحة في المضائق الدولية، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»(٧٣).

وبالطبع، كانت منظمة التحرير الفلسطينية احد الاطراف العربية الرئيسة الرافضة لهذا القرار. وحدّدت موقفها هذا انطلاقاً من رزمة حقائق، هي: اولاً، لقد كان القرار، في مجموعه، أشبه ببيان سياسي يحتوي على مبادىء عامة، وأقرب ما يكون الى ابداء رغبات دولية منه الى قرار قوة تنفيذية. فقد عالج موضوع انسحاب القوات الاسرائيلية معالجة هزيلة، خالية من المطالبة الفورية والحازمة، تاركاً لاسرائيل منافذ متعدّدة، تبرّر احتلالها للاراضي العربية. ثانياً، نص القرار، في أكثر من موضع، على حق اسرائيـل في الوجـود، ووضع حدود ثابتة لها، معترف بها؛ كما نص على أمنها وسلامتها وتحرّرها من أي تهديد؛ وبالجملة، على انهاء حالة الحرب معها؛ وكل ذلك يفرض على الدول العربية التزامات وأوضاعاً سياسية، وواقعية، تتناقض، بصورة أساسية وخطرة، مع عروبة فلسطين، وجوهر القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في وطنه. وهذا القرار ينسف، بصورة كاملة، الاسس والمبادىء التي أعلنتها مؤتمرات القمة العربية. ثالثاً، تجاهل القرار حق اللاجئين والنازحين في العودة الى ديارهم، وتناول قضيتهم بصورة غامضة، تفتح المجال واسعاً لتوطينهم في الدول العربية والحؤول دون ممارسة حقهم في العودة؛ وبهذا تعطّلت حتى القرارات التي أصدرتها هيئة الامم المتحدة، خلال العشرين سنـة الماضية. رابعاً، اعترف القرار بحق المرور في الممرات الدولية، وهو يعني بذلك قناة السويس وخليج العقبة. الّا ان هذا الحق لا يمكن ان تمارسه دولة قامت على الاغتصاب والعدوان. خامسـاً، تضمّن القـرار ايفـاد ممثـل شخصي للامـين العـام للامم المتحـدة، وهـذا هو تكـرار

للتجارب السابقة الفاشلة التي كانت، في نتيجتها، فرصاً متكررة لاسرائيل لتفرض، خلالها، الامر الواقع، وتثبّت مزيداً من العدوان، ومزيداً من التوسّع. سادساً، لقد جاء القرار، في مجموعه، محققاً لموقف اسرائيل ومطالبها، ومخيباً لآمال الامة العربية، ومتجاهلاً رغباتها القومية. وأشار البيان الى ان هذا القرار هو نكسة سياسية، على الصعيد الدولي، تأتي في أعقاب النكسة العسكرية التي نزلت بالوطن العربي. وفي منطق المنظمة، ان مجلس الامن الدولي تجاهل وجود الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره. ومن هنا، أعلنت رفضها، جملة وتفصيلاً، له[٧٤]. كذلك رفضت المنظمة عبارة «ازالة آثار العدوان» التي لا تتمّ، برأيها، في الامم المتحدة، ولا بالوسائل الدولية، وانما بالوسائل العربية، وبالمبادرة الى قيام دولة الوحدة[٧٥].

على هذا الاساس، تصدّت صحيفة «برافدا»، في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، الى هذه الحملة، وهاجمت «المتهوّرين العرب» لردّة فعلهم تجاه قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢. وكرر المعلّق قسطنطين فشنفتسكي النظرة السوفياتية الى القرار، قائلاً انه «رغم كل غموضه، والطابع غير الواضح لبعض تعابيره، يمكن ان يشكّل الخطوة الاولى الفعّالة على طريق ازالة التوتّر في الشرق الاوسط». وبعد مهاجمته الحكومة الاسرائيلية، كتب المعلّق انه من المستحيل عدم ملاحظة وجود «بعض المتهورين» في العواصم العربية. وأشار الى بعض «التعليقات الصحافية المتهورة» التي يمكن، في ظل الظروف الراهنة، ان تعطي مبرّراً لدعاية غربية معادية للعرب، ولاستغلال «المتطرفين» في تل ـ أبيب[٧٦].

باستطاعتنا ان نتبيّن مؤشرات الوصول الى نقطة التناقض في الدعوتين، السوفياتية والفلسطينية، وهي مؤشرات كثيرة. فقد توالت التصريحات والتعليقات السوفياتية المعلنة، مطالبة بتأجيل انشغال العرب بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وتوالت، كذلك، الكتابات السوفياتية، الى ان «الدعوة الفلسطينية الى تدمير اسرائيل سوف تسيء الى المصالح العربية في المنطقة وتعطّل كل الجهود الرامية الى التوصّل لتسوية سياسية، وتعطي اسرائيل، في النهاية، ذريعة رفع وتيرة التصلّب في موقفها من الانسحاب»، ثمّ اعاقة مجرى الدبلوماسية السوفياتية في المنطقة[٧٧].

وبصرف النظر عن الارباكات العملية التي رافقت هذا التباين في الموقف السوفياتي، فقد بدا واضحاً امتزاج دبلوماسية الكرملين بمدركات الحرب الباردة في المنطقة. ومن هنا كانت حاجة موسكو الى «تظاهرة قوة» في الشرق الاوسط، فكان في استطاعتها، في هذه الاثناء، وهي تراهن على تصلّب الموقف العربي تجاه «ازالة آثار العدوان»، ارسال عشر قاذفات قنابل من طراز «تي ـ يو ـ ١٦» بزيارة للقاهرة، في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧[٧٨]، ان تحث الدول العربية على تجنّب مخاطر العودة الى العمليات العسكرية الشاملة، وعلى الاعتراف «بحق» اسرائيل في الوجود. ففي مقطع له دلالته، احتوى بيان، أُصدر اثر اجتماع دول الكتلة الشيوعية في وارسو، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧، على مستوى وزراء الخارجيات، الدعوة «الى جميع دول الشرق الاوسط الاعضاء في الامم المتحدة للاعتراف بحق كل منها في الوجود، كدول مستقلة، في ظروف من السلام والامن». وانحى البيان باللائمة، في استمرار الازمة «المصطنعة» في الشرق الاوسط، على «أوساط امبريالية معروفة، على رأسها الولايات المتحدة الاميركية» التي تسعى «الى اعادة نظام استعماري في المنطقة»[٧٩].

ولا شك في ان الخبرة والحنكة في تجاوز أزمات التقاطع بين السياسات الاقليمية والدولية للكرملين قد تراكمت بما يكفي، في ذلك الوقت، لدعم مهمة المبعوث الخاص للامم المتحدة، غونار يارينغ،

التي عكست، بوضوح، تفضيله للتسوية السياسية للأزمة، مع استمرار اعادة تسليح حلفائه العرب ودعمهم، دبلوماسياً، ولكن من دون العودة الى العمليات العسكرية الشاملة، من اجل ضمان تراجع اسرائيل الى حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. من هنا عارض الاتحاد السوفياتي جميع التدابير الاسرائيلية «الادارية» لضمّ الاراضي العربية المحتلة، وخاصة القدس الشرقية، واعتبرت وكالة «تاس» للانباء هذه التدابير «محاولة هوجاء» تظهر نيّة «الاوساط الحاكمة الاسرائيلية» في نسف مهمة يارينغ، والقيام «بخطوة خطرة أخرى على طريقها المغامر»(٨٠). كما أولت المحادثات التي أجراها وفد سوفياتي، مطلع العام ١٩٦٨، برئاسة عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ك.ت. مازوروف، للجمهورية العربية المتحدة عناية خاصة «بالمشاكل المتعلّقة بتصفية آثار العدوان الاسرائيلي، وبصفة خاصة سحب القوات الاسرائيلية من المناطق العربية المحتلة كافة، الى خطوط ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧»(٨١). ومن جهته، قال كوسيغن، في خطاب ألقاه في اثناء زيارته لطهران، في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٦٨: «تخطىء الاوساط المتطرّفة الحاكمة في اسرائيل اذا ظنّت انها قادرة على التملّص من تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى انسحاب القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية المحتلة». وأكد ان هذا الانسحاب شرط أساس للتوصل الى حل للنزاع(٨٢).

خلال ذلك، أيضاً، كانت موسكو تحذّر حلفاءها الاقليميين من اخطار التصعيد العسكري، لأن من شأن ذلك ان يرفع وتيرة التصلّب الاسرائيلي من الانسحاب. ولعل خير ما عبّر عن وجهة النظر السوفياتية، في تلك المرحلة، مقالة يفغيني بريماكوف، التي نشرت في صحيفة «برافدا»، حيث شدّد فيها على خط «التعقّل» العربي، بالمقارنة مع «القرصنة الاسرائيلية». وكتب ان خطوة الجمهورية العربية المتحدة السياسية الخارجية «المتروّية والمستندة، بصورة أكبر، الى التحليل الواقعي للوضع» تؤدي الى زيادة عزلة «الاوساط المتطرفة الاسرائيلية»، بالنسبة الى الرأي العام العالمي. وذكّر بريماكوف القرّاء بأن الدعاية الاسرائيلية حاولت، خلال، وقبل، حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ان تخلق انطباعاً وكأن السياسة العربية لا تحتوي على «أية جوانب ايجابية»، وكأنها هي «تنصح بالسلبية التامّة ازاء اسرائيل، وتهدّد وجود هذه الدولة». وأضاف، ان تصريحات بعض الشخصيات العربية «التي لا تشعر بالمسؤولية مهّدت لمثل هذه المحاججات»، ومن ذلك «تصريحات الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد الشقيري»(٨٣).

لم تكن اشارة بريماكوف الى عدم الرضى السوفياتي من تصريحات الشقيري بالامر الوحيد. فقد صعّد الاتحاد السوفياتي حملته على رئيس المنظمة الذي قدّم استقالته مطلع العام ١٩٦٨، فوصفته اذاعة موسكو، الناطقة باللغة الصينية، بـ «زعيم للمتطرفين»، الذي رفض كل وسائل الحفاظ على الكفاح المسلّح. وذكّرت بأن الشقيري «رفض كل التحليلات الخاصة باحتمالات الكفاح التحرري، وتمسّك بمبادىء ماوتسي تونغ الفكرية والنظرية»، وجلب «أشد الضرر على المنظمة جرّاء ذلك». ومضت الاذاعة الى القول «ان سلوكه... خلال الحرب، ومعارضته لمقرّرات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، وتأييده لماوتسي تونغ، أفقدته دعم المنظمة وعطف العرب. وقد استقبلت الشعوب العربية عزله بحرارة مألوفة»(٨٤).

من المبالغ به، بل من الخطأ القول، ان الشقيري وحده قد انطبقت عليه هذه الاوصاف، بما فيها رفضه التمسّك بخط «التعقّل». وقد تكون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، احد فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، قد عبّرت، بوضوح أكبر، عن النظرة الغالبة في صفوف الفلسطينيين. ففي بيان لها

حول محاذير الحلول السياسية لازمة الشرق الاوسط، شدّدت الجبهة الشعبية على «ان شعار ازالة آثار العدوان بالوسائل السلمية او غير السلمية لم يكن له وجود في قاموس الكفاح الشعبي المسلّح». وشدّدت على ان هزيمة حزيران (يونيو) فتحت الباب أمام الجماهير الشعبية لترفع شعار «تحرير الوطن الكامل» بكل الارض الفلسطينية، ولتبدأ، من خلال الكفاح المسلّح، انطلاقتها من اجل تحقيق هذا الهدف. ثمّ مضى البيان الى «ان الجبهة الشعبية تؤمن بأن الحل السياسي، بكل أشكاله ومشاريعه، ليس سوى مؤامرة استعمارية تهدف الى تطويق الكفاح الشعبي المسلّح، والى اجهاض هذا الكفاح قبل ان ينمو ويتصاعد لكي يمثل ثورة كل جماهيرنا على الاحتلال»[٨٥].

وبالطبع ليس من العسير ان نتبيّن خلف المواقف السوفياتية، حينذاك، انخراطاً شاملاً في النظام الاقليمي الشرق أوسطي، ينمّ عن ادراك موسكو لموقعها المؤثّر داخل هذا النظام. وان احد اشكال الانخراط التي أظهرت حرص القيادة السوفياتية الدائم على الالتزام بها، كان قائماً على الدول، لا الحركات المحاربة. وفي الامكان، حقاً، المضيّ في الاعتقاد بأن السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، وانْ كانت وضعت لها اهدافاً استراتيجية ثابتة تعكس تطلّعات الكرملين الى مكانة متميّزة في النطاق الاقليمي، فانها كانت ترى ان مكانتها وقدراتها تنحصر في اطار دعم بعض دول المنطقة، لتضمن تسوية سياسية ترى امكان المشاركة فيها[٨٦].

كانت الجهود السوفياتية المبذولة، في هذا الاتجاه، تجد مبرراً اضافياً لها في عودة الحوار بين موسكو وواشنطن، واقلاع مسيرة الوفاق الدولي. غير ان العدوان الاسرائيلي على الاراضي الاردنية، في الكرامة، في آذار (مارس) ١٩٦٨، جعل الاتحاد السوفياتي يتحسّس، من جديد، مدارات وأجواء مرحلة الوفاق مع الولايات المتحدة الاميركية، ويوازن تناقضات السلوك الاميركي ازاءه[٨٧]. في هذا الجو من انعدام الثقة المتبادل، أصدرت الحكومة السوفياتية، في ٢٢ آذار (مارس)، بياناً أكدت فيه ان قرار مجلس الامن الدولي، الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، «ليس وجهة نظر من حق الحكومات ان تهتم بها أو تهملها»، بل هو، بالاحرى، قرار يلزم «جميع اعضاء هيئة الامم المتحدة». وشدّد على انه طالما وقف «محترفو الزعامة» في اسرائيل في مواضع ضمّ المناطق العربية «بتأييد أجنبي»، فان الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى الصديقة للدول العربية والمؤيدة للسلام الدائم في الشرق الاوسط، «ستمدّ يد العون الى ضحايا العدوان، لأنها بذلك تقوم بواجبها، حسب ميثاق هيئة الامم المتحدة، ومصالح الحفاظ على السلام»[٨٨].

ويبدو ان المُخاطَب الاساس الذي كان في ذهن الحكومة السوفياتية، آنذاك، هو عاصمتا القرار، واشنطن ولندن. في هذا الاطار، كتبت صحيفة «ازفستيا» تعليقاً على عدوان الكرامة، شدّدت فيه على ان «المسؤولية في خرق السلام، من جديد، في الشرق الاوسط تقع، ليس فقط على الحكام الاسرائيليين الذين فقدوا رشدهم»، بل كذلك «على حماة تل ـ أبيب، الاميركيين والبريطانيين». ولاحظت الصحيفة ان العدوان حدث «بعد ١٢ ساعة من مغادرة غونار يارينغ، المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة، عمّان»[٨٩]. وفي تعليق خاص كتبه سيرجي زيكوف، في الصحيفة ذاتها، في عدد لاحق، ذكر ان اسرائيل «تستند، في أعمالها هذه، سابقاً وفي كل الاوقات، الى تأييد الولايات المتحدة الاميركية، والى عدد من الدول الغربية». وأشار المعلّق الى ان مسعى اسرائيل «الى احباط التسوية السياسية في الشرق الاوسط لا يمكن ان يمرّ من دون عقاب»[٩٠].

خط متحفّظ

غير انه بدا ان عنصراً جديداً طرأ، شجّع السوفيات على بذل مزيد من التحرك الدبلوماسي في مرحلة ما بعد معركة «الكرامة». هذا العنصر كان منبثقاً من معادلة جديدة تستند، في جانب منها، الى «الشرعية الدولية»، وفي الجانب الآخر الى تضمين عامل استراتيجي يبرره قرب وقوع منطقة النزاع من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي[٩١]. ازاء ذلك، حذّرت صحيفة «ازفستيا» ساسة اسرائيل «وحماتهم» من الّا يتناسوا موقف الاتحاد السوفياتي والاقطار الاخرى من اصدقاء الدول العربية، مؤكدة ان هذه الاقطار سوف تسعى «بعزم» الى «وقف عدوان اسرائيل، وازالة كافة آثاره، تنفيذاً لواجبها، ووفقاً لميثاق هيئة الامم المتحدة، ولمصلحة تعزيز السلام». وفي افتتاحية خاصة بقلم «مراقب»، حذّرت صحيفة «برافدا» الاوساط الحاكمة في اسرائيل من مغبّة مواصلة العدوان واحتلال الاراضي العربية، وأوضحت ان الاتحاد السوفياتي سيقوم بالواجب الملقى على عاتقه «وفقاً لميثاق هيئة الامم المتحدة، والناجم عن القرارات كافة التي اتخذها مجلس الامن الدولي بشأن العدوان الاسرائيلي». وأشار التحذير، كذلك، الى ان هذا الواجب ملقى على عاتق الاتحاد السوفياتي، بوصفه بلداً يقع على مقربة مباشرة من منطقة النزاع، ويؤيد النضال العادل الذي تشنّه الشعوب العربية[٩٢].

وفي ثنايا العنصر الجديد في التحرّك الدبلوماسي السوفياتي كان ثمّة ضلع آخر، سائب بعض الشيء، أخذ يتحوّل، تدريجياً، نحو الاهتمام بحركة المقاومة الفلسطينية. ومن المنطقي القول، ان الاهتمام بالحركة الفلسطينية، والمساعدة التي قدّمتها الصين اليها، قد دفعت الاتحاد السوفياتي نحو هذا الاهتمام المستجد، كما انه من المؤكد ان الانتقاد السوفياتي المستمر للنفوذ الصيني «الوبيل» على الفلسطينيين أوحى، في حينه، بأن الاتحاد السوفياتي قبل تحدّي، ومنافسة، بكين تجاه الحركة الفلسطينية[٩٣]، الّا ان توقيت هذا التحوّل ـ الذي حدث بعد أربع سنوات من المبادرة الصينية ـ أوحى بأنه على الرغم من ان منافسة بكين قد تكون عاملاً هامّاً في صنع القرار السوفياتي في هذا الشأن، الّا ان الاسباب الحاسمة كانت من طبيعة أخرى، وربما قريبة من العامل المذكور[٩٤].

ما هو أكيد ان موسكو كانت ترى في المقاومة الفلسطينية، التي يواجه بها الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة، مواجهة حقيقية. وانطلاقاً من هذه النظرة، وصف القادة السوفيات المنظمات الفدائية الفلسطينية، بعد معركة الكرامة، بحركة تحرر وطنية، وقادتها بـ «وطنيين». وهذا التوجّه عبّر عنه، بوضوح، جاكوب ماليك في الامم المتحدة، في التاسع من آب (اغسطس) ١٩٦٨، حين أكد ان من حق الفلسطينيين مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، «فالاحتلال لا بدّ من ان يلقى مثل هذه المقاومة»[٩٥].

هكذا بدأت وسائل الاعلام السوفياتية تركّز، باسهاب، على العمليات الفدائية داخل اسرائيل، وباتت تنشر مقاطع مطوّلة من البيانات التي تصدرها المنظمات الفدائية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، ذكّرت اذاعة موسكو مستمعيها بالمعارضة المتنامية «للمعتدي الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة»، وبأن ثمّة «خسائر كبيرة أصابت سلطات الاحتلال في الجنود والمعدّات»[٩٦]. وكتبت صحيفة «ازفستيا»، انه بينما تحاول الحكومة الاسرائيلية ملاحقة نشاطات المقاومة بغرض تصفيتها، فانها، في الواقع، قد أخذت تنمّي روح المقاومة في الاوساط الشعبية في الارض المحتلة؛ وان «الدوائر الحاكمة في اسرائيل» قلقة جداً من تنامي هذه النشاطات، لأنها استطاعت احداث شرخ كبير بين السكان والسلطات المحتلة، ولا يمكن ان يصار الى تجسيره بسهولة[٩٧]. وذكرت اذاعة موسكو، ذات مرة، ان خلق شروط صعبة في وجه الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة يجعل الاسرائيليين يفكرون، جدياً،

في الانسحاب[٩٨]. وفي معرض دحضها للاتهامات الاسرائيلية، برّرت صحيفة «برافدا»، في مقالة للمعلّق ايغور بيلياييف، اعمال المقاومة العربية، فأشارت الى ان «المتطرفين الاسرائيليين يتّهمون الدول العربية بمساندة الوطنيين العرب الذين يقومون بأعمال المقاومة في الاراضي العربية المغتصبة، وهكذا يهيئون الظروف لارتكاب استفزازات جديدة ضد البلدان العربية». وأضاف التعليق: ولا يمكن لأية حجّة ان تبرّر الخطط التي ترمي الى القيام بأعمال عنف جديدة، والمخطط العدواني بادي للعيان، وتتراءى للمرء مساعي اسرائيل الى مواصلة العدوان السافر على البلدان العربية وراء تأكيداتها حول ما يسمّى بالاعمال الارهابية التي يقوم بها «الوطنيون العرب»، والتي تدير، تحت ستارها، هجوماً جديداً بحجة الرد على هذه الاعمال[٩٩]. وبلغت مظاهر العطف على التصدي للاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة أوجها في تأكيد صحيفة الجيش الاحمر السوفياتي «النجم الاحمر» ان «سياسة الغزو والقرصنة» التي تتبعها اسرائيل ستكون لها، في آخر المطاف، «عواقب فتّاكة بالنسبة الى اسرائيل»؛ فهي سياسة «انتحارية»، وهي سياسة «نفي حق الدولة الاسرائيلية نفسها في الوجود المستقل». وأكدت الصحيفة ان نضال العرب المتزايد، وحركة المقاومة المتزايدة يوماً بعد آخر، هما «الردّ المشروع» على عدوان اسرائيل. وأوضحت ان «الشعب السوفياتي يؤيد هذا النضال»[١٠٠]. على الرغم من ذلك، فقد استدرك جورجي ميرسكي، بـ «ان ليس ثمّة حاجة الى التأكيد ان العمليات الفدائية لا تستطيع ان تحرر المناطق المحتلة؛ ولذلك، فان التسوية السياسية يجب ان تؤخذ في الاعتبار»[١٠١].

مظاهر ما ينبغي ان نطلق عليه اسم التقارب السوفياتي ـ الفلسطيني الخفية، ولكن الحقيقية، كانت في ازدياد مطرد. الّا ان هذا التقارب كان مقنّعاً وراء المواجهة الحادّة في قضايا أخّرت تحققه. موسكو باتت تعرف، في الحقيقة، أهمية دور حركة المقاومة الفلسطينية المتعاظم. وباتت تعرف، أيضاً، ان أي نمو لنفوذ الحركة الفلسطينية في المنطقة العربية، قد يتمّ على حساب حلفائها العرب[١٠٢]. من هنا، أخذت العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية منحى آخر. فقد بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، و«فتح» على وجه التحديد، باثبات حضورها كعامل هامّ على مسرح الاحداث في الشرق الاوسط، وكقوة فاعلة تلفت اليها الانظار، في الوقت الذي بدأت مصر بالاقتراب من «فتح»[١٠٣].

ولمّا كانت مصر، آنذاك، الركيزة الاساسية في سياسة موسكو الشرق أوسطية، فان وسائل الاعلام السوفياتية بدأت تذكر «الحلفاء الفلسطينيين» والمقاومة الفلسطينية، وحركة «فتح» بالتحديد، بشيء من الايجابية والتكرار، وتثني على عملياتها الفدائية، وتغرق، احياناً، في وصف نجاحاتها العسكرية[١٠٤]. وليس مفاجئاً، في هذا السياق، ان يكتب جورجي ميرسكي، ان «القوة المهيمنة» داخل حركة المقاومة الفلسطينية، والتي لها التأثير في الارض المحتلة، هي «فتح». وأضاف ان تأثير «فتح» داخل الوطن العربي قد ازداد، بشكل ملحوظ، وان قتال «المحتل» قد استنهض الروح المعنوية للعرب[١٠٥]. ثمّ التفتت اذاعة موسكو، بعد ذلك، الى الشأن الفلسطيني الداخلي، فرأت ان «فتح» دعت جميع الفصائل الفلسطينية الى الوحدة[١٠٦]. كما رحّبت صحيفة «برافدا» بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، في تموز (يوليو) ١٩٦٨، واقراره برنامجاً لتحرير فلسطين[١٠٧].

في الوقت عينه، لم ترفض موسكو، ظاهرياً على الاقل، مطالب القاهرة بزيادة الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ولكنها بدت غير متحمّسة لأن تجاري خطوات عبدالناصر، الذي زارها بناء على دعوة سابقة، في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٦٨، واصطحب ياسر عرفات معه[١٠٨]، ولأن الرئيس المصري لم يحصل على اذن مسبق من استقبال السوفيات لرئيس المنظمة، فقد قرّر ان ينظّم للاخير جواز سفر مصرياً باسم محسن أمين، كعضو رسمي في الوفد المصري. وعندما وصلوا العاصمة السوفياتية

أبلغ عبدالناصر الى مضيفيه السوفيات هذه المفاجأة. وبالطبع، لم يكن لعرفات أي اعتراض على هذا الامر، بل سُرَّ في قرارة نفسه من ان هناك فرصة حقيقية لارساء علاقة مع القيادة السوفياتية(١٠٩). وكتب محمد حسنين هيكل بهذا الخصوص: «لقد اقترحت على عبدالناصر انه طالما ان احتياجات الفدائيين الفلسطينيين من الاسلحة يمكن ان تتوفّر، بسهولة، من طريق مصر، فان أفضل خطة، في هذا النطاق، ان نقدّمهم الى الروس؛ وبهذا يمكن ان يديروا مباحثاتهم معهم»(١١٠). وفي موسكو، «استطاع الرئيس المصري تقديم عرفات الى كل من الكسي كوسيغن، وليونيد بريجنيف، والرئيس نيكولاي بودغورني. وبعد مضي اسبوعين، أو ثلاثة، من تلك المباحثات، أبلغ السفير السوفياتي في القاهرة الى عبدالناصر ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، بناء على توصيته، قرّرت تزويد المقاومة الفلسطينية بأسلحة تقدّر قيمتها الاجمالية بنحو ٥٠٠ ألف دولار»(١١١).

وعلى الرغم من ان جولة مباحثات الزعيم الفلسطيني مع القادة السوفيات لم تكن بالمستوى الذي بنى عرفات عليها آماله، الاّ انها تجاوزت حتى توقّعات عبدالناصر، الذي اطلع، بالتفصيل، على مجرى الحوار بين الطرفين. في هذه الجولة من المباحثات، قال السوفيات انهم ملتزمون ضمان وجود دولة اسرائيل ضمن حدودها التي كانت عليها قبل حرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقبل ان يبادر عرفات الى طلب السلاح، أجاب السوفيات بأن ليس لديهم الرغبة في دعم، أو تشجيع، الميليشيات الفلسطينية، على نطاق واسع. وحسب عرفات، فان القادة السوفيات لم يكونوا «مهتمّين لفتح حوار جدي معي. وكانوا يتعاطفون في اطار الوضع السائد، من خلال عبدالناصر، على أساس القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢». وعندما أشار الى ان هذا القرار لا يمنح الفلسطينيين شيئاً، «فانهم لم يعطوا آذاناً صاغية، لأنهم كانوا، في ذلك الوقت، يؤكدون على مفاوضات لتسوية سلمية تعتمد على القرار ذاته». وهو ما اسرَّ به اليه، أيضاً، عضو في لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي(١١٢).

ومع ان التحوّل بدا جليّاً في الموقف السوفياتي (وعلى ما يبدو في السياسة السوفياتية نحو منظمة التحرير الفلسطينية)، فقد كان من النادر جداً ان نادى السوفيات بأكثر من حل مشكلة اللاجئين، واحياناً كانوا يصرّحون بأن هناك طرفين للنزاع في الشرق الاوسط، هما «اسرائيل والدول العربية»، صارفين النظر، كلياً، عن أي ذكر للفلسطينيين. وهكذا نرى انه بينما كان الاتحاد السوفياتي مستعداً للتحدث، مراراً وتكراراً، عن الحقوق والمصالح المشروعة للفلسطينيين، وتقديم المساعدة الفعلية اليهم، ممثلين بـ «فتح»، وكيْل المديح لهم، الاّ انه لم يشمل، في محادثاته، الخيارات التي يلتزم بها بصدد تلك العلاقة(١١٣).

بيد ان هذه التحفّظات السوفياتية لم تكن تمنع قادة «فتح»، في تلك الفترة، عن البحث في جوامع مشتركة مع الاتحاد السوفياتي. فبعد مضي ثلاثة أسابيع من زيارة عرفات للاتحاد السوفياتي، سافر خالد الحسن وخليل الوزير (أبو جهاد) الى موسكو، تلبية لدعوة من لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي السوفياتية. واستناداً الى ما رواه ابو جهاد، «فقد كان لدى السوفيات شكوكاً مضمرة عديدة حول خياراتنا. وفي هذا الصدد، ارادوا معرفة كل ما يتعلق بمعلومات عن حركتنا، وبالتحديد كانوا طامحين الى معرفة تفاصيل علاقتنا مع الصين، ولماذا، وكيف، يزوّدنا الصينيون بالاسلحة؟». واستطرد ابو جهاد، انه في هذه اللحظة بالذات، «تماسكت اعصابي، وقلت لهم، انني غاضب جداً، ولكني سوف أكون واضحاً جداً كذلك... اننا [أي ' فتح '] طرقنا بابكم أكثر من مرة، وفي الحقيقة قمنا بطرق الباب أكثر من عشر مرات خلال السنوات الاخيرة، لكننا لم نجد منكم أي استجابة على الاطلاق، فكيف

لا نتّجه الى الصينيين من اجل الحصول على الاسلحة؟»(١١٤).

ويبدو ان الود المعلن قد تضاءل، وان قادة «فتح» ابدوا قدراً من خيبة الامل الظاهرة في الكرملين، حيث ترك السوفيات الانطباع لديهم ان موسكو لن تدعم قضيتهم، الّا اذا كانوا على استعداد للاعتراف بوجود اسرائيل ضمن حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وشرح خالد الحسن خيبة أمله وزملائه في «فتح» من موسكو، في ذلك الوقت، بالقول: «لقد كنّا على قدر كبير من خيبة الامل والاحباط؛ ولكننا، أيضاً، بدأنا نفهم تقاطعات السياسة الدولية. وفي احدى المناسبات، في مباحثاتنا مع السوفيات، قلت لهم، ارجوكم دعوني الخّص ما تفكرون به للرد علينا. انكم تقولون ان ليس ثمّة امكانية لمواجهة الولايات المتحدة الاميركية من أجلنا، نحن الفلسطينيين، بصفة خاصة، أو من اجل العرب، بصورة عامة. وقد عبّر السوفيات عن ارتياحهم لهذه الصراحة، وأضافوا انني أفهمهم بشكل صحيح». وأضاف: «في علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي ينبغي ان أذكر امراً غاية في الاهمية، وهو ان السوفيات كانوا، دائماً، في غاية الصراحة معنا في ' فتح' ، حيث لم يتحمّسوا لفكرة الكفاح المسلّح، وكانوا يردّدون، على الدوام، ان اسرائيل وجدت لتبقى، وان علينا، نحن الفلسطينيين والعرب، ان نسعى الى تسوية سياسية مع اسرائيل. وقالوا لي مرة، انهم يفضلون التعامل مع ' فتح اليمينية' » التي تنفي صفة الشيوعية عن نفسها من التعامل مع «المغامرين اليساريين» في صفوف حركة المقاومة(١١٥).

أمّا هاني الحسن، فانه، هو الآخر، وصف الامر على هذا النحو: «لقد عرف السوفيات ان ' فتح' جاءتهم من اليمين. وعليه، فان ذلك كان مشكلة لهم. ذلك انهم لا يتمكّنون من تقديم الدعم الينا والى الاحزاب الشيوعية المحلية في العالم العربي، في آن. فنحن لسنا شيوعيين، والسوفيات يدركون ذلك جيداً. هذه نقطة أولى. أمّا النقطة الثانية، فهي ان ' فتح' كانت لها استقلاليتها ازاء الاتحاد السوفياتي، وان الاخير يعرف، بحق، اننا لا نساوم احداً بتلك الاستقلالية، ولا نسمح لأنفسنا بالرقص على الانغام الآتية من موسكو، وبالتالي لا يستطيع ان يجيّرنا لاغراضه الخاصة. وفي هذه الظروف، فان من المدهش، حقاً، اذا رأى السوفيات في ' فتح' حليفاً مفيداً»(١١٦).

من المرجّح ان الامر كان كذلك. فعندما أُصدر البيان المصري ـ السوفياتي المشترك، كان التركيز فيه غالباً على «ضرورة حل مشكلة الشرق الاوسط على أساس قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢»، لأن تنفيذ «سائر احكامه» هو شرط ضروري لاحلال السلام في الشرق الاوسط(١١٧). وفي هذه الاجواء، كتبت صحيفة «برافدا»، في افتتاحية غير موقّعة، ان الاتحاد السوفياتي «سوف يعمل كل ما هو ضروري للتسوية السلمية في الشرق الاوسط، ولن يسمح بالانفجار الخطير في هذه المنطقة المتاخمة لحدوده الجنوبية»(١١٨).

حذر وتكتّم

هكذا لم تتفق منظمة التحرير الفلسطينية مع السياسة السوفياتية بصدد مسألة وجود اسرائيل، والبحث في حل تفاوضي سلمي، في الوقت عينه. بل أكثر من ذلك، فقد أعلنت المنظمات الفدائية الفلسطينية تأكيد رفضها للقرار الرقم ٢٤٢، رفضاً قاطعاً؛ وكذلك رفض الحلول السياسية المطروحة من مختلف الاتجاهات، لأنها «تؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية، وتصفية الثورة الفلسطينية الممثلة لتصميم الشعب الفلسطيني على مواصلة الكفاح من اجل التحرر الوطني، وعودة الفلسطينيين الى وطنهم السليب»(١١٩). ثمّ ان التأكيدات السوفياتية لـ «مراعاة الحقوق المشروعة للشعوب

العربية بما فيها الشعب العربي في فلسطين»[١٢٠]، لم تستطع ان تمحو، بالاجمال، تصريحات الشيوعيين العرب التي تصف الفدائيين بـ «المغامرين»، و«اصحاب الرؤوس المحروقة»[١٢١].

في هذا المجال، تبدو مقالة أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني، فهمي السلفيتي، التي نشرت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨، أكثر الكتابات تحديداً للفهم الكلاسيكي الشيوعي العربي لحركة المقاومة الفلسطينية. فهذه الحركة، حسب المقالة، ليست سوى «اتجاه مغامر» له اثر سلبي «على الجهود الرامية الى تعبئة الجماهير». وهكذا تنجذب الجماهير (وهي «مضلّلة») نحو الحركات التي تدعو الى العمل المسلّح بدلاً من «السعي من اجل حل سلمي»، وتعلّق الجماهير أهمية رئيسة على منظمات المقاومة الفلسطينية، لأنها تعتقد بـ «ان أعمال العصابات يمكن ان تسترد شرفنا، وتنتقم لمهانتنا القومية»، وبالتالي، فان حزبه يرفض «الاهداف السياسية الطوباوية» التي تسعى المنظمات الفلسطينية اليها. أضف الى ذلك، ان دعم البلدان العربية التقدمية، مثل مصر وسوريا، لهذه المنظمات يخضع «لاعتبارات تكتيكية، أو لأنها تريد ان تكسب عطفاً جماهيرياً، أو ربما لتخفي ضعفاً تتردد في الكشف عنه». وذكر السلفيتي «ان الفدائيين عاجزون عن العبور الى المناطق المحتلة، وليس لهم قواعد هناك، وحيثما استطاعوا التسلّل، فانهم يفشلون في الاندماج مع السكان المحليين، لأنهم، في الواقع، غرباء»[١٢٢].

لم تكن مقالة السلفيتي، على أية حال، «صوتاً نشازاً» وحيداً، في هذا المضمار. فقد أقامت الحركة الشيوعية العربية، حملاتها الدعاوية، خلال المرحلة هذه، على دعامتين: الاولى، استنكار الدعوة الى استمرار القتال، بعد هزيمة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو الى بدء القتال بأي شكل من الأشكال، على اعتبار ان مثل هذه الدعوة تدل على «روح مغامرة». وكان هذا الاتجاه حريصاً على «اختيار طرق وأساليب النضال الملائمة، وعدم الانجرار في طريق المغامرة التي يحاول الاعداء جرّنا اليها، الخ»[١٢٣]. ثمّ أكدت جريدة الحزب الشيوعي السوداني «الاخبار» الاسبوعية «ان الاتجاهات العاطفية التي كانت وليدة رد الفعل المباشر لمرارة النكسة، والداعية الى اللجوء الى العمل العسكري الفوري، بوصفه الشكل الوحيد القادر على ازالة آثار العدوان، غير آخذة بعين الاعتبار الوضع الواقعي والامكانات الفعلية، العسكرية والاقتصادية، والنتائج السلبية التي يمكن ان تتمخّض عنها مثل هذه الخطوة» قد أخذ تأثيرها يضيق. ثمّ أضافت الجريدة، انْ «لا مجال للاستعجال أو لليأس». أمّا الدعامة الثانية، فهي قبول قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، واعتباره «نصراً»، وتأكيد أهمية العمل السياسي والدبلوماسي، وامكانية ان يحقق ازالة آثار العدوان. في هذا السياق، طرح احد الشيوعيين العرب على نفسه سؤالاً: «ولكن مع ذلك، يبقى سؤال عن كيفية اجلاء قوات العدوان من على الاراضي التي احتلتها اسرائيل، وهل يمكن اجلاؤها من دون اللجوء الى السلاح؟». أجاب مستذكراً تجارب التاريخ القريب بالقول: «ان تجربة الاجلاء عن منطقة السويس العام ١٩٥٦، تبيّن ان الرأي العام العالمي لن يتسامح تجاه المعتدين، وان بامكانه ان يفرض عليهم التراجع». وعليه، فان «القضية الموضوعة أمامنا، اليوم، بقوة، هي العمل [على] كشف المعتدين الاسرائيليين وأسيادهم، بقوة أكبر، والسعي، بجميع الطرق الدبلوماسية، الى كسب تأييد أكثرية دول العالم، وخاصة في آسيا وافريقيا، لقضيتنا العادلة»[١٢٤].

على كل حال، فقد تمّ صوغ هذه الطروحات في بيان الاحزاب الشيوعية والعمّالية في البلدان العربية، في اطار «المهمّات الملحّة» لحركة التحرر الوطني العربية، حيث دان البيان «الاتجاه العاطفي المغامر» الذي يدعو الى «الاقتصار على استخدام أسلوب واحد فقط»، أي الكفاح المسلّح.

وأضاف «ان بعض الاوساط المغرقة في رجعيتها والمشبوهة، مادياً ومعنوياً، تشجّع هذا الاتجاه المغامر، املاً في اجهاض التطوّر السليم لحركة النضال الجماهيري». كما تابع «ان هذا الاتجاه حين يقرر شكلاً وأسلوباً واحداً للنضال، ويتجاهل أساليب النضال الاخرى... يفسح في المجال للامبرياليين وحكام اسرائيل والرجعية العميلة لتقويض الانظمة التقدمية، وضرب حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها». وبدلاً من الاشادة بالمقاومة المسلّحة، اكتفى البيان بالاشادة «بالمقاومة الشعبية» التي بدأت تأخذ «أكثر فأكثر طابعاً منظماً تحت قيادة الجبهة الوطنية التي يسهم الحزب الشيوعي الاردني الشقيق في أعمالها، بصورة فعّالة»[١٢٥].

ويمكن الاعتقاد، في هذا المجال، بأن فهم الاحزاب الشيوعية العربية هذا سوفياتي المصدر. ذلك انه يجب عدم تغييب أهمية العنصر الايديولوجي. من هنا، مثلاً، لاحظت صحيفة «برافدا»، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر)، ان منظمات الفدائيين الفلسطينيين قد استمرت، من دون انقطاع، في ضمّ «المتطرّفين» اليها، الذين ـ حسب زعمها ـ «بأعمالهم غير المسؤولة يسيئون الى القضية العربية»[١٢٦].

غير انه من الاهمية بمكان ان نلاحظ، ان هذا الاتجاه يمكن وضعه في خانة علاقات «الاممية البروليتارية» التي يصفها التفسير الرسمي بأنها شديدة التلاؤم مع مصالح الاتحاد السوفياتي. لقد كان الاخير يلتزم، في هذه الفترة، اقليمياً، «ازالة آثار العدوان الاسرائيلي»، ودولياً، موجبات سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الاميركية؛ ومحصلة هذين الالتزامين كانت في تفضيله «الحل السلمي» للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، مع الاستمرار في دعم الطاقة العسكرية العربية[١٢٧].

وبغض النظر عن النيّات والخلفيات، فان تركيز الاتحاد السوفياتي على خيار الحل السياسي قد تبدّى، أكثر من أي وقت مضى، عندما ألقى بثقله وراء الاقتراح الفرنسي القاضي باجراء محادثات رباعية في شأن الشرق الاوسط. وبات يردّد، في مناسبات عدة، أولوية انسحاب القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية المحتلة. ورد هذا التأكيد في البيان السوفياتي ـ الجزائري المشترك، الذي أُصدر في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٦٩، بمناسبة زيارة رئيس هيئة مجلس السوفيات الاعلى، بودغورني، للجزائر؛ وورد هذا التأكيد، في صورة أخرى، في البيان السوفياتي ـ المغربي المشترك الذي دان، بحزم، تعنّت اسرائيل في رفضها الانسحاب من على الاراضي العربية المحتلة كافة، ومن ضمنها القدس العربية المحتلة[١٢٨].

ويبدو ان الاتحاد السوفياتي كان يسعى الى تحقيق هدفين متناقضين ظاهرياً: دعم تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، ولكن، من ناحية أخرى، التنديد بالسياسة الاسرائيلية «التوسّعية». وأجاب هذا الموقف عن ضرورتين: ممارسة نفوذ سوفياتي خاص على الدول العربية، مع حرمانها الاستفادة من هذا النفوذ الى أقصى حدّ ممكن، ومن هنا واقع ان موسكو فضّلت «توقيت ساعتها» مع التحرّك الاميركي في المنطقة، وهذا ما يفسّره طابع الغموض الذي اكتنف التحرّك الدبلوماسي السوفياتي، في ذلك الوقت[١٢٩]. ولعلّ خير ما يوضح ما ذهبنا اليه، رغبة موسكو في «القفز» عن البند الفلسطيني في محادثاتها الثنائية والرباعية، مع الدول الكبرى، بين العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩. فعلى أثر المحادثات الرباعية، التي افتتحت في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٦٩، في نيويورك، أُصدر بلاغ أشار الى اتفاق الدول الاربع الكبرى (الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا، اضافة الى الاتحاد السوفياتي) على ان الوضع في الشرق الاوسط «خطر ويتطلب تسوية عاجلة»، وذلك للحؤول دون

ان يعرّض هذا الوضع السلام والامن العالميين للخطر. وأكد البلاغ ان غاية ممثلي الدول الكبرى هي «البحث في الصورة التي يستطيعون بها المساعدة على بلوغ تسوية سياسية سلمية في الشرق الاوسط» استناداً الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي قبلته، وأيّدته، الدول المذكورة، تأييداً تامّاً[١٣٠].

أليس هناك من تناقض في التأكيد ان موسكو كانت تسعى الى «المساعدة على بلوغ تسوية سياسية سلمية في المنطقة»، في حين كنّا قد أظهرنا، للتوّ، مدى الأهمية البالغة التي كان السوفيات يعلّقونها على دعم الطاقة العسكرية العربية؟ كي تنتهج موسكو مثل هذه الاستراتيجية، كان لا بدّ من توافر شرطين ضروريين: ان تبدأ موسكو، جدياً، بمشروع اعادة ضخ السلاح الى الجيشين، السوري والمصري، والتقرّب من «فتح»، ولكن من دون ان تفقد، في الوقت عينه، القدرة على السيطرة عليهم. ولكي يتحقق لها ذلك، حذّرت صحيفة «برافدا»، في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٦٩، قبل وصول غروميكو القاهرة، من ازدياد الروح العسكرية في أوساط «المغامرين» العرب، ونددت «بالاوساط الدعائية» التي تلفّق النداءات لبعض الممثلين العرب زاعمة انهم يدعون الى «اعادة النظر في خارطة الشرق الاوسط»؛ وبالتالي، تساعد المحتلين الاسرائيليين على «نسف التسوية السياسية، وادامة احتلال الاراضي العربية»، ومحاولة جرّ القضية «الى اسقاط الانظمة التقدّمية العربية»[١٣١].

هكذا، أخذ الاتحاد السوفياتي يظهر معارضته القاطعة والعلنية لدعاة الحل «الثوري» للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأوضح موقفه في مقالة نشرتها صحيفة «سوفيتسكايا روسيا»، أعربت فيها عن المشاعر المتضاربة من العطف على حركة المقاومة الفلسطينية، ومن الشكوك حول أساليب نضالها. وأبرزت الصحيفة أهمية التسوية السياسية لأزمة المنطقة، «الامر الذي يرغب فيه بعض الدول العربية». لكنها وجّهت لوماً قاسياً الى «فتح» التي تتمسّك، حسب زعم الصحيفة، بسياسة «لا سلام ولا حرب»، وهذا شعار «صاغه تروتسكي، ولم يأت بفائدة». وأضافت «ان رجال ' فتح ' يستخدمون شعارات ثورية يسارية، برهن التاريخ على عدم واقعيتها». وأكدت «ان شعار تدمير اسرائيل» غير واقعي، ومن غير الممكن اعادة عجلة التاريخ الى وراء، واقامة حكومة واحدة لليهود والعرب». وأعربت الصحيفة عن أسفها لـ «ان بعض القادة من رجال ' فتح ' يتبنّون اهدافاً سياسية، متجاهلين الاوضاع العينية في المشرق العربي، وتوازن القوى على الصعيد الدولي»[١٣٢].

ولا يفوتنا، هنا، ملاحظة ان تركيز موسكو على «تجاهل موازين القوى» على الصعيد الدولي، نتجت، في جانب منها، من علاقة «فتح» ببكين. ذلك التركيز عبّر عنه تعليق نشر، في نيسان (ابريل) ١٩٦٩، في دورية سوفياتية تصدر باللغة الانكليزية، جاء فيه: «ان ادارة السياسة الماوية في العالم الثالث، الرامية الى تصعيد النزاعات، وتشجيع التطرّف، قد ظهرت، بأجلى صورها، في المنطقة العربية، حيث مجموعة ماوتسي تونغ تحاول فرض هيمنتها على المنظمات الفدائية الفلسطينية الاخرى، لمقارعة أية تسوية لنزاع الشرق الاوسط»[١٣٣].

والحقيقة، ان السياسة السوفياتية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي ربما كانت، في السنوات التي تلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قد تحدّدت بموجب المقاييس التي وضعتها، ببلاغة، غاليا غولان، حين كتبت: «ان كلفة هذا النزاع الدائم الانفجار، خاصة بالنسبة الى المصالح السوفياتية الشمولية، تفوق كثيراً منافعه، ولا سيما ازاء الدور الفرعي أو الداعم الذي يلعبه الشرق الاوسط في مجمل السياسة السوفياتية على الصعيد الكوني»[١٣٤].

من جهته، كان الجانب الفلسطيني، وبحق، ينظر الى الدعم السوفياتي لحركة المقاومة على انه جزء من المصالح الاستراتيجية الكونية للاتحاد السوفياتي؛ وقليل من الفلسطينيين، أيضاً، سواء داخل أو خارج حركة المقاومة، تناسى ان الاتحاد السوفياتي كان في طليعة البلدان التي اعترفت، رسمياً، بدولة اسرائيل، او ان الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي شكّلت مصدراً لا غنى عنه من مصادر التزايد الديمغرافي اليهودي في فلسطين. ونستطيع ان نتبيّن هذه الدرجة من الشكوك، في العام ١٩٦٩، في بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أكد عدم استغرابه من «مواقف الدول الاستعمارية، وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، فهي ضالعة مع الصهيونية العالمية، بحكم الروابط العضوية، ووحدة المصالح الاستغلالية التوسّعية، والعداء المشترك للامة العربية. ولكننا نستغرب من موقف الاتحاد السوفياتي. ومع تقديرنا التامّ للمساعدات السوفياتية المتنوّعة لكثير من الدول العربية، الاّ ان الواجب الوطني أصبح يتطلب ان نسجّل ان الاتحاد السوفياتي ثابر على الخطأ في موقفه من القضية الفلسطينية، وفي تجاهله لحق الشعب الفلسطيني في كامل وطنه (فلسطين)، وفي حقه المقدّس في تحريره، والعودة اليه، وفي تقرير مصيره عليه»[١٣٥]. كما يمكننا ان نتبيّن هذه الدرجة من الشكوك، في تساؤل صلاح خلف (ابو اياد): «أليس من المستغرب ان الاعلام الغربي كان يحرص على تغطية أعمال المقاومة الفلسطينية أفضل من الاعلام الاشتراكي؟». وفي الوقت عينه، سجّل فاروق القدومي (أبو اللطف) اعتراضاً على حل رأسمالية الدولة «في النظام الحاكم في الاتحاد السوفياتي»[١٣٦].

عناصر مساعدة

في الواقع، لم يستقم هذا الوضع، الاّ لفترة وجيزة. فقد أوحى التحرّك الدبلوماسي السوفياتي تجاه واشنطن بأنه يضع شروطه على صفقة الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، الشاملة، الهادفة الى نقل العلاقة بين الطرفين «من عصر الصدامات الى عصر المباحثات». وفي مقدّم هذه الشروط كان تجريد منطقة حوض البحر الابيض المتوسط من الاسلحة النووية، كخطوة أولى الى ضمان أمر الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي[١٣٧].

ومنذ النصف الثاني من العام ١٩٦٩، برز التشدّد السوفياتي، مجدداً، في سياسته الاقليمية الشرق اوسطية. هكذا اغتنم غروميكو فرصة زيارة الرئيس السوري، نورالدين الاتاسي، موسكو، في الرابع من تموز (يوليو)، ليعلن، في خطاب القاه بهذه المناسبة، ان الاتحاد السوفياتي يقف «في صفوف المناضلين ضد سياسة الاستعمار، وضد المطامع في أراضي الغير، وضد محاولات استخدام القوة لتغيير الحدود القائمة بين الدول»؛ وليؤكد ان الاتحاد السوفياتي سيستمر في مساعدة العرب في نضالهم من اجل «اقرار سلام وطيد وعادل في الشرق الاوسط، مع الأخذ بالحسبان مصالح شعوب هذه المنطقة كافة، بما فيها الشعب العربي في فلسطين»[١٣٨]. وقد ازداد الطابع الدولي وضوحاً في التصريحات السوفياتية، بعد حادث حريق المسجد الاقصى، في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٩، حيث هاجمت صحيفة «النجم الاحمر» حكام اسرائيل، الذين «يعارضون مباحثات الدول الاربع، والمباحثات السوفياتية ـ الاميركية بشأن الشرق الاوسط». وكتبت الصحيفة «ان زيادة القوة الدفاعية للبلدان العربية تهيىء لها امكان النجاح في متابعة النضال، دفاعاً عن الحرية والاستقلال والتقدّم الوطني، ومن اجل استعادة الاراضي العربية المحتلة كافة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني»[١٣٩].

وقد يكون من الجائز القول، هنا، ان الارباكات العملية التي سبّبها هذا التذبذب في المواقف السوفياتية، جعلت موسكو تدرك، في الحقيقة، ان لتكثيف حجم تواجدها العسكري في المنطقة، عبر امدادات الاسلحة التي تدفّقت الى الدول العربية الحليفة، وما رافقها من تواجد بشري استدعته طبيعة سياسة الامدادات، مخاطر الاضطرار الى الاشتراك المباشر في أية عمليات عسكرية جديدة يحتمل انفجارها بين أطراف النزاع، وهي المخاطر التي بدت ماثلة للعيان في اثناء حرب الاستنزاف، العام ١٩٦٩، على الجبهة المصرية، وبصورة خاصة في اثناء الغارات التي نفّذها الطيران الاسرائيلي داخل الاراضي المصرية خلال تلك السنة، والتي أدّت، في بعض الاحيان، الى حصول احتكاكات مع طائرات «الميغ» التي كان يقودها، في الغالب، طيّارون سوفيات، والتي كانت تتولّى حماية قسم كبير من الاجواء المصرية(١٤٠).

غير انه بالامكان الاعتقاد بأن موسكو، بينما كانت تسعى الى الانخراط، ولو الشكلي، في صف المواجهة المباشرة مع اسرائيل، كانت، فعلاً، تحاول الانطلاق من هذا الانخراط الى تقويم آفاق المرحلة الجديدة؛ هذه المرحلة التي اتضحت باعلان وزير الخارجية الاميركية، وليام روجرز، عن ان بلاده والاتحاد السوفاتي توصّلا الى «تفاهم» بشأن تسوية سياسية ونهائية لأزمة الشرق الاوسط، ضمن اطار اتفاق شامل انبثق من محادثات سيسكو ـ دوبرنين في واشنطن(١٤١). في هذا الوقت، كان القادة السوفيات توصّلوا، بعد أزمة وضعتهم بين مطرقة المنافس الاميركي وسندان الضغط العربي، الى قناعة من عنصرين: الاول، هو ان طلب انسحاب اسرائيل من على الاراضي العربية المحتلة كشرط سابق للتفاوض على نقاط التسوية الاخرى يجب تخطّيه، وعدم الانطلاق منه الى أي مبادرة جديدة؛ والثاني، هو ما بدا تنصّلاً علنياً، على الاقل، من دعم الفلسطينيين، وهو ما اتضح في البيان المشترك، الذي أُصدر بعد اجتماع وزراء خارجيات الدول الاربع الكبرى والامين العام للامم المتحدة، يوثانت، في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩؛ اذ أكد البيان، صراحة، ان «لجميع دول الشرق الاوسط حقاً لا ينازع في الوجود كدول مستقلة ذات سيادة»؛ ويعني هذا، في التحليل الاخير، الاعتراف بحق اسرائيل في الاراضي التي يطالب الفلسطينيون والعرب بها(١٤٢).

من هنا كانت ازدواجية التحرّك الدبلوماسي السوفياتي: مشاركة متحفّظة، متردّدة، محدودة في الضغط على اسرائيل، من جانب، وسعي الى مزيد من التركيز على حقوق الفلسطينيين، من جانب آخر. لقد برزت أولى دلالات الاهتمام السوفياتي المتزايد بحركة المقاومة الفلسطينية، خلال الازمة اللبنانية، في أواسط تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، حين انفجرت بين الطرفين، الفلسطيني واللبناني، وبلغت حدّ التصادم الدموي. عبر هذه الازمة، سعت الولايات المتحدة الاميركية الى تأكيد مصالحها الحيوية في المنطقة، فأصدرت السفارة الاميركية في بيروت بياناً كررت فيه ان «مصالح الولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة، تتجاوز مصالح أية دولة أخرى على حدة». الّا ان الاتحاد السوفياتي ردّ، عبر وكالة «تاس» الرسمية للانباء، مستنكراً البيان الاميركي، وأكد انه لا يمكن تبرير أي تدخّل خارجي من قبل دولة كبرى في الاحداث اللبنانية، لأن لبنان «بلد عربي، مرتبط، بصورة وثيقة، بالدول العربية الأخرى، ولن يستطيع احد ان يحلّ القضايا الناشئة حول لبنان بصورة أفضل من الدول العربية نفسها»(١٤٣). وفي أواخر الشهر عينه، أصدرت وزارة الخارجية السوفياتية بياناً حذّرت فيه الحكومة الاميركية، مرة أخرى، من التدخل في الاحداث اللبنانية، وأعلنت فيه تأييدها للمقاومة العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي. وعلى الرغم من ان وكالة «تاس» نشرت مقتطفات من البيان في أربع صفحات كاملة، فانها لم تورد ذلك الجزء من البيان الذي يعرب عن تأييد الحكومة السوفياتية

لحركة المقاومة الفلسطينية، مع ان الوكالات والصحف الغربية والاسرائيلية أوردته، على الشكل التالي: «أعلن زامياتين عن أن الاتحاد السوفياتي يؤيد نضال الفدائيين الفلسطينيين ضد الاحتلال الاسرائيلي، وقال انهم مثل الانصار الذين ناضلوا ضد الالمان في المناطق المحتلة، ابّان الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لمّح الى ان الاتحاد السوفياتي يتحفّظ من بعض عمليات المقاومة الفلسطينية، مثل ضرب المدنيين، واختطاف الطائرات خارج منطقة الشرق الاوسط»(١٤٤).

ان هذه الاشارة الى حركة المقاومة الفلسطينية، وانْ بدت عابرة، الاّ انها كانت تعبيراً عن اتجاه «متفهّم» للعمل الفدائي الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين، يمكن الحديث عن التبدّل في السياسة السوفياتية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا السياق، جاء خطاب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، الكسندر شيلبين، في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، في المؤتمر العالمي السابع للنقابات العمّالية في بودابست، وقال فيه ان الاتحاد السوفياتي يعتبر «نضال الوطنيين الفلسطينيين لازالة آثار العدوان الاسرائيلي نضالاً عادلاً، وطنياً، ومعادياً للامبريالية، وسيقدّم التأييد والدعم اليه»(١٤٥). لكن صحيفة «برافدا»، التي نقلت الخطاب، أهملت الاشارة الى الفلسطينيين(١٤٦).

ولكن الموقف السوفياتي لم يعد على هذه الدرجة من «التفهّم» من حركة المقاومة الفلسطينية، وهو الموقف الذي عرّفه، ألفين كاتريل، بحق، على انه «سياسة جديدة من الترقّب والانتظار الحذر»(١٤٧). هكذا، نرى ان من الاهمية بمكان ان نشير الى ان تحفّظ موسكو من حركة المقاومة الفلسطينية لم يمنع، بعد توقيع «اتفاق القاهرة» بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ان تعلن، على صفحات صحيفة «برافدا» عن «التضامن مع الفلسطينيين». ومضت الصحيفة الى ان اسرائيل «تفعل خيراً إنْ هي أخذت بعين الاعتبار التضامن الذي يربط الاتحاد السوفياتي بالفدائيين الفلسطينيين، قبل الاقدام على مغامرة في لبنان». وبالطبع، لم يتأخر رئيس المنظمة، عرفات، بالتعليق على هذا الموقف، في مقابلة له مع وكالة الصحافة الجزائرية؛ اذ قال: «من دون شك، يشكّل دعم الاتحاد السوفياتي للثورة الفلسطينية حدثاً هامّاً يجب متابعته عن كثب. انها لفتة من جانب الاتحاد السوفياتي والقوى الاشتراكية والتقدّمية في العالم، انتظرناها طويلاً»(١٤٨).

المنعطف

على الرغم من ان الاتحاد السوفياتي ظل يميل الى الاعتقاد «بأن المسائل التي تتعلّق بالشرق الاوسط يجب ان تتمّ تسويتها بما يتلاءم مع قرارات هيئة الامم المتحدة، ومن قبل دول المنطقة نفسها، من دون أي تأثير خارجي»(١٤٩)، الاّ ان هذا كله لم يمنع موسكو من السعي الى تحسين موقعها في النطاق الاقليمي، بدءاً من اعتمادها على مصر، مروراً بعدائها لاسرائيل، وصولاً الى انفتاحها على حركة المقاومة الفلسطينية. من هنا، مثلاً، طالب البيان السوفياتي ـ السوداني المشترك، الصادر في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، باتخاذ «تدابير فورية»، تستهدف ازالة آثار العدوان الاسرائيلي، وكخطوة اولى «سحب القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية المحتلة كافة»، وتعهّد بسعي الاتحاد السوفياتي «الى تأمين المصالح والحقوق الشرعية للشعوب العربية، بما فيها الشعب العربي في فلسطين»(١٥٠). وبات من السهل ملاحظة العطف الذي باتت تبديه موسكو «على النضال التحرري الذي يمارسه الفدائيون العرب في الارض المحتلة»، وتنديدها بحكام اسرائيل الذين «يسيرون على الطريق التي سار عليها الهتلريون»؛ وتشبيه معلّق صحيفة «برافدا»، ايغور بيلياييف،

الفدائيين العرب «بالانصار الذين حاربوا الاحتلال النازي»[١٥١]. وربط تعليق آخر، ظهر في صحيفة «برافدا»، في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، بين أهداف الامبريالية وزيادة الأعمال التعسّفية التي ترتكبها الادارة العسكرية الاسرائيلية ضد السكان العرب في المناطق المحتلة، وشدّدت على ان هذا الامر «يؤدي الى اشتداد النضال الفدائي للوطنيين العرب المناضلين من اجل تحرير أراضيهم المحتلة»[١٥٢]. كما لاحظت الصحيفة ذاتها، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، ان حوادث لبنان أظهرت «انهيار المخططات الاميركية ـ الاسرائيلية لضرب المقاومة الفلسطينية بوساطة الحكومات العربية»[١٥٣]. وقد رافق هذا الاطراء المستمر لحركة المقاومة الفلسطينية صدور بيان احزاب وحكومات البلدان الاشتراكية الست (الاتحاد السوفياتي، والمانيا الديمقراطية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبلغاريا)، في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، طالبت فيه باتخاذ اجراءات «لا تقبل التأجيل» في الشرق الاوسط، و«ارغام» اسرائيل على سحب قواتها من على الاراضي العربية المحتلة. وتعهّدت الدول الست تقديم «المساعدة الشاملة» الى الدول العربية، وطالبت بأن «تحل، بصورة عادلة، مسألة ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومصالحه»، فهو يخوض «نضالاً باسلاً، وطنياً، تحررياً، ومعادياً للامبريالية»[١٥٤].

هذا الحماس للمقاومة الفلسطينية لا يشوبه، كما في السابق، تركيز مستمر على وجود طرفين في نزاع الشرق الاوسط، العرب واسرائيل. ففي الوقت عينه، وعلى هامش زيارة نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، انور السادات، على رأس وفد رسمي لموسكو غداة اعلان مشروع روجرز، وقبيل عقد مؤتمر القمة العربي، تعهّد كوسيغن، في خطاب ألقاه في الكرملين، في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩، المضيّ في دعم نضال البلدان العربية العادل لازالة آثار العدوان الاسرائيلي، ومن «أجل تسوية سياسية في منطقة الشرق الاوسط»، واتخاذ «تدابير فعّالة لتقوية الطاقة الدفاعية لمصر، ولدول عربية أخرى»؛ بل أكثر من ذلك، لم يتوان كوسيغن عن القول، ان الشرط الحتمي للتسوية هو «سحب القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في الخامس من حزيران (يونيو)»، واشاعة السلام الوطيد «المؤسس على احترام الشرعية ومصالح الشعوب العربية كافة، وبينها شعب فلسطين». وأكد «ان الاتحاد السوفياتي يعتبر، في ظروف استمرار العدوان الاسرائيلي، ان نضال المنظمات الفدائية الفلسطينية من اجل ازالة آثار العدوان هو نضال تحرري وطني عادل معادٍ للامبريالية»، وانه «يساند هذا النضال»[١٥٥].

هذا الموقف «التضامني» الآتي من موسكو، ترافق ارتباطه بالسياسة السوفياتية التي بدت، في الغالب، شديدة البرودة تجاه عدد من «التجارب الثورية» التي خيضت في العالم العربي. من هنا، حدّد كوسيغن التأييد السوفياتي الرسمي لحركة المقاومة الفلسطينية في الاطار الفضفاض للالتزام بازالة آثار العدوان، وقصره على ظروف «استمرار العدوان»، وعلى مهمة «ازالة آثار» هذا العدوان.

على ان هذه التحفّظات المعلنة على الصعيد الايديولوجي لم تمنع قادة المقاومة الفلسطينية عن السعي الحثيث الى البحث عن جوامع مشتركة مع الاتحاد السوفياتي. وبالفعل، اعتباراً من مطلع العام ١٩٧٠، ظهرت بوادر منعطف، حذرة من دون شك، أثبت المستقبل أهميتها. ففي الاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) من تلك السنة، خصّص التلفزيون السوفياتي برنامجاً كاملاً عن نشاطات الفدائيين الفلسطينيين. وتزامن ذلك مع الاعلان، في القاهرة، عن ان العاصمة السوفياتية تنتظر زيارة وفد من «فتح»، يستقبل من قبل منظمة التضامن الافرو ـ آسيوي السوفياتية. ويبدو ممكناً تفسير هذا التقارب: فموسكو بدأت تلمس في الحركة الفلسطينية واقعاً يصعب ادارة الظهر

له، ويستحيل تجاهل الدعم الذي باتت تتمتّع به في العالم العربي، وخارجه. ومن المرجّح ان موسكو كانت تسعى، باستقبالها «حملة البنادق»، الى التعرّف عن كثب على نوايا ممثلي الحركة، وربما، أيضاً، الى اقامة علاقة مع احدى قواهم التي قد يكون لها، في المستقبل، دور تلعبه في شأن النزاع في المنطقة(١٥٦).

وهكذا، فان حركة المقاومة الفلسطينية، التي كانت بالامس القريب تُنْعَت بجميع النعوت العدائية في بعض الصحف السوفياتية، باتت تنعم، إنْ لم يكن بالرضى الحماسي لدى موسكو، فأقلّه بالاحترام المهذّب. فعندما وصل عرفات العاصمة السوفياتية، على رأس وفد رسمي من منظمة التحرير الفلسطينية، في التاسع من شباط (فبراير) ١٩٧٠، استقبله عدد من الشخصيات السوفياتية لدى نزوله من الطائرة. ومن الجائز القول، ان الزيارة التي كانت متوقّعة قبل شهرين من تاريخه، قد أُرجئت بسبب التحفّظ السوفياتي من مطالبة الجانب الفلسطيني بأن تكون الدعوة رسمية(١٥٧).

كان عرفات ينتظر من الاتحاد السوفياتي، كما عبّر هو نفسه، في تصريح له قبل الزيارة، ان «يتفهّم موقف القضية الفلسطينية، لأنه موقف حياة أو موت بالنسبة الينا»؛ وكذلك كان يريد ان يطلع «الاخوة هناك على استراتيجيتنا وموقفنا الواضح اللذين لا نفكّر بغيرهما»، ويطالب الاتحاد السوفياتي بـ «ان يقف الموقف الذي تمليه عليه النظرة العميقة الى كل ثورة، وخاصة ثورتنا التي هي صورة مباشرة لثورة التحرر في العالم»(١٥٨).

لكن، في النهاية، غلب الموقف السوفياتي، على الاقل علناً. فكان الاتصال غير رسمي، لأن الوفد الفلسطيني كان يلبّي دعوة من اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي ذات الصفة غير الحكومية. ولم يذكر انه التقى أي مسؤول في الحكومة السوفياتية، أو في الحزب الشيوعي السوفياتي. وحين نشرت وكالة «تاس» السوفياتية نشاطات الزعيم الفلسطيني في موسكو، تطرّقت الى لقاءات بين «ممثلي التنظيمات الاجتماعية والصحافيين والكتّاب وقدامى محاربي الحرب العالمية الثانية»(١٥٩).

لقد كانت رغبة الكرملين في عدم اعطاء المحادثات طابعاً رسمياً واضحة في مغزاها، وهي طريقة مدروسة للاحتفاظ بقدر من المسافة من حركة لا تعتبرها «محاوراً مؤهلاً» في مساعي التوصّل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط. وعليه، فقد أوضحت صحيفة «برافدا»، ان المحادثات التي اجراها الوفد الفلسطيني واللجنة السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي كانت «حول القضايا التي تهم المنظمتين، ومن بينها قضايا التعاون في النضال المشترك من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ـ الامبريالي ـ الصهيوني، والدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»(١٦٠).

كما ان البيان الذي أصدرته وكالة «تاس» الرسمية، في ختام تلك الزيارة، التي استغرقت عشرة أيام، كان لا يزال واضحاً فيه ان التوجّه الاساس للسياسة السوفياتية هو عينه من حيث التأكيد ان الحل الوحيد المتاح (أو ربّما الضروري)، في مرحلة ما بعد حرب العام ١٩٦٧، هو «ازالة آثار العدوان الاسرائيلي». لكن البيان، في الوقت عينه، وخلافاً للتصنيفات السوفياتية السابقة للقيّمين على العمل الفلسطيني، مهر الحركة الفلسطينية بخاتم الشرعية الايديولوجية السوفياتية؛ اذ وصفها بأنها «حركة تحرر وطني، ومناهضة للامبريالية»(١٦١).

ولدى عودته من الاتحاد السوفياتي، استخدم عرفات «الصور البيانية» لوصف نتائج رحلته الثانية لموسكو. قال عرفات، ان «الذي نستطيع ان نقوله، في هذه الزيارة، التي حملت الكثير، هو انني زرت موسكو وكانت درجة الحرارة فيها ٢٠ تحت الصفر، وكانت كلها مغطاة بالثلوج؛ ولكن

الحقيقة انني وجدت ان ثلوج موسكو حارة»[١٦٢]. الاّ ان الزيارة كانت، في هدفها الجوهري، بالنسبة الى عرفات، الحصول على أسلحة وعلى الدعم السياسي. وقد توفّر بعض ما طمح اليه من الشق الأخير؛ كما أعلن عرفات، بعد زيارته ببضعة شهور، ان السوفيات وافقوا على تزويد المنظمة، مباشرة، بالأسلحة التي تلزمها[١٦٣].

وفي الواقع، كانت هذه الزيارة سبباً في ارتقاء مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وتحوّلاً آخر في الموقف السوفياتي الذي اصبح ايجابياً، بعض الشيء، في تعاطيه مع الملف الفلسطيني. فبعد هذه الزيارة مباشرة، بدأت صحيفة «برافدا» في صك عبارة جديدة أصبحت، في ما بعد، عبارة رسمية وهي «الشعب العربي الفلسطيني». ومع ان هذا التحوّل في التعبير يمكن ان يبدو قليلاً وغامضاً للبعض، الاّ انه قد فُسّر، وبحق، على انه بداية الاعتراف السوفياتي بأن القضية الفلسطينية هي مسألة تطلّعات وطموحات وطنية مشروعة.

---

(١) ورد هذا التأكيد في نصّ خطاب المندوب السوفياتي لدى الامم المتحدة، جاكوب ماليك، في مجلس الامن الدولي، في ١٨ آب (اغسطس) ١٩٤٨. انظر Ro'i, Yaacov; *From Encroachment to Involvement; A Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East,* Jerusalem: Israel Universities Press, 1974, pp. 58 - 60.

(٢) انظر Golan, Galia; *The Soviet Union and the PLO,* London; Adelphi Papers, No. 131, The International Institute for Strategic Studies, 1977, p. 1.

(٣) انظر نص البيان السوفياتي ـ المصري المشترك في **الوثائق العربية لعام ١٩٦٤**، بيروت: الجامعة الاميركية، بلا تاريخ نشر، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٣.

(٤) Golan, **op. cit.**, p. 1.

(٥) د. اسعد عبدالرحمن (مشرف)؛ **م.ت.ف.: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٦) Ma'oz, Moshe; *Palestinian Arab Politics,* Jerusalem: Academic Press, 1975, pp. 91 - 92.

(٧) احمد الشقيري، **من القمة الى الهزيمة، مع الملوك والرؤساء**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، ص ٢١٦.

(٨) Ma'oz, Moshe; *Soviet and Chinese Relations with the Palestinian Guerrilla Organizations,* Jerusalem: Jerusalem Papers on Peace Problems, No. 4, March 1974, p. 15.

(٩) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(١٠) Ma'oz, "Soviet and Chinese...", **op. cit.**, pp. 15 - 16.

(١١) Dawish, Adeed and Karen Dawisha (Eds), *The Soviet Union in the Middle East; Policies and Perspectives,* London: Holmes & Meier Publishers, 1982, p. 13.

(١٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٢٨١ ـ ٢٨٥.

(١٣) **المصدر نفسه.**

(١٤) **المصدر نفسه.**

(١٥) Landis, Lincoln; "Middle East Crisis and the USSR", *World Affairs,* Vol. 130, April - June 1967, pp. 13 - 16.

(١٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٣.

(١٧) **المصدر نفسه.**

(١٨) راجع، عن هذه المرحلة، مقالة Fritsch, Renata; "Le Conflict Israelo - Arabe et L'action des Puissances; La Politique de L'Union Sovietique", *Revue Francaise de Science Politique,* Vol. 19, Avril 1969, pp. 402 - 413.

(١٩) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٥١٧ ـ ٥٢٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) انظر، مثلاً، Carlson, Seving, "The Explosion of the Myth; China, the Soviet Union and the Middle East", *New Middle East*, No. 27, December 1970, pp. 32 - 40.

(٢٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢١.

(٢٣) بالامكان الاشارة، هنا، الى مقالة Darin-Drabkin, Haim; "Towards Israeli-Soviet Understanding", *New Outlook"*, Vol. 15, March / April 1972, pp. 2 - 7.

(٢٤) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٨ ـ ٥١٩.

(٢٥) انظر Golan, Galia; *The Soviet Involvement in the Middle East*, Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem, 1971, pp. 13 - 14, pp. 17 - 19.

(٢٦) Hart, Alan; *Arafat; Terrorist or Peace Maker?*, London: Sidgwick & Jackson, 1984, p. 187.

(٢٧) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٤٩٢ ـ ٤٩٨.

(٢٨) انظر دراستنا «م.ت.ف. في السياسة السوفياتية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٩) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٧.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٤.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) **اليوميات الفلسطينية**، المجلدان الرابع والخامس، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ٤٥.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٣٩) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩٢ ـ ٥٠١.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) نعتقد بأن من أكثر العروض تكاملاً في هذا الموضوع هو مقالة Lewis, Bernard; "The Great Powers; The Arabs and the Israelis", *Foreign Affairs*, Vol. 47, Summer 1969, pp. 642 - 652.

(٤٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٨٤٩ ـ ٨٥٠. أكثر من ذلك، فقد حثّت موسكو القاهرة على تنسيق جهودها مع دمشق من أجل الحدّ من نمو الحركة الوطنية الفلسطينية. وفي اعتقاد البعض ان التطبيع الذي شهدته العلاقات المصرية ـ السورية، منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٦، استهدف، من حيث الاساس، فرض الهيمنة على هذه الحركة. انظر Hart, **op. cit.**, p. 219

(٤٣) د. خيرية قاسمية، **احمد الشقيري، زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**، الكويت: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، ١٩٨٧، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٧.

(٤٤) «اليوميات الفلسطينية»، المجلدان الرابع والخامس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨٢.

(٤٥) قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٥.

(٤٦) Heikal, Mohammed H.; *The Sphinx and the Commissar; The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East*, London: Fontana - Collins, 1978, p. 171.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ١٧٥.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ١٧٩.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) عماد هرملاني، «العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٥٩.

(٥١) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر**

سبق ذكره، ص ٨٦١ ـ ٨٦٢.

(٥٢) Golan, "The Soviet Involvement...", **op. cit.**, pp. 13 - 19.

(٥٣) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦١ ـ ٨٦٢.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) هيلين كاريـر دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ص ١٢٢.

(٥٦) هرملاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٥٩) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧٦ ـ ٨٧٧.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٨٢ ـ ٨٨٤.

(٦١) Freedman, Robert D.; "Moscow and the Arab-Israeli Conflict since 1967", in Lukacs, Yehuda, and Abdalla M. Battah (Eds), *The Arab-Israeli Conflict; Two Decades of Change,* Boulder & London: Westview Press, 1988, pp. 265 - 266.

(٦٢) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧٣.

(٦٣) **المصدر نفسه**.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٨٤.

(٦٥) قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ ـ ٤٣٦.

(٦٦) **المصدر نفسه**.

(٦٧) **المصدر نفسه**.

(٦٨) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨٩ ـ ٨٩١.

(٦٩) قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٩.

(٧٠) **المصدر نفسه**.

(٧١) **المصدر نفسه**.

(٧٢) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨٧ ـ ٨٨٨.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٩١.

(٧٤) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٩٤٣ ـ ٩٤٤.

(٧٥) انظر بيان الشقيري بشأن تصفية آثار العدوان، في **المصدر نفسه**، ص ٨١٣.

(٧٦) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩١. في خلال ذلك، كانت التعليقات السوفياتية تهاجم الشقيري ومؤيديه داخل المنظمة، وتصف رفضه لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ بأنه «موقف صيني متطرّف». وفوق هذا وذاك، أشار معلّق سوفياتي، خلال تغطيته الصحافية لمؤتمر القمة العربي، الذي عقد في الخرطوم، في آب (اغسطس) ١٩٦٧، الى «حركات بهلوانية» استعرضها الشقيري من على منصّة المؤتمر، و«تنكّر للمساعدات التي تلقاها من الدول العربية»، انظر Cooley, John k.; "China and the Palestinians", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 1, No. 2, Winter 1972, pp. 28 - 29.

(٧٧) Ma'oz, **op. cit.**, p. 17; and John K. Cooley, "Moscow Faces a Palestinian Dilemma", *Middle East,* Vol. X, No. 3, June 1970, p. 33.

(٧٨) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩١.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٨٤٦.

(٨١) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ١٤.

(٨٢) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥٠.

(٨٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٥٣ ـ ٨٥٤.

(٨٤) *Middle East Record,* Vol. 3, 1967, Jerusalem: Israel Universities Press, 1971, p. 20.

(٨٥) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٨٦) راجع التحديدات شديدة التفاوت Lewis, **op. cit.**, pp. 647 - 649; Nahumi, Mordechai, "Great Powers make Peace", *New Outlook,* Vol. 12, May 1969, pp. 11 - 16; and Prlja, Aleksandar; "The Big Powers; The UN and a Partial Solution", *Review of International Affairs,* Vol. 23, October 5, 1971, pp. 19 - 21.

(٨٧) Akerman, Adam; "The Soviet Dilemma", *New Outlook,* Vol. 15, January 1972, pp. 43 - 47.

(٨٨) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤٧ ـ ٨٥٠.

(٨٩) **المصدر نفسه**.

(٩٠) **المصدر نفسه**.

(٩١) Wesson, Robert G.; "The Soviet Interest in the Middle East", *Current History,* Vol. 59, October 1970, pp. 212 - 219.

(٩٢) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥٠.

(٩٣) Ma'oz, "Soviet and Chinese...", **op. cit.**, p. 18; and Cooley, "China and the Palestinians", **op. cit.**

(٩٤) Carlson, **op. cit.**, pp. 34 - 35

(٩٥) *Middle East Record,* Vol. 4, 1968, Jerusalem: Israel Universities Press, 1973, pp. 25 - 26

(٩٦) **المصدر نفسه**.

(٩٧) **المصدر نفسه**.

(٩٨) **المصدر نفسه**.

(٩٩) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤٩ ـ ٨٥٠.

(١٠٠) **المصدر نفسه**.

(١٠١) "Middle East Record, 1968", **op. cit.**, p. 26.

(١٠٢) Ma'oz, "Soviet and Chinese...", **op. cit.**, pp. 18 - 19.

(١٠٣) Eran, Oded; *The Soviet Union and the Palestinian Guerrilla Organizations,* Tel-Aviv: Tel-Aviv University, 1971, p. 15.

(١٠٤) Golan, "The Soviet Union and the PLO", **op. cit.**, p. 1.

(١٠٥) "Middle East Record, 1968", **op. cit.**, pp. 25 - 26.

(١٠٦) **المصدر نفسه**.

(١٠٧) Cooley, "China and **المصدر نفسه**؛ و the Palestinians", **op. cit.**, p. 29.

(١٠٨) Heikal, Mohammed H.; *The Road to Ramadan,* London: Fontana - Collins, 1976, p. 64.

(١٠٩) Hart, **op. cit.**, pp. 279 - 281

(١١٠) Heikal, "The Road to Ramadan", **op. cit.**, pp. 60 - 63.

(١١١) **المصدر نفسه**.

(١١٢) Hart, **op. cit.**, pp. 279 - 281.

(١١٣) Golan, "The Soviet Union and the PLO", **op. cit.**, p. 1.

(١١٤) Hart, **op. cit.**, pp. 279 - 281

(١١٥) **المصدر نفسه**.

(١١٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(١١٧) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(١١٨) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦٧.

(١١٩) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨٣.

(١٢٠) كما جاء في البيان المصري ـ السوفياتي المشترك، **المصدر نفسه**، ص ٥٠٤.

(١٢١) كزافييه بارون، **الفلسطينيون شعباً** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٨، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(١٢٢) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام

١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢١ ـ ٨٢٦.

(١٢٣) ناجي علوش، «الاحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية بعد عدوان ١٩٦٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، ص ١٥٩ ـ ١٦١.

(١٢٤) **المصدر نفسه**.

(١٢٥) **المصدر نفسه**.

(١٢٦) "Middle East Record, 1968", **op. cit.**, p. 28.

(١٢٧) Rubinstein, Alvin Z.; "The Soviet Union in the Middle East", *Current History*, Vol. 63, October 1972, pp. 165 - 169.

(١٢٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ٦٦٢ ـ ٦٦٤.

(١٢٩) Brown, Neville; "The Real Capabilities of Soviet and U.S. Weapons in the Middle East and How the Two Sides use them; A New Approach to Assessing the Aerial Power Balance", *New Middle East*, No. 20, May 1970, pp. 12 - 13.

(١٣٠) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦٤.

(١٣١) **المصدر نفسه**، ص ٦٦٧ ـ ٦٦٨.

(١٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٦٤.

(١٣٣) Cobban, Helena; *The Palestine Liberation Organization; People, Power and Politics*, London: Cambridge University Press, 1984, pp. 222 - 223.

(١٣٤) Golan, Galia; *Yom Kippur and After; The Soviet Union and the Middle East Crisis*, London: Cambridge University Press, 1977, p. 19.

(١٣٥) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **الكتاب السنوي ١٩٦٩**، بلا مكان نشر: الاعلام المركزي، بلا تاريخ نشر، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(١٣٦) Cobban, **op. cit.**, pp. 221 - 223

(١٣٧) Stephen, Robert; "The Great Powers and the Middle East", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 11, No. 4, Summer 1973, pp. 5 - 7.

(١٣٨) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧١.

(١٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٧٥.

(١٤٠) هرملاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(١٤١) Brecher, Michael; *Decisions in Israel's Foreign Policy*, New Haven: Yale University Press, 1975, pp. 456 - 457.

(١٤٢) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧٨ ـ ٦٨٢.

(١٤٣) **المصدر نفسه**.

(١٤٤) **المصدر نفسه**.

(١٤٥) Confino, Michael and Shimon Shamir (Eds), *The USSR and the Middle East*, Jerusalem: Israel Universities Press, 1973, p. 522.

(١٤٦) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٥.

(١٤٧) Cottrell, Alvin J.; "The Soviet Union in the Middle East", *ORBIS*, Vol. 14, Fall 1970, pp. 591 - 593.

(١٤٨) بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٣.

(١٤٩) Cottrell, **op. cit.**, pp. 596 - 598.

(١٥٠) «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٤ ـ ٦٨٨.

(١٥١) **المصدر نفسه**.

(١٥٢) **المصدر نفسه**.

(١٥٣) **المصدر نفسه**.

(١٥٤) **المصدر نفسه**.

(١٥٥) **المصدر نفسه**.

(١٥٦) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٧٢ ـ ٦٧٣.

(١٥٧) انظر دراستنا، «م.ت.ف. في السياسة السوفياتية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(١٥٨) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام**

١٩٧٠، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(١٥٩) «الكتاب السنوي لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧٥.

(١٦٠) **المصدر نفسه**.

(١٦١) Cobban, **op. cit.**, p. 223

(١٦٢) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩.

(١٦٣) Golon, "The Soviet Union and PLO", **op. cit.**, pp. 1 - 2.

أزمة الخليج: نحو نظام دولي جديد

أحمد شاهين

الغبار الذي تثيره حركة القوات العسكرية الموجودة في منطقة الخليج يعمي القيادات السياسية المسؤولة عن ادارة هذه القوات، بحيث بات العسكريون هم أصحاب الرؤية السياسية، حتى ان رؤساء الدول المعنيّة بالمشكلة باتوا يتصرّفون بصفتهم قيادات عليا للقوات العسكرية فقط. وكي لا نحمّل هذه الرؤيا من عندياتنا، نذكّر بالهدف الذي اضافته الادارة الاميركية الى الاهداف التي أرسلت قواتها العسكرية من اجل تحقيقها، وهو «تدمير القوة العسكرية للعراق»، بما يعني ان اعلان العراق انسحابه من الكويت، أو دفعه الى الانسحاب، لم يعد هدفاً نهائياً للقوات الاميركية، بل يليه هدف هو الذي أسلفناه. وهذا الهدف محض مهمّة عسكرية ميدانية؛ فالذي يفكّر بترتيب أمن اقليمي للمنطقة ـ ان لم يكن يفكّر باستعمارها بشكل مباشر ـ لا يجوز له ان يضع تدمير القوة العسكرية لدولة هدفاً، لأنها ستدخل حكماً في صلب هذا الأمن الاقليمي، الذي يعني حماية هذه المنطقة من التهديدات «الخارجية والداخلية». ولذا، فان هذا الهدف، الداعي الى تدمير قوة العراق العسكرية، يثير التحفّظ من «طيبة» نوايا الادارة الاميركية تجاه المنطقة، وهي، في رأينا، ليست طيبة. فاستخدام المنطقة ورقة في يد الولايات المتحدة الاميركية ليس سياسة جديدة لدى الادارات الاميركية، بل هو في صلب استراتيجيتها الكونية، وهي، أي الولايات المتحدة الاميركية، لا تريد للمنطقة ان تدخل في علاقات نديّة معها، الامر الذي حاولته قيادات المنطقة طيلة أربعين عاماً، هي عمر الهيمنة الاميركية على قيادة العالم ـ بما في ذلك القيادات الراديكالية العربية، بدءاً من عبدالناصر وانتهاء بصدام حسين، مروراً بحافظ الاسد وياسر عرفات ـ اذ ان ما تبحث عنه الولايات المتحدة الاميركية هو تطويع المنطقة كورقة في يدها لخدمة سياساتها الكونية، المحكومة بالفكر الاستعماري الانكلو ـ ساكسوني، بصفتها الوريث الشرعي، كونياً، لبريطانيا الاستعمارية.

على ذلك، فان الحضور العسكري الاميركي، بحجمه المقدّر له ان يصل حتى نهاية العام ١٩٩٠، ليس غايته حماية المملكة العربية السعودية من اعتداء محتمل عليها من قبل العراق، أو لـ «تحرير» الكويت، كما يأمل اميرها، بل غايته خدمة النزعة الامبراطورية لدى الولايات المتحدة الاميركية، التي بدأت تتصرّف، بعد «انسحاب» الاتحاد السوفياتي من حلبة الصراع للسيطرة على الكون، بعنجهية المنتصر. ففي حين جعل الاتحاد السوفياتي، من مبرّرات انسحابه من هذا الصراع، الخوف على العنصر البشري من الفناء (طبعاً هذا هو المبرر / الغطاء لتعب الاتحاد السوفياتي وعدم قدرته على متابعة الصراع)، ولم تفكّر الادارة الاميركية، السابقة والحالية، التي شهدت الانسحاب السوفياتي، في وضع سياسات كونية جديدة تقوم على مصلحة وأخلاقية مختلفتين عمّا كان عليه الحال في فترة الصراع مع الاتحاد السوفياتي، وتصرّفت بعقلية «اليانكي» عند احتلاله مخيمات الهنود

الحمر، فبدأت حملة «طخطخة» كونية، بدءاً من غرينادا، مروراً ببنما، وانتهاء بمنطقة الخليج. وهذا السلوك وصفه بعض المعلّقين بانعدام الخيال لدى الاميركيين؛ عدا ذلك، عملت على الزام «ادلّائها» و«وكلائها» الاقليميين تنفيذ توجيهاتها، كل في منطقته، بما يخدم هيمنتها وهيبتها كامبراطورية. حتى حلفاءها خفّضت من مستوى «ندّيتهم» لها، وبدأت تطالبهم بـ «حق الحماية»، الذي قد يصبح، لاحقاً، الصفة المميّزة للنمط الامبراطوري الاميركي، حيث سيكون على العالم تغطية اكلاف الخدمات العسكرية الاميركية بحجّة انها عمليات «أمن عالمي». وقد يكون الزام حلفائها ووكلائها بتغطية أكلاف الحشد العسكري الاميركي في منطقة الخليج، والاضرار الناجمة عنه، مؤشراً الى مثل ما ذهبنا اليه حول سلوك «روما» الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، اذا تمكّنت من فرض نمطها؛ في حين ان من فكّروا في صورة العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة، قدّروا انه سيقوم على مبدأ التعاون بين الشعوب والدول، وبالتالي، سيُحْكَم التوازن فيه على أساس المصالح، وليس على القوة. وفي هذا العالم، كما يتصوّره الدارسون، ستكون الولايات المتحدة الاميركية قوة بين عدة قوى مؤهلة، أو تؤهل نفسها، لتكون مراكز موازية للمركز الذي احتلته الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التصوّر الكوني، الذي بدأت ترتسم ملامحه، يفترض زوال عصر الامبراطوريات، بما يعنيه من وحدانية المركز وهيمنة القوة، وهو، على ما يبدو، ما لا يريح الامبراطورية الاميركية، التي بدأت ترى في حلفائها ابناء غير بررة وناكري جميل، فصار «استعراض القوة» والتلويح باستخدامها سمة هذه الامبراطورية بعد الانسحاب السوفياتي من الصراع، مرشّحة بذلك نفسها للعب دور «السلطة» الكونية لعالم ما بعد الحرب الباردة، أو بلغة أخرى لعب دور «الشرطي» الكوني، حيث ان قوتها العسكرية ستبقى رصيدها المتميّز بين المؤهلين لاحتلال مراكز موازية لها. فقد شكّلت «قمّة مالطا»، في احد وجوهها، اعلان استسلام، وتسليم، سوفياتي للولايات المتحدة الاميركية بهذه الميزة. ولم تجد، بعد، محاولات «تدارك» صيغة مالطا. فوتيرة التسرّع السوفياتي وحذر اوروبا الغربية وغياب فاعلية اليابان والصين جعل من «قمّة مالطا» تسوية بين متحاربين لصالح الولايات المتحدة الاميركية. طبعاً لم يرد في الحسبان لدى قطبي تلك القمّة أي قيمة، أو دور، للعالم الثالث، ومنه المنطقة العربية، على الرغم من ان الحرب الباردة تركّزت، في احد وجوهها، على هذا العالم، باعتباره خزّان المواد الاولية للصناعات الحديثة، التي يحتكرها الغرب بشقيه، الرأسمالي والاشتراكي.

ارتباك «الفيل» الاميركي

بغض النظر عن نوايا العراق وأسبابه لخوض حرب الثماني سنوات مع ايران، فقد وُظّفت القوة العراقية لتدمير قوة ايران التي بنتها الادارة الاميركية للشاه كوكيل لها، حسب مبدأ نيكسون، في منطقة الخليج، بعد ان صارت تلك القوة اداة في يد «الثورة الاسلامية» التي أعلنت عن نيّتها تصدير الثورة الى جوارها؛ هذا الجوار الذي يشكّل، بخزاناته النفطية، «بنك الدم» الكوني. وافترضت الرؤية الاميركية لهذه الحرب خروج المتحاربيْن مدمّرين، بحيث يكفّا عن تشكيل أي تهديد لجيرانهما، وينشغلا بقضاياهما الداخلية، وباعمار ما دمّرته الحرب. لكن هذه الحرب بقدر ما دمّرت في الحياة المدنية للبلدين واضعفتها، عزّزت آلة الحرب لديهما؛ فحاولت الادارة الاميركية «تعميم الضعف» ليشمل كل نواحي حياة البلدين؛ وساعدها في ذلك حلفاؤها ووكلاؤها. وشكّل العراق الهدف الرئيس لحملة «تعميم الضعف» هذه، لأنه خرج من تلك الحرب منتصراً، ومحتفظاً بقوة تدمير قادرة على التهديد، كما انها قابلة للتشغيل. وبهذا المعنى، فان الحرب العراقية ـ الايرانية لم تحقق الاهداف الاميركية المرجوّة منها، كما حلم بها مخططو السياسة في واشنطن (يمكن رؤية مؤشر الخوف من

القوة العراقية في اتفاقية «عدم الاعتداء» السعودية ـ العراقية، التي وقّعها البلدان بعد وقف الحرب مباشرة، علماً بأن البلدين ملتزمان باتفاقية دفاع مشترك في اطار جامعة الدول العربية). هذه الحملة اتخذت لها محورين: تقليص قيمة العائد الاقتصادي العراقي من النفط عبر اغراق السوق بهذه المادة الاستراتيجية، وتقييد عملية تطوير القوة العراقية التي هي جزء من نتائج نشاط المؤسسات التي خلّفتها الحرب. ولم يعط العراق أي فرصة لتقديم صورته لنفسه التي يفكّر في بنائها، وصوغها بعد الحرب، بل عومل العراق على أساس الصورة التي تصوّرتها الادارة الاميركية، وحلفاؤها، ووكلاؤها، في المنطقة لهذا البلد. وباعتبار ان صورة هذا البلد سلبية لدى الغرب، فقد عومل سلباً وبشكل استفزازي (قصة مطاردة المدفع العراقي العملاق في عواصم الغرب تكاد تشبه أفلام جيمس بوند دون مبالغة). ويبدو ان دولة الكويت أوكل اليها دور «الصبي» الذي عليه التحرّش بالعراق واستفزازه لـ «توريطه» في ما صار يعرف، لاحقاً، بأزمة الخليج.

ويبدو ان التصوّر الاميركي لردّ فعل العراق على استفزازات الكويت لن يصل الى حدّ احتلالها، بل سيتوقف عند حدودها على شكل تحشدات عسكرية (كما فعل عبدالكريم قاسم في الستينات)، بحيث يشكّل ردّ الفعل العراقي هذا سبباً لنشر قوات اميركية «رادعة» في كامل منطقة الخليج بحدود البنية اللوجستية المعدّة في تلك المنطقة لاستقبال مثل هذه القوات. الّا ان ردّ الفعل العراقي جاء مختلفاً عن هذا التصوّر، فاحتل الكويت واضعاً يده على ٢٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، ومهدّداً السعودية التي تختزن نصف احتياطي العالم النفطي، معلناً بذلك الحرب؛ فارتبك «الفيل الاميركي»؛ اذ ان حسابات «قوة الردع» تختلف عن حسابات «قوة الحرب»، ممّا ألجأ الادارة الاميركية الى الامم المتحدة لتشغيل «السلطة» الدولية في مواجهة «تهديد» دولي، وهو ما مثّل الخطوة الاولى، كتنازل اميركي لصالح العالم على حساب قيمتها الامبراطورية، ممّا سمح بحضور عسكري رمزي للحلفاء والوكلاء الاميركيين في منطقة الخليج، على شكل «تظاهرة» ائتلاف هشّ «مربك» لعمل عسكري ضد العراق أكثر منه عملاً مساعداً. وقد صعّدت ردود الافعال الميدانية الاهداف السياسية لكلا الطرفين الرئيسين. ففي حين كانت مطالب العراق محصورة، في بداية الاحداث، بمطالب عراقية محدّدة تجاه الكويت، ارتقت، منذ ١٢/٨/١٩٩٠ (مبادرة صدام حسين)، الى أهداف اقليمية تشمل كامل منطقة الشرق الاوسط، مشحونة بتراث فكري / تحريضي عربي ـ اسلامي قابل للتشغيل بوجهيه، القومي والديني، ممّا يهدّد بتفجير كامل المنطقة في وجه الغزو الاميركي لها، الذي من نتائجه ـ لو حصل ـ خسارة الولايات المتحدة الاميركية لكل وكلائها في المنطقة، الذين ساهموا معها في ترتيب وضع هذا الجزء الحسّاس من العالم في خدمة هيمنتها. عدا ذلك، فان الحديث، بحدّ ذاته، لفت الانتباه لدى أبناء المنطقة والآخرين الى «الكمون» الذي تختزنه، وقدرته على الفعل، وقابليته للتشغيل والامكانات التي يوفّرها للمنطقة، للعب دور كوني وتوظيفه في خدمة مصالح شعوبها وأهدافها، كجزء فاعل في الاسرة الدولية، وليس ككمّ مهمل يتكفّل «الدركي» الاسرائيلي بتطويعه.

وعلى هذا، فان الحدث ـ الأزمة، حسب منطقنا السابق، كشف، حتى الآن، عمّا يلي:

١ ـ حدود، ومحدودية، استخدام قدرة الامبراطورية الاميركية العسكرية. فالعراق ليس بنما؛ وصدام حسين ليس نورييغا؛ والعالم لا يأتمر بأمر الولايات المتحدة الاميركية.

٢ ـ طاقة وقدرة بعض الدول غير العظمى على ممارسة دور في السياسة الكونية، حده الأدنى «خربطة» المعادلات التي ترسمها عواصم القرار الكوني.

٣ ـ ان صياغة العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تقتضي اشراك جميع شعوب ودول العالم في اعدادها، بما يوجب انهاء حالات النزاع التي تهدّد بناء مثل هذه العلاقات.

٤ ـ ان السلطة الدولية لادارة علاقات ما بعد الحرب الباردة ستكون أممية (أمم متحدة مثلاً، صيغة أفعل قد يكتشفها العالم ولن تستطيع دولة / أمة احتكار مثل هذه السلطة).

لا نغالي انْ قلنا ان العراق هو أول «قرية هندية حمراء» وقف «اليانكي» الاميركي عند أسوارها متردّداً في اقتحامها، وأنشوطة «الكاوبوي» الاميركي التي يلوّح بها (حصار الجوع) تبدو انها أقصر من ان تطاول عنق «الحصان» العراقي، الذي تخندق متسلّحاً بعناده، مراهناً على أوراق ـ عربية بدرجة أولى؛ وعلى هشاشة التحالف الغربي بدرجة ثانية؛ واسلامية بدرجة ثالثة ـ تبدو عديمة القيمة وهي متفرّقة؛ لكن اصطفاف الورقة الاولى وبعض الثانية الى جانب العراق سيعزّز من أسهم نجاح «المجازفة» العراقية، التي لم تعد عملية ضمّ الكويت التي كانت شرارتها موضوعاً لها، على الرغم من انها مازالت «العنوان الاعلامي» لهذا الصراع.

أمن اقليمي؛ ممّن؟ ولمن؟

فكرة انشاء نظام أمن اقليمي دولي لمنطقة الشرق الاوسط ليست جديدة على السياسة الاميركية. فهي تعود الى اوائل الخمسينات بعد ان تسلّمت الولايات المتحدة الاميركية زعامة العالم. ويمكن تلمّس بداية هذه الفكرة في الاتفاق الثلاثي الاميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي، الذي اشتهر بعنوان «اسرائيل وجدت لتبقى». لكن البلورة العملية لهذه الفكرة تمّت في عهد الرئيس دوايت ايزنهاور على يد وزير خارجيته، جون فوستر دالاس، الذي طرح، من بين ما طرحه على الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، الصلح مع اسرائيل، وتحويل القواعد البريطانية الموجودة على ضفاف السويس الى جزء من قوات الحلف المنشود الذي سيتولّى مسألة الأمن في الشرق الاوسط، في مواجهة الخطر الشيوعي المحتمل. لكن الفكرة رفضت، في حينه، من قبل الراديكاليين العرب، وفي مقدّمهم سوريا ومصر، في حين انمسخت الفكرة لتقتصر على ما عرف باسم «حلف بغداد» الذي ضمّ بريطانيا وتركيا وايران والعراق، ودعمته الولايات المتحدة الاميركية دون ان تشارك فيه. ولم تجرؤ أي دولة عربية، غير العراق آنذاك، على الانخراط في ذلك الحلف، خوفاً من الغضب الشعبي، الذي عمّ المنطقة تحت شعار «مقاومة الاحلاف». ولذا، فان ادارة الرئيس جورج بوش، بعد ان اصبحت المنطقة بين فكي قواتها العاملة في اطار ما يسمّى «القوات متعددة الجنسية»، حيث يرابط قسم منها، منذ أوائل الثمانينات، في منطقة سيناء كجزء من اتفاقيتي كامب ديفيد، ويرابط القسم الآخر، بعد أزمة الخليج، في منطقة الخليج، وجدت ان الظروف مناسبة لاحياء فكرة الحلف الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في لجنة الكونغرس للشؤون الخارجية في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، حول الحاجة الى انشاء حلف اقليمي في منطقة الشرق الاوسط «حتى لو انسحب العراق من الكويت»؛ بل ان بريطانيا، الحليف الصلب لموقف الولايات المتحدة الاميركية، فكّرت، كما ورد في خطاب لوزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، القاه على هامش مؤتمر حزب المحافظين الذي عقد في أوائل تشرين الاول (اكتوبر)، حيث رأى هيرد امكان ان تقوم قوات حلف الاطلسي بالتحرّك في مناطق أخرى من العالم، حسب الظروف التي قد تكون بموجب طلب من الامم المتحدة، أو القيام بعمليات من اجل الحفاظ على السلام. وبلغة مخفّفة قال: لا يتوجب على حلف شمال الاطلسي ان يكون «كشرطي العالم»، بل ان «يدافع عن القيم المشتركة لاوروبا واميركا الشمالية ومصالحهما

المشتركة ضمن نظام سوق حرة ونظام عالمي من الاستقرار والسلام»، حيث «ان احداً لا يريد ان يعيش في عالم صدّام حسين الفوضوي»، والكلام لدوغلاس هيرد (السفير، بيروت، ١١/١٠/١٩٩٠).

وقد أحيا الاعلان الاميركي بضرورة انشاء نظام أمن اقليمي لمنطقة الشرق الاوسط الحساسية القديمة لدى زعمائها. فسارع الرئيس المصري، حسني مبارك، الى الاعلان ان الحديث عن ذلك سابق لأوانه. وفي الاجتماع الذي عقده مبارك مع نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في القاهرة، في ٣١/٩/١٩٩٠، اتفقا على رفض أي مقترحات خارجية تتعلّق بأمن الشرق الاوسط، تتولّى تنفيذها دول من خارج المنطقة، بحجّة الاستقرار والسلام في المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية؛ وشدّدا على «ان هذا الامر يخص دول المنطقة، ومن خلال المؤسسات التي تجتمع هذه الدول تحت لوائها». غير انهما لم يغلقا الباب أمام مبادرات في هذا الشأن «تقوم على أساس المصلحة القومية العربية والتكافؤ والتعاون، على قدم المساواة» (الحياة، لندن، ١/١٠/١٩٩٠). بل ان سوريا ذهبت الى أبعد من ذلك، في بيان لمصدر سوري مسؤول أشار الى وجود مخطط اميركي ـ اسرائيلي لاقتسام الأدوار في المنطقة، تتولّى بموجبه اميركا تدمير قوة العراق ومنطقة الخليج، بينما تتولّى اسرائيل تدمير الجبهة الشرقية (السفير، ٢٥/١٠/١٩٩٠؛ و الحياة، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

ولا يعارض العراق قيام نظام أمن اقليمي في المنطقة؛ بل ان الرئيس العراقي، صدام حسين، أبدى استعداده، في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، لفتح نقاش جادّ بين الاطراف المعنيّة لصوغ مثل هذا النظام (الاهرام، القاهرة، ١٢/١١/١٩٩٠)؛ وانه مستعد لتقديم تضحيات كبيرة من أجل السلام (الحياة، ١٣/١١/١٩٩٠).

نظام الأمن الاقليمي للمنطقة يقتضي، حسب رؤيتنا، تحديد المجال الجغرافي للنظام، أولاً؛ ثمّ تحديد المشكلات التي تواجهها هذه المنطقة وسبل حلّها، ثانياً؛ ثمّ تحديد مهام هذا النظام وأهدافه، ثالثاً؛ ومن ثمّ صوغ نظام علاقات يضمن الامن والاستقرار لهذه المنطقة. ويرى البعض ان مثل هذا النظام قد يشمل مناطق انتاج النفط، وطرق ممراته الى الاسواق؛ بينما يرى البعض الآخر انّ مثل هذا النظام يجب ان يشمل كامل منطقة الشرق الاوسط. وتحبّذ الولايات المتحدة الاميركية ان يشمل النظام آبار النفط وممرّاته؛ بينما ترى دول المنطقة وجوب ان يشمل كامل الشرق الاوسط؛ وتؤيدها، في ذلك، دول اوروبية غربية، مثل فرنسا وبريطانيا (مبادرة الرئيس فرانسوا ميتران في الامم المتحدة مثل على ذلك). وتعكس المواقف العربية المعلنة للدول التي تقف قواتها العسكرية في مواجهة قوات العراق في منطقة الخليج (سوريا) حرص هذه الدول على عدم تدمير قوة العراق (وهو هدف اميركي معلن)، لأن هذه الدول ترى ان العراق، بقوته العسكرية، هو عمق استراتيجي للجبهة الشرقية، في مواجهة اسرائيل؛ كما ان قوة العراق هي عنصر الردع في منطقة الخليج في مواجهة العملاق البشري هناك (ايران) التي لا تخفي طموحاتها في تلك المنطقة، سواء في زمن الشاه أو في زمن الثورة الاسلامية (هذا بالنسبة الى السعودية ودول الخليج الاخرى)؛ حتى ان السعودية الزمت الادارة الاميركية بتوقيع اتفاق يجعل قرار الحرب في منطقة الخليج قراراً مشتركاً تتخذه القيادات العليا في البلدين. وقد تمّ ذلك خلال زيارة وزير الخارجية الاميركية للمنطقة، في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

الحسابات الاميركية الباردة لمثل هذا النظام الأمني ترى ان اتفاق دول منطقة انتاج النفط وممرّاته كافٍ لمثل هذا النظام. فما تبقّى من دول الشرق الاوسط محدودة القدرة البشرية، والاقتصادية، والعسكرية؛ بل قد تشكّل عبئاً على هذا النظام؛ كما ان اسرائيل، وحدها، تكفي

لردع هذه الدول (المقصود سوريا والاردن ولبنان والفلسطينيون). فنظام اقليمي عام لمنطقة الشرق الاوسط سيلزم الادارة الاميركية بالبحث في تسوية جديّة للصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان مثل هذا النظام يفترض عدم استثناء أي دولة من دول المنطقة منه؛ وأي تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، خاصة الشق الفلسطيني منه، لن يكون مريحاً لاسرائيل، التي ما زالت ترفض أي تسوية قائمة على مبادلة الارض بالسلام. وليس في نيّة الولايات المتحدة الاميركية الاتجاه نحو انتهاج موقف متوازن من موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي يجعل مصداقيتها موضع شك لدى معظم الدول العربية. فواقع الحال العربي يتعارض مع حسابات العقول الالكترونية الاميركية الباردة، حيث يُحْكَم هذا الواقع بسخونة الحياة. ومثل هذا النظام، المحدود جغرافياً بآبار النفط وممرّاته، سيعيد المنطقة الى صراع المحاور الذي شهدته في الخمسينات وأوائل الستينات، حيث ستبدأ الدول المستثناة من هذا النظام بالتحريض ضد المشاركين فيه، مستثيرة كل المشاعر القومية، والدينية، المختزنة لدى أبناء المنطقة، ممّا سيخلق تهديداً داخلياً للأنظمة المشاركة؛ وبالتالي، فان سقوط أي سلطة منضوية في هذا النظام سيشكّل تهديداً جديّاً لاستمراره، انْ لم يؤدِّ الى سقوطه، وهو ما تعرفه جيداً الدول العربية (تغيير النظام الملكي في العراق في العام ١٩٥٨ أدّى الى سقوط حلف بغداد).

هدف هذا النظام الاقليمي الامني لمنطقة الشرق الاوسط ـ الذي بات الجميع يتحدث عنه ـ هو توفير الاستقرار والامن لهذه المنطقة، بما هو جزء من أمن واستقرار العالم، في معادلة العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة. وتوفير الامن والاستقرار يقتضي العمل على خطين: الاول أمني ـ عسكري، والآخر أمني ـ اجتماعي. الامني ـ العسكري يعني توفير قوات عسكرية كافية لردع أي مطامح لدى آخرين تجاه المنطقة، وحمايتها من أي اعتداءات خارجية، وذلك بما يخدم مصالح الدول المتعاقدة في مثل هذا النظام الامني، وهنا يقتضي الحال تحديد الدول صاحبة المصالح، ومنطقة الشرق الاوسط، على الاقل بالنسبة الى الطاقة، هي منطقة حيوية لكل دول العالم تقريباً؛ أمّا الامني ـ الاجتماعي فيقتضي اقامة نظام تنمية واستثمار يقلّص من المعاناة الحياتية لسكان المنطقة؛ وهو موضوع أثاره الرئيس العراقي، من بين موضوعات أخرى، حين تحدث عن انعدام العدالة بين أثرياء العرب وفقرائهم. الامني ـ العسكري، قد تكون قوات دول المنطقة كافية له مع بعض التغطية الدولية، أو قد تشكّل قوات متعددة الجنسية لذلك، والعرب لا يمانعون؛ أمّا الامني ـ الاجتماعي، أو الامني ـ الداخلي، للأنظمة القائمة في المنطقة، فسيكون موضع جدال، فديكتاتوريو المنطقة يفضّلون تعميم وسيلة الامن العسكري (الجيش) على الصعيدين، الداخلي والخارجي، وفي حال اعتماد أسلوب الديكتاتوريات لتوفير الأمن الاجتماعي، فان المنطقة ستبقى عرضة لانعدام الاستقرار نتيجة المشكلات الاجتماعية فيها، التي سيكون طابعها المطالبة بالعدالة الاجتماعية (الحرية والخبز). فالامن الاجتماعي المطلوب، عملياً، لتوفير الامن والاستقرار الداخلي يقتضي توفير مناخات ديمقراطية داخل هذه البلدان، من جهة (بما يعني تغيير مفاهيم وبنية النظام العربي القائم)، ومن جهة أخرى علاقات تبادل عادلة بين ما تصدّره المنطقة الى العالم وبين ما هي بحاجة الى استيراده منه؛ اتفاقيات دولية حول انتاج وتسعير النفط وكافّة المواد الخام (صادرات العالم الثالث الاساسية عموماً)، تقابلها اتفاقيات حول استيراد التكنولوجيا ووسائل الانتاج (نظام تبادل دولي للسلع التي تشكّل عصب التنمية لدى منتجي المواد الخام ومُصنّعيها)، اضافة الى انشاء نظام استثماري يشمل كامل ثروات المنطقة، البشرية والطبيعية، ويقوم على مبدأ «الحاجة والجدوى».

مثل هذا النظام الامني يفترض، بداية، انهاء «حالات الحروب» القائمة فيما بين الدول

العربية وغير العربية، وهي كثيرة جداً؛ لكن تسوية معظمها ممكن (نموذج على ذلك، انهاء المشكلة بين العراق وايران)؛ الّا ان أكثرها تعقّداً وصعوبة هو الصراع العربي / الفلسطيني ـ الاسرائيلي، خاصة الوجه الفلسطيني منه؛ فكيف ستُقْحَم اسرائيل في مثل هذا النظام الامني الذي يفترض عدم استبعاد أي دولة من دول المنطقة وهي في حالة حرب مع جميع الدول العربية، باستثناء مصر؛ كما انها تمارس الحرب يومياً على الشعب الفلسطيني أينما وجد؛ لذا يصبح الحديث عن نظام أمن اقليمي لمنطقة الشرق الاوسط دون حلّ المشكلة الفلسطينية، بما هي جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو كالدوران في حلقة مفرغة، الّا اذا كان الداعون الى مثل هذا النظام (ونقصد الولايات المتحدة الاميركية) انما يريدونه واجهة لشكل جديد جداً من الاستعمار، تتزاوج، بموجبه، أدوات القمع المحلية (الانظمة) وقوات الامبراطورية الاميركية لاخضاع المنطقة، وبالتالي العالم، من خلال السيطرة على انتاج الطاقة. وفي مثل هذا الحال، ينطبق الوصف الذي أطلقه معلّقون اوروبيون على قيادة بوش لاميركا، وهو انعدام الخيال والابداع. ونسوق، في هذا المجال، مؤشرين هامّين: الاول، طلب الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل ان تتصرّف كـ «ولد عاقل»، ولا تتدخّل في أزمة الخليج، كي لا تثير حساسية الدول العربية التي تقف في الصف الاميركي؛ والثاني هو ان «الولد العاقل» الاسرائيلي لا يستطيع، بطبيعته، ان يكون عاقلاً تجاه الشعب الفلسطيني، فجاءت مجزرة المسجد الاقصى، في ذروة حمّى أزمة الخليج، لتنبّه الى مكْمن الخطر الرئيس في المنطقة، ولم تستطع أي دولة عربية الّا ان تستنكر (كحدّ أدنى) سياسة الولايات المتحدة الاميركية حيال القضية الفلسطينية (قرارات مجلس الجامعة العربية التي اتخذت بالاجماع، في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٠).

الامم المتحدة كمؤتمر دولي للسلام

المنتصر الوحيد في أزمة الخليج، اذا وقعت الحرب، سيكون الدمار، سواء انهزم الاميركيون أو انهزم العراق. والعراق لن يبادر الى الحرب، حيث ان أهدافه القصوى (ضمّ الكويت) التي دفعته الى العملية، منجزة. ولذا فانه يتّخذ موقف الدفاع، ويدعو الى تسوية سلمية لكامل مشكلات الشرق الاوسط. الطرف الآخر، الذي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية، على الرغم من الاعداد العسكري الهائل، يتخوّف من مغبّة أكلاف مثل هذه الحرب، البشرية والاقتصادية، اضافة الى الخوف الأعظم ممّا قد تفجّره خلال مجرياتها، وهو مجهول بالكامل؛ عدا عن ان هذا المعسكر غير متّحد حول أهداف مثل هذه الحرب، ناهيك عن عدم التوصل، حتى الآن، الى تشكيل هيئة أركان مشتركة لهذا الخليط من القوات العسكرية. فبالنسبة الى الاهداف، يشكّل الانسحاب العراقي من الكويت، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالحه، سقف الاهداف العربية؛ بينما يشكّل تدمير القوات العسكرية العراقية سقف الأهداف الاميركية، وهو ما تعارضه الدول العربية المؤتلفة مع اميركا. وعلى ذلك، لا يمكن خوض مثل هذه الحرب دون الاتفاق المسبق على أهدافها، الّا اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية قرّرت خوض حرب على مستقبل وجودها في الاسرة الدولية، كامبراطورية.

الخيارات لحل أزمة الخليج مفتوحة على احتمالي الحرب والتسوية السلمية. وبقدر ما يبدو احتمال الحرب لبعض الاطراف (اميركا وبريطانيا) الوسيلة الاجدى لانهاء «ظاهرة» صدام حسين، فان البعض الآخر يعارض هذا الخيار، ويدعو الى تسوية سلمية للأزمة، وفي أسوأ الأحوال متابعة الحصار الاقتصادي، والتشدّد في تنفيذه.

بالنسبة الى احتمال الحل العسكري، لا يمكن التنبؤ بنتائجه. ونقصد بذلك النتائج

الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي ستولّدها مثل هذه الحرب في المنطقة، وفي العالم. فالحسم العسكري الميداني لا يعني، بالضرورة، ان الاهداف السياسية للحرب صارت قابلة للتحقيق. وما نقصده، هنا، هو توفير الأمن والاستقرار في المنطقة بموجب نظام أمن اقليمي تتعاقد عليه كل الأطراف المعنيّة به، وما أكثرها.

وهكذا يبقى احتمال التسوية السلمية هو القابل للنقاش ورسم تصوّر له في اطار المعطيات القائمة وتفاعلاتها، انْ لم تؤد تلك التفاعلات الى الحرب، مفترضين ان قادة دول العالم معنيّون، أولاً واخيراً، باستمرار الجنس البشري وبتجنيبه ويلات الحروب وأكلافها.

هناك استحالة تقاطع بين أهداف قيادتي طرفي الصراع، الاميركي والعراقي. بالمقابل، هناك قابلية لتشغيل السقف العربي بشقيه، المعادي لوجود العراق في الكويت والمعادي للوجود الاجنبي في منطقة الخليج؛ فكلاهما يعارض ضمّ الكويت للعراق بالقوة؛ وكلاهما يطالب بانسحاب الجيش العراقي من الكويت؛ وكلاهما يرى امكان البحث في مطالب العراق من الكويت؛ وكلاهما يرى وجوب حل جميع مشكلات الشرق الاوسط، بما فيها القضية الفلسطينية؛ وتتركّز الخلافات حول التفاصيل الاجرائية لتنفيذ ذلك، وحول أولويات كل قضية، وهو ما يمكن ان يكون موضع حوار في مؤتمر قمة عربي، برعاية دولية، كما يدعو بعض العرب والاتحاد السوفياتي، أو في اطار مؤتمر دولي، كما يدعو بعض الدول الاوروبية، بحيث يتولّى هذا المؤتمر الدولي حل مشكلات الشرق الاوسط كافة، ومنها مشكلة الخليج. ولم تؤيد الولايات المتحدة الاميركية أيّاً من الصيغتين؛ اذ تركّز، حسب تصريحات المسؤولين فيها، على ضرورة «عدم مكافأة» صدام حسين، وترفض الربط بين مشكلات المنطقة.

وقَصْر الحل على أزمة الخليج، كما تدعو اليه الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول العربية الموالية لها، وعدم ربطه بالمشكلات الاخرى التي تؤرق المنطقة، لن يوفّر الامن والاستقرار للمنطقة. أمّا شمولية الحل الذي تدعو اليه أطراف عربية أخرى واوروبية غربية وعالمية، اضافة الى الاتحاد السوفياتي، فسيشكّل المدخل الى ترتيب مثل هذا الاستقرار والامن على شكل نظام أمن اقليمي. على ذلك، فان قمّة عربية لن يكون لنتائجها، كيفما كانت، أي قابلية للتحقيق دون موافقة وقبول الاطراف الدولية التي لها قوات في المنطقة، وهي لن تقبل أي اجراءات لا تأخذ مصالحها بعين الاعتبار؛ كما ان عقد مؤتمر دولي يقتضي تحديد الاطراف التي ستشارك فيه والمشكلات التي عليه حلّها، ومن ثمّ وضع الترتيبات اللازمة لصوغ نظام الامن الاقليمي. ونظراً الى حيوية هذه المنطقة من العالم لكل العالم، ولأن مثل هذا المؤتمر الدولي سيتطرّق الى قضايا تطاول، بعمومياتها، نظام العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، يصبح المرشّح الاصيل لمثل هذا المؤتمر هو هيئة الامم المتحدة، بكامل اعضائها، ليتولّى مجلس الامن الدولي، بعد ذلك، او الهيئة التي ستنتج عن مثل هذا المؤتمر كبديل من مجلس الامن الذي شكّل الهيئة التنفيذية طوال فترة الحرب الباردة، لتتولّى دور السلطة التنفيذية الدولية لتطبيق النظام الدولي الجديد.

قد يكون هدف الرئيس العراقي، صدام حسين، من ارسال جيوشه الى الكويت «تأديب» آل الصباح، الاسرة التي كانت الحاكمة في الكويت؛ وقد يكون قصده ضمّ الكويت، كما حصل؛ وقد يكون حلمه ان يكون «بسمارك» العرب، فيوحّد أمة العرب بالقوة؛ أو انه قرّر ان يعلن للعالم، على طريقته، ان زمن هيمنة الكبار على القرار العالمي قد انتهى؛ وقد لا يكون فكّر بأي ممّا أسلفنا. مع ذلك، لا تعنينا نواياه قبل الحدث ـ الأزمة؛ فما ولّده الحدث يوازي ما ولّده حدث انفجار تشيرنوبيل (١٩٨٦).

فكما فتح انفجار تشيرنوبيل عيون العالم على مخاطر الاستمرار في سباق التسلّح النووي، ودفع أكثر الرؤساء الاميركيين كرهاً للاتحاد السوفياتي الى اتخاذ خطوات تعاون كبيرة مع ما كان يسميها «امبراطورية الشر»، فان انفجار أزمة الخليج فتح الباب للعالم، الذي قَدِم للمشاركة فيها، سواء من يقف مع هذا الجانب من المتراس، أو ذاك، كي يبحث في تسوية لهذه الأزمة، بعيداً من احلام الذهنية الامبراطورية، ومن منطق القوة، علّ تسوية كهذه تكون بوّابة حوار كوني مفتوح، قاعدته المصالح، وأفقه التعاون الانساني بين شعوب الكون.

أعباء الهجرة في اسرائيل

الهجرة اليهودية الكثيفة التي تواجهها اسرائيل حالياً من الاتحاد السوفياتي، والتي يشير معظم التوقعات الى انها ستأتي بحوالى مليون مهاجر جديد خلال خمس الى عشر سنوات مقبلة، تفرض على الدولة العبرية اعباء اقتصادية كبيرة تزيد في حدتها الضغوط الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل، حالياً، في مجالات الانتاج والتصدير والبطالة، وتعطي الولايات المتحدة الاميركية، بالتالي، فرصة لممارسة نوع من الضغط على اسرائيل، بهدف اظهار شيء من المرونة على الصعيد السياسي مقابل الحصول على الدعم المالي المطلوب. ومن جهة أخرى، اعادت هجرة اليهود السوفيات، الذين ينتمون الى طوائف اليهود الاشكنان، ترجيح كفة الميزان الديمغرافي اليهودي في اسرائيل لصالح اليهود الغربيين، وفتحت الباب، مجدداً، أمام موجة من التوتر الاجتماعي وحركات الاحتجاج الجماهيرية التي سارع الى تزعّمها عدد من رموز حركة الفهود السود، وغيرهم من قادة حركات الاحتجاج في مطلع السبعينات.

الأزمة الاقتصادية ونفقات الاستيعاب

لخّص وزير المالية، اسحق موداعي، كآبة الوضع الاقتصادي في اسرائيل، في اثناء طرحه مشروع ميزانية اضافية لاستيعاب الهجرة بقيمة ٢,٥ مليار شيكل، وذلك في جلسة الكنيست التي عقدت في ٢٤/٧/١٩٩٠. فالجمود الذي يسيطر على القطاع الانتاجي في الاقتصاد الاسرائيلي مستمر منذ العام ١٩٨٥ تقريباً، وهي أطول مدة عرفتها اسرائيل، بما في ذلك الجمود الذي سبق العام ١٩٦٧. أمّا البطالة، فقد بلغت نسبة عشرة بالمئة من طاقة العمل في السوق، في حين ارتفع التضخّم الى مستوى ١٨ بالمئة. وفي الوقت الذي أعرب الخبراء الاقتصاديون عن دهشتهم لتزامن هاتين الظاهرتين في آن معاً، لا يجد وزير المالية الاسرائيلي حلاً الّا بالغاء ربط الاجور بمؤشر غلاء الاسعار، وجعل ربحية العامل قائمة على ربحية الوضع الاقتصادي، وهو حل من شأنه ان يضعه في مواجهة مباشرة مع الهستدروت (النقابة العامة للعمّال في اسرائيل) التي يسيطر عليها حزب «العمل» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

هذه الميزانية الاضافية، التي اضطرت وزارة المالية الاسرائيلية الى طرحها في الكنيست، للموافقة عليها في منتصف السنة المالية تقريباً، تعتمد على تقليص النفقات الاعتيادية للوزارات بنسبة ١,٧ بالمئة، وتخفيض المساعدة الفورية المخصّصة لكل مهاجر بما يوفر ٦٠ مليون شيكل، كما سيتمّ توفير ٢٨ مليون شيكل بعد الاتفاق على ان تتحمّل شركة الطيران الاسرائيلية (العال) نفقات الاجراءات الامنية الخاصة بها. أمّا إلغاء المخصصات للولد الثاني للعائلات التي يتجاوز دخلها نسبة ١٥٠ بالمئة من الاجر المتوسط، فانه سيوفّر ٩٠ مليون شيكل؛ والى جانب ذلك سيتم إلغاء الدعم الحكومي لمادة الخبز وتخفيضه على الدواجن ومنتجاتها. وبالاضافة الى التقليص في النفقات العامة ستؤدي الزيادة في جباية الضرائب الى إضافة ٦٠٠ مليون شيكل على ايرادات الدولة؛ ولكن في المحصلة النهائية سيبقى هناك عجز بنسبة ٥,٥ بالمئة من الناتج القومي، وهي نسبة ليس لها مثيل في أي من البلاد الصناعية المتقدمة (**دافار**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

هذه الاجراءات الاقتصادية الطارئة جاءت، في الواقع، نتيجة عجز الجهات الرسمية في اسرائيل عن تقديم توقعات صحيحة لمعدّلات الهجرة المقبلة من الاتحاد السوفياتي، والتي ارتفعت، خلال السنة الحالية، من عشرين الفاً في مطلعها، الى أربعين ألفاً في آذار (مارس)، لتصل حوالى مئة ألف مع بداية النصف الثاني منها، في حين يدور الحديث، الآن، حول اكثر من ١٥٠ ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي ينتظر وصولهم مع

نهاية العام ١٩٩٠. ومع هذه الزيادة الكبيرة في الطاقة السكانية، كان لا بد من توفير الموارد المالية، وفرص العمل، وأماكن السكن المناسبة للمهاجرين الجدد، خاصة وان التقديرات الحالية ـ حسب معطيات وزير الصناعة والتجارة، موشي نسيم ـ تشير الى احتياج الاقتصاد الاسرائيلي الى توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، خلال السنوات القليلة المقبلة. ويشمل هذا الرقم محاولة التخفيف من حدة البطالة القائمة حالياً، واستيعاب الاعداد التي ستنضم الى سوق العمل لأول مرة خلال الفترة المقبلة، وتوفير فرص العمل للمهاجرين الجدد (**يديعوت احرونوت**، ٥/٨/١٩٩٠).

ولالقاء مزيد من الضوء على المتطلبات الاقتصادية التي تفرضها الهجرة الحالية على القطاع الانتاجي في اسرائيل، تجدر الاشارة الى الدراسة التي قدّمها البروفسور جدعون فيشلزون، في جامعة تل ـ ابيب، الى اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لحزب العمل في وقت مبكر من هذا العام. فقد جاء في تلك الدراسة ان الصناعة الاسرائيلية ستتكلف حوالى ٥٠ ألف دولار من أجل استيعاب مهاجر واحد، وبالتالي فانه يلزم استثمار عشرة مليارات دولار من أجل استيعاب ٢٠٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات القليلة المقبلة (افرايم دافيدي، **ملحق دافار**، ٣١/٨/١٩٩٠، ص ٢٢). ولكن الارقام الفعلية لأعداد طالبي العمل تزيد على ذلك التقدير بكثير، حسب تقديرات الهستدروت. فقد أظهرت الدراسات التي أجراها التنظيم العمالي الاكبر في اسرائيل ان حوالى ٢١٢ ألف مهاجر جديد سيلتحقون بسوق العمل حتى العام ١٩٩٣، وسيرتفع الرقم الى ٢٧٦ ألفاً في العام ١٩٩٥، وذلك على افتراض ان عدد المهاجرين سيصل ٨٠٠ ألف في العام ١٩٩٣، ويستقر هذا الرقم حتى العام ١٩٩٥، ولكن تشير تلك الدراسات، أيضاً، الى انه حتى العام ١٩٩٣ سينضم ١٣٥ ألفاً من الاسرائيليين الشبّان الى سوق العمل، وسيصل العدد ٢٠٠ ألف في العام ١٩٩٥؛ وبالتالي، فان مجموع العمّال الذين سينضمّون الى سوق العمل (أو البطالة) سيكون ٣٥٠ ألفاً في العام ١٩٩٣، وسيصل ٤٨٠ ألفاً سنة ١٩٩٥ (**المصدر نفسه**).

تحتاج عملية خلق أماكن عمل جديدة منتجة ـ في الصناعة والسياحة ـ الى رؤوس أموال ضخمة لا يبدو ان اسرائيل قادرة على توفيرها من السوق المحلي. فقد أشار أحد اعضاء ادارة «بنك اسرائيل»، مردخاي فرنكل، الى ان اسرائيل تحتاج الى تمويل خارجي لاستيعاب الهجرة بقيمة ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وهي ما زالت عاجزة عن تأمين ثلث هذا المبلغ (**هآرتس**، ٢٤/٨/١٩٩٠). ومن المعروف ان كلفة الانتاج وكلفة ايجاد فرص العمل للعامل الواحد ترتفع مع ازدياد تقدم الصناعة وتطوّرها. واذا أضفنا الى ذلك ارتفاع نسبة الاكاديميين والمهنيين في علوم الطبيعة والهندسة والتكنولوجيا بين المهاجرين الجدد، وضرورة تهيئة فرص العمل المناسبة لهم، أو إعادة تأهيلهم في أعمال مناسبة وضرورية للاقتصاد الاسرائيلي، يتضّح حجم التمويل اللازم لهذه المهمة.

والى جانب مشكلة تأمين الاموال اللازمة لعملية الاستيعاب، يراقب الخبراء الاقتصاديون في اسرائيل تأثر استيعاب المهاجرين الجدد باستمرار النمو الاقتصادي والتغيير الذي سيحدثه ذلك في معدّلات البطالة. وفي هذا المجال، أقام معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع للهستدروت نموذجاً ماكرو ـ اقتصادياً يشمل التطورات المتوقعة في سوق العمل وأرقام الهجرة المرتقبة والنمو الطبيعي في قوة العمل. واعتماداً على هذا النموذج، تمّ استخلاص مسارين بشأن فرص استيعاب المهاجرين ومعدّل النمو الاقتصادي المتوقع، وذلك على فرض ان نمواً اقتصادياً حثيثاً يستطيع ان يسهّل استيعاب المهاجرين ويمنع تراكم البطالة. يعتمد المسار الاول «المتفائل» على ان الناتج القومي سيزداد سنوياً بنسبة ثمانية بالمئة خلال العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، وبنسبة خمسة بالمئة للعام ١٩٩٣، واثنين بالمئة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وحسب ذلك المسار، ستصل نسبة البطالة، خلال العام ١٩٩٤، الى اكثر من ١٥ بالمئة، ثمّ تنخفض قليلاً في العام الذي يليه. أمّا المسار الثاني «المتشائم»، فيعتمد على ان الناتج القومي سيزداد، خلال العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، بنسبة ستّة بالمئة، وخلال السنوات الثلاث التالية بنسبة خمسة بالمئة. وحسب ذلك التوقع، فإن البطالة في اسرائيل ستصل نسبة ١٤ بالمئة في العام ١٩٩٢، وترتفع الى ١٦,٧ بالمئة في العام التالي، وتصل ١٨ بالمئة في العام ١٩٩٤، وتتراجع، بانخفاض ضئيل، في العام ١٩٩٥ (**ملحق دافار**، ٣١/٨/١٩٩٠، ص ٢٢).

أرقام الهجرة المتوقّعة خلال السنوات المقبلة، وما تعنيه من تزايد اعداد طالبي العمل وارتفاع معدلات البطالة بالاضافة الى النمو البطيء في الناتج القومي الاجمالي والاجراءات الطارئة التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لمواجهة العجز في ميزانية الاستيعاب، يقودنا الى محاولة النظر الى الخطوات المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي، لتوفير الاموال اللازمة لتأمين احتياجات المهاجرين الجدد، وما قد تفرض تلك الخطوات من انعكاسات على الصعيدين، السياسي والاجتماعي.

يميل عدد من الخبراء الاقتصاديين الى اتباع سياسة تقليص الاستهلاك الفردي، من طريق تجميد الاجور وخفض المساعدات الحكومية للفئات المعوزة. الّا ان المحاولات السابقة في هذا المجال تشير، كلها، الى صعوبة سلوك هذا السبيل، انْ لم يكن استحالته، وذلك نظراً الى النفوذ المادي، والتنظيمي، والسياسي، الذي تتمتّع به الهستدروت في اسرائيل. وبالتالي، فان أية محاولة للانتقاص من الحقوق المكتسبة لجمهور العمال، أو المساس بمستوى معيشتهم، ستؤدي الى حالات توتر اجتماعي حاد، ونزاعات في سوق العمل. كما ان الضغوط من جانب جماعات العوز الاجتماعي واللوبي الاجتماعي في الكنيست وبين الجمهور تشير الى ان اسرائيل ستكون مضطرة الى زيادة المساعدات لهذه الجماعات، وبالتالي فان مستوى الاستهلاك الفردي سيرتفع.

هذه التحفظات من امكانية نجاح أية حلول تعتمد على خفض الاستهلاك الفردي تكشف، في الواقع، تحوّلات عميقة في وعي الجمهور الاسرائيلي، واحساسه بأن اسرائيل تواجه حالة طوارىء لاستيعاب الهجرة المكثفة، وبالتالي ضرورة تقديم «تضحيات» وتنازلات مادية لتسهيل تلك العملية. فالقطاع الزراعي، بأكمله، من اصحاب المزارع الى أصحاب البسطات في أسواق الخضار، يعارض فرض ضريبة قيمة مضافة على الخضروات والفواكه؛ والقطاع السياحي يعارض، أيضاً، فرض أية ضرائب جديدة على الخدمات السياحية؛ والهستدروت تعارض المساس بأي من مكتسبات العمّال، على صعيد الاجور وصناديق التقاعد والضمان الصحي وغيرها؛ ويعارض الصناعيون إلغاء سياسة الحماية لمنتجاتهم في وجه منافسة البضائع المستوردة من الشرق الاقصى؛ وأخيراً يعارض المقاولون فرض أية ضرائب جديدة على الشقق والابنية الفاخرة (ابراهام طل، **هآرتس**، ١٦/٩/١٩٩٠). ومقارنة بما أظهره الجمهور الاسرائيلي من اندفاع والتزام، في بداية الخمسينات، تجاه احتياجات استيعاب الهجرة آنذاك، يبدو واضحاً مدى الانحسار في الوعي السياسي، والعقائدي، وفي أهمية أهداف الصهيونية لدى غالبية الجمهور الاسرائيلي حالياً.

فريق آخر من الاقتصاديين يرى الحل في خفض الاستهلاك العام بصورة جذرية. وفي هذا المجال، فان البند الواقعي الوحيد الجدير بالخفض هو الميزانية الامنية، بكافة تفرعاتها. وهنا، ايضا، تجرى المقارنة بين ظروف الهجرة الحالية وتلك التي كانت سائدة في أوائل الخمسينات عندما أتاح التخفيض الكبير في ميزانية الدفاع، في سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٣، تحقيق تحسّن كبير في وضع النقد الاجنبي، الامر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي بشكل عام. إلّا ان قيادة من نمط دافيد بن ـ غوريون في الخمسينات، والقادرة على فرض تغيير في تركيبة الاولويات «القومية» باتجاه تقليص موازنة الدفاع، لا تتوفر، حالياً، في اسرائيل. وتشكل الخطة الاقتصادية الاخيرة التي قدّمها وزير المال، اسحق موداعي، في أيلول (سبتمبر) الماضي، الى الكنيست الدليل الاوضح على غياب قيادة مبادرة وقادرة على اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة. وتعليقاً على مقترحات وزير المالية، اعتبر عضو الكنيست رئيس اللجنة المالية فيه، ابراهام شوحاط (معراخ)، ان الخطة الاقتصادية لا تقدّم ردّاً على المشاكل الحقيقية للاقتصاد تجاه استيعاب الهجرة؛ كما انها لا تجيب عن مشكلة العجز في الميزانية. وفي تلك المناسبة، أيضاً، وجّه زعيم حزب العمل عضو الكنيست، شمعون بيرس، هجوماً شديداً وانتقاداً حاداً الى سياسة الحكومة في مجال الهجرة، وذلك في حضور اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لحزب العمل. ومما قاله بيرس، ان تعامل الحكومة مع مشكلة استيعاب الهجرة «يشكل أحد أكبر التقصيرات في مجال الهجرة في القرن العشرين». وأكّد ضرورة الربط فيما بين المسار السياسي في المنطقة والانتعاش الاقتصادي في اسرائيل (**دافار**، ٢٧/٩/١٩٩٠). أمّا تقليص الاستثمارات، فهو لا يبدو خياراً ممكناً، نظراً الى الحاجة الى زيادة الاستثمارات للمحافظة على معدل مناسب

من التشغيل لليد العاملة، وبالتالي تسهيل استيعاب الهجرة.

على هذا الاساس، فان الموارد الداخلية المتوفّرة لدى اسرائيل لتمويل الهجرة الحالية، فيما عدا رفع الدعم الحكومي عن عدد من المواد الاستهلاكية والخدمات، هي موارد ضئيلة للغاية؛ وبالتالي، فان الاهتمام يتوجه، حالياً، من جانب الحكومة والوكالة اليهودية، على حد سواء، باتجاه مصادر التمويل الخارجية، وتحديداً يهود الولايات المتحدة الاميركية وكندا والادارة الاميركية وكبار الممولين الاجانب في اليابان والدول الغربية. ان التصريحات الصادرة عن زعماء الوكالة اليهودية ومسؤولي «الجباية الموحّدة» في اميركا الشمالية تشير الى ان الجماعات اليهودية هناك تعهّدت رفع التزاماتها المالية السنوية تجاه اسرائيل بنسبة ٣٠٠ بالمئة (**معاريف**، ١٤/٨/١٩٩٠). أمّا بقية المصادر الخارجية، فالنتائج الاولية تشير الى تردّد ملحوظ في أوساط المموّلين الاجانب، نظراً الى القيود المالية التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية على رؤوس الاموال الاجنبية، والى معدّلات الفائدة المرتفعة التي لا يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي تحمّلها. على ان العائق الاساسي، في هذا المجال، يلوح في الربط المتعمّد الذي تحاول الادارة الاميركية فرضه على تقدّم المسار السلمي في منطقة الشرق الاوسط بتقديم التسهيلات الائتمانية والمالية لتمويل الهجرة الى اسرائيل. ويبدو ان حكومة تل ـ ابيب تواجه صعوبات في تقديم تبريرات الى الولايات المتحدة الاميركية، لكي تنفق كمّيات ضخمة من موازنتها على اسرائيل، خاصة بعد ان اضطر الرئيس الاميركي ـ بسبب الوضع الاقتصادي في بلاده ـ الى رفع الضرائب، خلافاً لوعوده في أثناء حملته الانتخابية. وحتى القرض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، الذي قرّرته واشنطن، في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، لتمويل استيعاب المهاجرين في اسرائيل، لم يتم بدون مماطلة وضغوط واشتراط انفاق هذا المبلغ على توطين المهاجرين ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧. وعلى الرغم من ان هذه الشروط هي، عملياً، من قبيل ذرّ الرماد في العيون واسترضاء الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الاميركية في حملتها الحالية ضد العراق (ليس هناك، اطلاقاً، ما يمنع عشرات الآلاف من المهاجرين القدامى ومسرّحي الجيش ومعدمي السكن اجمالاً من التوجّه الى المناطق المحتلة والاقامة فيها)؛ إلا انها، على أقل تقدير، تعتبر مؤشراً الى ما يمكن ان تتخذه الولايات المتحدة الاميركية من خطوات مستقبلية، في حال رأت من المناسب لمصالحها في المنطقة ممارسة بعض الضغوط على اسرائيل. وعلى أية حال، فقد أدّت تلك السياسة الحذرة من جانب الولايات المتحدة الاميركية الى حذر مقابل من جانب اسرائيل في منح تسهيلات لمقاولي البناء، والتشدد في اعطاء ضمان بنسبة مئة بالمئة لشراء المساكن التي لا يتقدم المهاجرون الى اقتنائها. وحتى وقت قريب، كانت النسبة ٥٠ بالمئة في منطقة الوسط، و٨٥ بالمئة في مناطق الاعماق كالجليل والنقب (**جيروزالم بوست**، الطبعة الدولية، ٣/١١/١٩٩٠).

والنتيجة ان حالة من البطء الشديد تسود في قطاع البناء في اسرائيل، بحيث ان المساكن التي بُدىء ببنائها فعلاً هي أقل من عشر العدد المقرر للسنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ والبالغ ٤٥ ألف وحدة سكنية، في حين ان أرقام الهجرة المتوقعة تتضاعف بصورة مطردة (**المصدر نفسه**). ولمواجهة هذا الوضع المتأزم، اتخذت الحكومة الاسرائيلية سلسلة قرارات، منحت، بموجبها، وزير الاسكان والبناء، اريئيل شارون، صلاحيات واسعة في مجال فرز الاراضي، وبيعها بأسعار مخفضة، ومنح عقود البناء للمقاولين بدون طرحها للمناقصة العامة (**المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩٩٠).

اسرائيل في مواجهة هجرة الاشكناز

لم تقتصر المشاكل التي تواجهها اسرائيل جرّاء الهجرة الكثيفة من الاتحاد السوفياتي على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تعدّته الى العلاقات الاجتماعية فيما بين الطوائف اليهودية الشرقية والغربية، وما تحمله، في طياتها، من احتمالات مواجهة حادة تعيد الى الذاكرة أحداث وادي الصليب في حيفا، في أواخر الخمسينات، وحيّ المصرارة في القدس، خلال الستينات.

البداية، هنا، كانت في منتصف حزيران (يونيو) الماضي، عندما قرّرت خمس عائلات الاقامة في مخيم صيفي في الحديقة العامة لمستعمرة ريشون لتسيون، احتجاجاً على الارتفاع الكبير، والمفاجىء، في أجور

السكن. ولم تكن هناك حاجة الى كثير من البحث والدرس لملاحظة العلاقة المباشرة فيما بين الهجرة الكثيفة ليهود الاتحاد السوفياتي وحركة الاحتجاج هذه، التي سرعان ما اتسعت، وتعددت مراكزها في مختلف المدن والمستعمرات الكبيرة. وعلى الرغم من ان الاسباب الحقيقية لهذا التوتر الاجتماعي كانت قائمة قبل بداية موجة الهجرة الاخيرة هذه (ضائقة السكن، والبطالة، وضآلة الاجور، والفجوة الاجتماعية بين الطوائف الشرقية والغربية)، إلّا ان الاسلوب الذي تميّزت به السياسة الرسمية تجاه المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي، والامتيازات المادية والاعفاءات الضريبية وتسهيلات السكن والتوظيف التي انهالت على هؤلاء المهاجرين، أدّت، مباشرة، الى تعميق الاحساس لدى الجماعات المعوزة بحدّة التمييز والفصل الاجتماعي داخل اسرائيل. كما ان سياسة «الاستيعاب المباشر» التي اتبعتها اسرائيل لتسريع عملية الاستيعاب، ساهمت، أيضاً، في توفير سيولة مالية بين أيدي المهاجرين الجدد، وبالتالي عزّزت قدرتهم على الانفاق الاستهلاكي. فالعائلة الواحدة، المكوّنة من أب وأم وولدين دون سن الثامنة عشرة، تنال مبلغ ٢٢٥٠٠ شيكل عن السنة الاولى من وصولها اسرائيل، ويحق لها الحصول على قرض لشراء مسكن بقيمة ٤٠ ألف شيكل (**هآرتس**، ٦/٨/١٩٩٠). ويتمّ توزيع مبلغ ٢٢٥٠٠ شيكل لتغطية نفقات التعليم في معهد اللغة العبرية للمهاجرين (اولبان) وأجرة منزل وغير ذلك من النفقات العامة، بالاضافة الى مبلغ خمسة آلاف شيكل تصرف للمهاجر وعائلته فور وصوله اسرائيل، لتغطية نفقاته الفورية. على ان الامر الذي أثار حفيظة الفئات المعدمة في اسرائيل، الى جانب هذه التسهيلات المالية، هو ان نسبة ملحوظة من المهاجرين الجدد لا تنطبق عليهم مواصفات «اليهودي» حسب الشريعة التوراتية، كما أكد ذلك وزير الداخلية، الحاخام اسحق بيرتس، الذي صرّح بأن حوالى ٢٥ بالمئة من عائلات المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي ليست يهودية تماماً (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٧/١٩٩٠). وقد عبّرت الشعارات التي رفعها معدمو السكن في مخيمات الاحتجاج عن البعد الاجتماعي لهذا التحرك، ومدى عمق الاحساس بالتفرقة الطائفية. فعلى سبيل المثال، رفع يهود اثيوبيا (الفلاشا) شعارات تتهم اسرائيل بـ «الابارتهيد الاجتماعي»، وتظاهروا ضد مهاجري الاتحاد السوفياتي، قائلين: «مهاجر واحد يأتي، اسرائيلي واحد ينزح»؛ كما رفعت شعارات ضد «الدولة العنصرية» وسياسة التمييز لصالح اليهود الاشكناز ضد السفارديم (**هآرتس**، ٢٥/٦/١٩٩٠). أمّا مراكز مخيمات الاحتجاج هذه، فقد توزعت ما بين تل ـ ابيب ورحوفوت وحولون والقدس وحيفا والرملة وبئر السبع وعسقلان وريشون لتسيون، وغيرها من المدن والبلدات، وضمّت، في مجموعها، حوالى ١٢ ألفاً من معدمي السكن، في حين أشارت التقديرات الأولية الى ان عدد المتضررين من الفوائد المرتفعة لقروض الاسكان وبالتالي عاجزين عن تسديد هذه القروض ومهددين بالانضمام الى ساكني مخيمات الاحتجاج يتجاوز نصف المليون (**هآرتس**، ٢٢/٧/١٩٩٠).

وفي حين واجهت حركات الاحتجاج، في بداية السبعينات، التي انطلقت بزعامة الفهود السود آنذاك أيضاً، على خلفية هجرة اليهود السوفيات والامتيازات الممنوحة لهم، تجاهلاً شبه تام لدى المسؤولين الاسرائيليين، لقيت حركة ١٩٩٠ تنافساً بين الوزراء وأعضاء الكنيست على مظاهر التأييد لها ودعم مطالبها. فقد رفضت رئيسة الحكومة آنذاك، غولده مئير، مقابلة ممثلي الفهود السود بقولها: «انهم ليسوا لطفاء»؛ في حين توافد على مخيمات الاحتجاج، في صيف ١٩٩٠، كل من شارون وبيئير تسبان وران كوهين وشارلي بيطون وشمعون شطريت وميخائيل ايتان وغيرهم (**ملحق هارتس**، ١٣/٧/١٩٩٠). على ان ذلك ليس الفارق الوحيد الذي يميز حركة معدمي السكن الحالية. ففي حين انطلقت حركة الاحتجاج، في العام ١٩٧٠، على يد مجموعة صغيرة من الشبان، لتذكّر المؤسسة الحاكمة بأن أبناء الطوائف الشرقية هم، أيضاً، مهاجرون، وبالتالي تحق لهم الامتيازات ذاتها (فيلّا ـ فولفو) الممنوحة للمهاجرين الاشكناز، فان حركة الاحتجاج ١٩٩٠ يقودها مئات من النشيطين الذين تمرسوا في العمل الجماهيري والتنظيمي، يدعمهم عدد كبير من السياسيين العارفين بأهمية الالتفاف على حركات الاحتجاج الاجتماعية والاستفادة منها دون تقديم شيء ذي أهمية تذكر في المقابل. وخلال السنوات العشرين التي انقضت ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، شهد المجتمع الاسرائيلي تطورات في اتجاه اضفاء شيء من الشرعية على الصراعات الاجتماعية والنزاعات الطائفية بين اليهود الشرقيين والغربيين، ساهم فيها، وأفقدها في الوقت

عينه الكثير من الزخم الجماهيري والبريق الحماسي، انضمام أعداد كبيرة من الشخصيات والزعامات اليهودية الشرقية الى أجهزة المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية. وكما في العام ١٩٧٠، ما زالت أية معارضة علنية لهجرة اليهود الى اسرائيل من المحرّمات في القاموس الصهيوني، وبالتالي لجأ زعماء حركة الاحتجاج ١٩٩٠ الى رفع شعارات «المساواة» فيما بين المهاجرين الجدد والقدامى لتجنّب فخ الوقوع في مصيدة المعارضة لروح «الاجماع القومي» تجاه الهجرة، الامر الذي قد يضعهم، من حيث لا يدرون ولا يرغبون، في خندق واحد مع الصف العربي في اسرائيل، المعارض، أيضاً، للهجرة الحالية. وقد عبّر عن ذلك الموقف، بوضوح، رئيس مجلس محلي مجدال هعيمك، شاؤول عمور، في اثناء نقاش في معهد فان لير في القدس، رداً على كلمات أحد الباحثين من عرب اسرائيل، فقال: «كلما ازداد الهجوم اللاسامي [أي العربي] على الهجرة، فان ذلك سيشجع الازواج الشبان على تأييدها والتسليم بها، حتى لو كان ذلك على حسابهم» (ليلي غليلي، **هارتس**، ٤/٧/١٩٩٠). على ان نقطة الضعف الاساسية التي تعاني منها حركة الاحتجاج الحالية، توزّعها على تيارات يمينية ويسارية متعددة، واختراقها من جانب الاحزاب الاسرائيلية، الامر الذي افقدها القدرة على خلق قيادة موحّدة على المستوى القطري، لبلورة مطالبها والدفاع عنها وتمثيلها.

أمّا التركيب الاجتماعي لجماهير حركة معدمي السكن الحالية، فالى جانب ان غالبيتهم العظمى تنتمي الى الطوائف الشرقية، وبعضهم من أبناء الجيل الثالث لسكان مخيمات العبور (بيوت سكنية مؤقتة) الذين جاءوا في موجة الهجرة الكبيرة في اوائل الخمسينات، نجد ان حوالى ٣٠ بالمئة منهم حالات اجتماعية مضطربة، و ٢٠ بالمئة عائلات أحادية المعيل وخاصة من المطلقات أو الامهات بدون زواج، و٢٥ بالمئة من العاجزين عن تسديد قروض الاسكان، وبالتالي اضطروا الى اخلاء منازلهم، و ١٥ بالمئة من أصحاب السوابق ومدمني المخدرات، وعشرة بالمئة ممّن لا يحق لهم الحصول على مساكن حكومية (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٩٠).

وفي المقابل، نجد اختلافاً كبيراً في التركيبة الاجتماعية والمهنية للمهاجرين السوفيات، حيث ترتفع نسبة المهنيين بينهم: ٥٤ بالمئة من البالغين يحملون شهادة جامعية؛ ٢٢ بالمئة من الاداريين؛ ٢١ بالمئة من عمال الياقة الزرقاء؛ وترتفع نسبة الشبان حيث تصل نسبة ما دون سن الخامسة والعشرين الى ٣٧ بالمئة، مقابل ١١ بالمئة من المتقاعدين الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين. وتنتمي غالبية المهاجرين السوفيات الى التيار العلماني، حيث لا تتجاوز أعداد الذين يرسلون اطفالهم الى مدارس دينية نسبة ثلاثة بالمئة. وثمّة ظاهرة ملحوظة في أوساط المهاجرين الجدد تثير قلق المسؤولين الاسرائيليين، ويعتبرها البعض مؤشراً خطراً الى تراجع أهمية العقيدة الصهيونية كمحرك أول للهجرة اليهودية، هي ان الغالبية العظمى من المهاجرين تفضل الاقامة والسكن في مناطق الساحل والوسط، من نتانيا الى أسدود، بدلاً من التوجه الى القدس والمناطق المحتلة، على الرغم من الاغراءات المادية المتوفرة هناك (**جيروزاليم بوست، الطبعة الدولية**، ٣/١١/١٩٩٠).

الملامح المميّزة للهجرة اليهودية الحالية يمكن تلخيصها، بالتالي، بأنها كثيفة العدد، يغلب عليها الطابع العلماني مع خلفية يهودية تقليدية ذات مستوى ثقافي مرتفع وخصائص مهنية متنوعة، لها تجربة شخصية وجماعية مريرة في كل ما يتعلق بالنهج الاشتراكي، الامر الذي يجعلها حذرة تماماً من الاحزاب والتيارات العمالية واليسارية الاسرائيلية؛ ولكنها، في المقابل، تحمل انطباعاً سلبياً عن البيروقراطية الرسمية، ممّا يجعلها، أيضاً، بعيدة من جاذبية أحزاب اليمين الحاكم؛ وبالتالي، فان توقعات عدد من المراقبين السياسيين في اسرائيل تشير الى احتمال تشكيل حزب خاص باليهود السوفيات لخوض انتخابات الكنيست الثالث عشر في نهاية العام ١٩٩٢، يمثّل مصالحهم ونمط تفكيرهم ويدافع عن مطالبهم لدى المؤسسات الاسرائيلية. ويعتبر رئيس المنبر الصهيوني للدفاع عن حقوق اليهود السوفيات، نتان شرانسكي، أوفر المرشحين حظا لتزعّم هذا الحزب، في حال تشكيله (شيفح فايس، **دافار**، ٢٤/٩/١٩٩٠؛ وليلي غليلي، **هآرتس**، ١/١٠/١٩٩٠).

على أي حال، مع دخول العام ١٩٩١ يستمر تدفّق الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي على اسرائيل وسط ترحيب اليمين الحاكم، الذي يرى في ذلك الحل الأنسب للمشكلة الديمغرافية الكامنة في تزايد أعداد

العرب الخاضعين للحكم الاسرائيلي. أمّا الاعباء الاقتصادية والأزمات الاجتماعية التي تقود اليها هذه الهجرة الكثيفة، فانها العذر المناسب لكي يتجنّب الليكود الحاكم مواجهة أية قرارات حاسمة، وربما مصيرية، على الصعيد السياسي. والواضح، حتى الآن، ان اسرائيل استطاعت، بنجاح، تجنّب ضرورة الخيار القاطع ما بين الخط السياسي السلمي والتقشف الاقتصادي المتشدد. ذلك ان الجهة الوحيدة القادرة على فرض ضغوط على اسرائيل باتجاه القبول بتسوية سلمية لمشاكل الشرق الاوسط، وتحديداً للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وهي الادارة الاميركية، لم يصدر عنها، حتى الآن، ما يشير الى انها معنيّة فعلاً بتحرك في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من الاوضاع السائدة في المنطقة بسبب أزمة الخليج، والتحالف الراهن بين واشنطن وعدد من الانظمة العربية، إلاّ ان التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي ـ الاميركي ما زال يواصل فاعليته وتعزيزه، خاصة في المجالات العسكرية واللوجستية والاستخباراتية. كما ان الدعم الاقتصادي لاسرائيل ما زال يلقى تجاوباً تاماً في اوساط الكونغرس الاميركي واللوبي اليهودي ومنظمات الجباية اليهودية. وعلى هذا الاساس، لن تجد اسرائيل صعوبات كبيرة لتقديم شيء من الدعم الاجتماعي الى الفئات المعوزة والشرائح الاجتماعية الفقيرة، وبالتالي امتصاص حالة النقمة والتوتر التي نجمت عن موجة الهجرة الحالية؛ وفي الوقت عينه، مواصلة التصدي، بعنف بالغ، للانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية، واقامة المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة، وتجاهل أية دعوة الى حل سلمي في المنطقة بصلف لا مثيل له.

مها بسطامي

«يطلقون النار ويبكون»

رولي روزين وايلانه همرمان، **الشعراء لن يكتبوا شعراً: قصص وشهادات**،
تل ـ أبيب: عام عوفيد، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠.

هل من الضروري ان يكتب الشعراء شعراً في زمن الحرب، او الانتفاضة؟ وما هو الشعر الذي يكتبه المحتل عن القمع والاضطهاد والقتل الذي يمارسه ضد الآخر؟ كتاب رولي روزين وايلانه همرمان الوثائقي المدرج اعلاه يطرح هذا السؤال ويجيب عنه على نحو وثائقي.

العودة الى الأدب الوثائقي هو ضرورة ملحّة جداً في الأدب العبري، والادب عموماً. وكل ريبورتاج عبري جديد يحمل، في طياته، بذور الأزمة دائمة الحضور: كيف يكتب أدب في ظل احتلال وانتفاضة؟ هذا السؤال المشروع، الذي طالما أثار اسئلة أخرى تتعلّق به، يعاد طرحه في الكتاب المذكور بشكل أشمل: جنود من الجيش الاسرائيلي يقدّمون شهاداتهم على ما يجرى في المناطق المحتلة. أهمية هذه الشهادات تنبع من انها تتحوّل الى وثيقة تدين ما يجرى، وتدين الفاعل، ولو انها قد لا تقصد الادانة! والاهمية الثانية تشير الى عمق أزمة الادب العبري: الريبورتاج هو القادر على التجاوب مع الواقع أكثر من الادب «المفبرك» في معظمه. لذا نرى ان أي ريبورتاج عبري قادر على نقل رسالة أكثر من أي رواية، أو قصيدة؛ وذلك لأمر بسيط جداً هو قدرة استجابة الريبورتاج للوضع الطارىء والتأزّم المترتّب على ذلك. على أي حال، نقاش أهمية الريبورتاج وتفضيله على الادب قضية أخرى تقع خارج اطار هذه المراجعة، ويبقى الكتاب هو محور النقاش.

نقطة البداية

لقد استطاع دافيد غروسمان في ريبورتاجه الممتاز «الزمن الاصفر» ان يضع اصبعه على أكثر أزمات الاحتلال خطورة: لاانسانية المحتل، وما يترتّب على ذلك من أمور أخرى لا تقل أهمية. بريبورتاجه المذكور، استطاع غروسمان ان يسجّل مدى خطورة ما يجرى في المناطق المحتلة، وكل ذلك كان قبيل انفجار الانتفاضة المباركة. ومع ان ريبورتاج غروسمان كان قابلاً للنقاش في بعض المواضيع، الّا ان اللمسات الانسانية التي اضفاها الكاتب على الريبورتاج رفعت من قيمته؛ كما ان وثائقيته وحرارته حالتا دون تناسيه، ولو بعد مرور هذه الفترة، اضافة الى انه، الى حدّ ما، استشعر اقتراب الانتفاضة. هذه الامور جعلت من ريبورتاج غروسمان بمثابة وثيقة دامغة ضد الاحتلال. وبعد هذه الوثيقة، تتالت محاولات أخرى للسير على هدى غروسمان؛ لكن تلك المحاولات بدت باهتة. فما الجديد الذي يقدّمه هذا الكتاب الجديد؟

الجديد الذي يقدّمه الكتاب هو انه مكتوب في سنوات الانتفاضة. وبمعنى من المعاني هو يقدّم الفعل والفاعل، ولا يسبق الفعل كما حدث لريبورتاج غروسمان. هذا من ناحية؛ أمّا من الناحية الاخرى، فلقد حاولت الصحفية رولي روزين ان تحاور العديد من الجنود المشاركين في قمع الانتفاضة ليسكبوا ما لديهم من أزمات، الى درجة ان الكتاب بدا كوسيلة تفريغ لأزمات الجنود الاسرائيليين أكثر ممّا هو وثيقة ادانة. والسؤال الذي يظل يتردّد: هل هذا هو الذي كنّا ننتظره؟ وأين الجنود رافضو الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة؟ وما هو تأثير صوت كبير كصوت يشعياهو ليفوفيتش في الضمير الاسرائيلي؟

شـــهـــادات

لكي نلخّص الكتاب بجملة واحدة، نقول ما قيل سابقاً: «يطلقون النار ويبكون». هذه الجملة هي الجو العام الذي يسيطر على الكتاب من أوله الى آخره، اضافة الى شعور بالذنب يطغى على الجنود ومن قام باعداد الكتاب. وما عدا ذلك، لا يجد القارىء سوى شهادات لشخصيات معظمها يميني ينحو، في أحيان، منحى انسانياً مفتعلاً يدعو الى الرثاء.

«يطلقون النار ويبكون» هو احد الاسئلة التي طرحتها المحرّرة ايلانه همرمان على رولي روزين. ونعتقد بأن طرح السؤال كان لتدارك، وتلافي، السؤال الاكبر: ما هي أهمية هذا الكتاب في وضع فاشي؟ سألت همرمان: «ألا تخشين» ان يكون هذا الكتاب «حديث غزاة» آخر، كتاب آخر لـ «يطلقون النار ويبكون؟»، لأن هذا الكتاب، على الرغم من كل شيء، يجعلنا اخلاقيين بما فيه الكفاية. حتى ان «الطغاة لديهم لحظات من الحساسية الاخلاقية. انهم يستطيعون التمييز، ولديهم حدود» (ص ١٥٨). هذا السؤال، الذي قد يكون مفتاحاً ومبرّراً لاصدار الكتاب، هو الذي يخيّم على اجوائه. جنود يمارسون أبشع انواع التعذيب والاذلال والضرب والاهـانـة والقتل؛ ثمّ تجدهم، في لحظات معيّنة، يبدون انسانيين وبحاجة الى الرحمة والشفقة. لقد أثبتت الريبورتاجات (عدا قلّة قليلة جداً) انها غير قادرة على نقل الأزمة حتى النهاية؛ بحيث بدت ان القضية ليست واضحة الى درجة عالية حتى يراها الواحد كما هي. لذا تشعر وأنت تقرأ هذا الكتاب انه ممل (بدلاً من ان تُصْدَم)، وفي احسن الاحوال عادي، فهو يطرح أزمة الذي يمارس الاحتلال من ناحيـة نفسيـة، ثمّ يعـود ليبـرّرها على مستوى آخر. لعبة تستمر على نحو يدعو الى الغضب. أمّا غروسمان، فقد استطاع مجابهة نفسه والواقع، وهذا هو سر نجاحه.

أجابت رولي روزين عن سؤال المحرّرة ايلانه همرمان بما يلي: «نطلق النار ونبكي. أجل، نحن نطلق النار، نحن كلنا، لأننا جزء من هذا المجتمع، ونحن نعيش ونشتغل فيه، ونحن، في نهاية الامر، جزء من الجهاز الذي ينفّذ ما يجري هناك أيضاً. لذا، كلنا نطلق النار ـ حسب هذا المفهوم ـ وبعد ذلك نبكي أيضاً. مثلاً، يكتبون كتباً كهذه، ويفتخرون بها، يقولون: ' كم هو رائع اننا نستطيع ان نكتب أشياء كهذه، كم هو ساحر اننا نبكي أيضاً. اذن، لا؛ انا لست شريكة في هذا الحماس؛ انا لا اعتقد بأن ذلك رائع، بل على العكس' » (ص ١٥٢).

افتتح الكتاب بوثيقة حول ضرورة اخماد الانتفاضة واشتراك الجيش الاسرائيلي بذلك، لتهدئة الجو في المنـاطق المحتلة؛ لنلتقي، بعـدهـا، بشهادات جنود ذهبوا الى المناطق المحتلة ليخمدوا لهيب الانتفاضة بحماس. لكن أزمة ضميرية أصابت بعضاً منهم، وآخرون ازدادوا اضطراباً، أو تردّداً، أو ازدادوا شراسة. فنلتقي مع الجندي الأول الذي يحدثنا عن الصدامات التي تقع هناك، وما يلاقيه الجنود من أعمال مقاومة من الفلسطينيين. ونلتقي مع الجندي الثاني يوسي، اليميني المتطرّف، وكيف يتحوّل، تدريجياً، الى يوسي آخر، خاصة بعد ان يرى ما يجرى في أنصار وسجون الاحتلال: «لقد شعرت كأنني جندي نازي. تماماً كجندي نازي شعرت هناك. انا متأسف جداً لقولي هذا. لكن هذا هو ما كان شعوري. لأن تكون مع سلاح على العنق، يد على الزناد، والشروع بالقول للعرب: ابدأوا بالتحرّك، قف هنا، اقعد هنا، افعل هكذا وافعل هكذا. لم أجنّد للجيش لهذا الامر. لقد جُنّدت للمحاربة والدفاع عن الدولة، وليس لحراسة المناطق» (ص ٣٤).

ويـوسي، قبـل الذهاب الى المناطق المحتلة، كان يؤيد حكومة الليكود. لكنه، بعد المشاركة في محاولة قمع الانتفاضة، اخذ يطالب بأن يعرض على شاشة التلفزيون ما يجرى في المناطق المحتلة، «لأننا لا نرى الّا القليل جداً، حسب أقواله». ويرى بحكومة الليكود كارثة. ويفكر بالهجرة من البلاد: «ولم أصدق انني سأصل الى حالة كهذه. انني، ذات يوم، سأكره بزّتي. باختصار لم اصدق. اليوم لا أرى نفسي منتمياً الى هنا، منتمياً الى البلاد. لا أريد البقاء هنا. باختصار لا أريد البقاء هنا» (ص ٣٥).

ونلتقي مع جندي آخر لنرى التحوّل المخيف الذي طرأ على هذه البلاد: «من ناحية ثانية، في مكان ما، تتوقف عن السؤال عن كل شيء. الحد، أو الفاصل، غير محدّد. اليوم أنا لا استطيع ان أقول لك اين حدودي. لماذا؟ لأني مشبع من التجربة. قبل الجيش كانت لي حدود. اليوم، الحدود غير واضحة، وعندئذٍ، ربما أصل الى حالة ان أعرف ان هذه، باختصار، هي حالة حرب. انهم يقتلون اناساً. لا امكانية أخرى، يقنعونني، وأنا أقوم بذلك. أنا لا أعرف ما هو الحدّ. انت تدركين؟ هذا أوصلني الى حالة كهذه. انني لا أعرف ما هو الحدّ» (ص ٥٨).

هذه البلبلة هي التي تسيطر على شهادة هذا الجندي. اختفاء المعالم والحدود والفواصل. اذ لم تعد هنالك حدود متعارف عليها ومتداولة، فكيف يستطيع التمييز بين ما هو انساني أو لاانساني؟ السياسة الرسمية هي المسؤولة الاولى، والاخيرة.

ونلتقي مع جندي آخر، ليعترف بوضوح: «من المؤكد ان المستوى في تدهور. لا يوجد شيء يدعو الى التفاخر. الشعراء لن يستطيعوا كتابة شعر عن الجنود الاسرائيليين الذين حاربوا الانتفاضة، وأطلقوا النار على الاطفال والنساء. ' كل الاحترام ' لن تكون موجودة» (ص ٧٥).

وقال جندي آخر: «وجهة نظري ان العرب عامّة يجب ان يخافوا منّا، لأن هذه هي الطريقة التي نمتلكها ضدهم. اذن، اجمالاً، من المستحسن ان يكون ثمّة خوف عام» (ص ٨٤).

لقد حاولت ضمن هذه الاقتباسات ان اجتزىء بعض المقاطع الانسانية غالباً؛ وتحاشيت قدر الاستطاعة البلبلة. فمعظم الكتاب يحاول ان يرسم صورة للبلبة، وذلك للتدليل على ان الجنود يعانون ويتألمون حقاً، كأنهم لا يملكون خياراً سوى خيار العنف والارهاب. لذا جاءت هذه الشهادات، في غالبيتها العظمى، كعلاج ذاتي لأولئك الذين اضطربت، وتغيّرت، معاييرهم بسبب الانتفاضة.

أهمية الكتاب

كتبت محرّرة سلسلة «بروزا احيرت» (نثر آخر أو مغاير) ايلانه همرمان تذييلاً هامّاً عن الكتاب وسبب نشره. وعدّدت أسباب نشره في سلسلتها. احد أهمّ هذه الاسباب هو الظرف، أو الوضع، الذي يفرض نوعاً أدبياً خاصاً على الادب، كالانتفاضة. فحسب همرمان لا يستطيع الكاتب ان يلتقط بعض التفاصيل الواقعية في حالة الانتفاضة ويبني عليها عالماً خيالياً، ما دامت الانتفاضة هي الحدث الاكبر. فالمادة الوثائقية هي الاصلح، والابقى. واستشهدت برأي فالتر بنيامين الذي كتب عن تحوّلات الفنون في عالم الراديو والتلفزيون والصحيفة، او العالم الصناعي عامّة.

كل هذا كان من الممكن دفعه جانباً وعدم مناقشته. لكن الادب العبري في غالبيته ينأى عن الارتباط الاوتوماتيكي بالحدث، ويبحث، دائماً، عن بدائل فنية، الى درجة يبدو معها هذا الكتاب مفبركاً للغاية. فالاستجابة الاوتوماتيكية للحدث قد تنتج أدباً ممتازاً وقد تفعل العكس أيضاً، لذا نرى ان همرمان قامت بعملية محاسبة لما قامت به في هذا الكتاب، لئلا يقال انها تسرّعت باصدار كتاب كهذا. لكن الكتاب يظل بمثابة حافز لاستثارة الفنانين والكتّاب اليهود لينزلوا الى الشارع وليطعّموا أدبهم باحداث هامّة قد تزلزل بروجهم العاجية وأدبهم.

أهمية الكتاب، بالدرجة الاولى، تنبع من انه صادر عن سلسلة أدبية معتبرة جداً، وهو، في الوقت عينه، شهادات أشبه بكولاج، سعت الى تصوير واقع معيّن، دون السعي الى خيال مفتعل. فلا حاجة الى خيال عظيم في حال كحال الانتفاضة. فأحداث الانتفاضة اليومية تملي تفاصيلها على الاديب والفنان والشاعر، دون اللجوء الى المصطنع والزائف والمفبرك. بالانتفاضة يتوّج مسار جديد في الادب العبري: ضرورة التوثيق ومعايشة الاحداث، بعيداً من خيالات الابراج العاجية.

ففي الكتاب قرأنا عن ١٢ جندياً قدّموا تجربتهم التي لا تحتاج الى خيال، بشكل منولوجات. وروي

روزين سجّلت هذه التجارب وحرّرتها، لتبدو طبيعية ومنسابة الى أقصى حدّ. اضافة الى هذا، هنالك بيانات عسكرية اضافتها المحرّرة الرئيسة، همرمان، لتستعيد الذاكرة مدى خطورة الامر، ما دام الناس ينسون هذه التصريحات والبيانات والتحذيرات المتعلّقة بالانتفاضة وممارسات الجنود هناك. وفي النهاية، نجحت همرمان في تقديم صورة لحالة جنود عاشوا تجربة وقدّموها كما هي، بلا رتوش. لهذا ستكون أهمية الكتاب كبيرة، حيث انه سيستنفر همم الكتّاب الآخرين ليشاركوا في الكتابة عن الانتفاضة من لهيب الانتفاضة، ولينحوا منحى جديداً، على المستوى الادبي الابداعي.

أمّا الكتاب، كمادة سياسية موثّقة، فهو مليء بمشاعر جنود مضطربين، أغلبهم من اليمين، يسكبون مشاعر انسانية في احيان. لذا ينتاب القارىء احساس بلا جدوى ما يقال ازاء ما يحدث. اذ انه، ككتاب، «حديث الغزاة» الذين يطلقون النار ويبكون، مع امتياز دائم، وهو ان المحاولة لا تضر، بل على العكس قد تفيد.

رياض بيدس

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

الانتفاضة وأزمة الخليج

تميّزت أحداث الشهرين الماضيين، تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر)، باستمرار أزمة الخليج، ومراوحتها ما بين خياري الحرب والسلام، ووصولها درجة الذروة في التأزّم، بعدما حدّد مجلس الامن الدولي موعداً نهائياً لانسحاب القوات العراقية من الكويت، هو منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ الجاري.

يأتي تصاعد الازمة الخليجية مع حلول الذكرى الرابعة لانطلاقة الانتفاضة وتصاعد مقاومة سكان المناطق المحتلة لسياسات الاستيطان والقمع الاسرائيلي، اضافة الى ما شهده مجلس الامن الدولي من مناقشات حول ضرورة حماية السكان المدنيين في المناطق المحتلة.

الانتفاضة

دخلت الانتفاضة الفلسطينية، في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر)، شهرها السادس والثلاثين، واقتربت من اكمال السنة الثالثة منذ اندلاعها. وعلى امتداد السنوات تلك، استطاعت الانتفاضة ان تغدو نمطاً حياتياً لأهالي المناطق المحتلة. ويلاحظ انه على امتداد الفترة عينها «استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تحول دون اتخاذ أي اجراء دولي يحفظ للفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الاحتلال، أي حق من الحقوق التي تضمنها لهم معاهدة جنيف الرابعة» (**الرأي**، عمّان، ١١/١١/١٩٩٠). الاّ انه، في المقابل، فشلت اسرائيل في ان تكسب الحرب ضد الفلسطينيين، وما زالت الانتفاضة الفلسطينية تملك المقوّمات الموضوعية التي تسمح لها بالتواصل والتصاعد، وقادرة على البذل والعطاء؛ «وهذا ما أكدته الهبّات والصدامات الواسعة التي أعقبت مجزرة العمّال في ريشون لتسيون، ومذبحة المسجد الاقصى، وكذلك المواجهات العنيفة التي عمّت مناطق قطاع غزة» (**صوت الوطن**، نيقوسيا، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٩٠).

الى ذلك، أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات: «ان صبر الفلسطينيين يوشك ان ينفد، وان لهم الحق في استخدام جميع الوسائل المتاحة للدفاع عن أنفسهم». وردّ عرفات على سؤال هل ينبغي للفلسطينيين استخدام الاسلحة في الانتفاضة المستمرة؟ بـ «نعم؛ ان الشعب الفلسطيني له الحق في استخدام كل السبل للدفاع عن النفس، وان للصبر حدوداً» (**القدس**، لندن، ٥/١١/١٩٩٠).

وبالفعل، فخلال فترة زمنية قصيرة، ما بين ٢٥ و٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، واجهت القوات الاسرائيلية أربع عمليات نوعية واسعة، على أكثر من جبهة، كانت حصيلتها الاولية ١١ قتيلاً وحوالى ٣٠ جريحاً، حسب المصادر الاسرائيلية؛ حتى ان بعض وسائل الاعلام العربية، والدولية، رأى ان ذلك يشكّل بداية لحرب جديدة، أطلق عليها اسم «حرب السكاكين». ورأت أوساط اعلامية فلسطينية، ان «حرب السكاكين» الفلسطينية هذه تشكّل أهمّ نقطة تحوّل في المسار الكفاحي للانتفاضة خلال عامها الثالث، ودلّت على الدينامية العالية التي يتمتّع بها الفعل الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الاسرائيلية، حيث أصبحت اسرائيل تعيش حالة رعب يومي حقيقية.

اضافة الى هذا، لقد أثبتت أحداث السنة الثالثة للانتفاضة حقائق أساسية، كان أبرزها «أولاً، عودة ' الخط الاخضر' الى الوجود بقرار حكومي ليكودي، كدليل [على] فشل المحاولات الاسرائيلية لفرض تعايش بشري وتطبيع مزيّف على فلسطينيي الاراضي المحتلة. فاغلاق الاراضي المحتلة كان بمثابة اعتراف رسمي بانفصال هذه الاراضي عن اسرائيل؛ ثانياً، المشاركة الفاعلة للفلسطينيين في فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨ في التضامن

مع اخوانهم في الضفة والقطاع؛ ثالثاً، بروز الدور الفاعل للمؤسسات الجماهيرية الفلسطينية في ادارة دفّة الحياة على مختلف الصعد، الاجتماعية والاقتصادية والأمنية» (اياد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٦/١٢/١٩٩٠).

ومع بداية العام الرابع للانتفاضة، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتنفيذ تهديداتها. فقد أقدمت بتاريخ ١٤ و١٥ كانون الاول (ديسمبر) على اتخاذ خطوة تصعيدية لم يسبق لها مثيل، حيث اعتقلت أكثر من ألف مواطن من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وأصدرت أوامر بابعاد أربعة مواطنين من قطاع غزة. على ان هذا التصعيد في الاجراءات الاسرائيلية لم يكن مفاجئاً، لا سيما ان الاسابيع التي سبقته شهدت تصعيداً نوعياً في فعاليات الانتفاضة الفلسطينية وعمليات الاسناد المنطلقة من الدول العربية المحيطة (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

الى ذلك، أكّد الرئيس عرفات، في خطابه بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع، قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، «ومواجهة كافة المؤامرات والمناورات من قبل الاميركيين، والاسرائيليين، ومن عملائهم، [حيث] سقطت محاولات تجاهل م.ت.ف. أو الالتفاف عليها، وكانت الانتفاضة العملاقة ـ بحضورها القوي مع ما يجرى من أحداث وأزمات في المنطقة ـ تؤكد، كل يوم، هذه الحقيقة، وتفرض قضية شعبنا، بشكل دائم، على جدول أعمال الضمير الانساني، والمجتمع الدولي، رغم صعوبة الدرب، وكثرة المؤامرات، وخطورة حقول الالغام» (**فلسطين الثورة**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

من جهة أخرى، أشار الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الى «ان الانتفاضة التي صمدت في وجه كل المحاولات الاسرائيلية لكسرها، وكل المناورات الاميركية للالتفاف على انجازاتها ومطالبها، فتحت الآفاق، مجدداً، في ظل انعكاسات الازمة الخليجية، لممارسة ضغوط متزايدة على اسرائيل والادارة الاميركية لاحترام الشرعية الدولية، باعتبارها كلاً لا يتجزأ، ووقف التعاطي معها بسياسة الكيل بمكيالين» (**الحرية**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

ورأت أوساط سياسية عربية، «ان الممارسات اليومية للانتفاضة، خاصة في الاشهر الاخيرة، قد بيّنت أهمية منهج الاستقلال على الساحة الفلسطينية. وعلى الرغم من ان الكثيرين في العالم قد توقّعوا، بعد احتلال الكويت في الثاني من آب (اغسطس)، ونزول القوات الاميركية وقوات الدول المتحالفة معها في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ان تخبو نيران الانتفاضة وصوتها، فان الانتفاضة قد نجحت في استعادة أنظار العالم، بل ومحاصرة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، سواء في المؤسسات الدولية، أو حتى في وسائط الاعلام العالمية» (د. محجوب عمر، **القدس**، ٢١/١١/١٩٩٠).

أزمة الخليج

في كلمته الختامية للأيام الثقافية الفلسطينية ـ الاردنية، في عمّان، أكد الرئيس الفلسطيني، عرفات، «ان هنالك نظاماً كونياً جديداً يرسم الآن، مثلما كانت ' يالطا' و' سايكس بيكو' ، ومثلما كانت كل الاتفاقات الماضية، وآخرها اتفاق الامن والتعاون الذي وُقّع، اخيراً، في باريس، وأنهى الحرب العالمية الثالثة (الحرب الباردة). والآن، جاءت هذه القوات لتخزن أسلحتها في الخليج. ان هذه المنطقة العربية سيريدون جعلها مستودعاً لأسلحة قديمة، وانه يجب ان يفهموا ان هذه الارض العربية مقبرة لكل دخيل عليها». وسأل الرئيس عرفات: «هل هذا النظام الدولي الجديد سيكون على حسابنا، أو لحسابنا، ونحن جزء منه، أو نحن ' على البيعة' ؟ نحن نريد ان نفهم؟ نحن لسنا ' على البيعة' . هنالك نظام يتكوّن في العالم، نحن لنا فيه مكان. دول الحل العربي ستفرض هي قرارها العربي، باسم امتها العربية، وليست دول الحل الاميركي». وأوضح ان «هذه الاساطيل لم تأت من اجل الدفاع عن أي عربي في المنطقة، بل جاءت من اجل السيطرة على النفط العربي. وأنا أقول للذين يهتمون بالنفط العربي، ان الدم العربي أغلى من النفط العربي. هذا [هو] رهاننا... هنا خيارنا الثوري: ان أكون في الخندق المواجه لاسرائيل والمواجه لأميركا» (**فلسطين الثورة**، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

والنظام الدولي الجديد «أخذت ملامحه

تتضح أكثر فأكثر. فالأمم المتحدة تتحوّل، على يد أميركا، من منظمة للسلام العالمي ولحل المشاكل بالحوار، الى منظمة عسكرية تتخذ قرارات الحرب، وتُعير علماً لكل من يريد من الكبار ان يقاتل. والاتحاد السوفياتي يتحوّل، داخل هذا النظام، الى بائع للمواقف السياسية بالدولار الاميركي؛ وقد انجز آخر صفقة له بنجاح، عندما وافق على دعم قرار الحرب في مجلس الامن، مقابل أربعة ملايين دولار، دفعتها السعودية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٣/١٢/١٩٩٠).

ووسط هذه الحركة الدولية، يحتل النشاط الفلسطيني بشأن حل أزمة الخليج مكانه. ولا تزال م.ت.ف. ومنذ بدء الازمة، تتوخّى «تأمين مقوّمات الحفاظ على الامكانات العربية، وصيانة الثروات العربية، وحماية المنجزات العربية، وحماية الدماء العربية من خطر النزف، على الاخص وان التواجد الكبير للقوات الاجنبية في المنطقة العربية، وتصريحات الحرب المحمومة التي يطلقها حكام واشنطن واتباعها في المنطقة العربية، تحمل، في طياتها، خطر الدمار الكامل والشامل للمنطقة بأسرها. وهذا ما ستسفر عنه نتائج وخيمة على صعيد عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، للعالم كله» (**فلسطين الثورة**، ١١/١١/١٩٩٠).

فالولايات المتحدة الاميركية «لا تريد للعرب ان يتوصّلوا الى حل سياسي لأزمة الخليج، يصون مصالحهم ويبعد عن المنطقة مخاطر استمرار التدخل الخارجي في شؤونها. فما ان يبرز مؤشر لصالح ترجيح كفّة مثل هذا الحل السياسي، حتى تبادر الادارة الاميركية الى قطع الطريق عليه وتعود الى تصعيد لهجتها الحربية ـ العدوانية» (**صوت الوطن**، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٠).

وأشارت اوساط اعلامية الى انه، كلما تحركت جهود السلام في منطقة الخليج، ترتفع الاصوات المنادية بالحرب، «ويسير الاتجاهان في خطين متوازيين، وكأنهما كفّتي ميزان تتسارع الاحداث لترجيح احداهما. ويبدو، في الافق، ان حرباً نفسية تدور رحاها في صمت. فالذين ينادون بالسلام من العرب والغربيين والاتحاد السوفياتي يعتقدون بأن الحل لا يأتي الاّ من داخل البيت العربي؛ ولكن بعض العرب وأميركا وبريطانيا لا يروق لهم هذا المنطق، فيرفضونه رفضاً ليس قاطعاً، الاّ انهم، في نفس الوقت، يتريّثون نتائج المقاطعة الاقتصادية علّ العراق يسحب قواته استجابة لقرارات مجلس الامن الدولي العشرة، وقرار مجلس الجامعة العربية، ما عدا اميركا بالطبع، التي تريد ان ترجّح الحرب، ولو نظرياً على الاقل» (زكريا اسماعيل، **القدس**، ١٢/١١/١٩٩٠). وأوضحت الاوساط تلك ان أزمة الخليج كان من شأنها اخراج كل الأزمات التي بدا انها منسيّة. وبالطبع، فان مجابهة هذه الازمات التي يمثل العامل الاسرائيلي طرفاً أساسياً في معظمها لا بدّ ان يكون موضوعاً اميركياً مباشراً لا في أروقة المؤتمر الدولي الموعود فحسب، وانما، أيضاً، فوق مسرح عمليات التواجد العسكري في المنطقة. «وبهذا المعنى، لن تكون الحرب، انْ وقعت، سوى معطى لهذا النزاع الناشب، الطويل والمتواصل، والذي سيتخذ، لا محالة، اشكالاً عديدة» (فاضل الربيعي، **المصدر نفسه**، ٩/١١/١٩٩٠).

وسط تعقيدات الازمة الخليجية، تلك، تقدّم ملك المغرب، الحسن الثاني، بمبادرة دعت الى عقد قمّة عربية عاجلة، في ١١/١١/١٩٩٠. وفور الاعلان عن تلك الدعوة، رحّب عرفات بها، مؤكداً أهمية الاعداد الجيّد لها، «ليكون المؤتمر ناجحاً، وله نتائج ايجابية». كما شدّد عرفات، في حديث له الى حشد من الصحافيين، في بغداد، على ضرورة الربط فيما بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، «وهو الامر الذي اعترف به الرئيسان، الاميركي جورج بوش والفرنسي فرانسوا ميتران... [و] مع ان بوش اعترف بالربط بينهما، لكنه دعا الى تسوية القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج، بينما مبادرة الرئيس ميتران واضحة بهذا الشأن» (وفا، **تونس**، ١٤/١١/١٩٩٠).

وأدلى ناطق رسمي باسم م.ت.ف. بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٠، بتصريح قال فيه: «ان م.ت.ف. التي أكدت، منذ اللحظة الاولى لاندلاع أزمة الخليج، ان الحل العربي هو السبيل الوحيد [الى] معالجة هذه الازمة، والتوصّل الى حل شامل يضمن للجميع الحقوق والمصالح التي تحفظ استقرار المنطقة». وأضاف: «واستناداً الى ما أعلنه جلالة الملك الحسن الثاني، في مؤتمره الصحافي [في

١١/١١/١٩٩٠]، وتأكيده على هذا المنهج، فان م.ت.ف. توافق على مبادرة جلالته بعقد قمة عربية، وتؤكد حرصها، وايمانها بأن الامة العربية قادرة على تجاوز هذه الأزمة، مثلما تجاوزت الكثير من الازمات بالارادة العربية والوفاق العربي والأخوّة العربية» (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٩٠).

الى هذا، أكدت أوساط سياسية فلسطينية ضرورة «ان يكون الحل متوازناً؛ بمعنى مراعاة مصالح مختلف الاطراف، وان يحفظ للأمة العربية حقها في استثمار ثرواتها وامكاناتها بالشكل الذي يرتأيه العرب، بعيداً من التهديد الذي يمثّله التواجد العسكري الاميركي، والمتعدد الجنسية، في المنطقة؛ وان يساهم في معالجة كافة الازمات في المنطقة، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، وبما يضمن انعقاد مؤتمر دولي تحضره كافة الاطراف بما فيها م.ت.ف. وهو أمر على كل حال يتطلب دفع الامم المتحدة نحو تكريس مقاييس واحدة لمعالجة كافة الازمات» (**الهدف**، دمشق، ١٨/١١/١٩٩٠). وأضافت تلك الاوساط، ان القمة تعني توجّهاً نحو استعادة العرب لقرارهم السياسي «الذي سحبته اميركا منهم، وجعلته حكراً في يديها، وفي أيدي الدول الاجنبية، وان المغرب وملكه، يحاولان، فعلاً، ابعاد شبح الحرب الاميركية عن المنطقة، والتي وصفت بأنها لن تكون حرباً كالحروب السابقة، بل هي حرب التدمير الواسع والشامل، وهي حرب 'الآخرين'، ومن أجل مصالحهم، لا من أجل مصالح العرب» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ١٩/١١/١٩٩٠). والمطلوب، هنا، قمّة عربية حقيقية، لا قمة «تُقدّم الى اعدائنا دليلاً آخر على عجزنا عن حل مشكلاتنا بأنفسنا، وهو عجز كاذب، ودليل كاذب، فما زلنا نمتلك القدرة على الوصول لكل الحلول، شريطة ان تصدق النوايا، وتكثّف الجهود في الاعداد» (خالد محادين، **الرأي**، ١٣/١١/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط سياسية عربية ان عدم الاستجابة من بعض الجهات العربية لعقد القمة يعني اموراً كثيرة، منها «ان هذه الجهات العربية قد استقوت بالقوات الاجنبية التي دفعتها أميركا لمحاربة العراق مهما كان موقفه؛ وان هذه الجهات العربية تريد افشال فكرة عقد مؤتمر قمة عربي» (عبدالرحيم عمر، **المصدر نفسه**، ١٥/١١/١٩٩٠).

أمّا المحرر السياسي لوكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، فقد رأى «ان أمام العرب فرصة تاريخية، وأخيرة، لكي يجلسوا الى بعضهم، و [حول] طاولة وفاق تطرح عليها المسائل، ابتداء من التوافق على أسس التعامل، وحتى المسائل الصعبة والشائكة، بما فيها أزمة الخليج، وحتى الاتفاق على خطط التنمية الشاملة التي ينبغي ان تتوجّه اليها الثروات العربية. وأمام العرب، فوق ذلك، ان يصبحوا قوة عظمى، ليس بمفهوم القوة الاعظم المتحكّمة بأسلحة الدمار الشامل، وانما بمفهوم القوة البانية، التي تملك كل أسباب القدرة على دخول المشروع الصناعي العالمي من أوسع أبوابه، وبمفهوم تحصين الارض والثروات، والقدرة على ردع النهب الاستعماري والاحتكار والسيطرة الاجنبية» (**وفا**، ٦/١٢/١٩٩٠).

سميح شبيب

الوسيط العربي

بعد قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٧٨، الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق، اذا لم ينسحب من الكويت حتى تاريخ ١٥/١/١٩٩١، بادر الرئيس الأميركي، جورج بوش، الى الاعلان عن استعداده لاستقبال وزير خارجية العراق، طارق عزيز، في واشنطن، وايفاد وزير خارجيته، جيمس بيكر، الى بغداد للقاء الرئيس العراقي، صدام حسين، «في وقت مناسب للطرفين، في الفترة بين ١٥ كانون الاول (ديسمبر) و١٥ كانون الثاني (يناير)... للبحث في كل جوانب أزمة الخليج، في اطار ما نصّت عليه قرارات الأمم المتحدة... من أجل التوصّل الى حل دبلوماسي للأزمة» (**الحياة**، لندن، ١/١٢/١٩٩٠).

وقد ولّدت «مبادرة بوش» الأمل لدى العالم في امكانية تجنّب كارثة الحرب؛ كما سمحت بالتحرك عربياً على أمل احياء دور عربي في حل هذه الأزمة. فقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً، ممّا جاء فيه «ان منظمة التحرير الفلسطينية، اذ ترحّب بالاتجاه الأميركي نحو التفاوض والحوار، ستتابع جهودها وتوجهها مع كافة الأطراف العربية، والدولية، لتركيز الحل العربي بغطاء دولي، باعتباره المفتاح الأساسي للعمل وللحل لأزمة الخليج وجميع أزمات المنطقة، وفي مقدمها القضية الفلسطينية... وتأمل منظمة التحرير الفلسطينية [في] ان تبادر الأمة العربية وقياداتها لاستلام زمام أمورها... وان يدرك الجميع انّ قضايا المنطقة متداخلة، ومترابطة، بشكل وثيق؛ وبالتالي، فان أزمة الخليج، والقضية الفلسطينية، والمشكلة اللبنانية، والسياسة النفطية، وتأمين المصالح الحيوية للاقتصاد العالمي، في تشابكاتها في المنطقة، هي ركائز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وتأثيرات ذلك على الأمن والسلام العالميين» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٢٤، ٩/١٢/١٩٩٠، ص ٧).

وتوجّه الملك الأردني حسين، فور اعلان مبادرة بوش وقبول العراق بها، الى بغداد ليطرح على المسؤولين العراقيين «ضرورة اجراء حوار بين العراق، من جهة، وبين المملكة العربية السعودية والكويت، من جهة أخرى، يكون من شأنه المحافظة على المصالح العربية في أزمة الخليج» (**القدس العربي**، لندن، ٥/١٢/١٩٩٠). وقال مسؤول أردني «ان حواراً بين الأطراف المعنيين مباشرة بأزمة الخليج، وخصوصاً العراق والمملكة العربية السعودية والكويت، يجب ان يبدأ في أسرع وقت لما فيه مصلحة الأمة العربية... خصوصاً في ضوء التطورات على الساحة الدولية وتبنّي قرار مجلس الأمن [الرقم] ٦٧٨ الذي يجيز اللجوء الى القوة ضد العراق، والقرار الأميركي بدء محادثات مع بغداد» (**المصدر نفسه**). وفي خطاب ألقاه الملك حسين، في تخريج دفعة من طلاب الكلية العسكرية (٩/١٢/١٩٩٠)، قال ان الحوار العراقي ـ الأميركي المرتقب «لايعني ان تكتفي الدول العربية بدور المتفرج المنتظر للنتائج ... [اذ] لا يمكن لأي منّا ان يصدّق ان تقبل الولايات المتحدة [الاميركية] باجراء اتصال مباشر مع العراق، وتعلن أوروبا عن رغبتها بالتباحث معه، بينما تظل الأطراف العربية المتنازعة ممتنعة عن التواصل والحوار... [حيث] الفرصة للمصالحة والوفاق بين العرب متوافرة على الدوام. والاهم من ذلك، فان فرصة حل أزمة الخليج والمشكلة الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية لم تكن، في أي وقت من الأوقات، أفضل ممّا هي عليه الآن». وطالب الملك حسين بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في الوقت الذي يشرع بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالكويت، «على ان تكون مهمة المؤتمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي من دون ابطاء، وبعزم واضح، والتزام كامل بانجاحه من قبل الجميع». وأكد العاهل الأردني، ان أزمة الخليج والاقتصاد العالمي، ببعده النفطي، والقضية

الفلسطينية، وأسلحة الدمار الشامل «مشكلات شرق أوسطية متشابكة تماماً... وفي رأينا ان أي موقف، أو توجّه، أو جهد دولي، يبذل للتصدي لواحدة من هذه المشكلات من دون الأخرى سيفشل في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وأحلال السلام فيها، وسيؤدي، في أحسن الأحوال، الى التجميد المؤقت لانفجار الأزمات، وليس الى استئصال أسبابها». وقال ان على القادة العرب العمل بوحي عدد من المبادىء: أولها، «منح الوسيط العربي فرصة للقيام بدوره، ليجري الحوار مع الطرفين المتنازعين، ويمهّد لهما السبيل للجلوس معاً والتفاوض على المشكلات التي تكمن وراء النزاع سعياً الى حلها»؛ والمبدأ الثاني الذي يجب تبنّيه «فهو مبدأ القبول بالحل الوسط في النزاع العراقي - الكويتي؛ اذ ان من شأن الحل الوسط ان يكون نهائياً ومتوازناً، لأن كل طرف في النزاع يأخذ ويعطي، ويتمّ الاتفاق بينهما بالتراضي»؛ أمّا المبدأ الثالث، «والذي لا يقلّ أهمية في أي حال من الاحوال عمّا أسلفناه، فهو بحث في أزمة الخليج في اطار نظرة شمولية لمشكلات المنطقة التي تهدد الأمن والسلام فيها، مثلما تهدد السلام العالمي والاقتصاد الدولي» (**الحياة**، ١٠/١٢/١٩٩٠، ص ٤).

هذا الوسيط العربي الذي دعا الملك حسين الى اعطائه الفرصة «للقيام بدوره» تجسّد في الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الذي قام بجولة على عدد من دول المنطقة، بادئاً بالأردن، حيث أكد الجانبان، الجزائري والأردني، في ختام مباحثاتهما، «حرصهما على تحقيق تسوية سياسية للأزمة من خلال تكثيف الجهود باتجاه البدء بحوار عربي - عربي جاد، وعميق، يتناول الأزمة ويوفّر كل الظروف لتسويتها... [كما اتفقا] على ان مشكلات الشرق الأوسط، في التحليل النهائي، مترابطة بصورة تستوجب معالجتها جميعاً من خلال احترام مبادىء الشرعية الدولية وقراراتها» (**القدس العربي**، ١٣/١٢/١٩٩٠). وقد أوضح الرئيس الجزائري مهمته في المؤتمر الصحافي المشترك، الذي عقده في القاهرة مع الرئيس المصري، حسني مبارك، اذ قال بن جديد «انه ما زال مقتنعاً بالمصير المشترك للأمة العربية، مهما كانت صعوبات المشكلة وتعقيداتها؛ فإذا كنّا نقول، اليوم، ان الحل هو عربي مئة بالمئة، فأعتقد انه قول خاطىء... وأعرب عن أمله في ان يتمّ الوصول، من خلال الحوار العربي - العربي، الى شبه نواة لحل المشكلة... [وان] الجهد الذي تقوم به الجزائر، حالياً، هو محاولة لضمّ جهدها الى الجهد العربي، والدولي، لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة... انطلاقاً من موقف الجزائر الواضح والثابت... وهو ضرورة احترام الحدود الموروثة التي نص عليها القانون الدولي... ونظراً لخطورة الوضع، فقد اجتهدت الجزائر، دون تكليف من أي طرف سعياً للخير، من أجل ايجاد حل سلمي لهذه القضية... أملاً منّا ان نقنع الأطراف المعنية بضرورة حل سلمي عربي ودولي، وهذا هو هدف وأساس جولتي التي قمت بها» (**الأهرام**، القاهرة، ١٨/١٢/١٩٩٠). واختتم الرئيس بن جديد جولته على الدول العربية بتونس، حيث قالت مصادر مطلعة «ان جولته حققت نتائج ايجابية على رغم ما يتردد في أوساط اعلامية من انها لم تنجح في ايجاد صيغة توفيقية لحل الأزمة سلمياً» (**الحياة**، ١٩/١٢/١٩٩٠). وكان الرئيس الجزائري صرح، عند وصوله تونس، بأن «الجولة أتاحت استطلاع آراء الأطراف المعنيّة بأزمة الخليج مباشرة، وفي شكل غير مباشر... [اذ] نستطيع القول، عموماً، انه لا يزال هناك أمل [في] تسوية هذه الأزمة في اطار عربي. من الممكن ايجاد نواة عبر حوار عربي يسهل التسوية السلمية» (**المصدر نفسه**).

بعد جولته تلك، قام الرئيس الجزائري بجولة على عدد من دول أوروبا الغربية (ايطاليا وفرنسا واسبانيا)؛ ثم زار بعدها المغرب وموريتانيا. ونقلت وكالة الانباء الجزائرية عن مسؤولين جزائريين القول «ان الموقف الجزائري يقوم على اساس افتراض ان العراق لديه نيّة خالصة، وحقيقية، لاجراء حوار والتوصّل الى حل سلمي... [لكن] بغداد تصر على التوصل لحل واقعي للقضية الفلسطينية، وانها تدرك تماماً حقيقة توازن القوى في المنطقة» (**القدس العربي**، ٢٤/١٢/١٩٩٠).

هل تكسر الحلقة المفرغة

في حديثه مع شبكة التلفزة الأميركية ان. ي. سي. قال وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، بيكر، «ان الادارة الأميركية ستبلغ [الى]

الجانب العراقي موقفها، وهو عدم الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية. ان ما سنقوله، عندما يسأل [الرئيس صدام حسين] عن الفلسطينيين هو الآتي: لا نعتقد بأنكم غزوتم الكويت لمساعدة الفلسطينيين. واذا فعلتم ذلك، فان كل ما قمتم به هو ايذاء الفلسطينيين. وثانياً، يجب ألّا تكون هاتان المسألتان مرتبطتين، اذ أنهما مختلفتان... ولسنا هنا لربطهما» (**الحياة**، ٣/١٢/١٩٩٠). هذا ما قاله بيكر حين بدا ان زيارته لبغداد باتت وشيكة. لكن الرد العراقي، في بيان قبول المبادرة الأميركية، كان قاطعاً بـ «ان فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى ستكون في مقدّم القضايا التي سيتم تناولها في أي حوار» (**القدس العربي**، ٤/١٢/١٩٩٠). وجدد العراق تمسّكه بموقفه المبدئي المعلن في مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، في ١٢/٨/١٩٩٠، حيث قال الناطق الرسمي باسم مجلس قيادة الثورة العراقي: «ان هذه المبادرة هي دليلنا في أي حوار يجرى، سواء مع الادارة الأميركية، أو مع غيرها، لأن أي حوار حقيقي ينبغي ان يستهدف الوصول الى حل سلمي شامل وعادل لقضايا المنطقة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية» (**الحياة**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

ومسألة ربط حل قضايا المنطقة ببعضها البعض من عدمه، في ضوء أزمة الخليج، مثار خلاف فيما بين الدول العربية التي تقف على جانبي متراس الأزمة. ففي المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس المصري، حسني مبارك، أوضح الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ايمانه بـ «ان القضية الفلسطينية هي الأساس. ولكن ان نقول الربط السياسي، فنحن مع الربط السياسي. ولكن الربط العضوي، ففي اعتقادي بأنه منطلق غير منطقي، وغير موضوعي، لان قضية الخليج هي قضية بالدرجة الأولى عربية ـ عربية، لكن قضية الشرق الأوسط، أو ما يسمى بالقضية الفلسطينية، فهي بين العرب واسرائيل وحلفائها» (**الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٩٠، ص ١٠). وكان الرئيس الجزائري قال، في مقابلة بثّتها وكالة الأنباء الجزائرية، انه «اذا كانت قضية الخليج غير مرتبطة، عضوياً، بالمسألة الفلسطينية، فإنها على الأقل مرتبطة بها سياسياً. وهذا يعني ضرورة ايجاد حل لجميع النزاعات في المنطقة، بهدف اقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط بشكل دائم ونهائي... [و] المشكلة الفلسطينية، المطروحة منذ عدة عقود، يجب ان تكون القضية الأولى المطروحة على سلّم أولويات الأمم المتحدة... حتى تكون للأمم المتحدة مصداقية في أداء دورها؛ وفي تحركها يجب ألّا يكون هناك معياران ومكيالان» (**القدس العربي**، ٧/١٢/١٩٩٠). أمّا الطرف الآخر الذي يعارض ربط أزمات المنطقة، فهو يعتبرها، حسب تعبير وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «خلطاً غير مقبول للأوراق هدفه الأول ايجاد الحجة لعدم الانسحاب من الكويت الى أن تحل القضية الفلسطينية بكل تعقيداتها، وهذا محال ولا يمكن قبوله... ولا يمكننا ان نتعامل مع قضية احتلال الكويت بهذا المنطق الاسرائيلي. فليس العراق اسرائيل، وليس الكويت فلسطين» (من مقابلة مع عبدالمجيد، **الأهرام**، ٢٦/١٢/١٩٩٠، ص ١٥). لكن عبدالمجيد، نفسه، يرى وجوب «ألّا ننسى انه لتحقيق النظام الأمني، فانه يجب معالجة جدية وحاسمة لمشكلات المنطقة، وفي مقدمها قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي... [فـ] لقيام نظام أمني عربي، فانه لا بدّ من التعامل مع القضية الفلسطينية وايجاد تسوية عادلة لها... [و] انني أؤمن بأنه بعد انتهاء أزمة الخليج، فسوف تنال القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً في مجلس الأمن [الدولي]». واعتقد عبدالمجيد بـ «ان أزمة الخليج أثّرت، بالسلب، على القضية الفلسطينية، وقضت على البراعم الأولى للمحاولات الايجابية التي أجرتها مصر للتقريب بين منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولين في الادارة الأميركية، تمهيداً لدفع القضية في اتجاه يحقق تقدماً نحو الحل المطلوب... [و] انهاء العدوان العراقي على الكويت سوف يسهّل التوصل الى حل لهذه القضية عبر المؤتمر الدولي... وهذا هو الاتجاه العام الحالي والذي يقبله المجتمع الدولي ولا تعارضه الولايات المتحدة [الاميركية] نفسها» (**المصدر نفسه**).

وترى سوريا رؤية مصر حول مسألتي الربط بين أزمات المنطقة، وامكان حل المشكلة الفلسطينية، بعد حل أزمة الخليج؛ حيث صرّح وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، خلال زيارته لأبو ظبي،

بأن «بلاده ترفض الربط بين أزمة الخليج وقضية الشرق الأوسط»، وان «على العراق سحب قواته من الكويت... [و] هذا الانسحاب ' سيساهم في تشكيل قوة ضغط عربية على الشرعية الدولية في اتجاه ايجاد حل سلمي لقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية' ، والضغط على اسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية... [لكن] ' بقاء العراق في الكويت سيبقى مشكلة الشرق الأوسط معطلة' » (**الحياة**، ٢٠/١٢/١٩٩٠).

وذهبت في نفس المنحى دول الخليج. فقد أكد أمير دولة قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، في كلمة في افتتاح مجلس الشورى القطري، «موقف بلاده الثابت الى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة، معرباً عن ثقته بأن ' تسوية أزمة المنطقة بخروج القوات العراقية من الكويت من شأنها اعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي، بأسره، باتجاه حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً ودائماً استناداً الى قرارات الأمم المتحدة... [اذ ان] احداث العدوان العراقي طغت على قضيتنا المصيرية الرئيسة، قضية فلسطين، وعلى الانتفاضة الباسلة' » (**المصدر نفسه**، ٩/١٢/١٩٩٠).

وأصرّ الرئيس العراقي، صدام حسين، على ربط أزمة الخليج بالقضية الفلسطينية، «والاّ لن يكون سلام في المنطقة... [و] ربط الأزمات يشكل ' المدخل الصحيح لايجاد حل سلمي لكل قضايا المنطقة، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية' » (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٢/١٩٩٠).

وبين اصرار العراق على الربط، ورفض الادارة الأميركية «مكافأة» الرئيس العراقي بربط أزمة الخليج بالقضية الفلسطينية، حسب تصريحات المسؤولين الأميركيين، يستمر الدوران في حلقة مفرغة. فإذا كانت مسألة الربط من عدمه هي الإشكال الأساسي الذي يمكن بايجاد مخرج له وقف التدهور نحو الحرب في المنطقة، فإن بعض الجهود العربية، والفلسطينية، بدأت تنحو الى حلحلة هذه العقدة. وقد تردّد ان هناك اتصالات تقوم بها القيادة الفلسطينية لتوضيح «الصلة بين المسألة الفلسطينية والأزمة الخليجية، وليس بالضرورة بحثهما بشكل مترابط... [و] أنه اذا لم تكن هناك ضرورة لتسوية المشكلتين معاً، فان الربط والتداخل قائم، ولا سلام حقيقياً في الخليج طالما بقيت بؤرة التوتر مستمرة، وهي النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي» (**القدس العربي**، ٤/١٢/١٩٩٠). وفي رسالة الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع، أعرب الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «عن أمله [في] ألاّ يشكل الاقرار بالربط بين أزمات الشرق الأوسط موضع ' مناورات وخداع' ، بل ان يترجم بخطوات عملية تؤكد صدق النيّات... [حيث] ننتظر ان يترجم هذا [الاقرار] بخطوات عملية تؤكد صدق النيات وتنفي احتمالات المناورة والخداع، وبخطوات تغلق الباب أمام أي مماطلة اسرائيلية، أو تحيّز أميركي الى جانب المواقف الاسرائيلية... [فـ] الشرعية الدولية لا تتجزأ، وانه يجب الربط بين جميع قضايا المنطقة... الترابط الذي لا يمكن فصله بين قضايا العالم العربي التي لا يمكن حلها بشكل منفصل الواحدة عن الأخرى» (**الحياة**، ٩/١٢/١٩٩٠). وعلى ذلك توجّه الرئيس الفلسطيني الى بغداد فور اعلان العراق قبوله بمبادرة بوش، أملاً «في التنسيق مع الرئيس العراقي بشأن الاستراتيجية التي ستتبع في المحادثات القادمة» (**القدس العربي**، ٤/١٢/١٩٩٠)؛ اذ رأى المراقبون «ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تأمل في الاستفادة من الحوار المرتقب بين بغداد وواشنطن عبر السعي الى الحصول، من طريق العراق. على تعهد من الولايات المتحدة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن الأراضي التي تحتلها اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وقد نقل عن أوساط عربية مطلعة، ان الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، سيقوم بجولة جديدة على الشرق الأوسط، وسيقترح «صيغة تسوية تتضمن حلاً وسطاً بين طلب العراق ربط كل مشاكل منطقة الشرق الأوسط، وبين الرفض الأميركي اقامة مثل هذا الربط... [و] الاقتراح الجزائري يقضي بالحصول على تعهد من الأسرة الدولية بأن كل مشاكل الشرق الأوسط ستبحث وفق المعايير نفسها، وبالاهتمام نفسه، لكنه لن يشترط تسوية متزامنة لكل هذه المشاكل في اطار مؤتمر دولي» (**الحياة**، ٢٧/١٢/١٩٩٠). وقالت مصادر فلسطينية، في بغداد، لوكالة الصحافة الفرنسية «ان الحصول على تعهدات دولية بأن تسوّى المشكلة الفلسطينية وفق

المعايير نفسها التي ستسوّى بها أزمة الخليج قد يرضي المسؤولين العراقيين... [فـ] بمجرد الحصول على مثل هذه التعهدات يمكن، عندها، مناقشة أزمة الخليج قبل غيرها، باعتبار انها الأكثر خطورة والحاحاً من بين المشاكل الأخرى» (**المصدر نفسه**).

تأمين الحماية بانتظار الحل

في الوقت الذي تختلف الدول العربية حول مسألة ربط حل القضية الفلسطينية بأزمة الخليج، تتّفق هذه الدول على ضرورة تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ففي بيان وزّعته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في القاهرة، في ١٠/١٢/١٩٩٠، دعت «مجلس الأمن [الدولي] والاسرة الدولية الى تحمّل المسؤولية والعمل على تأمين الحماية اللازمة لابناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة الى ان يتمكّن من التمتّع بحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، بعاصمتها القدس، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد» (**المصدر نفسه**، ١١/١٢/١٩٩٠). وقد جاءت تلك الدعوة في الوقت الذي كان مجلس الأمن الدولي يجري مشاوراته بشأن قرار خاص بحماية الشعب الفلسطيني. وتبنّى المجلس المذكور، بعد مداولات مضنية لتحاشي «الفيتو» الأميركي، قراراً بالاجماع، من بين ما ورد فيه الدعوة «الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ' بهيكلية صحيحة، وفي وقت ملائم' . وطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة بذل جهود لتوفير الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال. وشدّد على ان الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ليست جزءاً من الدولة العبرية... وعبّر المجلس، في قراره الجديد الرقم ٦٨١، عن قلقه العميق ازاء تدهور الوضع في ' الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس' ... ودان القرار تجديد السلطات الاسرائيلية سياسة ابعاد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، وطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة... مراقبة أوضاع السكان الفلسطينيين، وبذل جهود جديدة لتوفير الحماية لهم، بالاعتماد على مؤسسات الأمم المتحدة وامكاناتها في المنطقة. وحضّ القرار الأمين العام، أيضاً، على ان يعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطوير اقتراحه الخاص بعقد مؤتمر للدول الموّقعة على اتفاقية جنيف المعنيّة بحماية المدنيين تحت الاحتلال، وان يقدّم الى مجلس الأمن [الدولي] تقريراً في هذا الصدد، وفي موعد محدد. وحضّ المجلس اسرائيل على التزام الاتفاقية، بصفتها قوة احتلال» (**المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

وعلّق مندوب اليمن في مجلس الأمن الدولي، السفير عبدالله الأشطل، على القرار، بالقول «ان بلاده أرادت للقرار ان يكون أقوى بكثير من ثلاث نواح: أولاً، المطالبة بعودة المبعدين؛ ثانياً، تعيين مفوّض عام للقيام بمهمة حماية الفلسطينيين؛ وثالثاً، تحديد اطار زمني لعقد المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٩٠).

وقد تراوحت مواقف الدول العربية من القرار ايّاه والبيان الرئاسي المرفق به بين اعتباره خطوة ايجابية على الطريق الصحيح وبين اعتباره قراراً هزيلاً. ففي مصر، رحّب وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، «بالاعلان الرئاسي الذي تبنّاه مجلس الأمن [الدولي] الذي يتحدث عن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط... [حيث] ان هذا البيان يعتبر خطوة ايجابية من أجل العمل على حل القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**)؛ ووصف وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، «القرار والبيان المرفق بأنهما ' خطوة مهمة على الطريق الصحيح' ... [فـ] هذا الاعلان، الصادر لأول مرة في شأن عقد مؤتمر دولي، يؤكد وجهة نظر سوريا القائلة بفصل أزمة الخليج عن الصراع العربي - الاسرائيلي، وان عدم الربط بين المشكلتين لا يعني تجاهل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ونسيان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي منظمة التحرير الفلسطينية، قال مدير عام دائرة الاعلام، جميل هلال، ان القرار «غير مرضٍ لانه كان غامضاً في شأن الاجراءات العملية وموعد مؤتمر سلام دولي... [و] الجوانب الايجابية في القرار نصّه على ان يبحث الأمين العام للأمم المتحدة في عقد اجتماع للموّقعين على معاهدة جنيف الرابعة للبحث في اجراءات حماية الفلسطينيين

الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**). ووصف مندوب فلسطين في الأمم المتحدة، د. ناصر القدوة، تبنّي المجلس للقرار والبيان الرئاسي بأنه يشكّل «' تقدماً ملموساً ومهماً ' في اتجاه حماية الفلسطينيين وخلق آلية للحماية وحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

أمّا الأردن، فقد اعتبر قرار مجلس الأمن الدولي «غير كاف، لكنه ' قد يكون خطوة في الاتجاه الصحيح ' ». وقال وزير الاعلام الأردني، ابراهيم عزالدين، انه «كان الأمل [في] ان يكون الكلام عن المؤتمر الدولي جزءاً من القرار ٦٨١»، مشيراً الى ان اغفال ذلك «يضعف القرار الذي صدر بعد مدة طويلة» (**المصدر نفسه**).

مندوب العراق لدى الأمم المتحدة، عبدالأمير الأنباري، قال ان «القرار لم يكن بالصيغة التي كان الجانب العربي يتمنّاها، لكن الواقع الآن في مجلس الأمن [الدولي] وروح التسويات فرضت قبول الحد الأدنى» (**المصدر نفسه**). الّا ان وزير خارجية العراق، طارق عزيز، حمل على القرار، ووصفه بأنه «قرار هزيل كشف الوضع المزري الذي وصل اليه مجلس الأمن [الدولي]... [فـ] القرار... وبعد أسابيع عدة من المناورات المخزية يستخدم لغة هزيلة في موضوع من أخطر المواضيع التي عانت منها المنطقة والعالم» (**المصدر نفسه**).

أ. ش.

المقايضة

أدّى تمسّك الادارة الاميركية، خلال الشهرين الماضيين، بمنطلق رفض الربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي الى اضفاء مظهر «المواجهة»، سواء داخل اطار مجلس الامن الدولي، أم مع الاطراف الدولية، والاقليمية، الساعية الى تحقيق دفع جديد في عملية السلام في المنطقة.

ولا شيء يعزّز هذا التفسير سوى تلك السابقة في تاريخ مجلس الامن الدولي، الذي ظل، على امتداد الاسابيع الماضية، محكوماً بمشيئة «انتقائية» اميركية، حرصت على ابقاء خيوط الودّ مع كل الاطراف، كي لا تبدو انها تتبنّى «ازدواجية» في معاييرها، ازاء أزمتين في منطقة واحدة.

في هذا الاطار، ثمّة اعتقاد راسخ، لدى العديد من الاوساط السياسية والدبلوماسية، في المنطقة وخارجها، بأن أزمة الخليج أوجدت المخارج اللازمة، واستعجلت انضاج الظروف والاوضاع الملائمة لاحداث تغييرات جوهرية في سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية. ولعلّ أهمّ تلك التغييرات الموافقة الاميركية على قيام مجلس الامن الدولي بدور ما في البحث في حل لهذه القضية، لأول مرة، منذ اصرار واشنطن على الانفراد بالبحث في الحل، ورفض المظلة الدولية (هارولد ساوندرز، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨ ـ ١٩٩٠/١٢/٩).

ولا ريب في ان ما أدّى الى التوصّل الى القرار الاخير الصادر عن مجلس الامن الدولي، بشأن القضية الفلسطينية، مجموعة عناصر هامّة تشمل الآتي: أولاً، ان مجلس الامن الدولي اصبح، وبمبادرة اميركية، بعد اندلاع أزمة الخليج في الثاني من آب (اغسطس) الماضي، أداة دولية لمعالجة الازمات الاقليمية، ولم تتمكن الولايات المتحدة الاميركية من تبنّي «ازدواجية المعايير» في هذا الشأن. ثانياً، ان أزمة الخليج جعلت الولايات المتحدة الاميركية تخشى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات المتعلّقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، بينما كانت، في السابق، تصوِّت بـ «الفيتو» تلقائياً، فأصبح «الفيتو» سلاحاً مضاداً. ثالثاً، استمرار تعنّت الحكومة الاسرائيلية في رفضها السماح لبعثة الامم المتحدة بالتحقيق في ما يحدث في الارض الفلسطينية المحتلة، وتحدّيها الاخير للادارة الاميركية في استئنافها سياسة الابعاد، في الوقت الذي كانت الادارة الاميركية تبذل قصارى جهدها لحمايتها. رابعاً، ان الواقع السياسي الدولي الجديد جعل فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط مقبولة، بعدما اصبحت علاقة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي «علاقة شراكة» (راغدة درغام، **الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/٢٢).

واذا ما كانت القضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر النزاع في الشرق الاوسط، وقضية اقليمية تستوجب الحل، فان الولايات المتحدة الاميركية سعت، بعض الشيء، الى ترجيح أهمية تحالفها العربي والدولي ضد العراق على علاقتها العضوية باسرائيل، والتحقت باجماع مجلس الامن الدولي على قرار وضع آلية لبدء العمل لتوفير الحماية للفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، ودان قرار الحكومة الاسرائيلية استئناف عمليات ابعاد الفلسطينيين من على الارض المحتلة، وأكد، مجدداً، ان مدينة القدس هي جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة (جاكسون ديهل، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢ ـ ١٩٩٠/١٢/٢٣).

وبالطبع، فقد حاولت اسرائيل، منذ البدء، عرقلة صدور مثل هذا القرار، ولمّحت الى امكان تدهور علاقتها مع الولايات المتحدة الاميركية. ففي رسالة بعث بها السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن، زلمان شوفال، الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، أكد فيها ان عدم اتفاق

الطرفين على موضوع توفير الحماية للفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، قد يؤدي الى تدهور العلاقات فيما بينهما (**جيروزاليم بوست**، ١١/١١/١٩٩٠)؛ فيما تحدثت مصادر مطلعة في العاصمة الاميركية عن التوصل الى تسوية في هذا الشأن، وهي ان يناقش الموفد الخاص للامين العام للامم المتحدة، خافييه بيريز ديكويلار، مواضيع عربية ـ اسرائيلية مختلفة، وان توصف مهمته وصفاً عاماً بعيداً من التحقيق في مجزرة القدس، التي كانت اسرائيل رفضت استقبال بعثة تحقيق فيها (**المصدر نفسه**).

من جهته، أشار وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، الى ان اسرائيل وافقت على استقبال موفد للامين العام للامم المتحدة، عقب اتفاق تمّ التوصل اليه في واشنطن. وأكد ان هذا الاتفاق يقضي بأن تعمل الولايات المتحدة الاميركية لمنع ادراج مجزرة الحرم القدسي الشريف على جدول أعمال مجلس الامن الدولي، ومعاودة التنسيق بين واشنطن وتل ـ أبيب في الشؤون كافّة المتّصلة بمجلس الامن الدولي. وأضاف، انهما ناقشا الموضوع نقاشاً مكثّفاً، وان اسرائيل تلقّت رسالة من الادارة الاميركية شملت هذه الضمانات (**النهار**، بيروت، ١٣/١١/١٩٩٠).

في هذا الصدد، ثمّة من المراقبين من أكد ان التعديلات الاميركية التي اقترحت على القرار الخاص بمجلس الامن الدولي في شأن الارض الفلسطينية المحتلة، جاءت كمحصلة لهذا الاتفاق (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/١٢/١٩٩٠). وما يجدر ذكره، على هذا الصعيد، ان التعديلات الاميركية المقترحة شملت أربع نقاط، هي: اولاً، استبدال فكرة تعيين مفوّض للارض الفلسطينية المحتلة، لرصد ومراقبة الاوضاع بمساندة موظفي الامم المتحدة، بفكرة مراقبة الامين العام هذه المسألة من نيويورك؛ ثانياً، اضافة فقرة ترحّب بدعوة الحكومة الاسرائيلية مبعوث الامين العام، جان كلود ايميه، لـ «استئناف زيارته» التي بدأها في الصيف الماضي؛ ثالثاً، حذف كل تعبير يتصل بـ «شجب» أي عمل قامت به الحكومة الاسرائيلية من قبيل رفض الامتثال لقراري مجلس الامن الدولي ٦٧٢ و٦٧٣؛ رابعاً، حذف كل ما يتعلق بذكر «القدس» كجزء من الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ (**الحياة**، ٦/١٢/١٩٩٠).

وتجنّباً لاحتمال زيادة الضغوط الدولية عليها من اجل ايجاد حل مع الفلسطينيين حول مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً ان الادارة الاميركية تتطلع الى تنشيط دور الامم المتحدة في السعي الى هذا الاتجاه بعد حل أزمة الخليج، أثار رئيس الوزراء الاسرائيلي خلافاً جديداً مع واشنطن حين أكد ان على اسرائيل الاحتفاظ بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اجل استيعاب المهاجرين اليهود الجدد. وأضاف «ان الزعماء السابقين لتكتل الليكود تركوا لنا رسالة واضحة هي الحفاظ على 'ارض ـ اسرائيل' من البحر الى نهر الاردن للاجيال المقبلة، وللهجرة الجماعية، وللشعب اليهودي الذي سيجتمع، في معظمه، في هذا البلد» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/١١/١٩٩٠).

غير ان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، تحاشى اعطاء وصف اميركي لتصريح شامير، وفُسِّر غض النظر الاميركي عن التعليق، مباشرة، بأنه محاولة من جانب الادارة الاميركية لتفادي «مواجهة» مع اسرائيل، ومع مؤيديها في الولايات المتحدة الاميركية، في الوقت الذي تحاول تركيز الاهتمام على أزمة الخليج، وعلى الجهود التي تبذلها في هذا الشأن (**الحياة**، ٢١/١١/١٩٩٠).

ولكي لا تطغى «البرودة» على العلاقة بين الطرفين، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي بزيارة لواشنطن، اجتمع، خلالها، بالرئيس الاميركي، جورج بوش، الذي وصف محادثاته مع شامير بأنها كانت «مفيدة، وودّية، ومثمرة»، وبأنها تناولت العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

ويبدو ان الرئيس الاميركي احرز بعض النجاح في مساعيه الرامية الى ان تستمر اسرائيل في لعب دور «هادىء» حيال أزمة الخليج، وان تتحاشى التدخّل الكلامي، أو العملي، فيها. في هذا الخصوص، قالت مصادر اميركية مطلعة، ان المسؤولين الاميركيين أبدوا انزعاجهم من الرسائل العلنية والخاصة التي دعت فيها تل ـ أبيب

واشنطن الى تدمير الآلة العسكرية العراقية (افتتاحية **النيويورك تايمز**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

على هذا الاساس، وصف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، المحادثات بأنها كانت «ودّية» تبودلت خلالها وجهات النظر في «اجواء جيدة»، وان شامير أكد تأييده وتأييد حكومته لـ «الموقف الاميركي» في أزمة الخليج. وأضاف، ان الرئيس بوش أكد لرئيس الوزراء الاسرائيلي استمرار سياسة ادارته القاضية بالمحافظة على التفوّق العسكري النوعي لاسرائيل، ورغبتها، في الوقت عينه، في سدّ الحاجات الدفاعية «المشروعة» لدول المنطقة الاخرى. وأوضح انه كان هناك «التقاء في وجهات النظر» بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، خصوصاً لجهة تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بشأن أزمة الخليج. وأشار الى ان المحادثات لم تتطرّق، عملياً، الى البحث في هل ان حل أزمة الخليج سيكون على حساب اسرائيل أم لا، بل تناول ضرورة حل المشكلة الفلسطينية، لأن ذلك يساهم في احلال «السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا أمر يفيد اسرائيل أيضاً». وكشف أن الرئيس بوش أبلغ الى شامير أن الولايات المتحدة الاميركية «لا تستطيع الّا الردّ في حال شنّ العراق هجوماً على اسرائيل»، وانه لم يقدّم «أي ضمانات» الى اسرائيل تتعلّق بالقوة العسكرية العراقية بعد انتهاء الأزمة، لكنه أوضح ان هناك اعترافاً من الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، بالحاجة الى البحث في موضوع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط. وذكر كيلي، ان المحادثات لم تشمل مسألة احتمال قيام اسرائيل بعمل عسكري ضد العراق، وان بوش أعرب عن تقديره لبقاء اسرائيل بعيدة من الاضواء في أزمة الخليج (**الحياة**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

واذا ما كان الطابع «الخليجي» طغى على ما عداه في هذه المحادثات، فان جوّاً من الكتمان الشديد رافق محادثات الجانبين في شأن قضايا الخلاف فيما بينهما. وبالطبع، لم يكن متوقّعاً ان يرشح شيء ذو مغزى على هذا الصعيد؛ غير ان مصادر دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية ذكرت ان شامير أثار، عموماً، المشاكل المالية التي تواجهها بلاده في استيعاب المهاجرين اليهود، وان الرئيس الاميركي كان متفهّماً لذلك، لكنه لم يقدّم أي «التزام» لجهة المساعدة، في انتظار معرفة الكيفيّة التي ستستعمل ضمانات قروض الاسكان الاميركية البالغة نحو ٤٠٠ مليون دولار. ولاحظت تلك المصادر ان الرئيس بوش أثار موضوع المستوطنات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة، في اطار استيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وكرّر قلق الولايات المتحدة الاميركية من التصعيد الذي تنطوي عليه هذه العملية؛ فيما تحدث شامير عن رسالة وزير خارجيته، ليفي، الى وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، في شأن هذا الموضوع (وليام بفاف، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٨/١٢/١٩٩٠).

وفي تقدير أوساط دبلوماسية مطلعة أخرى، ان الرئيس بوش أثار، أيضاً، وضع الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة، والمعاملة التي يتلقّونها من اسرائيل، لكنه لم يقدّم أي التزام الى رئيس الوزراء الاسرائيلي يتعلّق بمعارضة الولايات المتحدة الاميركية فكرة المؤتمر الدولي. وأشارت تلك الاوساط، الى ان شامير لم يطلب أي التزام في شأن هذه الفكرة (بول لويس، **المصدر نفسه**، ١٩/١٢/١٩٩٠).

على ان ما زاد في حدّة الخلاف العلني بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، هو عودة الحكومة الاسرائيلية الى سياسة ابعاد الفلسطينيين من الارض الفلسطينية المحتلة. فقد أبدت واشنطن، عملياً، استياءها من هذه السياسة. بل أكثر من ذلك، اتخذ وزير الخارجية الاميركية اجراءين في هذا الشأن؛ تمثّل الاول في التراجع عن معارضة عبارة في نص مشروع قرار في مجلس الامن الدولي تتعلّق بالقدس، ومعارضة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ والثاني توجيهه رسائل الى وزراء خارجيات الدول الاعضاء في المجلس تضمّنت هذين المعنيين (**الحياة**، ١٩/١٢/١٩٩٠). وأفادت مصادر أطلعت على تلك الرسائل بأن بيكر استخدم لهجة «قاسية جداً» ضد سياسة الابعاد الاسرائيلية، وأعرب عن الاستعداد للقبول بعبارة تنصّ على ان القدس محتلة، على الرغم ممّا يحمل ذلك من «مخاطر سياسية». وطلب دعم الدول

الاعضاء في المجلس لمشروع القرار الاميركي المرفق معه بيان، كجزء من صفقة متكاملة تعالج مسائل عقد مؤتمر دولي للسلام، ووضع القدس، وحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال، وفك الربط بين أزمتي الخليج والشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

من هنا، لفتت أوساط دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية الانتباه الى ما قاله وزير الخارجية الاميركية، بيكر، من ان على بلاده ان تكون مستعدة، في كل لحظة، «لمواجهة» المشكلات القائمة في الشرق الاوسط؛ مضيفاً، ان الولايات المتحدة الاميركية «أكدت استعدادها الدائم للقيام بذلك في الوقت المناسب، والمكان المناسب». ورأت تلك الاوساط في ذلك تلميحاً خجولاً الى عدم استبعاد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط يوماً ما، وذلك للمصادقة على نتائج مفاوضات السلام بين العرب والاسرائيليين (**الواشنطن بوست**، ٣٠/١١/١٩٩٠).

والثابت، ان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن ترغب في الموافقة على قرار لمجلس الامن الدولي يشير، بوضوح، الى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، لأنها لا ترغب في ان يفسّر ذلك «ضعفاً» أو «تنازلاً» من جانبها، خصوصاً ان العراق لا يزال يصرّ عشية المفاوضات معها، على الربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي وما يتشعّب منه (أفتتاحية «النيويورك تايمز»، **مصدر سبق ذكره**).

هذا الامر أوضحه مسؤول اميركي عندما نفى ما جاء في تقرير بثّته هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي.) عن موافقة واشنطن على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال: «نبحث في صيغة مقترحة في مشروع القرار تنصّ على ان مجلس الامن الدولي يعتبر ان عقد مؤتمر دولي للسلام ذي هيكلية مناسبة، وفي الوقت الملائم، وبمشاركة الاطراف المعنيّة، يسهّل تحقيق تسوية بالتفاوض واقرار سلام دائم في منطقة الشرق الاوسط». وأكد المسؤول الاميركي ان بلاده لم توافق على هذه الصيغة، حتى الآن، مشيراً الى انها «لا تشكّل دعوة الى عقد مؤتمر دولي، بل تعتبر ان انعقاده في الوقت الملائم قد يكون مفيداً. والوقت الملائم قد يكون في القرن المقبل». وأكد حرص بلاده على «تجنّب ما من شأنه ان يشكّل ربطاً» بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الفلسطيني، وان الولايات المتحدة الاميركية لم تغيّر موقفها من المؤتمر (**الحياة**، ٧/١٢/١٩٩٠).

لكن الثابت، أيضاً، في نظر العديد من الاوساط الدبلوماسية المتابعة، هو ان الولايات المتحدة الاميركية لم ترفض فكرة المؤتمر، وانها لم تقدّم الى اسرائيل أي التزام يتعلّق بمعارضتها هذه الفكرة. وفي اعتقاد تلك الاوساط، ان عدم تقديم مثل هذا الالتزام لا يعني، بالضرورة، ان الولايات المتحدة الاميركية ستوافق، لاحقاً، على مؤتمر دولي بالمفهوم المتداول، عربياً وسوفياتياً وأوروبياً، لكنها، في المقابل، لا يمكن، بعد حل أزمة الخليج، ان تتجاهل دعوات، أو ضغوط، كل الحلفاء الذين يقفون معها، اليوم، في مواجهة العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي، خصوصاً ان جميع هؤلاء الحلفاء يعبّرون، كل يوم، عن رغبتهم واصرارهم على تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بعد تسوية الازمة الخليجية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١٢/١٩٩٠).

والواقع ان الولايات المتحدة الاميركية ترفض عقد المؤتمر الدولي ولا ترفضه، في آن، أو هي تعمّدت، طوال الفترة القريبة الماضية، الى اشاعة هذا الاعتقاد. في هذا السياق، صرّح وزير الخارجية الاميركية، الذي سعى الى توضيح الموقف، بأن بلاده «لا تزال تعارض توجيه الدعوة قريباً الى عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية، وترى ان هذا المؤتمر قد يكون مفيداً في المستقبل» (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٩٠)، وكأنه يريد ان يعلن ان بلاده تعارض عقد المؤتمر اليوم، ولا تعارضه في الغد.

وفي اعتقاد العديد من الاوساط الدبلوماسية المتابعة في واشنطن، فان هذا التصريح موجّه، اساساً، الى الطرفين المعنيّين بالنزاع في المنطقة، العربي والاسرائيلي؛ وهو تصريح موقّت توقيتاً مناسباً. فالوزير بيكر، نفسه، أعلن في مطلع العام الماضي، عندما انزعجت الادارة من تطرّف الحكومة الاسرائيلية، عن ان على من يريدون البحث في تسوية في المنطقة ان يتّصلوا بالبيت الابيض، وذكّرهم بأرقام الهواتف الخاصة بهذا البيت. وهو نفسه هدّد حكومة شامير، في مناسبة أخرى، بأن واشنطن

قد تضطر الى الموافقة على عقد مؤتمر دولي للسلام (**المصدر نفسه**).

وترى تلك الاوساط، ان واشنطن تعمّدت، في الضجة حول المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، توجيه رسالة الى القيادة العراقية، بأنها تسلّحت، مجدداً، بمبادرة بغداد الداعية الى ربط أزمة الخليج والقضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

واذا كان الامر كذلك، فان ما يمكن استنتاجه، في هذا الخصوص، هو ان واشنطن تريد مزيداً من أوراق الضغط على اسرائيل من اجل دفعها الى قبول التسوية السلمية، وان التلويح بورقة المؤتمر الدولي تصلح للمقايضة والضغط من اجل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ومن اجل اقامة الترتيبات الامنية في منطقة الخليج.

ن. ح.

اسرائيل تدفع ثمن التصعيد

ان مسلسل الاحداث الذي فجّرته المجزرة التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية في باحة المسجد الاقصى في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) قد تصاعد وانفجر بعمليات عنف متواصلة في الارض الفلسطينية المحتلة بين ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠؛ اذ وقعت عشرات الهجمات ضد الجنود والمستوطنين والمدنيين الاسرائيليين، توزّعت بين أعمال التظاهر الجماهيري والطعن وزرع العبوات الصغيرة واطلاق الرصاص والقاء قنابل المولوتوف. وأدّى ذلك، في غضون الشهرين قيد المراجعة، الى رفع عدد القتلى الاسرائيليين منذ بدء الانتفاضة.

حرب الفلسطينيين وحرب الاحتلال

بعد التظاهرة الضخمة التي ضمّت حوالى خمسة آلاف شخص في خان يونس، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، التي جاءت تحدياً لنظام حظر التجوّل المفروض على قطاع غزة منذ اسبوع، وشهدت سقوط شهيد و١٥ جريحاً بالرصاص، وقعت مجابهة مماثلة في رفح، في ١٨ من الشهر عينه؛ اذ استيقظ الاهالي ليجدوا مفرزة اسرائيلية ترفع علمها في وسط المخيم، ممّا أثار المشاعر ودفع الآلاف الى التصدي. وقد سقط ٥٥ جريحاً بين الفلسطينيين، الذين نجحوا في ارغام الاسرائيليين على انزال علمهم والانسحاب الى خارج المخيم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩/١٠/١٩٩٠). ثمّ تكررت المجابهة في خان يونس، في ١٩ الشهر، حين أطلق جنود الاحتلال النار على ثلاثة آلاف متظاهر وجرحوا ٣٠ مواطناً منهم (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ٢١/١٠/١٩٩٠). وعاد قطاع غزة الى تصدر المجابهة في الثالث والرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، حين انتفضت الجماهير رداً على مقتل احد أعضاء «فتح»، وهو مسجون في غزة. وكانت سلطات الاحتلال أعلنت انه عثر على عطية الزعانين مشنوقاً في زنزانته قبل يوم، وهو ناشط سبق اعتقاله عشر مرات بتهمة الانتماء والمقاومة، غير ان أهله أكدوا تعرّضه للتعذيب وشنقه بأيدي المحققين (**الحياة**، لندن، ٤/١١/١٩٩٠). وبالنتيجة، اندلعت المواجهات الجماهيرية على مدى يومين، سقط خلالها حوالى ٣٠٠ جريح بالرصاص، منهم قرابة مئة في الثالث من الشهر، و١٨٠ في اليوم التالي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ و٥/١١/١٩٩٠). هذا، ولم يتوقف المسلسل مؤقتاً سوى في ١١ من الشهر عينه، حين جُرح ٢٥ مواطناً في خان يونس خلال التصدي لجنود الاحتلال.

وفي المقابل، ردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على اتساع دائرة المجابهة وانخراط الجماهير الفلسطينية فيها، من خلال فرض المزيد من الاجراءات والعقوبات الجماعية، فطبّقت نظام حظر التجول على قطاع غزة بعد وقوع مجزرة الاقصى، الذي استمر حتى رفعه عن معظم الانحاء في ١٧ الشهر. غير ان الحظر ظل مفروضاً على أكثر من مئة ألف مواطن في نابلس، فيما هدّد رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، بأن الجيش الاسرائيلي «سيردّ اذا حدثت اضطرابات جديدة» (**الحياة**، ١٨/١٠/١٩٩٠).

غير ان الاجراء اللافت، الى جانب حظر التجول الذي فرض على أماكن ومناسبات عديدة، كان استخدام سياسة العزل وغلق المناطق، استباقاً للتظاهرات وعقاباً للمتظاهرين. فقد حشدت السلطات ألفي شرطي في القدس، في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)، لغلق العاصمة وعزلها عن الضفة الفلسطينية. غير ان الخطوة المثيرة جاءت في ٢٣ الشهر، حين أمر وزير الدفاع، موشي ارنس، بعزل الارض المحتلة كلياً عن اسرائيل، وبمنع العمّال الفلسطينيين من التوجّه الى أعمالهم هناك، ابتداء

من ٢٤ الشهر (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٤/١٠/١٩٩٠). ولم يُعد فتح المعابر الاّ في ٢٨ منه، علماً بأن عمليات البحث عن العمّال الذين يقضون الليل في أماكن عملهم قد تكثّفت، ورافقتها حملة لتقليص عدد الفلسطينيين القادمين الى الأرض المحتلة العام ١٩٤٨.

وكانت الخطوة التالية هي قيام الجيش الاسرائيلي بحملة ضد المجتمع الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، يوم الذكرى الثانية لاعلان الدولة الفلسطينية، فدهم الجنود حوالى ٤٠٠ مدينة وبلدة وقرية ومخيم في أنحاء الارض المحتلة، من اجل منع الاحتفالات والاستعراضات، ولاعتقال عشرات المواطنين والناشطين (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٩٠).

الى جانب الاندفاع الجماهيري لمجابهة الاحتلال، جاء الردّ على سياسة سلطات الاحتلال وعلى مجزرة الاقصى بمسلسل من الهجمات الفردية الجريئة على الاسرائيليين، وغالباً على العسكريين منهم، وفي ذلك استمرار وتصاعد لافت للاتجاه المتنامي منذ بضعة شهور. وقد ابتدأ المسلسل بهجوم على معسكر النبي يعقوب (شمال القدس)، في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، تمّ خلاله القاء ست قنابل حارقة.

الاّ ان الحادثة المثيرة حقاً كانت قيام عامل فلسطيني بمهاجمة المارة الاسرائيليين في القدس الغربية، في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر)، حيث قتل ثلاثة منهم طعناً وجرح رابعاً. وشمل ذلك العدد مجنّدة وشرطياً، وقد أصاب هذا الاخير المهاجم برجليه قبل موته، بينما قتل مدني وجُرح فتى (**المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٩٠). وأُجريت محاولة مشابهة في عسقلان، في اليوم عينه، غير انه تمّ جرح واعتقال المهاجم (**الحياة**، ٢٢/١٠/١٩٩٠). ولم يمر سوى يوم حتى تكررت الهجمات؛ اذ طعن شاب فلسطيني احد المستوطنين قرب مستوطنة النبي يعقوب، وتمكّن من الاختفاء، في قرية حزما المجاورة، ممّا أثار حملة تمشيط بحثاً عنه. وقام شاب آخر، في الوقت عينه، بجرح احد الجنود عند مقر الحاكم العسكري في مخيم رفح، بواسطة فأس ثمّ تمكّن من الفرار (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٠/١٩٩٠).

ويجدر الذكر ان رئيس الاركان، شومرون، كان أبدى رأيه، في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر)، بأن الانتفاضة لم تدخل بعد مرحلة الكفاح المسلّح، ولكنه توقّع حدوث الانتقامات الفردية (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٩٠). وبالفعل، فان حركة «كاخ» العنصرية الاسرائيلية، أعلنت ردّها على عملية الطعن الواقعة في القدس في ٢١ الشهر، في اليوم ذاته؛ اذ هاجم ثلاثة ملثّمين من أعضاء تلك المنظمة ملثّماً فلسطينياً في ضواحي المدينة وطعنوه. وبالمقابل، أعلنت حركة «الجهاد الاسلامي ـ كتائب الاقصى» مسؤوليتها عن العمليات الفلسطينية في العاصمة. ويذكر ان ذلك التنظيم أكد انفصاله عن تنظيم الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس، الذي يقوده الشيخ التميمي، قبل أربعة شهور، في تموز (يوليو) (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٠/١٩٩٠).

الى ذلك، تجدّدت الهجمات في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)؛ اذ قام مواطن فلسطيني بجرح مجنّدتين اسرائيليتين في كريات تفعون قرب حيفا؛ بينما هاجم مواطن آخر مدنيين اسرائيليين وجرحهما بمطرقة في مدينة عسقلان (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٤/١٠/١٩٩٠). وقد تمّ اعتقال المهاجمين، فتعرّض الاول للضرب المبرح على أيدي المارّة تحت أنظار الشرطة، ممّا أدّى الى وفاته في اليوم التالي (**الحياة**، ٢٥/١٠/١٩٩٠). كما وأثارت هذه العمليات ردّة فعل وزير الزراعة الاسرائيلية، رفائيل ايتان، الذي صرّح بأنه ينبغي ترحيل المهاجمين وعائلاتهم في مثل هذه الحالات الى لبنان، على الفور (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/١٠/١٩٩٠). وعاد، لاحقاً، وطالب بترحيل راشقي الحجارة وذويهم بعد ساعتين من قوع أي حادث (**الحياة**، ٧/١١/١٩٩٠).

الاّ ان تهديدات ايتان لم تؤثر في المجريات الميدانية؛ اذ قام مواطن بمهاجمة وطعن حارس أمن خاص اسرائيلي في نابلس، في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)، واستشهد المهاجم على أيدي شرطي اسرائيلي متنكّر باللباس المدني. وقد أعلنت حركة «حماس» عضوية الشهيد فيها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣١/١٠/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٣١/١٠/١٩٩٠). كما تعرض شرطي آخر للطعن، في القدس في اليوم التالي بيد مواطن فلسطيني

تمكّن من الفرار. ولم تكتمل احداث ذلك اليوم سوى بانفجار عبوة داخل حانوت في حي بني براك في تل ـ أبيب، ممّا أدّى الى وقوع ثلاثة فلسطينيين جرحى. ويبدو انهم كانوا يعدّون العبوة حين انفجرت، وهم من العمّال المياومين في اسرائيل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣١/١٠/١٩٩٠).

ثمّ تجدّد مسلسل العنف في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر)، حين نصب مسلّحون فلسطينيون كميناً لدورية اسرائيلية في غزة. وقد تعرّض الجنود لاطلاق الرصاص، ورافق ذلك انفجار عبوتين ناسفتين، ممّا أدّى الى جرح جندي، دون ان تتمكّن الدورية من اصابة، أو اعتقال، المهاجمين، الذين أكدت حركة «الجهاد الاسلامي» انتماءهم اليها (**الحياة**، ١/١١/١٩٩٠). هذا، وظهر لاحقاً ان هذه الحادثة كانت الثانية من هذا النوع خلال اسبوع؛ اذ تعرّض الجنود لاطلاق الرصاص في مخيم جباليا ايضاً في ٢٤ الشهر. ووقعت عملية حرق سيارتين بعد ذلك، احداهما تابعة للشرطة في القدس، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر). وحصلت العملية التالية بعد يومين، حين أُلقيت قنبلة يدوية على سوق تجار الجملة (سيتونائيم)، في تل ـ أبيب، دون احداث اصابات (**المصدر نفسه**، ٣/١١/١٩٩٠). وعاد السلاح الناري الى الظهور في الخامس من الشهر، اذ أطلق ملثّم الرصاص على زمرة جنود في رفح دون اصابتهم، وقد عثر، في مكان الرماية، على خمسة مخازن للرصاص من النوع المستخدم برشاشات «عوزي» الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٩٠).

جاءت، فجأة، نقطة فاصلة جديدة بتطوّر العنف في الارض المحتلة، عند اغتيال عضو الكنيست زعيم حركة «كاخ» مئير كهانا، في مدينة نيويورك الاميركية، مساء الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)؛ اذ تعرّض احد اتباعه الى عجوزين فلسطينيين قرب اللبن الشرقية، في اليوم التالي، وقتلهما باطلاق النار عليهما من داخل سيارته (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/١١/١٩٩٠). وبعد مرور أربعة أيام، اتى الرد المقابل، حين قُتل احد حرّاس سجن جنين، وهو درزي، على أيدي مجهول. والجدير بالذكر ان جندياً درزياً آخر عُثر عليه مقتولاً بالرصاص، غرب بلدة بيت دجن، في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر)، ويعتقد بأنه انتحر (**المصدر نفسه**، ١٠/١١/١٩٩٠ و٢٩/١٠/١٩٩٠). وجُرح شرطي اسرائيلي طعناً في القدس، في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر)، بحادثة أدّت، أيضاً، الى جرح واعتقال المهاجم؛ كما أُصيب مستوطن بجروح مماثلة على أيدي شابين فلسطينيين قرب طولكرم، في ١٢ الشهر. وانضمّ الى القائمة، كذلك، جندي جرح، في اليوم عينه، بنيران أُطلقت عليه من داخل سيارة فلسطينية، في اثناء وقوفه عند محطة الباص في رام الله. وفي ١٣ الشهر، طعن مواطن فلسطيني اثنين من أفراد «حرس الحدود» في القدس، فيما تعرّضت سيارة شرطة في المدينة ذاتها لالقاء قنبلة مولوتوف (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/١١/١٩٩٠). الاّ ان الحادثة الاخيرة نفّذها متطرّف اسرائيلي في القدس، في ١٤ الشهر، حيث جُرح اسرائيلي كان يشغّل عرباً في ملحمته، وطُعن احد الموظفين الفلسطينيين لديه.

وفي الاول من كانون الاول (ديسمبر)، قامت امرأة فلسطينية بالهجوم على اثنين من الشرطة في القدس، فطعنتهما وأصابتهما بجروح قبل ان تسقط بنيران زملائهما. ثمّ حصلت الحادثة الاكبر وقعاً، في اليوم التالي، عندما فوجىء ركاب الباص العمومي الرقم ٦٦، العامل بين بيتح تكفا وتل ـ أبيب، بثلاثة شبان من بينهم يشهرون السكاكين ويهاجمونهم، فأسفر ذلك عن قتل اسرائيلي وجرح ثلاثة. وقد تصدّى سائق الباص للمهاجمين بمسدس وأرغمهم على الجلوس على المقعد الخلفي فيما صعد احد أفراد وحدة «مكافحة الارهاب» الى الحافلة، وأطلق هذا الاخير النار على الفلسطينيين الثلاثة بعد ان سعى أحدهم الى طعنه، فاستشهد المهاجم الفلسطيني وجرح رفيقاه (**الحياة**، ٣/١٢/١٩٩٠؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ٣/١٢/١٩٩٠).

وفي الخامس من كانون الاول (ديسمبر)، جرح ثلاثة اسرائيليين اثر اطلاق النار على باص اسرائيلي قرب عين سينا (قرب رام الله)، ثمّ على دورية راجلة لـ «حرس الحدود» في القدس (**الحياة**، ٦/١٢/١٩٩٠). وفي صباح ١٣/١٢/١٩٩٠، تعرّض جندي ومدني اسرائيلي للطعن في بيتح تكفا (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٩٠). أمّا الحادثة البارزة التي اذعرت الاسرائيليين، فوقعت في يافا،

في اليوم التالي، حين هاجم فلسطينيان عمّالاً وموظفين من الاسرائيليين في مصنع للألومينيوم، فقتلوا ثلاثة، وتمكّن المهاجمان الفلسطينيان من الفرار (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٩٠).

القنابل والعبوات

في مقابل العمليات الهجومية الفردية والمباشرة، شهدت الارض المحتلة تصاعداً واضحاً كذلك باستخدام القنابل والعبوات الناسفة. فقد انفجرت شحنة ناسفة صغيرة وسط تل ـ أبيب في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، دون أثر كبير؛ تلاها القاء قنبلة يدوية في شارع ديزنغوف في تل ـ أبيب، في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، الاّ انها لم تنفجر. ولكن أدّى انفجار قنبلة صغيرة حارقة الى جرح اثنين من طلاب معهد ديني يهودي في القدس، في اليوم عينه (**المصدر نفسه**، ٢/١٢/١٩٩٠). ثمّ تواصلت العمليات بعد انقطاع اسبوع، حين أُلقيت قنبلة على مكتب تابع للادارة المدنية في رفح، علماً بأن «الجهاد الاسلامي» أكدت مسؤوليتها، من بيروت، وادّعت باصابة حرّاس المبنى (**المصدر نفسه**، ٩/١٢/١٩٩٠).

أمّا العملية اللافتة، فكانت قيام فلسطينيين بتفجير عبوتين مسيطر عليهما من بعد، بالتوالي، بجانب الطريق عند مرور دورية اسرائيلية. وقد وقعت العملية بالقرب من مقر الحاكم العسكري في بيت لحم، في العاشر من كانون الاول (ديسمبر)، ليلاً، وأدّت الى سقوط قتيل وجريحين بين الجنود، وهم من وحدة مظلية (**المصدر نفسه**، ١١/١٢/١٩٩٠). واتضح مدى القلق الاسرائيلي ازاء هذه العملية النوعية من خلال قيام كل من وزير الدفاع، ارنس، ورئيس الاركان، شومرون، وقائد المنطقة الوسطى، اسحق موردخاي، بزيارة المنطقة ومعاينة مكان الحادث. غير ان تلك لم تكن العملية الاخيرة في المسلسل، بل انفجرت عبوة ثالثة، في اليوم عينه، عند مرور باص مدني على طريق مستوطنتي اريئيل وايلون موريه، دون اصابة احد. كما أُصيب جندي بجروح، عندما انفجرت عبوة ناسفة صغيرة في داخل عجلة، في نابلس، في ١١ الشهر.

وقد عبّر منسّق شؤون المناطق المحتلة، شموئيل غورين، عن تصاعد المقاومة المسلّحة الفلسطينية حين قدّم الاحصاءات عن عدد العمليات في الارض المحتلة خلال العام ١٩٩٠. فقد أوضح انه وقعت ٩٠ عملية تفجير بواسطة العبوات المسيطر عليها من بعد خلال تلك السنة، مقابل ٦٥ في العام ١٩٨٩، و٨٣ في العام ١٩٨٨ (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٩٠). كما تمّت ٧٩ حالة استخدام الاسلحة النارية في العام الفائت، مقارنة بـ ٧٧ حالة في العام ١٩٨٩، و١٥ فحسب في العام ١٩٨٨. وقد ارتفعت عمليات القاء القنابل اليدوية من اثنتين في العام ١٩٨٩ الى ثماني في العام ١٩٩٠، علماً بأن العدد بلغ ١٣ في العام ١٩٨٨. وتسبّبت هذه الاعمال بمقتل أربعة جنود في العام ١٩٨٨، وخمسة في العام ١٩٨٩، مقابل اثنين فقط في العام ١٩٩٠، علماً بأن الاحصاء غير كامل.

كما ان هذه الاحصاءات لم تشمل استمرار أعمال المقاومة الشعبية، وبخاصة القاء القنابل الحارقة «مولوتوف». وبلغ مجموع عمليات القذف والحرق ١٣ خلال الفترة المعنيّة، توزّعت بين العربات العسكرية والسيارات المدنية والمكاتب، علماً بأن سائق صهريج اسرائيلي أُصيب بهذه الطريقة في ١٥ كانون الاول (ديسمبر). وقام طفلان، في سن العاشرة، بالقاء الحجارة على الموكب الذي ضمّ سيارة الوزير ارنس قرب اريحا، في ١٢ الشهر، فردّ العدو باعتقالهما وتهديد ذويهما بهدم منزليهما اذا لم يدفعوا غرامة اجمالية تبلغ ٩٦ ألف شيكل (**المصدر نفسه**، ١٣ و١٤/١٢/١٩٩٠).

وأخيراً، ظل الهجوم على ركائز الاحتلال الاسرائيلي مستمراً عبر اعدام المزيد من المتعاونين والمشتبه بتعاملهم مع أجهزة الاستخبارات. وقد حصلت حالات قتل عديدة، علماً بأنه لم يتأكد سبب القتل في سبع حالات، ممّا يثير الاحتمال ان تكون جهات أخرى هي وراء بعض أعمال الاغتيال، وان يكون بعض الضحايا من غير العملاء. ويضاف الى ذلك جرح نائب رئيس بلدية البيرة بالرصاص، في السابع من كانون الاول (ديسمبر)، علماً بأن نصف الاعدامات صارت تتمّ بواسطة الاسلحة النارية مؤخراً. هذا، وتشير الاحصاءات المحلية الى سقوط ٢٨٠ متعاوناً ومشتبهاً به منذ بدء الانتفاضة، فيما رفعت مصادر الجيش العدد الى ٣٤٣ (**المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩٩٠ و٢/١٢/١٩٩٠).

العمليات الحدودية

شهدت فلسطين المحتلة تصاعداً موازياً بالعمليات الفدائية التي تتمّ عبر الحدود العربية. فقد اصطدمت مجموعة من فدائيي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بكمين اسرائيلي قرب قرية عين عطا في جنوب لبنان، ليل ١٩/ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، وذلك بعد بضع ساعات من حدوث هجوم مظلي اسرائيلي على منطقة البقاع الجنوبي. وسقط أربعة شهداء في المعركة التي تلت، فيما قُتل ملازم اسرائيلي (**المصدر نفسه**، ٢١/ ١١/ ١٩٩٠). ونجح سلاح البحرية الاسرائيلي، في ٢٤ من الشهر عينه، باعتراض واغراق زورق فلسطيني قبالة الساحل اللبناني عند السعديات، وقد أعلنت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة فقدان أربعة عناصر استشهدوا نتيجة ذلك، فيما نجا مقاتل خامس عاد سابحاً الى الشاطىء (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦/ ١١/ ١٩٩٠).

وتكررت الصدمة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، اذ نجح كمين اسرائيلي بمفاجأة مجموعة فدائية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قرب شبعا، على سفوح جبل الشيخ. وقد استشهد اثنان من الفدائيين فيما نجا اثنان آخران، ولكن دفع الاسرائيليون ثمناً باهظاً، حيث قتل خمسة منهم، أحدهم برتبة نقيب، وهم جميعاً من أفراد لواء «غفعاتي» (**المصدر نفسه**، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٠). وزار قائد المنطقة الشمالية، يوسي بيليد، مكان العملية لاحقاً، فيما ادعت المصادر الاسرائيلية بأن الجنود قتلوا بعدما انفجرت عبوة وجدوها على جثة احد الفدائيين (**الحياة**، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٠). وقد سعى سلاح الجو الاسرائيلي الى الانتقام، فأغارت طائراته، فيما بعد، على قاعدة تابعة لجماعة «فتح ـ المجلس الثوري» (ابو نضال) شرق صيدا، ممّا أدّى الى مصرع ٥ ـ ١٠ أشخاص وجرح تسعة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٨/ ١٢/ ١٩٩٠).

تجدّدت المجابهة في ليل الرابع من كانون الاول (ديسمبر)، حين اصطدم فدائيو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجنود الاسرائيليون عند الحاصباني باشتباك دام ساعتين، ممّا أسفر عن سقوط فلسطيني شهيداً وجرح جندي او جنديين معاديين (**الحياة**، ٥/ ١٢/ ١٩٩٠). وقد ردّت المدفعية الاسرائيلية بقصف المنطقة، فأصابت ٤٥ قذيفة المواقع النيبالية ضمن قوات الطوارىء الدولية، فيما مشّطت المشاة والآليات الجوار. وقدّرت الوكالات الصحافية انه سقط ما مجموعه عشرة قتلى وخمسة جرحى لدى الجيش الاسرائيلي، مقابل ٣٢ فدائياً ومقاوماً فلسطينياً ولبنانياً منذ منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) (**المصدر نفسه**، ٥/ ١٢/ ١٩٩٠).

وقد انتهى المسلسل في ١٣ كانون الاول (ديسمبر)، عندما انفجر لغم تحت آلية اسرائيلية تقوم بالدورية بمحاذاة نهر الاردن، فأصيب جنديان بجروح. ولم يُعرف اذا كان اللغم اسرائيلياً، ام ان احداً زرعه عمداً.

د. يزيد صايغ

محادثات شامير في واشنطن

ما بين السابع والثالث عشر من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، قام رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بزيارة الولايات المتحدة الاميركية، أجرى، خلال الايام الثلاثة الاخيرة منها، محادثات رسمية مع كبار المسؤولين الاميركيين، وفي مقدّمهم الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزيرا الخارجية والدفاع في ادارته.

خلفيات الزيارة وأجواؤها

وقد تزامنت زيارة شامير للولايات المتحدة الاميركية ومحادثاته في واشنطن مع زعماء الادارة الاميركية مع بعض التطوّرات السياسية التي أضفت على الزيارة والمحادثات ابعاداً جديدة أكثر أهمية. في مقدّم تلك التطوّرات، التي ألقت ظلالاً ثقيلة على محادثات شامير، كان المبادرة التي طرحها الرئيس الاميركي، جورج بوش، لاجراء مفاوضات مع الجانب العراقي على مستوى عالٍ، الامر الذي احدث فجوة بين الموقفين، الاسرائيلي والاميركي، من موضوع الازمة في الخليج، وأبرز، بوضوح، تبايناً في الاهداف الاستراتيجية لكل منهما. ووجد هذا الامر تعبيراً عنه في بعض تعليقات المحللين السياسيين، وكذلك في الكلمة التي ألقاها شامير عشية محادثاته مع الزعماء الاميركيين، في معهد جابوتينسكي، في نيويورك. في هذا الصدد، كتب المعلّق السياسي شموئيل شنيتصر مقالة جاء فيها انه على الرغم من تحفّظ الحكومة الاسرائيلية من الاقوال التي أدلى بها الوزير يوفال نئمان، حيث وصف الوزير الاميركي، جيمس بيكر، بـ «تشمبرلين»، وان محادثات الجانبين، الاميركي والعراقي، هي طبعة ثانية لمحادثات ميونيخ سيئة الصيت، الاّ ان حكومة اسرائيل لم تخف قلقها من احتمال ان يتطوّر هنا، في الشرق الاوسط، وبالنسبة الى الازمة في الخليج، وضع مشابه، ولو قليلاً، لتلك السابقة التاريخية. وأضاف شنيتصر ان القلق الاسرائيلي ينبع، في الحقيقة، من طبيعة الصراع، وليس من المبادرة الاميركية الدبلوماسية بحدّ ذاتها. فالمطلب الاميركي يتلخّص في ان يخرج الرئيس العراقي، صدام حسين، جيشه من الكويت، وان تستعيد تلك الدولة سيادتها. لكن هذا المطلب لا يتوافق، بالكامل، مع المطلب الاسرائيلي. فبالنسبة الى اسرائيل، «الامر سيّان سواء أسيطر العراقيون على الكويت، أو حكّامه السابقون... فما نحن بحاجة اليه هو تدمير القوة العسكرية الهدّامة للرئيس العراقي، التي تشكّل تهديداً مباشراً ومستقبلياً لنا، ولوجودنا. فاذا رضخ صدام وانسحب، فلن تعود هناك ذريعة للاميركيين لشنّ الحرب. لكن التهديد لاسرائيل سوف يبقى على حاله» (**معاريف**، ٧/١٢/١٩٩٠).

ولاحظ المعلّق السياسي يوسف حاريف ان «التحرّك الدبلوماسي الاميركي الذي اعقب اعلان البيت الابيض عن توجيه الدعوة الى شامير، أخذ يقلق اسرائيل، على الرغم من ان الرئيس بوش أكد، في مختلف الاتصالات التي أجراها مع حلفائه، بمن فيهم اسرائيل، انه لم يتراجع، على حدّ قوله، عن موقفه الاصلي، وانه، في الاتصالات مع الجانب العراقي، لن تبحث الولايات المتحدة الاميركية في أي حل يمكن ان يحقق أي انجاز للمعتدي». وأضاف حاريف ان تأكيدات الاميركيين «ان تحرّكهم الدبلوماسي تكتيكي في أساسه» لم تبدّد قلق اسرائيل ومخاوفها. فرئيس الحكومة، شامير، يدرك ان زيارته الحالية ليست على غرار زيارته السابقة. «فقد توجّه بالامس الى الولايات المتحدة الاميركية، وهو مقتنع، تماماً، بأنه اذا لم تنته أزمة الخليج بهزيمة ساحقة للرئيس العراقي، فان الشرق الاوسط سيكون معرّضاً لخطر الحرب. فـ ' الدبلوماسية' قد ' تنجح' ، لكن اسرائيل ستصبح معرّضة لخطر ملموس» (**المصدر نفسه**).

ووجد هذا القلق، الذي أشار اليه بعض

المعلّقين السياسيين تعبيراً عنه في الكلمة التي ألقاها شامير في حفل منحه جائزة جابوتينسكي، في نيويورك، عشية توجّهه الى واشنطن للالتقاء بالرئيس بوش. قال شامير، ان اسرائيل لن تُفاجأ اذا حاولت دول، ليست عربية فقط، في القريب العاجل، مصالحة صدام حسين على حسابها. لكنه أكد ان اسرائيل العام ١٩٩٠ ليست تشيكوسلوفاكيا العام ١٩٣٨، «فلن نوافق بصمت على أية صفقة تتمّ مع أعداء يتمنّون ابادتنا. نحن نثق بصلابة موقف الولايات المتحدة الاميركية لناحية عدم السماح لصدام حسين بالربط بين الازمة في الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية» (**عل همشمار**، ١١/١٢/١٩٩٠).

هذا القلق الاسرائيلي كان في صلب تطوّر سياسي آخر، اتخذ طابع التهديد، تصريحاً وتلميحاً، بالتخلّي عن سياسة الـ «بروفيل المنخفض» التي مارستها اسرائيل منذ نشوب الازمة في الخليج بناء على نصيحة الاميركيين. في هذا السياق، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية، دافيد ليفي، استدعى الى مكتبه السفير الاميركي في تل ـ أبيب، وليام براون، وقال له ان اسرائيل تتابع، باهتمام كبير، هذا التطوّر. وذكّر السفير بأن بلاده أخذت على عاتقها تعهّداً، مع نشوب الازمة، بتحقيق هدفين اساسيين: ارغام العراق على الانسحاب من الكويت، وازالة الخطر العسكري العراقي. وقال ليفي ان موقف الولايات المتحدة الاميركية، هذا، كان في مقدّم الاعتبارات الاسرائيلية في بلورة سياسة الـ «بروفيل المنخفض» التي مارستها ازاء الازمة (**هآرتس**، ٥/١٢/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، أعرب معظم الوزراء عن مخاوفهم من احتمال تراجع الولايات المتحدة الاميركية عن تعهّدها ازالة التهديد العسكري العراقي، واكتفائها بالتوصّل الى تسوية جزئية في موضوع الكويت. وبناء عليه، حذّرت اسرائيل، رسمياً، الولايات المتحدة الاميركية ودول اوروبا من انه، في ظل انعدام التصميم من جانب الاسرة الدولية على العمل ضد الرئيس العراقي، فانها سوف تضطر الى اتخاذ خطوات عسكرية بنفسها (**المصدر نفسه**).

وتباينت تحليلات المعلّقين السياسيين في اسرائيل بالنسبة الى أسباب اطلاق هذا التهديد الاسرائيلي، وجدواه. فالمعلّق الصحفي، شلومو غينوسار، اعتبر ان التهديد الاسرائيلي بالتخلّي عن الـ «بروفيل المنخفض» معناه ممارسة الضغط على ادارة بوش لشنّ الحرب. وهكذا، فالتهديد يشير الى وجود تغيرات في سياسة الـ «بروفيل المنخفض». وهذا أمر غير صحي، وغير مجدٍ وغير جاد. ورأى غينوسار انه كلّما تكشّفت دلائل تشير الى وجود ضغط اسرائيلي على الولايات المتحدة الاميركية، لكي تبدأ بعمل عسكري ضد العراق، كلّما أصبح مثل هذا العمل أكثر تعقيداً، لأن «آخر ما تحتاجه الولايات المتحدة الاميركية، في الظروف الحسّاسة جداً لأزمة الخليج، هو ان ترتسم كمن ينفّذ مشيئة اسرائيل. فالجناح العربي في التحالف المضاد للعراق سوف يخرج من اللعبة في مثل هذا الحال؛ والجناح الاوروبي لهذا التحالف يفتش، بطبيعة الحال، عن كل ذريعة ممكنة للامتناع عن شنّ الحرب؛ امّا الرئيس بوش، فسوف يضطر الى بذل جهود جبّارة، لكي يوضح للرأي العام الاميركي لماذا يتوجّب على الولايات المتحدة الاميركية ان تحارب حتى الجندي الاميركي الاخير من أجل مصالح أجنبية (**دافار**، ٧/١٢/١٩٩٠).

أمّا المعلّق الاسرائيلي موشي زاك، فشكك في مصداقية التقارير التي أوردتها وكالات الانباء الاجنبية وتحدثت فيها عن ان اسرائيل تهدّد بشنّ الحرب. وأكد زاك ان الحكومة الاسرائيلية لم تقرر، ولم تهدّد بشن الحرب. ورأى ان الاميركيين هم الذين استخدموا الورقة الاسرائيلية وربطوا اسرائيل بالازمة، وذلك في الشهادات التي أدلى بها كل من وزير الدفاع ووزير الخارجية الاميركيين، مؤخراً، في لجان الكونغرس. وأضاف: «في بداية الازمة، كان بيننا من سارع الى تفسير الطلب الاميركي منّا بالحفاظ على 'بروفيل منخفض'، كمحاولة اميركية للتملّص من التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل. لكن هذه السياسة كانت مصلحة محض اسرائيلية لتجنّب الاستفزاز العراقي، قبل أن يتبلور التحالف الاميركي ـ الدولي ضد العراق. والولايات المتحدة الاميركية لم تتجاهل، في حساباتها الاستراتيجية، القوة الاسرائيلية التي يمكن ان تقيّد

قوات عراقية كبيرة، في حال الصدام العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية والعراق. ولكن من اجل تجنيد شركاء عرب في التحالف المعادي للعراق فضّلت الولايات المتحدة الاميركية ابقاء اسرائيل بعيدة من الاضواء» (**معاريف**، ١٢/٧/١٩٩٠).

أمّا التطوّر السياسي الثالث الذي ألقى بظلاله على محادثات شامير في واشنطن فكان المعلومات التي تناقلتها وكالات الانباء بشأن المداولات الجارية في مجلس الامن حول موضوع المؤتمر الدولي، وما ذكر عن موافقة اميركية على حل وسط بشأن صيغة مشروع القرار الذي اعدّته الدول غير المنحازة، تتضمّن ذكراً لهذا الموضوع، في بيان رئاسي، وليس في صلب مشروع القرار.

وكان الاهتمام الدولي بالأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة قد عاد الى سابق عهده، في أعقاب التصعيد الاسرائيلي لأعمال القمع (أحداث مخيم البريج ومجزرة الاقصى)، الامر الذي احرج الادارة الاميركية، التي تجنّبت اللجوء الى استخدام حق النقض ضد مشاريع القرارات التي قدّمت الى مجلس الامن الدولي في هذا الشأن، وبذلت، في الوقت عينه، أقصى الجهود لافراغ تلك المشاريع من أي مضمون ملزم، لتجنّب تأزيم علاقات اسرائيل بالامم المتحدة. وفشلت المساعي الاميركية في اقناع حكومة شامير بالتجاوب مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، حيث أصرّت الحكومة الاسرائيلية على رفض القرار، ورفض استقبال بعثة الامين العام للامم المتحدة المكلّفة بدرس اوضاع الفلسطينيين. وقالت مصادر صحفية اسرائيلية، على خلفية المخاوف التي أعربت عنها مصادر سياسية في القدس من المداولات الجارية في مجلس الامن الدولي، «انه لا شك في ان اسرائيل ارتكبت، في موضوع علاقاتها بالامم المتحدة، كل الاخطاء الممكنة، وخدمت بذلك اعداءها. فلو لم تقرر الحكومة، فوراً، بعد احداث الاقصى، رفض استقبال بعثة الامم المتحدة، برئاسة جان كلود ايميه، الى القدس والمناطق [المحتلة الاخرى] لكان هذا الموضوع الآن في ذكريات الماضي» (**عل همشمار**، ١١/١٢/١٩٩٠).

لكن التعنّت الاسرائيلي أبقى الموضوع الفلسطيني على جدول أعمال مجلس الامن الدولي الى حين وصول شامير الى الولايات المتحدة الاميركية. ومارست الولايات المتحدة الاميركية، تارة، والاتحاد السوفياتي، تارة أخرى، الضغوط لتعديل صياغة مشروع القرار ولتأجيل التصويت عليه، الى حين انتهاء زيارة شامير لواشنطن، تجنّباً لردّ فعل شديد من جانب شامير يعكّر أجواء العلاقات بين الجانبين عشية المحادثات الرسمية (**المصدر نفسه**). وكان شامير استبق الاحداث، في ما يتعلّق بالمداولات الجارية في مجلس الامن الدولي، في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء محادثاته مع رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجور، أعلن فيه ان اسرائيل لن تشارك في أي مؤتمر دولي، ولن تقبل به. وأكد شامير ان السلام في المنطقة يمكن تحقيقه فقط بواسطة مباحثات مباشرة بين الاطراف ذات الشأن، وان اسرائيل لا تقبل بأن تقرّر جهة أجنبية مستقبلها ومصيرها. وأضاف: «نحن لسنا لوحدنا. واعتقد وآمل في ان دولاً عديدة سوف تتفهّم موقفنا» (**دافار**، ١٢/٧/١٩٩٠).

وكرّر شامير موقفه القاطع من المؤتمر الدولي في المحادثات التي أجراها في نيويورك مع السفير الاميركي في الامم المتحدة، توماس بيكرينغ، قبيل توجّهه الى واشنطن للالتقاء بالرئيس الاميركي. وقال شامير للسفير الاميركي ان الحيرة التي تبديها الولايات المتحدة الاميركية ازاء مشروع قرار الدول غير المنحازة، لا لزوم لها في هذا الحال، لأن فكرة المؤتمر الدولي، أصلاً، غير مقبولة من اسرائيل، واذا دعا مجلس الامن الدولي الى عقد مؤتمر دولي، فسوف ينشأ وضع «غير ودّي» في علاقات اسرائيل بالامم المتحدة. وبناء عليه، أوصى شامير الولايات المتحدة الاميركية بتوظيف جهودها لمنع اتخاذ قرار كهذا في الامم المتحدة (**المصدر نفسه**، ١٠/١٢/١٩٩٠).

وأعربت مصادر سياسية في القدس عن قلقها من المداولات الجارية في مجلس الامن الدولي، لناحية ازدياد المخاوف من استعداد اميركي للربط بين قضية الخليج والقضية الفلسطينية. وقالت هذه المصادر ان اسرائيل تنظر بخطورة الى التطوّرات في الأمم المتحدة انطلاقاً من اعتبارين، أو سببين: اولاً، لأن الولايات المتحدة الاميركية لم تعط في أي وقت مضى، مفعولاً ملزماً لموقفها المعلن من انها لا

ترفض عقد مؤتمر دولي من حيث المبدأ، اذا أُعدّ كما ينبغي وفي توقيت ملائم؛ وثانياً، لأن الخطوة الاميركية تتمّ من خلال محاولة مقصودة من الجانب الاميركي لاخفائها عن الوفد الاسرائيلي (**على همشمار**، ١١/١٢/١٩٩٠). وقالت أوساط اسرائيلية ان شامير سوف يطرح هذا الموضوع في محادثاته مع الرئيس بوش (**المصدر نفسه**).

ترطيب الاجواء

في ضوء التطوّرات آنفة الذكر، كتب المعلّق الصحفي شموئيل شينتصر، انه يجب الاعتراف بأن وسائط الاعلام خلقت احساساً بقلق عميق عشية اللقاء. «فقد كان هناك اجماع واسع بين المراسلين في الولايات المتحدة الاميركية، والمتنبئين في القدس، على ان اللقاء سيكون صعباً، وسوف يؤدي، بشكل لا مفرّ منه، الى تفاقم الازمة في العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل». وأضاف ان الامور بلغت حدّاً أسهب فيه بعض المعلّقين بسرد ما سيجري في اللقاء، وبما سيقوله شامير، وما سيرد عليه بوش، الى حدّ اصبح التمنّي «بمرور اللقاء بسلام» انجازاً بحدّ ذاته (**معاريف**، ١٤/١٢/١٩٩٠).

لكن هذه التنبؤات السوداوية لم تتحقق، بفضل الجهود التي بذلها الطرفان، الاميركي والاسرائيلي، قبيل وصول شامير الولايات المتحدة الاميركية، وبعد ذلك، لتلطيف الاجواء. فالرئيس الاميركي نقل الى شامير رسالة بواسطة السفير الاسرائيلي في الارجنتين، وصفتها المصادر الصحفية الاسرائيلية بأنها محاولة لطمأنة شامير بأن اللقاء سيكون جيداً، وان الرئيس بوش يعلّق اهمية بالغة عليه (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٩٠). وفي هذا السياق تندرج، أيضاً، تصريحات وزير الخارجية الاميركية، الذي أكد، في مقابلة اجرتها معه شبكة التلفزة الاميركية اي.بي.سي. انه على الرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية قالت ان مؤتمراً دولياً في وقت ملائم، وبتشكيل ملائم، قد يساعد في عملية السلام، الاّ انها ترفض ان يتضمّن قرار مجلس الامن الدولي، في هذا الوقت، دعوة الى عقد المؤتمر (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٩٠).

وساهم شامير، بدوره، في ترطيب الاجواء قبيل اللقاء، حيث أكثر، في سياق المقابلة التي اجرتها معه شبكة التلفزة الاميركية سي.بي.اس. في امتداح سياسة واشنطن في الخليج، معرباً عن ثقته الاكيدة ـ بشكل فاق حتى تأكيدات المتحدثين الرسميين الاميركيين ـ بأن الولايات المتحدة الاميركية سوف تبقى مخلصة لسياستها المعلنة، ولن تتفاوض مع الرئيس العراقي، صدام حسين، ولن تبقي آلة الحرب والدمار العسكرية العراقية على حالها (**على همشمار**، ١١/١٢/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، نفى مستشار شامير لشؤون الاتصالات، آفي بازنر، أي نيّة لدى شامير لاحراج الادارة الاميركية في التصريحات والكلمات التي سيلقيها قبيل لقائه مع الرئيس بوش. وقال بازنر: «لا أساس، أبداً، لتلك المخاوف» التي تحدثت عنها وسائط الاعلام الاميركية بالنسبة الى الخطاب الذي سيلقيه شامير في حفل تسلّمه جائزة جابوتينسكي (**دافار**، ٧/١٢/١٩٩٠). وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية، نقلاً عن مصادر في العاصمة الاميركية، ان الادارة الاميركية معنيّة بالحفاظ على «بروفيل منخفض» بالنسبة الى زيارة شامير ومحادثاته، وهذا يعني الاكتفاء باجراء محادثات عامة، دون الدخول في التفاصيل بالنسبة الى المواضيع الخلافية، ومحورة المحادثات في ما يصفه الجانبان، الاسرائيلي والاميركي، بـ «تطهير الاجواء وتحسين التفاهم العام بين الطرفين»، وبالتأكيد تجنّب الصدام (**المصدر نفسه**، ٩/١٢/١٩٩٠).

سير المحادثات والنتائج

في اطار الجزء الرسمي من زيارته للولايات المتحدة الاميركية، أجرى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين الاميركيين، بدأها باللقاء مع الرئيس الاميركي، بوش، واختتمها بالمحادثات مع وزير الخارجية الاميركية، بيكر. وبين هذا وذاك، التقى شامير، أيضاً، بوزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، وعقد لقاء، لم يكن مدرجاً على جدول أعمال زيارته، مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه. كذلك التقى شامير مع أعضاء في الكونغرس الاميركي، من الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، وشارك في الندوة التي نظّمها معهد

البحوث «انتربرايز» في فندق «ماي فلاور»، في واشنطن؛ هذا اضافة الى مقابلات مع شبكات التلفزة. ووفقاً للتقارير الصحفية الاسرائيلية، فان ملفّ شامير، في محادثاته مع الزعماء الاميركيين، تضمّن أربعة مواضيع أساسية، هي: ازمة الخليج وتطوّراتها الاخيرة، واحتياجات اسرائيل الى المساعدة الاميركية في عملية استيعاب الهجرة، والعلاقات الثنائية بين الجانبين لناحية تنسيق المواقف، واخيراً موضوع عملية السلام في المنطقة (**عل همشمار**، ١١/١٢/١٩٩٠).

من ناحية اخرى، تحدث مستشار شامير لشؤون الاتصالات، آفي بازنر، باسهاب، عمّا يحمله شامير في جعبته الى المحادثات، وعن مواقفه بشأن المواضيع المختلفة التي ستتطرق اليها تلك المحادثات. فبالنسبة الى موضوع تمويل عملية استيعاب الهجرة الجماعية من الاتحاد السوفياتي، قال بازنر ان شامير سوف يوضح للزعماء الاميركيين ان احتياجات اسرائيل تصل الى مليارات الدولارات. وأضاف بازنر، ان شامير لن يطالب بزيادة المعونات الاميركية الى اسرائيل، بل سيركّز جهوده على الحصول على ضمانات أخرى من الادارة الاميركية، لمساعدة اسرائيل في الحصول على مزيد من القروض، لتمويل عملية استيعاب المهاجرين من المصارف والمؤسسات المالية الاميركية (**معاريف**، ٧/١٢/١٩٩٠).

وبالنسبة الى موضوع الازمة في الخليج، فان شامير، على حدّ قول بازنر، سوف يؤكد للرئيس بوش استمرار التزام اسرائيل بسياسة الـ «بروفيل المنخفض»، وانها لا تنوي توجيه ضربة استباقية الى العراق. لكنه، في الوقت عينه، سوف يوضح قلق اسرائيل من امكان ان تبقى آلة الحرب العراقية على حالها، بعد انتهاء الازمة. كذلك سوف يؤكد أن اسرائيل سوف تردّ على أي هجوم عراقي، اذا تعرّضت للهجوم. وبالنسبة الى عملية السلام، قال بازنر ان شامير سوف يؤكد، ثانية، رغبة اسرائيل في استمرار التقدّم فيها؛ لكنه سوف يوضح «ان الوقت غير ناضج الآن، وانه يجب الانتظار الى ما بعد انتهاء الازمة في الخليج» (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر صحفية اسرائيلية، بعد لقاء بوش وشامير، ان رئيس الحكومة وكذلك المقرّبين منه، أعربوا عن ارتياحهم الكبير لاجواء اللقاء، ونتائج المحادثات. فخلافاً لبعض التوقعات، فالرئيس بوش ومساعدوه لم يمارسوا أي ضغط، ولم يحثّوا اسرائيل على ضرورة التقدّم بعملية السلام أو طرح افكار جديدة. وأضافت تلك المصادر ان الرئيس بوش بذل كل ما يستطيع لابراز الارتياح والبشاشة ازاء ضيفه (**دافار**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

ووصف شامير المحادثات، في حديث الى مراسلي الصحف، بأنها «كانت مثيرة للاهتمام». وأضاف: «وبطبيعة الحال، كان موضوع الازمة في الخليج في مقدّم المواضيع التي تمّ البحث فيها. وقد صاغ الرئيس موقفه القاطع دون تردّد في كل ما يتعلّق بمطالبته للرئيس العراقي الاستجابة وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، نصاً وروحاً. كذلك أكد انه لن يقدّم اي تنازلات، ولن يعقد أي صفقات مقايضة» (**المصدر نفسه**). وذكر مصدر صحفي اسرائيلي آخر ان الرئيس بوش أكد لضيفه الاسرائيلي ان المعركة في الخليج ـ اذا كان لا بدّ منها ـ «لن تكون فيتنام ثانية»، مضيفاً: «وحتى لو نجحنا فيها، فسوف تبقى أمامنا مشكلة أخرى، لأننا غير مستعدين للقبول بالوضع الراهن الذي كان قائماً في الاول من آب (اغسطس) الماضي، والمتعلّق بالتهديد الذي تمثّله القدرات العسكرية العراقية. انني أعلم ان اسرائيل مهتمة جداً بهذا الموضوع». واستفاض شامير، من ناحية أخرى، في شرح حاجة اسرائيل الى المساعدات لتمويل عملية استيعاب الهجرة. وقال، في هذا الصدد، ان اسرائيل لا تستطيع الوقوف لوحدها في هذه المهمة. وشكر الرئيس بوش على الضمانات التي قدّمها لقروض الاسكان الاسرائيلية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، لكنه نوّه بأن اسرائيل سوف تضطر الى طلب المساعدة مرة أخرى في هذا المجال من الولايات المتحدة الاميركية (**معاريف**، ١٣/١٢/١٩٩٠).

ووفقاً لما ذكرته المصادر الصحفية الاسرائيلية، فان الرئيس بوش أبدى استعداداً، من حيث المبدأ، لمدّ يد العون الى اسرائيل في عملية استيعاب الهجرة، على الرغم من المصاعب القائمة في ميزانية الولايات المتحدة الاميركية. لكنه أشار، في الوقت عينه، الى انه يجب ان يكون واضحاً ان التزام الولايات

المتحدة الاميركية في موضوع الضمانات لا ينفصل عن الالتزامات الاسرائيلية في هذا الشأن، كما وردت في اتفاق بيكر ـ ليفي، «ولذا علينا ان نحرص على ازالة موضوع المستوطنات، كنقطة خلافية» (**المصدر نفسه**).

امّا بالنسبة الى الجانب المتعلّق بعملية السلام، فقد ذكر شامير ان الموضوع كان موضع بحث، وانه والرئيس بوش متفقان على «ضرورة التفتيش عن طرق لوضع حدّ للنزاع العربي ـ الاسرائيلي». وأضاف شامير انه لم يشعر بنفاد صبر الرئيس ازاء عملية احياء مسيرة السلام. وانه شكره لكونه عازماً على ارسال كبار موظفي ادارته لمتابعة هذا الموضوع، علماً بأن الجهد الاساسي، على هذا الصعيد، يجب ان يتمّ بعد حل أزمة الخليج» (**دافار**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

وفي اليومين التاليين من زيارته الرسمية لواشنطن، التقى شامير بوزير الدفاع الاميركي، تشيني، حيث تطرّق البحث الى موضوع صفقة السلاح الاميركية ـ السعودية. وذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان تشيني أكد لشامير ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تفي بوعدها بالحفاظ على تفوّق اسرائيل العسكري، لكنه أكد، في الوقت عينه، ان صفقات السلاح مع السعودية لا تشكّل خطراً على أمن اسرائيل. وأضاف تشيني انه يعتقد بأن الاخطار على أمن اسرائيل قد تقلّصت منذ نشوب الازمة في الخليج، ووضع القوات الاميركية هناك (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٩٠). الى ذلك، ذكرت المصادر الصحفية ان تشيني أكد لشامير ان الجيش الاميركي سوف يبدأ، في مطلع العام الجديد، بنقل فائض العتاد الاميركي العسكري من قواته في ألمانيا الغربية الى اسرائيل. كذلك اتفق الاثنان على زيادة مخزون العتاد الاميركي لحالة الطوارىء في المستودعات الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

وكان آخر لقاءات شامير، لقاؤه مع وزير الخارجية الاميركية، بيكر. ووصف شامير اللقاء، بأنه كان «جيداً كما كان الامر مألوفاً في السابق». وقالت مصادر صحفية اسرائيلية انه خلافاً للتقديرات التي سبقت محادثات شامير ـ بيكر، والتي تحدثت عن «توزيع أدوار» بين الرئيس الاميركي ووزير خارجيته، لناحية ان يقوم بوش بدور «المضيف المهذّب»، بينما يقوم بيكر بدور المحاور المتصلّب، فان المحادثات بين الاثنين تمّت في اجواء جيدة ومريحة. وأضافت المصادر ان المحادثات تناولت جملة من المواضيع، في مقدمها، بطبيعة الحال، الازمة في الخليج، وموضوع التقدّم في عملية السلام، والقرار المتوقّع ان يصدر عن مجلس الامن الدولي، وكذلك موضوع استيعاب الهجرة. ولناحية التفاصيل، ذكرت هذه المصادر ان شامير نقل الى الوزير بيكر احساس اسرائيل بالقلق بالنسبة الى مستوى التهديد العراقي، وان بيكر أكد له ان الولايات المتحدة الاميركية تدرك، وتتفهّم، هذا القلق. وأضاف بيكر ان حكومته سبق وأكدت، على الملأ، انها سوف تردّ على أي هجوم تتعرّض له اسرائيل (**المصدر نفسه**).

وعقد شامير لقاء غير متوقّع مع وزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، ترافق مع شائعات صحفية باحتمال ان يعلن الوزير السوفياتي، في ختام اللقاء، استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. لكن ذلك لم يحصل، وان كان الوزير السوفياتي أكد، في المؤتمر الصحافي الذي أعقب اللقاء، ان هذا الموضوع لم يعد مرتبطاً بأي شروط، وان المسألة مسألة وقت فقط. من ناحيته، أكد شامير للوزير السوفياتي ان اسرائيل لم تعد تمانع في اشراك الاتحاد السوفياتي في جهود السلام. وأضاف ان معارضة اسرائيل للمؤتمر الدولي ليست نابعة من مشاركة الاتحاد السوفياتي في ذلك المؤتمر (**معاريف**، ١٣/١٢/١٩٩٠).

هاني العبدالله

مشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة

«الهدف الذي تسعى هذه الميزانية الى تحقيقه هو استيعاب المهاجرين بنجاح من الجانب الاقتصادي، على المدى الطويل، وبالاخص من خلال نمو اقتصادي متسارع». بهذه الكلمات قدّم وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، مشروع الموازنة الجديدة للعام ١٩٩١، الى الكنيست، بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٠، وبلغ حجم الميزانية المقترحة حوالى ٦٦,٥ مليار شيكل لمدة تسعة شهور فقط، تمتد من نيسان (ابريل) وحتى كانون الاول (ديسمبر)، على ان يتبع ذلك تقليد جديد في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية يقضي بتقديم موازنة لسنوات عدّة في آن (هآرتس، ٢٥/١٢/١٩٩٠). وأشار موداعي، في خطابه في الكنيست، الى حالة الطوارىء التي تواجهها اسرائيل، نتيجة تدفق أعداد ضخمة من اليهود السوفيات، والحاجة الملحّة الى حشد جهود التنظيمات اليهودية في العالم، لتوفير الدعم المالي المطلوب لاستيعاب هؤلاء المهاجرين؛ الاّ انه اعترف، في الوقت عينه، بأن استيعاب مليون مهاجر، خلال أربع أو خمس سنوات، يعتبر مهمة غير ممكنة. وأوضح وزير المالية الاسرائيلية ان توجّه الحكومة الاقتصادي يقضي بأن يتولّى القطاع الاقتصادي الخاص المهمة الاساس في عملية استيعاب المهاجرين، مقارنة بما كان يجرى في الماضي، عندما كانت أعباء الاستيعاب تقع، بكاملها، على كاهل الحكومة، وأجهزتها. وبالتالي، فان نجاح الاستيعاب، في هذه الحالة، سيعتمد الى حدّ بعيد، على قدرة القطاع الخاص على توسيع الاطر الاقتصادية، استناداً الى مبادراته وقدراته الذاتية ومصالحه الخاصة، وصولاً الى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل تسعة بالمئة سنوياً. وأضاف الوزير ان الميزانية الجديدة لا تقتصر فقط على معالجة مشاكل الاستيعاب وتقديم حلول مباشرة لها في مجالات الاسكان والعمالة، بل تشكل، ايضاً، جزءاً متكاملاً من الخطة الاقتصادية الشاملة التي تهدف الى تغيير بنية الاقتصاد الاسرائيلي، بهدف جعله اكثر انفتاحاً على الاسواق العالمية، واكثر استجابة لتحديات المنافسة الانتاجية والتصديرية مع بضائع جنوب شرق آسيا والدول الاشتراكية بشكل خاص. وفي هذا المجال، شدّد موداعي على أهمية حشد المبادرات الخاصة لتوفير الاستثمارات في المعدّات والتجهيزات الصناعية، التي حققت زيادة بنسبة ١٩ بالمئة خلال الربع الثالث من العام ١٩٩٠، مقارنة بالفترة عينها من العام السابق. وتعليقاً على أزمة السكن في اسرائيل، والتي تهدّد بتفجير أزمات اجتماعية حادّة لا بد وان تلقي ظلالها السلبية على احتمالات نجاح عملية استيعاب الهجرة الحالية، أوضح موداعي ان الحكومة قد وفّرت الامكانات كافة تحت تصرف المقاولين، للبدء بمشاريع الاسكان اللازمة، وقدّمت القروض الكافية لانهاء هذه المشاريع بالسرعة الممكنة؛ وكذلك فعلت في مجال توفير فرص العمل للمهاجرين الجدد. وفي اشارة واضحة الى الاعباء المالية الضخمة التي تواجهها اسرائيل حالياً، اعترف موداعي بأن وزارته تواجه مصاعب حقيقية لتمويل العجز القائم في الميزانية والبالغ نسبة ٥,٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وأضاف ان مصادر تمويل مستلزمات الميزانية تأتي، اساساً، من زيادة الواردات (أي الضرائب والرسوم)، وتقليص النفقات (وخاصة الدعم الحكومي لبعض المواد الاساسية)، بالاضافة الى زيادة تعبئة الاموال من السوق الاسرائيلي والاسواق العالمية. وأوضح، في نهاية خطابه، ان الميزانية الجديدة تأتي ضمن اطار قيود كبيرة ناجمة عن عدم الوضوح ازاء تطور الاحداث السياسية العالمية، وأرقام المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي، وتطورات أزمة الخليج، واسعار الطاقة في الاسواق العالمية، والوضع في مجال السياحة الاسرائيلية التي تشكّل مورداً هامّاً للعملة الصعبة، وحجم الاموال التي

يمكن حشدها من الاسواق العالمية، وبالتالي حجم المساعدات المقدّمة من يهود العالم، ذلك ان «عدم الوضوح في هذه المجالات سيكون له انعكاسات بالغة الاهمية على صعيد الميزانية والتمويل في الاقتصاد الاسرائيلي، خلال السنة المقبلة (١٩٩١)» (**المصدر نفسه**).

البنود الاساسية في الميزانية

أُصدرت الصحف الاسرائيلية، في ١٩٩٠/١٢/٢٥، تحمل تفاصيل مشروع الميزانية الجديدة كما طرحها، في اليوم السابق، الوزير موداعي في الكنيست. وفي ما يلي الخطوط العريضة، كما وردت في خطاب وزير المالية الاسرائيلية:

١ ـ الدفاع والامن: بلغت الميزانية المقترحة للدفاع والامن الاسرائيلي ١٠,٧ مليارات شيكل، بزيادة ٤٣٠ مليون شيكل على الميزانية السابقة، مع بقاء النفقات الامنية المحلية على ما كانت عليه خلال العام ١٩٩٠؛ وفي المقابل، فان كميّات التحويل من العملات الاجنبية، بهدف دعم الشيكل، ستزداد من ٤٠٠ مليون دولار، في ميزانية العام ١٩٩٠، الى ٥٠٤ ملايين دولار للعام ١٩٩١. ويأتي ذلك نتيجة زيادة المبالغ المسموح بتحويلها من جانب الولايات المتحدة الاميركية، ابتداء من السنة المالية الجديدة ١٩٩١/١٩٩٢، وتوقّف العمل في مشروع الغواصات المتفق عليه مع المانيا.

أمّا الموازنة الامنية المحلية للعام ١٩٩١، فبلغت ٦,٩٨ مليارات شيكل، أي ما يعادل حجمها في العام ١٩٩٠، مضافاً اليها مبلغ ١,٣٥ مليار دولار من المساعدة العسكرية الاميركية. ويتوزع هذا المبلغ من المساعدة الاميركية الى بندين رئيسين: ٣٧٨ مليون دولار يتمّ تحويلها الى شيكلات اسرائيلية، و٩٧٢ مليون دولار يتمّ انفاقها في الولايات المتحدة الاميركية. وسجلت ميزانية الدفاع زيادة بقيمة ٣٥٥ مليون شيكل، لمواجهة تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، في حين بقي مبلغ ٣٣٠ مليون شيكل، المخصصة في العام ١٩٩٠ لمواجهة الاحداث في الخليج، بانتظار قرار من الحكومة الاسرائيلية.

٢ ـ الاسكان والاستيعاب: لحظت ميزانية ١٩٩١ البدء ببناء ٥٦ ألف وحدة سكنية حكومية، للاستجابة للطلب المتزايد على مساكن جديدة لمواجهة احتياجات الهجرة الكثيفة من الاتحاد السوفياتي. وبالتالي، فقد رصدت ميزانية بقيمة ٦,٥٥ مليارات شيكل لوزارة البناء والاسكان، من بينها مبلغ ٥,٦٤٢ مليارات شيكل للنشاطات الخاصة المرتبطة بعملية الاستيعاب: شراء مساكن وتطوير أراضٍ ومنح وقروض للمقاولين وللمهاجرين الجدد. أمّا وزارة الاستيعاب، فقد رصدت لها ميزانية بقيمة ١,٢ مليار شيكل، على اساس التقدير القائل ان عدد المهاجرين الذين سيتمّ استيعابهم مباشرة، من طريق الوزارة، سيصل الى ٢٩٠ ألفاً من أصل ٣٠٠ ألف مهاجر خلال العام (هذا في حين ارتفعت أرقام التوقعات الى ٤٠٠ ألف مهاجر خلال هذا العام). وكانت الحكومة الاسرائيلية اتخذت، قبل شهر تقريباً، سلسلة من القرارات تهدف الى خفض مستوى الانفاق لاستيعاب الفرد الواحد، بهدف توسيع قاعدة المهاجرين المستفيدين من الدعم الحكومي، وذلك على النحو التالي:

- خفض قيمة «سلّة الاستيعاب» المخصصة سنوياً للمهاجرين الجدد، والتي قدّرت، سلفاً، بقيمة ٣٠ ألف شيكل للعائلة متوسطة الحجم، بحيث يصل التخفيض الى ثلاثة آلاف شيكل للعائلة، و١٥٠٠ شيكل للمهاجر الفرد.
- زيادة عدد المشاركين في صفوف تعليم اللغة العبرية في المعاهد المخصصة لذلك (اولبانيم) من ١٥ الى ٢٥ تلميذاً.
- اقتصار المساعدة المالية للمهاجرين الطلاب على رسوم التعليم فقط.
- الغاء الدعم الذي كانت تقدّمه وزارة الاستيعاب الى اولاد المهاجرين.
- الغاء الاعفاء من ضريبة المركبات الذي كان يتمتع به المهاجرون الجدد.

٣ ـ التربية والتعليم والصحة: بلغت ميزانية التربية والتعليم، للعام ١٩٩١، ٤,١ مليارات شيكل، مع رصد ميزانية تطوير بقيمة ٢٧٥,٥ مليون شيكل اضافية، لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد الصفوف (حوالى ١٣٠٠ صف جديد) نتيجة الهجرة

الحالية. أمّا وزارة الصحة، فرصد لها مبلغ ١,٨ مليار شيكل، لوحظ من بينه مبلغ ١٣ مليون شيكل اضافية لخدمات الصحة النفسية واعادة التأهيل للمصابين والمعاقين، ومبلغ مماثل لتغطية النفقات المترتبة على استيعاب الهجرة الكثيفة الحالية. وسترتفع كلفة اليوم العلاجي الواحد، اعتباراً من نيسان (ابريل) المقبل، الى مبلغ ٥٢٣ شيكل.

٤ ـ الصناعة والتجارة: رصدت الميزانية العامة مبلغ ١,٦ مليار شيكل لوزارة الصناعة والتجارة، التي وضعت في مقدّم قائمة اولوياتها تأمين فرص عمل للمهاجرين الجدد. فإلى جانب الضمانات الحكومية الواسعة المقدّمة الى أرباب الصناعة والأعمال والمستثمرين، اعتمدت وزارة الصناعة والتجارة، في ميزانيتها الجديدة أيضاً، على عاملين هامين، هما:

○ تشجيع الاعمال الصغيرة، من خلال اقامة صندوق لتقديم قروض الى ذوي المبادرات الصغيرة، بحيث يتمكّنون من إقامة مشاريع جديدة، أو توسيع مشاريع قائمة. أمّا الضمانات التي يطلبها هذا الصندوق من أصحاب المشاريع الصغيرة، مقابل تقديم القروض اليهم، فتقتصر على معدّات المشروع ذاته والضمانة الشخصية.

○ إقامة شركة حكومية للاستثمارات في أسهم المشاريع التي تتميز بنسبة معيّنة من المخاطرة الاقتصادية، وتحتمل، في الوقت عينه، امكانات عالية من النجاح. ويمكن لهذا الصندوق المساهمة بنسبة تصل الى ٤٩ بالمئة من رأس مال هذه المشاريع.

٥ ـ الزراعة: نالت وزارة الزراعة مبلغ ١,٥ مليار شيكل في الميزانية الجديدة. وبالاضافة الى إلغاء الدعم الحكومي لعدد من المواد الغذائية، وخاصة الحليب واللحم والدواجن والخضروات والفواكه والبيض، فقد ارتكزت الميزانية الجديدة على عدد من المقررات الحكومية، اهمها:

○ فتح التصدير الزراعي للمنافسة المحلية والعالمية، وإلغاء الاحتكار الذي كانت تتمتع به شركة «اغركسكو» والمجالس المحلية، وذلك لصالح شركة التصدير والتسويق، اعتباراً من ١/٥/١٩٩١.

○ تقليص الطاقة البشرية في مجالس الانتاج الزراعي بنسبة ١٥ بالمئة، على ان تقدّم وزارة الزراعة، خلال ستة شهور، مخططاً لاعادة بناء وتشكيل هذه المجالس.

○ تفويض وزير الزراعة بمهمة تحديد رسوم المياه للزراعة، وذلك بالتشاور مع وزير الداخلية، وموافقة وزير المالية، وبالتالي إلغاء الحاجة الى اقرار لجنة المياه في الكنيست، ويتمّ تحديد هذه الرسوم طبقاً لكلفة استخراج المياه وتوزيعها.

والى جانب ذلك، رصدت الميزانية الجديدة مبلغ ٤١,٣٥١ مليون شيكل لنفقات مكتب رئيس الحكومة، في حين خصصت مبلغ ٢١٤ مليون شيكل للمؤسسات والمعاهد الدينية.

هذه الميزانية، التي بلغ العجز فيها قيمة ٩,١ مليارات شيكل، منها ٦,٣ مليارات بدون اعتماد (٥,٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي)، ستكون لها انعكاسات مباشرة على حياة الفرد اليومية في اسرائيل.

○ زيادة العبء الضريبي برفع ضريبة القيمة المضافة من ١٦ الى ١٨ بالمئة، وفرض رسوم استيعاب على ضريبة الدخل للافراد بنسبة خمسة بالمئة لمدة ثلاث سنوات.

○ انخفاض الاجور بنسبة ١,٥ بالمئة للاجر المتوسط الحقيقي، وذلك نتيجة زيادة العرض في سوق العمالة مع استمرار موجة الهجرة الكثيفة الحالية.

○ ارتفاع معدّلات الفائدة نتيجة للزيادة الملحوظة في حجم الاموال التي تعتزم الحكومة تعبئتها من الجمهور، خلال السنة المقبلة، لتمويل العجز في الميزانية.

○ تقليص المخصصات العائلية، وذلك بالغاء المخصص للولد الأول في العائلات التي لا يتجاوز عدد أولادها ثلاثة وتتمتع بدخل يزيد بنسبة ٩٥ بالمئة على الاجر المتوسط. كذلك سيتمّ تخفيض عدد الذين يُستحقون منحاً اجتماعية بمعدل ستة آلاف شخص، بحيث يصبح عددهم ١٩ ألفاً.

○ ارتفاع عدد الطلاب في الصفوف المدرسية من ٢٨ الى ٣٥ طالباً.

○ انخفاض في مستوى الخدمات العامة،

وذلك بتخفيض اثنين بالمئة من نفقات تشغيل مختلف المرافق الحكومية.

○ خفض المساعدة الفورية المقدمة الى المهاجرين الجدد بقيمة ثلاثة آلاف شيكل للعائلة الواحدة، وزيادة عدد طلاب «الاولبانيم» وتقليص المساعدة للطلاب المهاجرين، والغاء الاعفاء الضريبي على السيارات.

○ الغاء الدعم الحكومي عن المواد الغذائية كافة، مع الاحتفاظ بالرقابة على اسعارها.

○ خفض مجموع أيام تجنيد الاحتياط في الجيش الاسرائيلي من عشرة الى ثمانية ملايين يوم خدمة، مع زيادة اعداد الجيش الدائم في المقابل (**هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

ميزانية هجرة وأمن

تشير الأرقام المعلنة لمشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة الى سيطرة بندي الامن (١٠,٧ مليارات شيكل) والهجرة والاستيعاب (١٢,٣ مليار شيكل) على مجمل النفقات العامة، مضاف اليهما تسديد الفوائد عن قروض الدولة بقيمة ٩,٧ مليارات شيكل. أمّا الخدمات العامة (تربية وتعليم وصحة ورعاية اجتماعية)، فبلغ مجموع مخصصاتها ١٤,٤ مليار شيكل، ونال القطاع الاقتصادي ٢,٩ مليار شيكل من الميزانية المقترحة (**دافار**، ٢٥/١٢/١٩٩٠). ومقارنة بالعام ١٩٩٠، فان النفقات العامة لميزانية ١٩٩١ سجلت زيادة بنسبة ٢٣ بالمئة، كنتيجة للزيادة الهائلة في نفقات استيعاب المهاجرين، كما ظهر ذلك، بوضوح، في مخصصات وزارات البناء والاستيعاب والتعليم والصناعة والتجارة. ومع هذه الزيادة في النفقات العامّة كان لا بد من زيادة العجز الذي ارتفع الى ٦,٣ مليارات شيكل بدون اعتماد. ولتغطية هذا العجز، لجأت الحكومة الاسرائيلية الى رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٦ الى ١٨ بالمئة، وفرض رسوم استيعاب بنسبة خمسة بالمئة على ضريبة الدخل. كما تعتزم الحكومة بيع عدد من شركاتها العامة لتأمين مبلغ ١,٨ مليار شيكل، وتأمين قروض من الخارج بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل، واستخدام ودائع الحكومة في «بنك اسرائيل» بقيمة ١,٨ مليار شيكل، وتجميع رأس مال اجمالي من الجمهور بقيمة ٤,٧ مليارات شيكل. واعتبر مدير عام وزارة المالية، يعقوب ليفيشتس، ان «نسبة العجز في الميزانية بلغت حدّ الخطر، ولكنها مشروعة، نظراً الى الاعتبارات على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال، يجب ان ننظر الى الهجرة على انها استثمار، وبالتالي يجب تمويلها على حساب الاجيال المقبلة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١٢/١٩٩٠). واعتبر المراقبون الاقتصاديون ان الخطر الاكبر في عجز بهذا الحجم هو اضطرار الحكومة الى تحويل الموارد المالية من القطاع التجاري الى القطاع العام لتمويل هذا العجز. وطالما ستكون الحكومة بحاجة الى حشد كميات كبيرة من الاموال من السوق المحلي، فان الاحتمالات تتزايد بارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي لا مفرّ من اللجوء الى الاقتراض والحصول على مساعدات من الخارج، تفادياً للدخول في دوّامة التضخم والفائدة المرتفعة والبطالة المتزايدة التي يتوقع ان تصل عشرة بالمئة العام ١٩٩١ (**معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

موقف حزب «العمل» والهستدروت

شنّت الاوساط العمّالية انتقادات حادة على مشروع الميزانية المقترحة. واعتبر رئيس حزب «العمل» عضو الكنيست، شمعون بيرس، ان الحكومة قصّرت في اداء دورها الاقتصادي، وخاصة في مجال تقليص النفقات بدلاً من زيادة الضرائب. وقال مشيراً الى تأثير الوضع السياسي في نجاح الخطة الاقتصادية واستيعاب الهجرة: «لا يمكن استيعاب المهاجرين بدون أموال؛ والمطلوب حوالى ٢٥ مليار دولار على أقل تقدير. والسؤال هو من أين نأتي بهذه الاموال؟ لو كان الوضع السياسي مختلفاً، لكان بالامكان الحصول على هذه الاموال من اوروبا» (**دافار**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

وتوقع رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، ان يصل العجز نسبة ١٣ ـ ١٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، الامر الذي سيؤدي الى انفجار التضخم والتسبّب في كارثة اقتصادية. وشدّد عضو الكنيست جاد يعقوبي، أيضاً، على خطورة العجز الكبير في الميزانية، الذي سيؤدي الى تضخم مرتفع وبطالة كبيرة. واعتبر ان الهجوم على سياسة الليكود الاقتصادية يجب ان يتركز على

ثلاث نقاط: غياب أية سياسة اقتصادية، والفشل في اتخاذ اجراءات حيوية في قطاع البناء، وعدم القدرة على حشد موارد مالية كافية (**المصدر نفسه**).

وشنّ رئيس لجنة المالية في الكنيست، ابراهام شوحاط (معراخ)، هجوماً شديداً على سياسة الحكومة الاقتصادية، قائلاً ان اسرائيل لم تشهد من قبل مثل هذه الفجوة بين خطورة الوضع الذي تواجهه وعجز الحكومة عن اداء واجبها. وأضاف ان الحكومة ورئيسها يتلهّون بالتوافه من الامور، ويتصرّفون بلا مبالاة، ويفتقدون الروح القيادية والقدرة على التصدي للتحديات. واشار الى انه على الرغم من الضائقة والعجز في الميزانية، فقد قررت الحكومة تقديم مساعدات اضافية الى المعاهد الدينية ارضاء للاحزاب الدينية، لضمان تأييدها في الكنيست، كما رفعت المخصصات الامنية والدفاعية وميزانية السلطات المحلية. واتهمت عضو الكنيست شولاميت ألوني (راتس ـ قائمة حقوق المواطن) وزارة المالية بتبذير أموال طائلة لأغراض دعائية «دون ان يؤدي ذلك بأي مواطن الى المساهمة في المهمات الوطنية». واعتبرت عضو الكنيست تمار غوجنسكي (حداش ـ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، ان جميع المخططات الحكومية، بما في ذلك الميزانية المقترحة، قائمة على الرمال وروح المغامرة العسكرية (**المصدر نفسه**).

واستمر هجوم المعارضة على مشروع الميزانية خلال جلسة مناقشة الميزانية في ٢٥/١٢/١٩٩٠، والتي تميّزت بغياب الوزير موداعي عنها، ممّا أثار استياء عدد كبير من النواب الحاضرين. وطالبت رئيسة اللجنة الاقتصادية في الكنيست، شوشانا أربيلي ـ ألموزلينو (معراخ)، بعدم الموافقة، اطلاقاً، على مشروع الميزانية الذي يلقي العبء الاكبر من نفقات استيعاب الهجرة على كاهل محدودي الدخل والشغّيلة، وقالت ان الميزانية المقترحة لا تقدّم أي حل لأزمة البطالة، وبالتالي فانها لن تؤدي الاّ الى زيادة الفجوة الاجتماعية. وهاجم عضو الكنيست غرشون شفاط (هتحياه) الحملة الاعلامية التي وضعتها الحكومة لانجاح استيعاب المهاجرين، واعتبرها تبديداً للاموال، ودعا رئيس الحكومة الى أخذ زمام الامور بيده وتولّي مسؤولية تعبئة الجمهور لدعم برنامج الاستيعاب والمساهمة فيه.

أما عضو الكنيست حاييم اورون (مبام)، فطالب باحالة مشروع الميزانية الى أرشيف الدولة، حيث ان أحداً لن يستخدمه. وانضم عدد آخر من اعضاء الكنيست عن المعراخ الى قائمة منتقدي سياسة الحكومة الاقتصادية (**هآرتس**، ٢٦/١٢/١٩٩٠).

وكان «بنك اسرائيل» حذّر، في وقت سابق، من عزم الحكومة على استخدام ودائعها لدى البنك من أجل تغطية العجز في الميزانية المقترحة. وأوضح حاكم «بنك اسرائيل»، ميخائيل برونو، ان الجزء الاكبر من أموال الودائع الحكومية لا يمكن استخدامه لتغطية العجز، حيث انه موجّه الى اغراض اخرى (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١٢/١٩٩٠). وتبلغ قيمة الودائع الحكومية في «بنك اسرائيل» حوالى خمسة مليارات شيكل، قد يسمح البنك للحكومة باستعمال ٩٠٠ مليون شيكل منها فقط، ما لم توافق وزارة المالية على منح البنك المركزي حرية العمل في سوق المال المحلي.

وعلى الصعيد العمالي، استبق الهستدروت الاحداث الاقتصادية المقبلة وأعلن اضراباً مفتوحاً في ٢/١٢/١٩٩٠ شمل قطاعات واسعة من الخدمات العامة والخاصة، بهدف ممارسة ضغط على الحكومة لتحقيق عدد من المطالب العمّالية. واتخذ قرار الاضراب الشامل بموافقة جميع كتل الهستدروت، بما فيها كتلة الليكود. وقال مندوب هابوعيل همزراحي، شلومو غمليئيل، ان الحكومة أعلنت حرباً شاملة على العمال بتبنّيها «قانون التسويات» الذي قدّمته الى الكنيست على أساس انه سيؤدي، في حال اقراره، الى نسف جميع الاتفاقيات العمالية السابقة. واعتبر رئيس القسم المهني في الهستدروت، حاييم هبرفيلد، ان اقتراحات وزارة المالية ضمن اطار «قانون التسويات» هي مجرد «الوجبة الاولى من الاعباء المفروضة على الجمهور؛ امّا الوجبة الثانية، فهي مقبلة ضمن اطار الميزانية المقترحة وما تشمله من ضربة شديدة موجهة الى المتقاعدين ومخصصات الضمان الاجتماعي»، وأضاف هبرفيلد ان الحكومة تحاول الحاق ضرر لم يسبق له مثيل بمصالح العمال والمتقاعدين، من خلال تخفيض الحد الادنى للاجور، والمساس بربحية صناديق التقاعد، والغاء الاتفاقات العمالية السابقة (**دافار**، ٢٨/١١/١٩٩٠).

كما حذّر رئيس كتلة الليكود في الهستدروت، يعقوب شماي، من ان تطبيق قانون الحد الادنى للاجور بصيغته الجديدة سوف يشجع ارباب العمل على الاستغناء عن العمال الحاليين واستخدام آخرين من المهاجرين الجدد بأجور أقل، الامر الذي سيرفع حدّة التوتر بين هؤلاء المهاجرين والقدامى (**معاريف**، ٢٩/١١/١٩٩٠).

شهدت الايام القليلة التي سبقت موعد الاضراب المفتوح اتصالات حثيثة بين الوزير موداعي ونائبه، من جهة، وبين سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، ومساعديه، من جهة اخرى، بهدف التوصل الى اتفاق تسوية لتجنّب الخسائر الفادحة التي قد تصيب القطاع الاقتصادي في حال تنفيذ الاضراب. كما سارع كيسار الى ضمان تأييد اتحاد غرف التجارة، واتحاد ارباب الصناعة، بعد ان هدّدا باستصدار أمر قضائي بمنع الاضراب، وذلك باعلانه عن ان الاضراب لن يشمل قطاعي الصناعة والاعمال (**دافار**، ٣٠/١١/١٩٩٠).

ومع اقتراب موعد الاضراب المعلن، تركزت محاولات التسوية على نقطتين اساسيتين: فرض ضريبة على صناديق التقاعد وأرباحها، وتخفيض الحد الادنى للاجور. ومع فشل الطرفين، وزارة المالية والهستدروت، في التوصل الى اتفاق تسوية بشأن هذين البندين، شهدت اسرائيل يومين من الاضراب العام شمل قطاعي التعليم والصحة والوزارات الحكومية والسلطات المحلية وخدمات الطوارىء والموانىء والمطارات والاذاعة والكهرباء والبريد والصناعة الجوية والعسكرية والمواصلات وشركة «مكوروت» (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٩٠). ومنذ اليوم الاول للاضراب تبين ان الاقتصاد الاسرائيلي يواجه خسائر بعشرات الملايين من الشيكلات، الامر الذي دفع الوزير موداعي الى دعوة كيسار الى التوجه معاً الى رئيس الدولة من أجل التوسط بين الطرفين (**يديعوت احرونوت**، ٣/١٢/١٩٩٠).

مع انتهاء اليوم الثاني للاضراب، تمّ التوصل الى اتفاق بين المالية والهستدروت لانهاء الاضراب في القطاع العام، على أساس البدء، فوراً، بمفاوضات، بهدف التوصل الى تسوية بشأن التعديلات في قانون الحد الادنى للاجور. وفي ملحق غير معلن لهذا الاتفاق، تحدد فرض ضريبة على ارباح صناديق التقاعد بنسبة ١٣,٣ بالمئة، بدلاً من نسبة عشرين بالمئة، كما طالبت بذلك وزارة المالية. كما تمّ الاتفاق على ان تستمر المفاوضات بشأن الحدّ الادنى للاجور حتى تاريخ ١٥/١/١٩٩١؛ فاذا لم يتمّ التوصل الى تسوية في ذلك الحين، يحق لوزير المالية اعادة طرح قانون وزارته في الكنيست (**دافار**، ٤/١٢/١٩٩٠).

وكما في كل عام، تمتّ الموافقة، في القراءة الاولى في الكنيست، على مشروع الميزانية الجديدة بتأييد ٥٣ نائباً من الائتلاف الحكومي، ومعارضة ٤٨ نائباً من المعارضة، وامتناع ثلاثة نواب (اثنان من حركة «موليدت» والنائب يعقوب شماي من الليكود)، وغاب اعضاء حركة «هتحياه» احتجاجاً على رفض وزارة المالية، حسب ادعائهم، رصد مبلغ ٢٨ مليون شيكل لتمويل استيعاب الفي عالم من المهاجرين الجدد في وزارة العلوم والتكنولوجيا. ومن جهته كرر الوزير موداعي، في خطاب قبيل التصويت على مشروع الميزانية، القول ان أرقام الميزانية تستند الى توقّعات أكيدة بقدوم ٣٠٠ الف مهاجر جديد خلال العام ١٩٩١، وبتحديد العجز المالي بنسبة ٥,٥ بالمئة فقط خلافاً لقول عضو الكنيست ابراهام شوحاط ان العجز سيصل الى سبعة بالمئة. وبعد اقرار الميزانية المقترحة بالقراءة الاولى، أُحيل مشروع الميزانية الى اللجنة المالية التابعة للكنيست لمناقشته وادخال تعديلات عليه، تمهيداً لاعادة طرح الميزانية لاقرارها في القراءتين، الثانية والثالثة، في الكنيست، عشية بدء السنة المالية الجديدة، في بداية نيسان (ابريل) ١٩٩١ (**هارتس**، ٢٧/١٢/١٩٩٠).

م. ب.

الخيار الوسط

دخلت الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، عامها الرابع، وسط أجواء من التوتر الشديد اكدت ان محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، على امتداد السنوات الثلاث الماضية، تثبيت واقع تعايش مع الانتفاضة، على قاعدة القبول بمستوى معيّن من الخسائر المادية والبشرية في مقابل منع الانتفاضة من تحقيق اي من أهدافها، او محاولتها التقدم على هذا الطريق، هي جزء من تكتيكات وسياسات كثيرة فاشلة اعتمدتها سلطات الاحتلال في مواجهة الانتفاضة. وعلى العكس من ذلك، بدا ان الانتفاضة تمكّنت، بعد ثلاث سنوات، من كسر حالة التعايش التي سادت في مراحل سابقة. واتخذت مع اقتراب الذكرى الرابعة لانطلاقتها ملامح وتوجّهات وجد فيها اسرائيليون كثيرون انعطافاً نحو مرحلة اكثر خطورة. فقد بلغ التوتّر بين المواطنين، في الضفة والقطاع، وسلطات الاحتلال الاسرائيلية، ذروته في خلال الشهرين الماضيين، «وبات الاسرائيليون، الذين رأوا في الانتفاضة مصدر ازعاج [لهم من] خارج الجدار يشعرون بالجدران تنهار وتُخْترق» (**القدس العربي**، لندن، ١٠/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن افتتاحية **هآرتس**، ٩/١٢/١٩٩٠).

فقد اجتازت الانتفاضة حواجز ومفاهيم أمنية كثيرة مع عبور بعض انشطتها وفعالياتها «الخط الأخضر»، حيث أوقعت عدداً من الاصابات في صفوف الاسرائيليين في كبرى المدن في البلاد، مبددة جميع التقديرات الرسمية الاسرائيلية، بدءاً بتوقّعات وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، في العام ١٩٨٨، «ان يتعب الفلسطينيون قبلنا»، وانتهاء بفكرة فرض التعايش على الانتفاضة التي راجت مؤخراً، فقد «تحوّلت الانتفاضة الى حرب شعب ضد شعب آخر» (**المصدر نفسه**، ٥/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن افتتاحية **هآرتس**، ٤/١٢/١٩٩٠). واصبحت المناطق المحتلة، في الضفة والقطاع، وبفعل كفاح السنوات الثلاث الماضية «منفصلة، عملياً، عن دولة اسرائيل التي تقتصر سيطرتها، [راهناً]، على الاماكن التي تقع تحت السيطرة المباشرة للجيش [الاسرائيلي] على محاور الطرق الرئيسة وداخل المستوطنات، [في الوقت الذي] نجح الفلسطينيون في تنظيم حكم ذاتي لأنفسهم، [أخذوا] يديرون، من خلاله، حياتهم اليومية» (اسحق غال ـ نور، «الانتفاضة نسفت امكانية الاحتفاظ بالمناطق بعد ٢٣ عاماً من الاحتلال»، **المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ١١/١٢/١٩٩٠).

أشارت وقائع ومظاهر الاحتفال بالذكرى الثانية لاعلان استقلال دولة فلسطين، التي حدثت في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠؛ ومن بعدها، بأسابيع، احتفالات الذكرى الرابعة لانطلاقة الانتفاضة، في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، والتي عمّت مختلف مناطق الضفة والقطاع، الى المستوى النسبي الذي وصلته مرحلة الاستقلال الداخلي. ففي احتفالات الذكريين الوطنيتين، غطت المظاهر الوطنية وعلم فلسطين والرايات واليافطات والشعارات الوطنية واشكال الزينة جميع مناطق الضفة والقطاع، فيما استمرت التظاهرات واشكال الاحتجاج الاخرى طيلة أيام الاحتفال بالمناسبتين، اللتين عكستا حالة مثلى لقدرة الانتفاضة على كسر التعايش مع الاحتلال، واحباط التكتيكات الاسرائيلية الأخرى.

تمكّن الفلسطينيون، في الضفة والقطاع، من الوصول الى هذا المستوى من الاستقلال الداخلي النسبي بعد ثلاث سنوات، أصابوا، في خلالها، أربعة آلاف اسرائيلي، ما بين جندي ومدني، بجروح؛ وقاموا بمئة وعشرين ألف عملية رشق حجارة، والفين وخمسمئة عملية القاء زجاجات

حارقة، وثمانية وخمسين هجوماً بقنابل يدوية (**هآرتس**، ١٠/١٢/١٩٩٠).

دفعت الانتفاضة، منذ انطلاقتها وحتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، طبقاً لتقرير أخير اصدره مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان «بتسيلم»، ٧١٢ شهيداً، سقط منهم ٢٨٥ شهيداً في العام الاول للانتفاضة، و٣٠٣ في العام الثاني، و١٢٤ في العام الثالث. واستشهد ٦٨٥ مواطناً، من بين مجموع عدد الشهداء الاجمالي، نتيجة الاصابة بالاعيرة الحية، او البلاستيكية، او المطاطية. وبالمقابل، قتل الفلسطينيون من الاسرائيليين ٣١ شخصاً، منهم ستة جنود من قوات الأمن الاسرائيلية، و٢٥ مدنياً، قتل ثلاثة من بينهم في العام الاول للانتفاضة و٢٣ في العام الثاني وخمسة في العام الثالث. وقتل اسرائيليان نتيجة اطلاق نار عليهما، وأحد عشر اسرائيلياً نتيجة الطعن بسكاكين، و١٦ في حادث الباص الرقم ٤٠٥، وواحد نتيجة انفجار وشوّهت جثة اسرائيلي آخر (**القدس العربي**، ٧/١٢/١٩٩٠).

في خلال الفترة عينها، هدم الجيش الاسرائيلي ٢٠٨ بيوت، منها ١٦٩ بيتاً في قطاع غزة؛ واغلق مئة وستين بيتاً آخر في الضفة و٧٣ في قطاع غزة. وبلغ عدد المعتقلين من الفلسطينيين ٩٩٧٢، بينهم ٤٤٠١ أُصدرت احكام ضدهم، و ١٣٣٢ ينتظرون المحاكمة، و٣٤٧٧ ينتظرون اجراءات «قانونية» أخرى، و ٧٦٢ معتقلاً ادارياً، بالاضافة الى اربعة آلاف معتقل موجودين في السجون الاسرائيلية، بينهم ٢٥٠٠ ينفذّون احكاماً أُصدرت بحقهم (**المصدر نفسه**).

تحوّل كبير

منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، شهدت المناطق المحتلة تحوّلاً بارزاً في اساليب عملها، وتغيراً في بعض أدواتها، فتزايدت عمليات الطعن بالسكاكين والاشتباكات المسلّحة وعمليات زرع العبوات الناسفة واطلاق النار مباشرة على اسرائيليين. في هذا الصدد، ذكرت مصادر اسرائيلية، أبدت قلقاً واضحاً من احتمالات انتقال الانتفاضة، كلّية، الى مرحلة العمل المسلّح ضد الاسرائيليين، عموماً، انه، في خلال الشهور الثلاثة الماضية، سجّلت ٢٤ حادثة اطلاق نار، على اسرائيليين، من كمائن نصبها فلسطينيون؛ منها ١٥ حادثة وقعت في الضفة الفلسطينية وتسعة حوادث في قطاع غزة. ولاحظت المصادر نفسها تزايد عدد الشحنات المتفجرة التي وضعت على الطرقات (**هآرتس**، ٦/١٢/١٩٩٠).

تواصلت أعمال الطعن بالسكاكين منذ ما بعد مذبحة الأقصى، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، بكثافة اكبر. ولعب العمّال الفلسطينيون، العاملون في اسرائيل، دوراً بارزاً فيها. ونتيجة ذلك، بدأ الاسرائيليون يشعرون بخطورة تواجد هؤلاء بينهم، بعد ان «تأكدوا ان الفلسطينيين الذين يتولّون تنظيف شوارعهم ويخدمون في مطاعمهم، هم، انفسهم، الذين يحملون وزر الانتفاضة في المناطق [المحتلة]. لقد اقنع الاسرائيليون أنفسهم [ولفترة زمنية] بأن هؤلاء الفلسطينيين، الذين يتولّون عنهم القيام بالاعمال الدونيّة، مختلفون عن أولئك الذين يرشقون الحجارة ويتعرّضون لغاز ورصاص الجيش الاسرائيلي» (داود كتاب، «موجات طعن»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٨٩، ٧/١٢/١٩٩٠، ص ١٣).

لقد كانت مذبحة الاقصى، التي استشهد، في خلالها، واحد وعشرون مواطناً، وجرح مئة وخمسون، نقطة تحوّل على هذا الصعيد، فساهمت في العمليات الجديدة عناصر غير منتمية ضمّت، في الغالب، شباناً عاديين «رأوا في الاعتداء [على الحرم الشريف] محاولة لتدنيس شيء خاص. ولم يقتصر ذلك على المتديّنين وحدهم؛ فما حدث، في الاقصى، كان من الممكن ان يصيب أي فلسطيني». من جهة أخرى، ساهمت الهجومات التي وقعت، في الشهور الأخيرة، عبر الحدود المصرية، والاردنية، واللبنانية، مع اسرائيل، في رفع معنويات الفلسطينيين، واندفاعهم، بصورة اكبر، نحو تنفيذ عمليات انتقامية ضد المحتلين الاسرائيليين (**المصدر نفسه**).

قابل الاسرائيليون التطور الجديد بكثير من الشك، وبدأوا ينظرون الى العمال الفلسطينيين على أنهم «قتلة». وعبّر بعض الاسرائيليين عن ارتياحه لقيام سلطات الاحتلال بمنع العمال الفلسطينيين

من دخول اسرائيل لمدة اربعة أيام (**المصدر نفسه**)، بينما رأت الاوساط الامنية الاسرائيلية، في موجة الطعن بالسكاكين، مرحلة جديدة في الانتفاضة دلّ طابعها المميز على «ظهور شخصية انتفاضية جديدة، قوامها شبان وشابات لا ماض جنائياً او [سياسياً] لهم، يتطلعون الى قتل اليهود، ولا ينتمون الى اية منظمة فدائية، وسلاحهم هو السكين، ويعملون دون رادع وبشكل انتحاري» (**معاريف**، ١٣/١٢/١٩٩٠). وتوقعت الاوساط ذاتها ان تستمر الموجة الحالية من أعمال الطعن بالسكاكين؛ وربما تزايدت في فترة مقبلة في ما وراء «الخط الاخضر»، وضد المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع. وقد عارض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، تقديرات الاوساط الامنية هذه، واعتبر أعمال الطعن بالسكاكين موجة عابرة (**عل همشمار**، ٢٤/١١/١٩٩٠).

سبّبت الحرب «الجديدة»، هذه، مصاعب كبرى للقيادة الاسرائيلية. فقد اعترف البعض بأن الانتفاضة تتجه نحو تغيير المفاهيم الامنية السائدة، في ما يتعلق بأهمية الاحتفاظ بالارض كعامل أمني. فقد كانت وجهة النظر، حتى فترة قريبة، تقرّ بأن المناطق المحتلة تشكل حزاماً أمنياً لاسرائيل، واضافة حقيقية لامنها. ثمّ «علمتنا [اي الاسرائيليين] الانتفاضة انه يوجد ثمن أمني باهظ للاحتفاظ بهذه المناطق. وتبيّن لنا، فجأة، ان هناك ما يقلّص العمق الاستراتيجي، الذي أضيف الينا بفضل المناطق [المحتلة]، تقليصاً جيداً» (زئيف شيف، «تراكم الانتفاضة سيؤدي الى آثار استراتيجية على أمن اسرائيل»، **القدس العربي**، ٥/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٤/١٢/١٩٩٠). وكلما استمرت الانتفاضة وامتدت الى داخل «الخط الأخضر» تبيّن للكثيرين ان العمق الاستراتيجي لا يشكل جواباً عن المشاكل الأمنية (**المصدر نفسه**).

اضطرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى عزل المناطق المحتلة، ومنعت العمّال الفلسطينيين من التوجّه الى اعمالهم في اسرائيل. وقد اتخذ هذا الاجراء ضمن سلسلة اجراءات أخرى. لكن، وعلى الرغم ممّا يسببه ذلك من اضرار اقتصادية مباشرة، فقد نظر اليه المواطنون بشيء من الرضى. بل ان رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، اعتبره «خطوة أولى نحو الاستقلال»، مشيراً الى ان اسرائيل أعادت، باجرائها هذا، إحياء فكرة «الخط الأخضر» الوهمي كفاصل بينها وبين مناطق الضفة والقطاع (**القدس العربي**، ٥/١١/١٩٩٠). أمّا في الجانب الاسرائيلي، فقد أثارت فكرة احياء «الخط الأخضر» نقاشاً حاداً وتوافقاً غريباً داخل الاوساط السياسية، والحزبية. فالمتطرفون، من اليمين واليسار، أيّدوا القطيعة مع الاراضي الفلسطينية المحتلة. فقد فاجأ عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، المعروف بأنه من الحمائم، الطبقة السياسية في اسرائيل باقتراحه ابقاء قرار منع الفلسطينيين من دخول اسرائيل ساري المفعول. وقال: «ان الحياة المشتركة لم تعد ممكنة... لا يوجد، في الجانب الاسرائيلي، من يمكنه التهاون بالتعرض للخطر وهو في بيته. ان رغبة الثأر من العرب تتزايد كل يوم». واضاف: «لم يعد بامكاننا التهاون في عار مشاهدة العرب يعملون في اعمال وضيعة في اسرائيل»، مقترحاً، من جديد، اقامة دولة فلسطينية (**القدس العربي**، ١٤/١١/١٩٩٠).

أمّا في معسكر اليمين المتطرف، فقد برز رحاميم زئيفي، الذي اعتبر التعايش العربي ـ الاسرائيلي مستحيلاً. ورأى ان الانفصال يتمّ «من خلال ترحيل طوعي للفلسطينيين الى الاردن». واعتبر رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق، رفائيل ايتان، العمال العرب «قتلة». وأيد التسريع باقامة مستوطنات في الضفة والقطاع. وتباينت الآراء داخل تكتل ليكود، «وبات من الصعب سماع لغة واحدة». فوزير البناء والاسكان، أريئيل شارون، ووزير الزراعة، اسحق موداعي، دعيا الى الابقاء، ولأطول فترة زمنية ممكنة، على قرار منع دخول العمال الفلسطينيين الى اسرائيل، واعتبراه عقاباً. أمّا رئيس الحكومة، شامير، ووزير الدفاع، موشي ارنس، فقد تمسّكا بالدعوة الى اجراء انتخابات، وهو المشروع الذي تبنّته الحكومة الائتلافية في أيار (مايو) ١٩٨٩، والذي يؤدي الى قيام حكم ذاتي اداري في الضفة والقطاع. أمّا أوساط الجيش الاسرائيلي، فعارضت، بالاجمال، فكرة فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل (**المصدر نفسه**).

الاختيار الصعب

واجهت القيادة الموحّدة للانتفاضة موقفاً هو الاكثر تعقّداً ممّا مر بها في خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد وجدت نفسها قبالة وضع يتطلب منها استيعاب التحوّلات الجارية في الشارع الفلسطيني، في الضفة والقطاع، الذي اخذ يشعر بأن أدوات الكفاح السابقة لم تعد كافية. وفي الوقت عينه توجّب عليها الحفاظ على طابع الانتفاضة الذي عرفت به طيلة الفترة الماضية. وكان عليها «ان تقرر ما اذا كان الطعن بالسكاكين مرحلة قصيرة، سرعان ما تنتهي، ام مرحلة تستمر وتطول»، وتتطلب، بالتالي، اتخاذ موقف واضح منها. وبدا انها شعرت بتعقيدات الموقف. فإنْ هي أيدت عمليات الطعن بالسكاكين فقدت جانباً كبيراً من التأييد والدعم الدوليين لمواقفها، وابتعدت، لمسافة أطول من حركة السلم الاسرائيلية. أمّا اذا وقفت ضدها، فسوف تجد نفسها قبالة الشارع الفلسطيني، الذي أخذ ينحو نحو تأييد هذا النمط من أعمال المقاومة. واختارت القيادة الموحّدة موقفاً وسطاً. فلم تعلن ادانتها للطعن بالسكين، ولم تشجّعه في الوقت عينه. وجاء بيانها الرقم ٦٥ تعبيراً عن الموقف هذا. فقد دعا البيان الى «استخدام جميع وسائل المقاومة» (داود كتاب، «أي الطرق الآن»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٠، ٢١/١٢/١٩٩٠، ص ١٠). وكان سبقت هذا الموقف تطورات كثيرة على الأرض. فقد دعا بيان وزّع في شمال الضفة الفلسطينية الى استخدام السلاح. وفُسِّر على انه دعوة الى م.ت.ف. لتنشيط العمل المسلح من خارج البلاد، ولم يعن استخدام السلاح في الانتفاضة. وقد استبعد مصدر مقرّب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تكون الانتفاضة قد اقتربت من مرحلة اعتماد الطعن بالسكاكين والسلاح كأدوات كفاحية. وقال، لقد «عرفنا الطعن واطلاق النار من قبل. ومع ذلك، لا أعتقد بأننا نشهد مرحلة تغيير في قاعدة الانتفاضة غير العنيفة». واعتبر الموجة الأخيرة من الطعن «نتيجة مباشرة لمذبحة الفلسطينيين في الأقصى» (**المصدر نفسه**). على النقيض من ذلك، ظهرت شعارات على جدران بعض المناطق في الضفة، كتبها منتمون الى الجبهة الشعبية، أيّدت عمليات الطعن؛ كما كتب منتمون الى «فتح» يمجّدون ابطال هذا النمط من العمليات؛ ورسم منتمون الى «حماس» سكاكين على الجدران في مناطق عدة، في الضفة والقطاع (كتاب، «موجات طعن»، **مصدر سبق ذكره**). وهكذا وجدت القيادة الموحدة نفسها مضطرة الى اعتماد صيغة موقف يتجاوب مع الوضع المتحوّل في المناطق المحتلة عموماً.

ردود يائسة

لم تقتصر مواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لحرب السكاكين، المتصاعدة، على قرارها منع دخول الفلسطينيين الى اسرائيل، فالاجراء هذا تمّ التراجع عنه في فترة قصيرة جداً؛ بل عمدت السلطات الاسرائيلية الى اتخاذ اجراءات أخرى مساندة للحدّ من تحركات من تعتبرهم من النشطاء من بين العمّال الفلسطينيين. ففي مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اتخذت سلطات الاحتلال قراراً بتوزيع بطاقات هوية خضراء جديدة على عدد من المواطنين، في اطار ما اسمته بالاجراءات الرامية الى تعزيز الأمن. وحتى فترة قريبة، كان هناك ألفان واربعمئة فلسطيني، من الضفة، يحملون بطاقات خضراء، بالاضافة الى خمسة آلاف آخرين من قطاع غزة (**القدس العربي**، ٢١/١١/١٩٩٠). كما عملت سلطات الاحتلال من أجل ايقاف تنامي ظاهرة العمّال غير المسجّلين؛ وتبحث، الآن، في وسائل جلب عمال من الخارج، لسد الفراغ القائم (كتاب، «موجات الطعن»، **مصدر سبق ذكره**). أمّا الاجراء الآخر والاكثر خطورة، فكان عودة سلطات الاحتلال الى ممارسة سياسة الابعاد، حيث قرر رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، ابعاد عدد من نشطاء الانتفاضة. وبالفعل، تسلّم اربعة من اعضاء «حماس»، هم عماد خالد العلمي، من سكان غزة، ونسب اليه القيام بدور ناطق باسم «حماس» في قطاع غزة، او انه نائب زعيمها؛ وفضل زهير زعرور، من غزة، ايضاً، واعتبرته سلطات الاحتلال مسؤولاً عن التظاهرات التي تنظّمها «حماس»؛ ومصطفى المزوري، من سكان جباليا، واتهم بتقديم المساعدات الى فلسطينيين قتلوا جنديين اسرائيليين، قبل مدة، والقيام باخفاء الفاعلين؛ ومصطفى زنوع، من جباليا، أيضاً، واعتبر أحد زعماء «حماس» (**يديعوت أحرونوت**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

واجهت سياسة العودة الى الابعاد، هذه، سخرية مرّة من قبل اوساط عدة لدى الرأي العام الاسرائيلي؛ فأكد بعضها ان سياسة شامير الجديدة فاشلة ولم تأت بثمار في ما مضى، وقال «ان التجربة الماضية أثبتت أن الفراغ الذي يتركه ابعاد قائد محلي يملأ في خلال فترة قصيرة» (أون ليفي، «ابعاد قائد محلي يأتي بزعيم بديل اكثر تطرفاً ودموية»، **القدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **دافار**، ١٧/١٢/١٩٩٠). وقالت اوساط أخرى ان خيار شامير للابعاد هو اختيار لاساليب عفى عليها الزمن، «فالسكاكين سوف تستمر في عملها؛ ومن المتوقع ان تندلع موجة جديدة من أعمال الاخلال بالنظام في أعقاب [تنفيذ] الابعاد» (**المصدر نفسه**). واعتبرت مصادر أخيرة قرار شامير بابعاد اربعة مواطنين الى خارج المناطق المحتلة «سيراً على خيط رفيع يهدف الى القول ان سياسة الابعاد لم تنفّذ كعقوبة جماعية، وانمّا هي ضرب لاهداف موضعية ضد المسؤولين المباشرين عن حوادث القتل الأخيرة؛ وان القرار لن يمنع انتقال الانتفاضة من 'عصيان الحجارة' الى ثورة السكاكين» (**القدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن افتتاحية **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١٢/١٩٩٠).

الى ذلك، أظهرت تعليقات الصحف الاسرائيلية المختلفة حول تزايد انتشار ظاهرة الطعن بالسكاكين مدى التخبّط الذي أحدثه هذا التطور في المواقف الاسرائيلية الداخلية من موضوع التصدي لفعاليات الانتفاضة وانشطتها؛ فانطلق بعضها من الآثار الكبيرة للانتفاضة على الجيش الاسرائيلي، وتوقّع انه اذا ما استمرت الانتفاضة فترة أخرى، فسوف تتحوّل الى «غرغرينا تأكل لحم الجيش الاسرائيلي» (زئيف شيف، «الحلول الاسرائيلية للانتفاضة تزيدها اشتعالاً»، **المصدر نفسه**، ١٢/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١١/١٢/١٩٩٠). وذهب بعضها الآخر الى حدّ الدعوة مباشرة الى التخلّص من الاحتلال، قائلاً: «ان الشرطة والجيش ورجال الامن والمحاكم العسكرية استخدموا جميع قدراتهم في معالجة الانتفاضة، بشكل موضعي. ونستطيع ان نعزّي أنفسنا بأن الفلسطينيين لم ينجحوا في شل الادارة المدنية؛ وان الجيش [الاسرائيلي] قادر على قمع أية محاولة تمرّد شعبي. لكن لا يمكننا الاستنتاج ان باستطاعة اسرائيل السيطرة على الضفة والقطاع ولمدى بعيد، وعلى الحكومة [الاسرائيلية] ان تبحث في وسيلة للتخلّص من عبء الاحتلال» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن افتتاحية **هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٩٠). فالاساليب المتبعة، حتى الآن، «غبيّة وتؤدي الى البطالة والجوع [في الضفة والقطاع]. وما تزال دوافع الانتفاضة على ما كانت عليه قبل ثلاث سنوات؛ وقد بدأ العامل الاقتصادي يصعد كسبب لاستمرار الانتفاضة. واذا ما اغلقت اسرائيل 'الخط الأخضر'، فسوف نواجه موجة انتقامية جديدة من قبل فلسطينيين يائسين» (شيف، «الحلول الاسرائيلية...»، **مصدر سبق ذكره**).

أدّت حرب السكاكين الى ظهور نتائج كبيرة وكثيرة على مستوى الشارع الاسرائيلي وقيادته السياسية يتعلق بعضها بتطوّر الموقف الدولي وعلى صعيد الامم المتحدة من اسرائيل وممارساتها ضد الفلسطينيين في مناطق الضفة والقطاع، والتي تتعارض مع حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان في زمن الحرب. وقد التقط بعض الأوساط الاسرائيلية مؤشرات هامّة على صعيد التطورات هذه، أهمها الاستنتاج القائل ان اسرائيل باتت اكثر اقتراباً، من أي وقت مضى في تاريخها، من قيام الأمم المتحدة بفرض عقوبات عليها. وان مثل هذه الحقيقة تجبر اسرائيل على التحرر من مفهوم الرد العسكري الذي تعتمده، وتعمل على دراسة وسائل جديدة (اسحق غال ـ نور، **مصدر سبق ذكره**). وقد أصبح واضحاً للكثيرين، في اسرائيل، ان الخطوات العسكرية التكتيكية «لا توفّر رداً كاملاً على المشكلة الأمنية؛ وان اية عقوبة شديدة [بحق المواطنين، في الضفة والقطاع] لها ثمن يؤثر في الامن [في اسرائيل] تأثيراً سلبياً» (شيف، «كل عقوبة لها ثمن»، **القدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٩٠).

ربعي المدهون

عرفات: مع العراق في المنازلة الكبرى

[في ما يلي ننشر أبرز ما ورد في الخطاب الذي القاه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بغداد، بتاريخ ١٩٩١/١/٨، في المهرجان الذي اقيم بمناسبة «يوم الشهيد الفلسطيني»].

(...)

اخي المجاهد طه ياسين رمضان، ممثلاً للفارس العربي، لحبيب أمتنا العربية، صدام حسين؛

اخوتي رفاق الدرب والمسيرة الصعبة والمنتصرة لامتنا العربية، أعضاء القيادة القومية والقطرية أعضاء قيادة مجلس الثورة هنا على أرض العراق، أرض العروبة، أرض النصر...

اخوتي وأحبائي ورفاق دربي أعضاء القيادة الفلسطينية...

نجتمع، في هذا اليوم، في بغداد الصمود ـ بغداد النصر، وقد تجمّعت في هذه الازمة مناسبات ومناسبات، ولكن، في الوقت عينه، تجمّعت ارادات امتنا العربية وهي تواجه هذا الحلف ـ هؤلاء الروم، هذا الحلف الاميركي الصهيوني، لنقول لهم مرحى: مرحى اذا ارادوها حرباً، ومرحى اذا ارادوها سلماً...

هذه المنازلة ليست بنت ساعتها. يتذكر اخي النائب الاول المجاهد طه ياسين رمضان واخوانه، ويتذكر اخواني في القيادة الفلسطينية، وتتذكرون معنا، لماذا عقد المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية في بغداد؟ عقد بنقطتين اساسيتين دعت اليهما منظمة التحرير الفلسطينية، حيث استجاب اخي المناضل الفارس ابو عدي عندما اتينا اليه وقلنا له نريد مكاناً تجتمع فيه هذه القمة العربية الاستثنائية. كان هنالك نقطتان: الاولى هي التهديدات الاميركية والاسرائيلية الموجّهة ضد العراق اولاً، وضد الاردن وضد لبنان ثانياً. هذا الكلام، أيها الاخوة، لم يكن استنتاجاً ولكن عبارة عن تصريحات رسمية اميركية واسرائيلية؛ والنقطة الثانية هي الهجرة اليهودية الى فلسطين. واذا كنّا نريد ان نقول المعنى الحقيقي ليس الى فلسطين، لأن العدد الموجود الآن في فلسطين المحتلة محتل فلسطين كلها، ومحتل جنوب لبنان والجولان، وفارض نفوذه على بعض المناطق العربية. فحتى الآن سيناء منقوصة السيادة. اذن، المهاجرون الجدد من اجل ماذا؟ المهاجرون الجدد من اجل بناء اسرائيل الكبرى. هذا ليس مخطط شارون، ولا شامير. هذا المخطط هو اتفاق يالطا الجديد جاء في مالطا. في هذا العام (أي ١٩٩٠) منذ انعقاد القمة الاستثنائية في بغداد وحتى الآن، جاء ٢٤٠ الف مهاجر من الاتحاد السوفياتي، ويقولون ان ٤٠ بالمئة منهم ليسوا يهوداً. اذن، حتى الفكرة الطوباوية الزائفة ليست موجودة في هذه الهجرة، انما هو مخطط استعماري اميركي ـ صهيوني. لماذا؟ لاقامة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات. والخارطة التي قدّمتها الى اخواني القادة العرب، الموجودة على العملة الاسرائيلية (العشرة اغوارات) فيها كل فلسطين وكل لبنان وكل الاردن ونصف سوريا وثلث السعودية ونصف سيناء. وبالمناسبة هذه خارطة معدّلة، عدّلت بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، لانه قبل كامب ديفيد كانت الخارطة تصل الى النيل ـ الى الزقازيق، ولكن بعد كامب دفيد اصبحت، بعيون موسى، نصف سيناء، ثمّ ثلثي العراق؛ وهذه القوى والمجموعات والاعداد جاءت، بكل وقاحة، لانشاء اسرائيل الكبرى. واحد يقدّم البشر، والثاني يقدّم السلاح والمال من اجل تهديد الامة العربية. ولذلك، فالاجتماع الذي حصل، هنا، على ارض الرافدين، كان اجتماعاً تاريخياً، لأنه فرز من قرر وصمّم ان يضحّي ويقاوم... ومن استسلم قبل ان يعلن ذلك. والحمد لله كل شيء كان على جهاز التلفزيون والراديو، فنحن لا نفتري على احد، ولا نتكلم عن أحد، لأن قمة بغداد كانت قمة الفرز بين من يريد التصدي لهذا المخطط وبين من قرر الركوع لهذا المخطط. واذكّركم بالرسالة التي وجّهتها الادارة الاميركية بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٧ الى الجامعة العربية، ومنها الى القادة العرب قبل ان يكون هنالك مشكلة عسكرية في الخليج وأزمة الخليج. انا اريد ان اذكّر اخواني...

بما هي اول نقطة فيها. النقطة الاولى هي التي ذكرها، قبل قليل اخي طه ياسين رمضان، ولكنه لم يركز عليها. انا أُريد ان اركّز عليها. هي ضمانة النفط ـ السيطرة على النفط؛ واهمّ من هذا التواجد العسكري، بما فيه تواجد الاسطول الاميركي في مياه الخليج. ثمّ وجّهوا، في الرسالة، التهديد الوقح الى القادة العرب الذي يقول لهم: «لا نسمح لأحد ان يعترض على وجودنا، او يمسّ اصدقاءنا في الخليج. اذن... العملية مرتّبة، ومحضّرة، قبل موضوع ما أسموه بأزمة الخليج. كان الوجود العسكري مخططاً له...

العملية [اذاً] عملية فرز كانت موجودة... فرز بين من يريد لهذه الامة العربية الكرامة والحياة والحرية والوجود وبين من قرّر ان يركع لهذا العدو الدخيل على ارض العرب [حيث] تتجمع هذه الارمادا، هذه الاساطيل. لم تتجمّع في التاريخ القديم والحديث، مثل هذه الارمادا في هذه النقطة كما تجمّعت، الآن، على العراق. لماذا؟ لأن هذا كشفته تاتشر. قالت: نحن لا نريد الكويت؛ نحن نريد بغداد وقوة بغداد العسكرية. الهدف الاساسي ليس الكويت وليس الخليج. الهدف الاساسي هو ضرب القوة العربية التي تمثلها هذه الارادة، التي تمثلها هذه القوة العراقية، التي يمثلها أخي ابو عدي، الفارس العربي. يجب ان نعرف ما هو المقصود وما هو المدبّر لهذه الامة؟ مطلوب منّا ان نضع رأسنا بين الرؤوس ونقول يا قطّاع الرؤوس، لا، لا. يريدون مقابلة اهلاً وسهلاً، ومنازلة اهلاً وسهلاً، سلماً اهلاً وسهلاً، ونحن واياهم والزمن طويل، ويا جبل ما يهزك ريح...

(...)

هنالك من يحاول ان يثير ضباباً وغباراً. انه هذا الكلام الذي يقال... [ان] هذه محاولة عراقية لعرقلة الامور. لا ايها الاخوة. وانا سأكشف السر، ولا تآخذني يا اخي طه ياسين رمضان. هذا الطلب ـ الربط لم يأت عراقياً. اطفال الحجارة، أنا حملت منهم رسائل الى اخي الفارس صدام حسين، يطلبون منه، بعد هذا العذاب والضيق واللجوء الطويل، قالوا له: «اربط لنا، فلا احد يستجيب لنا؛ اربط لنا ما بين ازمة الخليج وقضية القدس»، فجاءت الاستجابة من الفارس العربي صدام حسين وعمل هذا الربط. اذن، انها رغبة هذا الطفل الفلسطيني، هذه المرأة الفلسطينية التي تقول وامعتصماه! ٤٣ سنة وامعتصماه! فجاء لها الرد من معتصم العرب، صدام حسين. نعم، هذا أمر هام جداً يجب ان يكون معروفاً للقاصي والداني. لقد كشفت هذا السر حتى تكون الامور واضحة...

واذا سمحوا لي ان اكشف بعض الاسرار، ففي اثناء القمة الاستثنائية، في بغداد، قال بعضهم: نحن سندفع للانتفاضة ثمن هذه القمة. كان أخي الرئيس صدام يتصل بهم بالهاتف واحداً وراء الآخر، فلا مجيب. اليوم اطفالنا يجوعون مثلما يحاولون ان يجوّعوا اطفال العراق. ولكن انا اريد ان اقول لهم: نحن لا نجوع، ولا اطفال العراق يجوعون. نحن نشرب من هذه المياه العكرة، ونأكل حجارة هذه الارض المقدسة، ونعيش، ونحن واياهم والزمن طويل، ويا جبل ما يهزك ريح.

الآن يوجد حشد عسكري. يجب ان نفهم ان المعركة قد بدأت، لأن الحشد العسكري الاسرائيلي مهم. فعندما ذهب شامير في زيارته الاخيرة لاميركا كان يظن ان بوش سيضغط عليه من اجل تحالفه في حفر الباطن ليبقى متماسكاً. كان معه موضوع اسمه موضوع غزة... نحن سمعنا موضوع غزة من ايام السادات. كل فترة يفتحون موضوع غزة. شامير يظن ان بوش سيضغط عليه، فوجد ان بوش لم يضغط عليه، لأن بوش كان يريده ضمن التحالف العسكري ضد العراق. ولذلك لم يطرح هذا الموضوع وعادوا مباشرة، بعدما عاد شامير من اميركا، ينشرون القوات العسكرية في نقطتين. الاولى على طول الحدود الاردنية، والآن، كما هو معروف لاخواني في القيادة العسكرية العراقية والاردنية، هنالك حشد متعاظم على طول الجبهة الاردنية؛ والثانية حشد آخر في الجبهة اللبنانية. واخطر ما في الموضوع انه من ضمن هذا الحشد الجديد، سواء أكان في الاغوار او في جنوب البحر الميت او في الجنوب اللبناني، يوجد معهم صواريخ ارض ـ ارض. معنى ذلك انهم بدأوا بعملية الانتشار العسكري تمهيداً للمعركة العسكرية. لا احد ينشر صواريخه هكذا من أجل مخيم عين الحلوة والنبطية وصور وصيدا، ولكن من اجل الجيش العراقي، وبدأت الطائرات والاغارات الجوية والبحرية والقصف مستمر في الجنوب اللبناني. المعركة، عملياً، بدأت ويجب ان نكون في منتهى اليقظة. ومثلما نقول: لا تتمنّوا لقاء العدو، ولكن اذا لقيتموهم فاثبتوا. ان من حقي ان اسأل هؤلاء الذين يقفون في الخندق الاميركي ـ الصهيوني، كيف يمكن ان يكون مقبولاً ان تنتهي الحرب الباردة بين الشرق والغرب باتفاقيات باريس،

ثمّ يحـوّلوا القوى كلها التي كانت موجودة في اوروبا وغيرها ضد العراق، ضد القوة العربية التي تمثلها قوة العـراق. اذن، لا يوجـد انتهاء للحرب. هنالك حاجة اسمهـا «ضحـك على اللحى، ضحك على دول العالم الثـالث». لقـد انتهى ما أسمـوه «يالطا» وما أسموه «مالطا» و«هلنسكي» ليبدأ شيء جديد اسمه سايكس ـ بيكو الجديدة لتركيع هذه الامة العربية مرة أخرى. ولكن اريد ان اقول لهم: في سايكس ـ بيكو، نحن كأمة عربية، كنّا موجودين تحت السيطرة العسكرية التركية؛ أمّـا الآن، فنحن امة عندها هذا الحجر الفلسطيني المقـدس الذي يحمله هذا الطفـل الفلسطيني، الذي تحوّل، في بغداد، الى الصاروخ المزدوج. ولذلك اقول للقاصي والداني، هنالك ارادة جديدة. لن يكون في هذه الامة سايكس جديد؛ بل هنالك ارادة.

بالامس كان احتفال تأسيس الجيش العراقي، الذي انا اشعر بالفخر والعزّة والكرامة ان يوجد هذا الجـيش ويقف، الآن، يذود عن حيـاض هذا الوطن العـربي ضد اكبـر ارمـادا امـيركيـة ـ اسرائيلية ـ اوروبيـة. واريـد ان اقـول للذين يجـوّعـون اطفالنا ويحاولون تجويع اطفال العراق، مثلما قال لهم اخي ابو عدي: القدس اولاً؟ وواضح لماذا الربط ولماذا القدس أولاً؟ فاذا كان بوش وبعض الدول الاوروبية مهتمة بنفطها، فنحن عندنا مقدساتنا الاسلامية ومقدساتنا المسيحيـة في القـدس اهمّ من النفـط. ودمنـا، نحن المدافعين عن هذه الامة العربية وعن حياضه، أغلى من النفـط امـامهم، ولكنـه رخيص دفـاعـاً عن أرضنـا ومقدساتنا وشرفنا ونسائنا واطفالنا.

يا أخي المجاهد طه ياسين رمضان؛ أبلغ الي اخي الفارس العربي ابو عدي اننا معاً، وسوياً، وجنباً الى جنب، وإن شاء الله، بعـد المنـازلة الكبرى، سنصلّي سويّاً في أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى النبي محمـد صلوات الله عليـه، ومهد المسيح عليه السلام، ان شاءالله.

«وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا. هذا وعد الله، والله لا يخلف وعده».

واقول، في هذا اليوم، يوم الشهيد الفلسطيني ـ يوم الشهيـد العـراقي، لأن شهداءنا يتعانقون وهم ينـظرون الينـا نظرة كلهـا كبرياء وعزّة من عليائهم، ينـظرون الينـا على ان علينـا المسؤولية، وعلينا هذا الرباط المتقدم، علينا مسؤولية تاريخية وقومية ودينية ووطنية وانسانية، واقول أيضاً اسلامية، لأنني عندما ذهبت الى افريقيا، شرقاً وغرباً وجنوباً ووسطاً، فاذا بهم يقـولون: العـراق لا يخوض معركته؛ العراق يخوض معركة الفقراء في الكرة الارضية. ولذلك، اسلامياً، هي قوميـة ووطنيـة ودينيـة وانسانية. وانا اقول لهؤلاء: ابشروا، نحن صامـدون. وهذا المقاتل العراقي الذي يعانق السماء بالصاروخ المزدوج يعانق هذا الحجر المقـدس الفلسطيني في القدس. اقول لهم: نحن على موعد مع الفجر. نحن على موعد مع التاريخ. نحن على موعد مع النصر.

(...)

◇
◇ ◇

نصّ قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨١

ان مجلس الأمن؛

اذ يؤكـد، من جديد، التزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة؛

واذ يؤكـد، من جديـد، كذلك، مبـدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالحرب، الذي تضمّنه قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧)؛

وقـد تلقّى تقـريـر الامـين العـام المقدّم، عملاً بقـرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢ (١٩٩٠) في شأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيـلي؛ واذ يحيـط علمـاً على وجـه الخصـوص بالفقـرات من ٢٠ الى ٢٦ من ذلك التقـريـر (أس ـ ٢١٩١٩)؛

واذ يحيـط علمـاً بمـا أبـداه الامـين العام من

اهتمام بأن يقوم بزيارة، وان يوفد مبعوثه لمتابعة مبادرته مع السلطات الاسرائيلية، كما ورد في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام (أس ـ ٢١٩١٩)؛ كما يحيط علماً بالدعوة التي وجّهتها اليه تلك السلطات أخيراً؛

واذ يساوره بالغ القلق ازاء التدهور الخطير للحالة في جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وازاء العنف وازدياد التوتّر في اسرائيل؛

واذ يأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الامن الدولي، في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، في شأن طريقة، ونهج، التوصّل الى سلم شامل، وعادل، ودائم، في النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛

واذ يشير الى قراراته، ٦٠٧ (١٩٨٨) و٦٠٨ (١٩٨٨) و٦٣٦ (١٩٨٩) و٦٤١ (١٩٨٩)؛ واذ يثير جزعه قرار حكومة اسرائيل ابعاد أربعة فلسطينيين من الاراضي المحتلة، بما يتناقى مع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة:

١ ـ يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة أس ـ ٢١٩١٩.

٢ ـ يعرب عن بالغ قلقه ازاء رفض اسرائيل قراري مجلس الامن الدولي ٦٧٢ (١٩٩٠) و٦٧٣ (١٩٩٠).

٣ ـ يعرب عن استيائه من قرار حكومة اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استئناف عمليات ابعاد المدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة.

٤ ـ يحضّ حكومة اسرائيل على ان تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ قانوناً على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل، منذ العام ١٩٦٧، وان تلتزم، التزاماً دقيقاً، احكام الاتفاقية المذكورة.

٥ ـ يطلب الى الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ان تكفل احترام اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وفقاً للمادة ١.

٦ ـ يطلب الى الأمين العام ان يقوم، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمواصلة تطوير الفكرة المستمدة من تقرير الامين العام أس ـ ٢١٩١٩، والمتعلّقة بالدعوة الى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، ومناقشة ما يمكن ان تتخذه هذه الأطراف من تدابير بموجب الاتفاقية، وان يدعو، لهذا الغرض، تلك الأطراف، الى تقديم آرائها في شأن الطريقة التي يمكن ان تسهم بها هذه الفكرة في تحقيق أهداف الاتفاقية، وتقدّم آراءها في شأن المسائل الأخرى ذات الصلة، وان يقدّم تقريراً عن ذلك الى المجلس.

٧ ـ يطلب الى الامين العام رصد، ومراقبة، الحالة في ما يتعلّق بالمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، وان يبذل جهوداً جديدة، في هذا الصدد، على وجه الاستعجال، وان يستخدم، ويعيّن، ما يلزم من موظفي وموارد الأمم المتحدة، وغير ذلك من الموظفين والموارد الموجودين في المنطقة، وفي أماكن أخرى، أو يستعين بهم، في انجاز هذه المهمة، وان يبقي مجلس الأمن الدولي على اطلاع، بصورة منتظمة، في هذا الصدد.

٨ ـ يطلب، كذلك، الى الأمين العام ان يقدّم تقريراً دورياً أول الى مجلس الامن الدولي في موعد أقصاه الاسبوع الأول من شهر آذار (مارس) ١٩٩١، ثمّ كل أربعة شهور بعد ذلك، ويقرّر ان يبقي المسألة قيد نظره حسب الاقتضاء.

[نقلاً عن **الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/٢٢]

◇
◇ ◇

نصّ بيان رئيس مجلس الأمن

يعيد أعضاء مجلس الامن الدولي تأكيد تصميمهم على تأييد عملية نشطة للتفاوض، تشترك فيها جميع الأطراف ذات الصلة، وتؤدي الى سلم شامل، وعادل، للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، من

طريق المفاوضات التي ينبغي ان تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (العام ١٩٦٧) و٣٣٨ (العام ١٩٧٣)، والتي ينبغي لها ان تأخذ في الاعتبار حق جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الأمن والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، فانهم يتّفقون على ان عقد مؤتمر دولي في وقت ملائم، يكون مشكّلاً على الوجه الصحيح، من شأنه ان ييسّر الجهود الرامية الى تحقيق تسوية يتمّ التوصّل اليها من طريق التفاوض، والى تحقيق سلم دائم في ما يتعلّق بالنزاع العربي - الاسرائيلي.

بيد ان أعضاء المجلس يرون ان ليس هناك اجماع في ما يتعلّق بالوقت الملائم لعقد هذا المؤتمر.

ومن وجهة نظر أعضاء المجلس، فان النزاع العربي ـ الاسرائيلي نزاع مهمّ وفريد، ويجب معالجته على حدة، حسب وقائعه الموضوعية.

[نقلاً عن **الحياة**، ١٩٩٠/١٢/٢٢]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٠/١٩٩٠ الى ١٥/١٢/١٩٩٠

١٦/١٠/١٩٩٠

• أُصيب اكثر من ٦٥ مواطناً بجروح، واعتقل عشرات آخرون، في خلال اشتباكات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي واصلت فرض حظر التجول والحصار العسكري على وسط مدينة غزة، ومدينة نابلس ومخيماتها، وعشرات القرى في الضفة، بالاضافة الى بيت حانون في قطاع غزة (**الدستور**، عمان، ١٧/١٠/١٩٩٠).

• اختتمت محادثات وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، في اسرائيل، بعدم الاتفاق على ارسال وفد الأمم المتحدة الى اسرائيل، للتحقيق في مجزرة مسجد الاقصى الشريف. وعلّق رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على اقتراح ارسال الوفد بأنه «يمس بمكانة القدس، كعاصمة اسرائيل» (**هآرتس**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

١٧/١٠/١٩٩٠

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وفد البرلمان الاوروبي، برئاسة كلود شيسون، وعضوية نواب من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا. وشرح الرئيس عرفات، في حضور الوفد، آخر التطورات السياسية في الشرق الاوسط، دولياً وعربياً وفلسطينياً، والافكار والمبادرات الفلسطينية بخصوص مشكلة الخليج وتطوراتها، وسبل ايجاد حلول سلمية لها؛ وكذلك الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة، في ضوء التطورات الاخيرة في مجلس الامن الدولي (**وفا**، تونس، ١٧/١٠/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ وألقى شبان الانتفاضة زجاجتين حارقتين على دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمرّ في مخيم جباليا، فأُصيبت باضرار مادية، كما أُحرقت سيارة عسكرية أخرى في حي القرعان، وأُصيب جندي اسرائيلي بجروح. الى ذلك، ذكرت الانباء ان ست نساء فلسطينيات، من مخيم جباليا، اجهضن نتيجة استنشاق بعضهن الغاز وتعرض البعض الآخر للضرب المبرح (**الدستور**، ١٨/١٠/١٩٩٠).

• ندّد زعيم حزب العمل الاسرائيلي عضو الكنيست، شمعون بيرس، بسياسة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، واتهمه بانه نسف الاتفاق مع الملك حسين ومع الفلسطينيين «والآن يضرّ بعلاقاتنا مع الاميركيين» (**دافار**، ١٨/١٠/١٩٩٠).

• وجّه وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، رسالة الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، اكد فيها ان اسرائيل اذا رفضت قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، «فهناك من سيقارن بينكم وبين [الرئيس العراقي] صدام حسين، ورفضه قرارات هيئة الامم المتحدة، حتى ولو لم يكن لمثل هذه المقارنة ما يبررها». واعتبر ان اسرائيل تصرفت بطريقة «تخدم الرئيس العراقي» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨/١٠/١٩٩٠).

١٨/١٠/١٩٩٠

• انتقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، قول وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، في اثناء زيارته لاسرائيل، ان لا وجود لدولة فلسطينية. وأيّد عرفات رفض فلسطينيي الضفة الفلسطينية مقابلة هيرد (**الحياة**، لندن، ١٩/١٠/١٩٩٠).

• أُصيب حوالى ثمانين مواطناً بجروح، واعتقل عشرون آخرون، في خلال صدامات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وفرضت السلطات الاسرائيلية حظر التجول على قرى ومناطق عدّة في الضفة والقطاع (**الدستور**، ١٩/١٠/١٩٩٠).

• اكد الرئيس الاميركي، جورج بوش، رغبة بلاده

في تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، كي لا يؤثر عدم تنفيذه، بشكل سلبي، في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. واشار الى «اننا نريد ان ينفّذ القرار كلّياً، ونحن جزء منه، وهو يمثّل الخطوة الصحيحة» (**نيويورك تايمز**، ١٩/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/١٩

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، رئيس حزب جاناتا عضو البرلمان الهندي، د. سوبرامانيا سوامي، الذي نقل اليه مشاعر الدعم والتقدير اللذين تكنّهما القيادة الهندية لشخص، وبدور، الرئيس عرفات. وقد شرح الرئيس عرفات لضيفه الاوضاع التي يعيش الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة في ظلها، وما يتعرّض له من ممارسات على ايدي جيش الاحتلال الاسرائيلي (**وفا**، ١٩/١٠/١٩٩٠).

• انضمت المواطنة خديجة محمد مصطفى المغربي (٦٥ عاماً)، من مخيم عسكر القديم، قرب نابلس، الى قافلة شهداء الانتفاضة، فيما شهدت مناطق الضفة والقطاع صدامات واسعة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية اسفرت عن اصابة ٨٥ مواطناً بجروح، في حين اصيب مستوطن بجروح بعد رشق سيارته بالحجارة في طولكرم (**الدستور**، ٢٠/١٠/١٩٩٠).

• افادت مصادر صحفية في واشنطن ان رفض اسرائيل للقرار الصادر عن مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، بشأن ارسال لجنة دولية للاستقصاء في احداث القدس، استدعى من الادارة الاميركية مضاعفة جهودها للتأثير على اسرائيل، ودفعها الى القبول بالقرار (**نيويورك تايمز**، ٢٠ ـ ٢١/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٢٠

• التقى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، وزير الدولة للشؤون الخارجية النيجيرية، زكري ياو ابراهيم، المبعوث الخاص لرئيس نيجيريا، حيث تسلّم منه رسالة من الرئيس النيجيري تتعلق باحداث المنطقة والتطورات الاخيرة الخاصة بالقضية الفلسطينية، في اعقاب مجزرة الاقصى في القدس (**وفا**، ٢٠/١٠/١٩٩٠).

• ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية جريمة جديدة ضد اهالي مخيم ومدينة خان يونس، حين فتحت نيران اسلحتها على جموع غفيرة من الاهالي، في اثناء خروجهم من ستاد رياضي حيث اقيمت صلاة الجمعة. وشاركت طائرات مروحية وراجمات حجارة في تنفيذ الجريمة التي اسفرت عن اصابة اكثر من ٣٥٠ مواطناً بجروح، بينهم مدير شؤون اللاجئين في خان يونس، البريطاني جاك ماير (٣٣ عاماً)، ومساعده عبدالرؤوف عبدالرحمن عيسى (٤٦ عاماً). في السياق عينه، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات العدو في مناطق مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ٢١/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٢١

• نفى مصدر فلسطيني مسؤول، في تونس، ما اذاعه صوت اميركا، نقلاً عن السفير الاميركي في قطر. وقال المصدر ان رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، لم يزر قطر منذ اجتماع القمة العربية في بغداد. واعتبر المصدر ما نقله السفير الاميركي مجرد اكاذيب يقصد بها تشويه سمعة م.ت.ف. وقيادتها، و«محاولة رخيصة للايقاع بين الشعب الفلسطيني وقادته وبين اشقائهم العرب» (**وفا**، ٢١/١٠/١٩٩٠).

• قتل مواطن فلسطيني، في حي البقعة، جنوب القدس، ثلاثة اسرائيليين طعناً بسكين، انتقاماً لشهداء الأقصى الذين سقطوا برصاص الاحتلال الاسرائيلي في الثامن من الشهر الجاري. فقد طعن عمر ابو سرحان (١٩ عاماً)، وهو عامل بناء من العبيدية، مجنّدة اسرائيلية لدى خروجها من منزلها صباحاً، هاتفاً «الله اكبر». وبعد عشرة امتار طعن مستوطناً في كتفه ويديه، ثمّ توجه الى شارع آخر وقتل مستوطناً آخر، واشتبك مع شرطي اطلق النار عليه، فأصابه في قدمه، غير ان سرحان القى بنفسه على الشرطي وأخذ يطعنه حتى تمكّن من قتله بعد عراك. وقام عدد من المارّة بالسيطرة على سرحان واعتقلوه (**الدستور**، ٢٢/١٠/١٩٩٠). من جهة أخرى، امتنعت الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة عن التنديد بالعملية، فيما باركها الفلسطينيون في قطاع غزة، وقالوا انها جاءت انتقاماً لشهداء المسجد الاقصى (**هارتس**، ٢٢/١٠/١٩٩٠). من جانبه، اعلن نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، اللواء ايهود براك، ان ما حدث هو «جريمة خطرة»، وطالب بمعاقبة منفذيها ومن يقف وراءهم (**دافار**، ٢٢/١٠/١٩٩٠).

• صرّحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية

الامـيركيـة، مارغريت تتوايلر، بأن بلادها صوّتت الى جانب قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، على الرغم من معرفتها بأن اسرائيل كانت تفضّل ان لا يكون هناك قرار (**الواشنطن بوست**، ٢٢/١٠/١٩٩٠).

٢٢/١٠/١٩٩٠

• أقدم ثلاثة مواطنين، في حوادث منفصلة، على مهاجمة ثلاثة اسرائيليين في رفح وخان يونس والقدس، مستخـدمـين سكينـين وفـأسـاً. فقـد هاجم مواطن مستـوطنـاً في حي نفي يعقـوب عند الطرف الشمالي للقـدس، فطعنـه بسكين اصابه بجروح، وتمكّن من الفرار. وفي خان يونس، طعن مواطن جندياً اسرائيلياً فأصابه بجروح، وقد تمكّن الجنود الاسرائيليون من اعتقاله بعد ان اطلقوا عليه النار واصابوه. وفي رفح، هاجم فلسـطيني، بفـأس، جندياً اسرائيلياً، فأصابه بجـروح مختلفـة. وكانت القيادة الموحّدة للانتفاضة اعتبرت، في بيان لها، ان المستوطنين على ارض فلسطين هم اهـداف متحـرّكـة لعمليـات التصفيـة، في ضوء استمرار عمليات القتل والتنكيل التي تمارسها سلطات الاحـتـلال ضد الشعب الفلسـطيني (**الدستـور**، ٢٣/١٠/١٩٩٠). من جهـة اخـرى، هدّدت منظمة الجهـاد الاسـلامي ـ كتيبـة الاقصى، التي اعلنت مسؤوليتها عن عمليات قتل اسرائيليين في حي البقعة، في القـدس، بالقيـام بسلسلة عمليات أخرى (**دافار**، ٢٣/١٠/١٩٩٠)؛ فيمـا أعـلن رئيس الحكـومـة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان موجات القتل والعمليات الاخـيرة في القـدس هي «نتيجـة مبـاشرة لتحـريض متطرف» من جانب اوساط تابعة لـ م.ت.ف. واضاف ان قوات الامن الاسرائيلية اعدّت نفسها لمعالجة مثل تلك الاحداث (**دافار**، ٢٣/١٠/١٩٩٠).

٢٣/١٠/١٩٩٠

• عُقدت، في نواكشوط، عاصمة موريتانيا، جلسة مباحثات ثنائية بين رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، ورئيس الجمهورية الاسلامية الموريتانية، معاوية ولد سيدي احمد الطايع، استمرت ساعة ونصف الساعة. واستعـرض الرئيسـان، بشكـل شامـل، الوضـع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وازمة الخليج، وضرورة التـوصـل الى حل سلمي لهـا ضمن الاطار العـربي وبغطاء من الامم المتحدة (**وفا**، ٢٣/١٠/١٩٩٠).

• اغلقت سلطات الاحتـلال الاسرائيليـة مناطق الضفـة الفلسـطينية وقطاع غزة اعتباراً من صباح اليـوم. وذكـرت مصـادر فلسطينية ان الاجراء هذا يستهـدف السيـطرة على المـوقف، في اعقاب تصاعد فعـاليـات الانتفـاضة واتساع نطاق حرب السكاكين (**الدستـور**، ٢٤/١٠/١٩٩٠). من جهـة أخـرى، اعتقـدت اوساط امنية اسرائيلية بأن موجة العمليات ضد الاسرائيليين سوف تستمر، وربما تتزايد في الفترة المقبلة، وراء «الخـط الاخضر» وضـد المستوطنين في الضفـة الفلسـطينيـة وقـطاع غزة (**عـل همشمـار**، ٢٤/١٠/١٩٩٠)؛ الّا ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامـير، اعتبـر العمليات هذه «موجة عابرة» (**المصدر نفسه**).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انـه على الرغم من الخـلافات في الرأي مع الولايات المتحـدة الامـيركيـة، فانـه لا يتوقع نشوب ازمة بين الجانبين، فـ «التعاون الاستراتيجي بيننا متين وسوف يستمر» (**دافار**، ٢٤/١٠/١٩٩٠).

٢٤/١٠/١٩٩٠

• اختتم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، زيارته الرسميـة للجمهـورية الاسلامية الموريتانية. وأُجري للرئـيس عرفـات وداع رسمي في مطار العـاصمـة نواكشوط، كان في مقدّمه الرئيس الموريتاني، معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، يرافقه عدد من اعضاء «لجنة الخـلاص الوطني»، واعضـاء الحكـومة الموريتانية، واعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى موريتانيا (**وفا**، ٢٤/١٠/١٩٩٠).

• انضم شهيدان الى قافلة شهداء الانتفاضة. فقد استشهد سليم احمد الخالدي (٢٧ عاماً)، من القـدس، متـأثـراً بجروح أصيب بها برصاص أحد المستـوطنين قرب كنيسة القيامة في القدس، في اثناء ارتكـاب القـوات الاسرائيليـة مجـزرة الأقصى؛ كمـا استشهد عمر أحمد شواهنة، من سيلة الحارثية، اثر اصابته بعيار ناري بعد مهاجمته مجنّدتين اسرائيليتين وطعنهن بسكـين على طريق الناصرة ـ حيفا. وأُلقيت، مسـاء اليـوم، زجـاجتـان حارقتـان على دوريتـين اسرائـيليـتـين في القـدس، في الوقت الذي فرضت السلطات الاسرائيلية حظر التجول على معظم المناطق المحتلة، التي شهدت اشتباكات واسعة بين المواطنين وقـوات الاحـتـلال، جرح، في اثنـائها، ستون مواطناً واعتقـل عشرات آخـرون، في حين تمكّن مواطنـون

من تحطيم زجاج اكثر من ثلاثين سيارة اسرائيلية (**الدستور**، ٢٥/١٠/١٩٩٠).

• أوضحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان رسالة وزير الخارجية، جيمس بيكر، الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، اشارت الى «قلقنا من الطريقة التي عالجت فيها اسرائيل الوضع، وانها كانت ستؤدي الى تأييدنا لتحرك مجلس الامن الدولي، بصرف النظر عن الوضع في الخليج» (**نيويورك تايمز**، ٢٥/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٢٥

• عمّ الاضراب الشامل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة احتجاجاً على استمرار المحتلين الصهيونيين في السعي الى تدمير المسجد الاقصى ومنع المواطنين من الصلاة فيه، فيما تواصلت الاشتباكات في مختلف المناطق بين المواطنين وقوات الاحتلال فأصيب ٢٥ مواطناً بجروح، واعتقل ثلاثون آخرون (**الدستور**، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

• وافقت الولايات المتحدة الاميركية، للمرة الثانية، خلال ١٢ يوماً، على قرار جديد لمجلس الامن الدولي، ينددّ برفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام للامم المتحدة الى الارض الفلسطينية المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٢٦

• تقبّل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اوراق اعتماد احمد محمد حيدر، سفيراً فوق العادة مفوضاً للجمهورية اليمنية لدى دولة فلسطين. وجدّد السفير اليمني، في خلال حفل مراسم الاعتماد، موقف بلاده المؤيد، والمساند، لنضال الشعب الفلسطيني من اجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (**وفا**، ٢٦/١٠/١٩٩٠).

• تحدّى المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة قوات الاحتلال الاسرائيلية التي منعتهم من دخول المسجد الأقصى لاداء صلاة الجمعة، واقاموا الصلاة في الشوارع وعلى الأرصفة امام ساحة باب الاسباط. وكانت سلطات الاحتلال عززت تواجد قواتها في القدس وبقية مناطق الضفة والقطاع، تحسباً لوقوع تظاهرات عقب صلاة الجمعة؛ كما وسعت نطاق حظر التجول والحصار العسكري على التجمعات السكانية في القدس والمدن والمخيمات الفلسطينية الاخرى، وكثّفت حملاتها لاعتقال المواطنين، غير ان الاجراءات هذه لم تحل دون خروج المواطنين، في غير منطقة، الى الشوارع والاشتباك مع القوات الاسرائيلية والقاء عدد من الزجاجات الحارقة (**الدستور**، ٢٧/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٢٧

• بعث رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، برسالة هامّة الى القيادة السوفياتية، تضمّنت افكاراً ومقترحات لمعالجة ازمة الخليج في اطار عربي وتحت المظلة الدولية. وقد سلّم الرئيس عرفات الرسالة لسفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، لدى استقباله له، حيث بحثا، معاً، في ازمة الخليج ورفض اسرائيل استقبال البعثة الدولية للتحقيق في مجزرة الاقصى (**وفا**، ٢٧/١٠/١٩٩٠).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاصيب ما لا يقل عن ٢٦ مواطناً بجروح، واعتقل ٢٤ آخرون، في الوقت الذي وسّعت السلطات الاسرائيلية أوامر اطلاق النار من العسكريين والمستوطنين على الفلسطينيين (**الدستور**، ٢٨/١٠/١٩٩٠).

• تعهّد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لحركة «هتحياه» الغاء تعهّد الحكومة بتقديم تقرير الى الولايات المتحدة الاميركية حول حجم الاستثمارات وراء «الخط الاخضر». ورد التعهد هذا في رسالة بعث بها وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، الى نظيره الاميركي، جيمس بيكر (**معاريف**، ٢٨/١٠/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٠/٢٨

• اصيب حوالى سبعين مواطناً بجروح واعتقل سبعون آخرون في مواجهات وقعت، اليوم، بينهم وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية في الضفة والقطاع. وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على قريتي نعلين ودير دبوان، فيما واصلت فرض الحظر على قريتي عارورة ومزارع النوباني، في منطقة رام الله (**الدستور**، ٢٩/١٠/١٩٩٠).

• تقوم الولايات المتحدة الاميركية، بالتنسيق مع مصر، بمحاولة لبلورة مجموعة شخصيات من بين صفوف العرب في اسرائيل وسكان المناطق المحتلة،

تعلن تأييدها لمواقف الجانبين من النزاع القائم في الخليج، كبديل من م.ت.ف. وقد انضمت السعودية الى محاولات الاقناع الجارية، حيث قدّمت وعوداً بالدعم الاقتصادي. وتأتي هذه الجهود الاميركية المصرية كمحاولة لابعاد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من زعامة م.ت.ف. بسبب تأييده للرئيس العراقي، صدام حسين (**عل همشمار**، ٢٩/١٠/١٩٩٠).

٢٩/١٠/١٩٩٠

• أجرى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، محادثات مع المبعوث السوفياتي، يفغيني بريماكوف، بحث، في خلالها، الاتصالات السياسية التي أجريت اخيراً بهدف التوصل الى حل سياسي لازمة الخليج وابعاد خطر الحرب في المنطقة (**وفا**، ٢٩/١٠/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تلبية لنداء القيادة الموحدة الرقم ٦٢، الذي دعا الى الاضراب الشامل في ذكرى العدوان الثلاثي، وتضامناً مع معتقلي أنصار ـ ٣. في هذه الاثناء، وقعت اشتباكات بين المواطنين في الضفة والقطاع وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أصيب، في خلالها، اكثر من ستين مواطناً بجروح، في حين تمكّن المواطنون من تحطيم أربع عشرة سيارة اسرائيلية في مناطق متفرقة (**الدستور**، ٣٠/١٠/١٩٩٠). من جهة أخرى، اتفق، في مكتب وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، على قيام جهاز الامن الاسرائيلي بتوزيع آلاف البطاقات الخضراء التي تمنع دخول المواطنين الفلسطينيين الى اسرائيل (**معاريف**، ٣٠/١٠/١٩٩٠).

٣٠/١٠/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وبحثا في الاوضاع الراهنة في منطقة الخليج والشرق الاوسط والتحركات الدولية لدرء خطر الحرب، وتوفير الشروط الملائمة لحل جميع المشاكل ضمن الاسرة العربية، وكذلك التأكيد على ضرورة الترابط، على اساس ان الشرعية الدولية وحدة لا تتجزأ، وان التعامل يجب ان يكون بمعيار واحد لجميع مشاكل المنطقة (**وفا**، ٣٠/١٠/١٩٩٠).

• استشهد ثلاثة مواطنين، الأول في مستعمرة بني براك قرب يافا، وكان يعدّ عبوة ناسفة مع زميلين له، وفق رواية العدو، حيث انفجرت العبوة بين ايديهم، فاستشهد أحدهم على الفور وأصيب الآخران بجروح فوقعا في اسر السلطات الاسرائيلية. كما أقدم مواطن على طعن مستوطن اسرائيلي كان يقوم بحراسة سيارة صهريج في مدينة نابلس، فاصابه بجروح. ويبدو ان المواطن استشهد على يد جنود الاحتلال الذين كانوا في المنطقة، في اثناء محاولته الفرار. وفي حادث ثالث، اقدم مواطن على طعن شرطي بسكين قرب باب العمود في القدس، فأصابه بجروح، غير انه وقع في الأسر في اثناء محاولته الفرار. ورداً على ذلك، عزلت سلطات الاحتلال المناطق المحتلة لمدة اربعة أيام متتالية، وأعلنت بعضها مناطق عسكرية (**الدستور**، ٣١/١٠/١٩٩٠).

٣١/١٠/١٩٩٠

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وفداً فرنسياً، برئاسة وزير الدولة الفرنسية للشؤون الثقافية والتعاون الدولي، دي بوسيه. وأُجري، في خلال اللقاء، استعراض للاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومنطقة الخليج (**وفا**، ٣١/١٠/١٩٩٠).

• انضم المواطن مطيع عبداللطيف احمد عبدالجميل (١٩ عاماً)، من جلقموس، في منطقة جنين، الى قائمة شهداء الانتفاضة، متأثراً بجروح اصيب بها في العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠؛ كما استشهد المواطن احمد عبدالرحيم السروجي (١٩ عاماً)، من طولكرم، اثر دهم جنود الاحتلال للمخيم واطلاق النار عشوائياً على سكانه. في المقابل، أصيب جندي اسرائيلي بجروح اثر تعرض دورية عسكرية اسرائيلية لهجوم بالاسلحة والقنابل في مدينة غزة؛ كما أصيب جندي آخر في قلقيلية؛ وأُلقيت زجاجتان على دورية عسكرية اسرائيلية في البيرة، وأخريان على دورية في رنتيس (**الدستور**، ١/١١/١٩٩٠).

• تقوم الاوساط السياسية الرسمية الاسرائيلية بفحص اسباب قرار وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، تأخير تنفيذ الضمانات الخاصة بقرض اسكان المهاجرين الجدد. ومن المتوقع ان يصدر، قريباً، بيان رسمي حكومي بالموافقة على الشروط التي تعهد بها وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، لنظيره الاميركي بيكر (**هآرتس**، ١/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١

• استشهد، في طولكرم، المواطن محمد راشد عبدالله جاروشي (٢٤ عاماً)، متأثراً بجروح اصيب بها، امس، في اشتباكات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية قرب قرية اذنة. وطعن مواطن اسرائيلياً يملك مصنعاً في ريشون لتسيون، فاصابه بجروح بليغة. وقد حثّت قيادة الانتفاضة وجماعتان اسلاميتان على شنّ هجمات على الاسرائيليين، انتقاماً لشهداء مجزرة الأقصى التي وقعت مؤخراً (**الدستور**، ١٩٩٠/١١/٢).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين بالقرب من قرية مجدل بلحيس في منطقة بحيرة القرعون، في البقاع اللبناني، واوقعت اضراراً مادية. (**عل همشمار**، ١٩٩٠/١١/٢).

• قال الناطق بلسان الخارجية السوفياتية، غينادي غيراسيموف، ان التأخير في تحويل ممثلية اسرائيل، في موسكو، الى قنصلية عامة يعود الى اسباب بيروقراطية وليس الى أسباب سياسية (**هآرتس**، ١٩٩٠/١١/٢).

• نفت واشنطن الانباء التي افادت بأن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اجّل مساعدة مالية مقدّمة الى اسرائيل، لاسكان المهاجرين اليهود السوفيات، بسبب الجدل الذي دار حول تعهدات اسرائيل عدم توطين هؤلاء في الارض المحتلة (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٠/١١/٢).

١٩٩٠/١١/٢

• عمّ الاضراب الشامل جميع المناطق الفلسطينية المحتلة بمناسبة الذكرى الثالثة والسبعين لوعد بلفور، وقد اقامت قوات الاحتلال الاسرائيلية الحواجز العسكرية على مداخل مدينة القدس تحسّباً لوقوع صدامات بعد صلاة الجمعة؛ كما شنت حملة اعتقالات طاولت اربعين مواطناً (**الرأي**، عمّان، ١٩٩٠/١١/٣).

١٩٩٠/١١/٣

• عمّ السخط قطاع غزة، في اعقاب اعلان استشهاد المواطن عطية عبدالعاطي الزعانين (٣٢ عاماً)، من بيت حانون، بعد تعرّضه للتعذيب في أثناء تحقيقات اجرتها معه سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

ووقعت اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، استشهد، في خلالها، محمد عزت عبدالله البسيوني (١٩ عاماً)، وجرح اكثر من ستين آخرين (**الدستور**، ١٩٩٠/١١/٤).

• كشف وزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور، في محاضرة له في النادي البحري ـ الاقتصادي، في حيفا، عن ان وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بدأ، في حزيران (يونيو) الماضي، محادثات مع شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة؛ لكن احداث المسجد الاقصى الشريف حالت دون تواصلها (**هآرتس**، ١٩٩٠/١١/٤).

• ذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان اسرائيل ستطالب الولايات المتحدة الاميركية بزيادة ميزانية المساعدة العسكرية واقرارها بمبلغ ٢,٥ مليار دولار، بدلاً من ١,٨ مليار دولار، ابتداءً من ميزانية العام ١٩٩٢. ويستند الطلب الاسرائيلي الى تبريرات امنية (**عل همشمار**، ١٩٩٠/١١/٤).

• قرر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير خارجيته، دافيد ليفي، عدم الرد على توصية سكرتير عام الأمم المتحدة بشأن عقد اجتماع للدول الموقعة على ميثاق جنيف، للبحث في وضع الفلسطينيين في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٩٠/١١/٤).

• ذكرت مصادر صحفية في العاصمة الاميركية ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، منع وفداً اميركياً من التوجه الى اسرائيل، والاتفاق على تفاصيل المساعدة ليتأكد من ان اسرائيل ستوطنهم داخل حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (**الواشنطن بوست**، ٣ ـ ١٩٩٠/١١/٤).

١٩٩٠/١١/٤

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، لليوم الثاني على التوالي. وذكرت مصادر المستشفيات في القطاع ان نحو ٣٠٠ مواطن جرحوا في اثناء الاشتباكات، منهم ٧٣ في رفح وحدها. في المقابل، أُصيب سبعة جنود اسرائيليين بجروح في اشتباكات مماثلة وقعت في الضفة الفلسطينية (**الدستور**، ١٩٩٠/١١/٥).

• هاجم وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، بشدّة، النداءات المتعددة من جانب بعض اعضاء حزب العمل الاسرائيلي، الداعين الى انسحاب

اسرائيلي من جانب واحد، واعتبر ذلك «خطأً تاريخياً كاملاً» (**هآرتس**، ٥/١١/١٩٩٠).

• بدأ جهاز الامن الاسرائيلي سلسلة اتصالات مع دول اوروبا الشرقية، بهدف اقامة علاقات امنية وتوسيع الصادرات في مجال الصناعات الامنية الاسرائيلية (**عل همشمار**، ٥/١١/١٩٩٠). من جهة اخرى، طلبت اجهزة الامن الاسرائيلية من المانيا تقديم مساعدة لتمويل بناء غواصتين من نوع «دولفين» لصالح سلاح البحرية الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ٥/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٥

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وبحث معه في آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وكذلك في ازمة الخليج، وضرورة التوصل الى حل عربي لها، يحظى بغطاء دولي (**وفا**، ٥/١١/١٩٩٠).

• فتح مسلّحون فلسطينيون نيران اسلحتهم على دورية اسرائيلية في رفح، ولم تقع خسائر لدى اي من الجانبين. كما هاجم ملثمون بالزجاجات الحارقة دورية اسرائيلية اخرى؛ فيما استمرت الاشتباكات في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، لليوم الثالث على التوالي. وقدّرت مصادر فلسطينية عدد الجرحى من المواطنين، في خلال الايام الثلاثة الماضية، بأكثر من الف جريح (**الدستور**، ٦/١١/١٩٩٠).

• طالبت وزارة الخارجية المصرية اسرائيل، في بيان أصدرته، بالامتثال للارادة الدولية وانهاء احتلالها للاراضي العربية، والاستجابة لقرار مجلس الامن الدولي الذي فوّض السكرتير العام للامم المتحدة بايفاد بعثة لتقصّي الحقائق في الاراضي المحتلة، وقبول دعوة السكرتير العام الى اجتماع للدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لحماية المدنيين تحت الاحتلال (**الاهرام**، القاهرة، ٦/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٦

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، وأجرى الطرفان استعراضاً للجهود المبذولة على الصعد العربية، والدولية، كافة، من اجل التوصّل الى حل سياسي لازمة الخليج وقضايا الشرق الاوسط، وفي مقدمها القضية الفلسطينية (**وفا**، ٦/١١/١٩٩٠).

• استشهد المواطن محمد علي الخطيب (٦٥ عاماً)، وزوجته، عندما اطلق مستوطن النار عليهما من سلاح اتوماتيكي. ويعتقد بأن العملية مرتبطة بمقتل الحاخام مئير كهانا، في نيويورك، مؤخراً. من جهة أخرى، شهدت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، هاجم المواطنون، في خلالها، ١٨ دورية مسلّحة اسرائيلية، منها اربعة قام بها مستوطنون (**الدستور**، ٧/١١/١٩٩٠).

• اصطدمت سيارة عسكرية اسرائيلية، خلال قيامها باعمال الدورية العادية في جنوب لبنان، بلغم. وقال ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي انه لم تقع اصابات بين ركاب السيارة (**دافار**، ٧/١١/١٩٩٠).

• قُتل الحاخام مئير كهانا، مؤسس «عصبة الدفاع اليهودية» في الولايات المتحدة وحركة «كاخ» في اسرائيل، في منهاتن على يد أميركي من اصل عربي. وقع الحادث في فندق في منهاتن بعد محاضرة القاها كهانا بمناسبة اقامة منظمة صهيونية باسم «المنظمة الصهيونية للاخلاء والانقاذ في حالة الطوارىء»، هدفها اقناع يهود الولايات المتحدة الاميركية بالهجرة الى اسرائيل. وقد ندّد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بمقتل كهانا، ودعا الاسرائيليين الى ضبط النفس ؛ في حين اعلنت منظمة مجهولة تدعى «مجموعة النور الغربية» مسؤوليتها عن اغتيال الحاخام مئير كهانا في نيويورك. وحذّر شخص اتصل بوكالة الصحافة الفرنسية، في عمان، مدعياً بأنه سكرتير عام المنظمة، السلطات الاميركية من المس بقاتل كهانا، وقال: «لدينا الكثير من امثاله في الولايات المتحدة الاميركية، وهم مستعدون للقيام بأي عمل، واهدافنا، في المرة المقبلة ستطاول اميركيين» (**دافار**، ٧/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٧

• واصل المستوطنون اعتداءاتهم على المواطنين في المناطق المحتلة، في الوقت الذي شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات طاولت مناطق جنين ورام الله والخليل وبيت لحم وطولكرم ونابلس، واسفرت عن اعتقال اربعين مواطناً. وأصيب في اشتباكات وقعت اليوم بين المواطنين والقوات الاسرائيلية نحو ستين مواطناً، وجُرح اسرائيلي، وأُضرمت النار بسيارة

مستوطن قرب مستوطنة غفعات زئيف (**الدستور**، ٨/١١/١٩٩٠).

• اعربت اوساط امنية اسرائيلية عن خشيتها من تزايد اعداد الفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان. وتوقعت ان يشهد الشتاء المقبل تصاعداً في العمليات العسكرية ضد اسرائيل بتشجيع سوري. وذكر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان اسرائيل تتابع التطورات في المنطقة، وتبذل جهدها للحؤول دون سيطرة ميليشيات تابعة لسوريا على جنوب لبنان (**دافار**، ٨/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٨

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وبحث معه في تطورات الأزمة في الخليج، وفي سبل حلها سلمياً. واكد الطرفان اهمية الربط بين ازمة الخليج وقضايا المنطقة، وفي المقدّم منها قضية فلسطين (**وفا**، ٨/١١/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب الشامل المناطق الفلسطينية المحتلة بمناسبة مرور شهر على مجزرة المسجد الاقصى. وواصل المواطنون تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية، فحطموا اكثر من خمس عشرة سيارة لجيش الاحتلال، وأُصيب منهم اكثر من ٤٥ مواطناً بجروح (**الدستور**، ٩/١١/١٩٩٠).

• طالب وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، في حضور لجنة البرنامج السياسي في مركز الليكود، باصدار الاوامر للجنود باطلاق النار على راشقي الحجارة وابعاد آلاف العرب الذين انتقلوا للسكن في قرى عربية داخل «الخط الاخضر» (**عل همشمار**، ٩/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٩

• نفّذ المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراباً عاماً بمناسبة مرور ٣٥ شهراً على بدء الانتفاضة، ووقعت اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة اكثر من ٤٦ مواطناً بجروح واعتقال عشرين آخرين (**الدستور**، ١٠/١١/١٩٩٠).

• تحدثت مصادر مطلعة في واشنطن عن توصل الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل الى اتفاق حول ارسال مبعوث الامم المتحدة للتحقيق في مجزرة الأقصى، على ان يناقش المبعوث مواضيع عربية ـ اسرائيلية مختلفة، وان توصف مهمته وصفاً عاماً (**نيويورك تايمز**، ١٠/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٠

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وفداً من قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الدنماركي، برئاسة بيتر ماسن، عضو اللجنة التنفيذية للحزب. وتناول الرئيس عرفات، في حضور الوفد، التطورات السياسية الراهنة في الشرق الاوسط، وتطورات أزمة الخليج. من جانبه، نقل الوفد الدنماركي الى الرئيس الفلسطيني تحيات السكرتير العام للحزب، وجدّد دعوة الرئيس عرفات الى زيارة الدنمارك (**وفا**، ١٠/١١/١٩٩٠).

• طعن أمين عبدربه (١٨ عاماً)، من نابلس، شرطياً اسرائيلياً يدعى يعقوب تيرنر، بسكين، فاصابه بجروح خطره، فيما تمكّن شرطيان آخران من اصابة عبدربه بجروح بليغة، بعد ان اطلقا النار عليه. من جهة أخرى، اسفرت المواجهات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن أصابة اكثر من ستين مواطناً واعتقال سبعين آخرين، فيما اصابت القوات الضاربة الفلسطينية جنديين اسرائيليين بجروح (**الدستور**، ١١/١١/١٩٩٠).

• طالبت حركة «السلام الآن»، في رسالة بعثت بها الى وزير القضاء الاسرائيلي، دان ميريدور، بتعريف حركة «كاخ» كحركة ارهابية، حيث دعت، مؤخراً، الى حمل السلاح، وهددت بالاعتداء على شخصيات عدة (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٩٠).

• قرر مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون مكافحة الارهاب، يغئال كرمون، الغاء توصيته للاسرائيليين بعدم السفر الى مصر. وقد جاء هذا القرار بعد قيام قوات الامن المصرية باعتقال مئات النشطاء المسلمين ومصادرة كميات من السلاح والذخائر. وكانت توصية مستشار مكافحة الارهاب قُدّمت عشية رأس السنة العبرية، في اعقاب تزايد التحذيرات من احتمال التعرض الى اسرائيليين سيّاح في مصر (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١١

• تواصلت الصدامات والاشتباكات بين

المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة اكثر من ٥٣ مواطناً بجروح، واعتقال ٤٢ آخرين، واصابة عدد من السيارات الاسرائيلية باضرار مادية (**الدستور**، ١٢/١١/١٩٩٠).

• اعلن مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، اللواء يعقوب تيرنر، في جلسة خاصة لطاقم القيادة، ان قائد المنطقة الوسطى للشرطة، العميد حاييم البلوس، سيعيّن قائداً لمنطقة جديدة ـ منطقة القدس. وقد تمّ هذا استناداً الى تقرير «لجنة زامير» حول احداث المسجد الاقصى (**عل همشمار**، ١٢/١١/١٩٩٠).

• قالت اوساط امنية اسرائيلية ان الاردن لم ينجح في غلق حدوده مع اسرائيل، بسبب ازدياد قوة الاصوليين هناك (**معاريف**، ١٢/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٢

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بغداد، وزير الخارجية الصينية، تشيان تشي تشن، ووفداً يرافقه. وأُجري، في خلال اللقاء، بحث في آخر التطوّرات السياسية الراهنة، دولياً وعربياً وفلسطينياً، وسبل ايجاد تسوية لازمة الخليج بالطرق السلمية (**وفا**، ١٢/١١/١٩٩٠).

• أُصيب حوالى ٧٥ فلسطينياً بجروح واعتقل اربعون آخرون في مناطق نابلس ورام الله وقلقيلية وطولكرم وفي قطاع غزة. وألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجات حارقة على صهريج اسرائيلي وسيارة للشرطة الاسرائيلية وعلى دورية عسكرية في جنين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان عبوة ناسفة أُلقيت على مركز للشرطة في مدينة رام الله (**الدستور**، ١٣/١١/١٩٩٠).

• كشف مصدر امني اسرائيلي عن اعتقال ثلاثة شبان، تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٥ عاماً، تسللوا عبر نهر الاردن الى المناطق المحتلة، بهدف طعن يهود، انتقاماً لمذبحة الاقصى (**دافار**، ١٣/١١/١٩٩٠).

• قدّرت المساعدة العسكرية الاميركية التي ستمنح لاسرائيل، في اعقاب ازمة الخليج، بحوالى ملياري دولار، هذا بالاضافة الى المساعدة الامنية لاسرائيل بمبلغ ١,٨ مليار دولار. وقد عبّرت اوساط في جهاز الامن الاسرائيلي عن رضاها التامّ تجاه قرار الادارة الاميركية بعدم دمج موضوع تزويد اسرائيل بثلاث منصات صواريخ كانت وعدت بها في اطار ميزانية المساعدة الخاصة التي قررّت في اعقاب ازمة الخليج (**دافار**، ١٣/١١/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر دبلوماسية في واشنطن ان ثمة اتفاقاً تمّ التوصل اليه بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل يقضي بأن تعمل الاولى لمنع ادراج مجزرة الحرم القدسي الشريف على جدول اعمال مجلس الامن الدولي، ومعاودة التنسيق فيما بينهما في كل ما يتصل بشؤون مناقشات المجلس (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٣

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى عمّان، في زيارة رسمية للاردن، يلتقي، في خلالها، ملك الاردن، حسين. وكان في استقبال الرئيس عرفات، لدى وصوله مطار عمّان، رئيس وزراء الاردن، مضر بدران، ووزير الخارجية، مروان القاسم، وعدد من القادة والمسؤولين الفلسطينيين (**وفا**، ١٣/١١/١٩٩٠).

• طعن فلسطيني جنديين اسرائيليين في القدس القديمة، فاصابهما بجروح بليغة؛ كما هاجم شبان فلسطينيون اثنين من المستوطنين كانت تقلّهما سيارة قرب مستوطنة «سلعيت» وطعنوا احدهما في يده. وحطم آخرون، في مواقع متفرقة، ١٥ سيارة اسرائيلية، وهاجموا نقطة عسكرية اسرائيلية بالقنابل الحارقة، في الوقت الذي وقعت اشتباكات عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اسفرت عن اصابة اربعين مواطناً واعتقال ثلاثين آخرين (**الدستور**، ١٤/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٤

• أجرى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، محادثات مع ملك الاردن، حسين، بحث، في خلالها، تطورات الوضع في الخليج والتهديدات الاميركية المتزايدة التي تنذر بوقوع مواجهة، في ظل تزايد الجهود الدولية لايجاد حل سلمي للازمة. واتفق الطرفان على ضرورة العمل من اجل التوصل الى أسس حل عربي للازمة (**وفا**، ١٤/١١/١٩٩٠).

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملات الاعتقال العشوائي، التي طاولت عشرين مواطناً، وبذلك يبلغ عدد المعتقلين، في المناطق المحتلة، منذ بداية الاسبوع، ١١٧ مواطناً. وكانت سلطات

الاحتلال فرضت حظر التجول على مناطق عدة، واغلقت المدارس في الضفة والقطاع، تحسّباً لاندلاع تظاهرات في الذكرى الثانية لاعلان قيام دولة فلسطين (**الدستور**، ١٥/١١/١٩٩٠).

• اشار وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، الى ان ما بين ٣٠ ـ ٣٥ بالمئة من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي هم من غير اليهود (**يديعوت احرونوت**، ١٥/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٥

• بعث رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، برسالة هامّة الى الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، تتعلق بعقد اجتماع خاص في اليونسكو لمواجهة احتياجات الدول التي تضررت من أزمة الخليج (**وفا**، ١٥/١١/١٩٩٠).

• عزلت قوات الاحتلال الاسرائيلية الضفة الفلسطينية وقطاع غزة واعلنتهما مناطق عسكرية مغلقة، وأقامت الحواجز العسكرية عند مداخل القدس، وذلك تحسّباً لاندلاع مواجهات بمناسبة الذكرى الثانية لاعلان قيام دولة فلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تصدّى المواطنون للقوات الاسرائيلية، ورشقوا دورياتها وسياراتها بالحجارة، واصابوا احد أفراد «حرس الحدود» وسائق صهريج اسرائيلياً بجروح. وذكرت تقارير ان أربعين مواطناً أصيبوا بجروح خلال المواجهات، واعتقل العشرات، ودمرت ثلاثة منازل في مخيم البريج (**الدستور**، ١٦/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٦

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة من الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، وذلك لدى استقباله نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي. وتبادل المبعوث السوفياتي وجهات النظر مع الرئيس عرفات حول عدد من القضايا، وفي مقدّمها الازمة الراهنة في الخليج (**وفا**، ١٦/١١/١٩٩٠). من جهة أخرى، اجتمع الرئيس عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس الليبي معمّر القذافي، وبحث الرئيسان في الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وفي التطورات الراهنة في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، احتفالاتهم، لليوم الثاني على التوالي، بمناسبة اعلان استقلال دولة فلسطين، فيما واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عزل القدس عن بقية اراضي الضفة، واستمر حظر التجول مفروضاً على نابلس وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين فيه. من جهة أخرى، انفجرت عبوة ناسفة في منطقة الطور، دون ان ينتج عنها أية خسائر؛ كما تدهورت سيارة عسكرية اسرائيلية، فأصيب ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح (**الدستور**، ١٧/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٧

• ذكرت تقارير من الارض المحتلة ان دورية اسرائيلية عثرت، مساء أمس، على جثة امرأة اسرائيلية في الثامنة والثلاثين من العمر، من مستعمرة بيت يام، ملقاة على ارض احدى البيّارات الواقعة على أطراف الشجاعية في غزة، وقد ظهر على الجثة آثار طعن بسكين. من جهة أخرى، تواصلت الاحتفالات بمناسبة استقلال دولة فلسطين، واشتبك المواطنون مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في غير موقع، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ١٨/١١/١٩٩٠).

• قال نائب وزير الخارجية الكمبودية، لونغ فيسالو، ان بلاده معنيّة باقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، وان هذا لا يتعارض ووجود علاقات لكمبوديا مع م.ت.ف. (**دافار**، ١٨/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٨

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، كلاً من عضو مجلس النواب البريطاني، دنيس وولترز، ووزير الدفاع البريطاني الاسبق عضو مجلس النواب، ايان غيلمور، وهما من حزب المحافظين البريطاني. وأُجري، في خلال اللقاء، بحث في الوضع الراهن في الشرق الاوسط، وأزمة الخليج، وتطوّرات القضية الفلسطينية (**وفا**، ١٨/١١/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي اعتقلت حوالى خمسين مواطناً من مناطق القدس ورام الله والخليل وبيت لحم وطولكرم وجنين؛ كما أُصيب بجروح حوالى ثمانين مواطناً آخرين. وبالمقابل، أُصيب، أمس، ستة جنود اسرائيليين ومستوطنة بجروح في مخيم شعفاط وفي القدس وطولكرم وقلقيلية (**الدستور**، ١٩/١١/١٩٩٠).

• اعطى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، توجيهاته لمنسّق النشاطات في المناطق المحتلة، وكذلك للادارة المدنية في الضفة الفلسطينية، للعمل على تنفيذ الاجراءات الخاصة بتحويل مستوطنة معاليه ادوميم الى مدينة، هي الاولى في المناطق المحتلة، ويبلغ سكانها ثلاثين ألفاً (**هآرتس**، ١٩/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/١٩

• انضمّ الى قافلة الشهداء المواطن نايف سليم شريم (٢٠ عاماً) من قرية جبع، بعد ان اطلق عميل النار عليه، فيما تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ستين مواطناً بجروح، واعتقال أكثر من أربعين آخرين (**الدستور**، ٢٠/١١/١٩٩٠).

• وقع انشقاق داخلي في حركة «ابناء البلد»، فانقسمت الى مجموعتين. ترأس الاولى مؤسس الحركة محمد كيوان، من ام الفحم، وقرّرت الحركة العمل تحت اسم «ابناء البلد ـ الجذور»، وأصدرت صحيفة خاصة بها، باسم «الجذور». امّا المجموعة الثانية، فترأسها رجا غبّارية، وهو، أيضاً، من ام الفحم، واحتفظت بالاسم القديم للحركة، وتصدر صحيفة «الميدان» (**دافار**، ٢٠/١١/١٩٩٠).

• قال وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان وزارته وضعت لنفسها هدف بناء ما لا يقل عن خمسة آلاف منزل سنوياً في القدس. وقال شارون انه يتطلع الى زيادة عدد اليهود في القدس بـ ٣٠٠ ألف خلال عشر سنوات (**دافار**، ٢٠/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٠

• ساد الاضراب الشامل في جميع مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تلبية لنداء من القيادة الموحّدة. ووقعت، في خلال ذلك، مصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، حطّم المواطنون، في خلالها، زجاج ١٧ سيارة للعدو، وأصيب منهم ٥٥ مواطناً بجروح، واستشهدت المواطنة مريم فارس ابو جياب بعد اصابتها بذبحة صدرية، نتيجة اقتحام الجنود الاسرائيليين منزلاً بهدف اعتقال ابنائها فيه (**الدستور**، ٢١/١١/١٩٩٠).

• قدّمت اسرائيل الى الادارة الأميركية، فور تسلّمها المساعدة المدنية، رسالة تعهّد بأن لا تستخدم هذه الاموال لاغراض معيّنة في المناطق المحتلة والقدس الشرقية (**هآرتس**، ٢١/١١/١٩٩٠).

• تحاشى الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، اعطاء وصف اميركي لتصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، التي أعلن فيها ان اسرائيل تمتد من البحر الى نهر الاردن. وفُسّر غض النظر الاميركي عن التعليق بأنه محاولة من جانب الادارة الاميركية لتفادي «مواجهة» مع اسرائيل ومع مؤيديها في الولايات المتحدة الاميركية، في الوقت الذي يحاول الرئيس الاميركي، جورج بوش، تركيز الاهتمام على أزمة الخليج، وعلى الجهود التي يبذلها في هذا الشأن (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢١

• تواصلت الصدامات في الاراضي المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، في خلالها، أكثر من خمسين مواطناً بجروح، واعتقل خمسة وثلاثون آخرون. وحكمت محكمة اسرائيلية على فلسطينيين، من غزة، بالسجن المؤبّد، بحجة قيامهما بقتل أربعة متعاونين (**الدستور**، ٢٢/١١/١٩٩٠).

• وقّع كل من وزير العلوم والتكنولوجيا في اسرائيل، يوفال نئمان، ورئيس اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، يوري رتشوك، اتفاقية تعاون علمي بين الجانبين (**دافار**، ٢٢/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٢

• أُصيب خمسة وخمسون مواطناً بجروح، واعتقل ثمانية عشر، في خلال مصادمات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي هدمت منزلاً في قرية فحمة، وثلاثة منازل في نابلس، وفرضت منع التجول على عدد من قرى الضفة الفلسطينية، واقتحمت قرية الولجة، كما استولت على أربعين دونماً من أراضي بيت فجار، واعتدت على مواطن من بيت لحم (**الدستور**، ٢٣/١١/١٩٩٠).

• يسود في الاوساط الاردنية الرسمية قلق جرّاء قيام أعضاء من حركة الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس بعمليات عسكرية، عبر نهر الاردن، خشية ان يؤدي ذلك الى التأثير في الاتفاق غير المعلن مع اسرائيل، بعدم قيام عمليات ضدها عبر نهر الاردن (**هآرتس**، ٢٣/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٣

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مقر اقامته في بغداد، وفداً ايطالياً مثّل جمعية انصار السلام الايطالية ومؤسسة أي. آر. سي. آيْ الثقافية الانسانية ونقابات عمّالية مسيحية ايطالية (**وفا**، ٢٣/١١/١٩٩٠).

• حاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلية غالبية المدن الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وقطعت الطرق المؤدية الى القدس لمنع المواطنين من أداء صلاة الجمعة؛ وشنّت حملة اعتقال واسعة أسفرت عن احتجاز أكثر من ١٤٠ مواطناً من مدن غزة وخان يونس وطولكرم وبيت ساحور وعدد من مخيمات القطاع (**الدستور**، ٢٤/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، مع نائب رئيس الجمهورية العراقية وزير الخارجية، طارق عزيز. واستعرض الطرفان الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ٢٤/١١/١٩٩٠)؛ كما استقبل الرئيس عرفات، في مقر اقامته، وفداً من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في بلجيكا، رأسه السيناتور هـ. دي بيلدر، وبحضور عضو البرلمان الاوروبي، ايليد دي روبو. واستقبل عرفات، أيضاً، عضوي البرلمان الكندي، روبرت جوربت سفنيد رويسون، وذلك بناء على طلبهما (**المصدر نفسه**).

• جرح أكثر من أربعين مواطناً واعتقل العشرات، في خلال مصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من احتجاز جندي اسرائيلي، أطلقت سراحه قي مقابل اطلاق سراح شابين فلسطينيين احتجزا لدى سلطات الاحتلال (**الدستور**، ٢٥/١١/١٩٩٠).

• استشهد خمسة فدائيين في اشتباك وقع شمال مدينة صور بين زورق للفدائيين وسفينة «دبور» اسرائيلية. يذكر ان الفدائيين قاموا باحدى عشرة محاولة تسلل عبر البحر منذ سنوات، وقع سبع منها في العام الماضي (**دافار**، ٢٥/١١/١٩٩٠).

• سمح كبير المدعين العامين العسكريين، العميد امنون سترشنوف، بتوسيع توجيهات فتح النيران ضد راشقي الحجارة، حتى وانْ لم تتعرّض حياة الجنود للخطر (**دافار**، ٢٥/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٥

• أُصيب أكثر من ٥٤ مواطناً بجروح، واعتقل ٢٦، في خلال مصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. وبالمقابل، أُصيب جنديان اسرائيليان بجروح، وأُحرقت سيارة جيب عسكرية، اثر القاء زجاجة حارقة عليها في جنين. وتمكّن شبان الانتفاضة من اختطاف مسدّس احد الحرّاس في المدينة، وقاموا بتحطيم زجاج عدد من سيارات العدو (**الدستور**، ٢٦/١١/١٩٩٠).

• جرح جنديان اسرائيليان واستشهدت فدائية عندما فجّرت شحنة وضعتها حول جسمها، بالقرب من دورية تابعة للجيش الاسرائيلي في منطقة «حزام الامن»، في جنوب لبنان قرب قلعة الشقيف (**دافار**، ٢٦/١١/١٩٩٠).

• قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين اللواء ايهود براك رئيساً لاركان الجيش الاسرائيلي. ويعتبر براك الرئيس الرابع عشر الذي يشغل هذا المنصب منذ قيام اسرائيل (**دافار**، ٢٦/١١/١٩٩٠).

• أشارت مصادر صحفية في العاصمة الاميركية الى ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، منع وفداً اميركياً من التوجّه الى اسرائيل للاتفاق على تفاصيل المساعدة الاميركية البالغة ٤٠٠ مليون دولار لايواء المهاجرين اليهود الجدد، نتيجة الخلاف على توطين هؤلاء في الارض الفلسطينية المحتلة (**الواشنطن بوست**، ٢٥ ـ ٢٦/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٦

• حاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلية مدرسة السعدية الثانوية في قلقيلية، فهبّ المواطنون لفك الحصار ونجدة طلاب المدرسة، فتصدّت لهم قوات الاحتلال وأطلقت النار، بشكل عشوائي، على الجموع، فأصيب أكثر من ١٦٢ مواطناً بجروح. وفي مناطق أخرى، اقتصرت الاحداث على اعتقال عدد من المواطنين، فيما هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية عدداً من الدوريات العسكرية الاسرائيلية (**الدستور**، ٢٧/١١/١٩٩٠).

• عزا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير،

اسباب عملية ايلات الاخيرة الى الدعاية المكثّفة ضد اسرائيل في كل من مصر والاردن. وقال ان السلطات المصرية والرئيس مبارك هما ضد قيام عمليات معادية لاسرائيل، لكنهما لا يعملان على ايقاف التحريض ضد اسرائيل (**هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٩٠).

• قرّر عدد من قدامى حركة «كاخ» اليمينية المتطرّفة والمستقيلين منها، سابقاً، تشكيل «حزب يهودي جذري» على خطى الحاخام مئير كهانا. وينوي الحزب خوض المعركة الانتخابية للكنيست المقبل (**هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٧

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سفير جمهورية بولندا في تونس، يانوس فياكان، وتحادث معه في آخر التطوّرات السياسية الراهنة، دولياً وعربياً وفلسطينياً (**وفا**، ٢٧/١١/١٩٩٠).

• اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من ستين مواطناً، وأصابت بجروح ٦٧ آخرين، وأغلقت ثلاث مدارس ثانوية في مدن نابلس وبيت لحم ورام الله، بالاضافة الى غلق جميع المدارس في مخيم قلنديا. وكانت اشتباكات عنيفة وقعت في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أُصيب، في خلالها، عشرة جنود اسرائيليين بجروح، وحُطّم زجاج أكثر من أربعين سيارة اسرائيلية (**الدستور**، ٢٨/١١/١٩٩٠).

• قتل خمسة جنود اسرائيليين في اشتباك مع مجموعة فدائية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في القطاع الشرقي من جنوب لبنان، بالقرب من قرية شبعا، واستشهد اثنان من أفراد المجموعة الفدائية التي ضمّت أربعة عناصر (**عل همشمار**، ٢٨/١١/١٩٩٠).

• قصفت الطائرات الاسرائيلية مواقع فلسطينية قرب صيدا للجبهة الديمقراطية ومنظمة ابو نضال. وذكر الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان خمسة فدائيين، على الاقل، قتلوا نتيجة للقصف، كما جرح عدد غير معروف (**عل همشمار**، ٢٨/١١/١٩٩٠).

• قدّم اللواء موشي بار ـ كوخبا استقالته من الجيش الاسرائيلي، وسلّم رسالة بذلك الى كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، موشي ارنس، ورئيس الاركان، دان شومرون (**عل همشمار**، ٢٨/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٨

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ممّا أدّى الى جرح ٤١ مواطناً واعتقال ٥٥ آخرين. وهدمت قوات الاحتلال تسعة منازل ومزرعة للابقار؛ كما أغلقت مدارس عدة لمدد زمنية متفاوتة (**الدستور**، ٢٩/١١/١٩٩٠).

• ذكر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في الكنيست، انه منذ التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر، قتل ثلاثون مدنياً اسرائيلياً وثمانية جنود على طول الحدود مع مصر، وجرح تسعة واربعون. أمّا على الجانب الاردني، فقد وقعت، في خلال العامين الماضيين، خمس عشرة حادثة ومحاولة للقيام بعمليات ضد اسرائيل، قتل، في خلالها، خمسة جنود اسرائيليين، وجرح ثمانية (**معاريف**، ٢٩/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٢٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وبحثا في عدد من المشكلات والاوضاع التي تهم الامة العربية، والاسلامية، وخصوصاً أزمة الخليج وتطوّراتها (**وفا**، ٢٩/١١/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب الشامل المناطق المحتلة بمناسبة ذكرى تقسيم فلسطين. وعلى الرغم من ذلك، فقد وقعت مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي أطلقت النار وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة أكثر من ٥٥ مواطناً بجروح. من جهة أخرى، حكمت محكمة اسرائيلية على فلسطيني، في التاسعة عشرة من عمره، بالسجن مدى الحياة، لقيامه بطعن ثلاثة اسرائيليين حتى الموت، واصابة رابع بجروح، في حي البقعة، في مدينة القدس، مؤخراً (**الدستور**، ٣٠/١١/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور وفد من مجلس النواب الاميركي، ان اسرائيل ستعمل، بعد انتهاء أزمة الخليج، بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، على حل المشاكل في المنطقة، وسوف تعطي الاولوية لتسوية النزاعات مع الدول العربية ولحل المشكلة الفلسطينية (**عل همشمار**، ٢٨/١١/١٩٩٠).

همشمار، ٣٠/١١/١٩٩٠).

• في تلميح خجول الى عدم استبعاد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان «علينا ان نكون مستعدين، في كل لحظة، لمواجهة المشكلات القائمة في المنطقة. وقد أكدت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها الدائم للقيام بذلك في الوقت المناسب، والمكان المناسب» (انترناشونال هيرالد تربيون، ٣٠/١١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١١/٣٠

• أُصيب جنديان اسرائيليان بجروح وتمّ تحطيم زجاج أكثر من عشر سيارات لقوات العدو ولمستوطنين، في اثناء صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين أسفرت عن اصابة سبعين فلسطينياً بجروح واعتقال أكثر من أربعين آخرين (الدستور، ١/١٢/١٩٩٠). من جهة أخرى، أُلقيت قنبلة يدوية على كشك في شارع ديزنغوف المزدحم في مدينة تل ـ أبيب، لكنها لم تنفجر (يديعوت احرونوت، ١/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/١

• استشهدت مواطنة في الاربعين من عمرها بعد قيامها بطعن شرطيين اسرائيليين، في القدس، فأصابتهما بجروح؛ كما ألقى فلسطينيون عبوتين تحتويان على مواد حارقة على مستوطن لدى مروره في القدس القديمة. وكانت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت مواجهات عدة أخرى بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ٢/١٢/١٩٩٠).

• أعرب رئيس «المنبر الصهيوني» ليهود الاتحاد السوفياتي في اسرائيل، نتان شارانسكي، عن خشيته من ان تؤدي المعالجات الخاطئة لقضايا الهجرة الى وقوع اشتباكات دموية بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد في اسرائيل (يديعوت احرونوت، ٢/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٢

• قُتل ثلاثة فلسطينيين، من نابلس، مستوطناً وجرحوا ثلاثة آخرين عند مهاجمتهم بالمدى حافلة اسرائيلية في احدى ضواحي تل ـ أبيب. ويعتبر الحادث هو الاول من نوعه الذي تشهده تل ـ أبيب في خلال سنوات الانتفاضة الثلاث الماضية. من جهة أخرى، أسفرت الاشتباكات التي وقعت اليوم عن اصابة عدد من المواطنين بجروح؛ كما استشهد المواطن نجيب مصطفى حويل (١٩ عاماً)، من مخيم جنين، وكان أُصيب بجروح في اشتباكات وقعت في الثلاثين من الشهر الماضي (الدستور، ٣/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٣

• دعت قيادة الانتفاضة، للمرة الاولى منذ اندلاع الانتفاضة، الى استخدام «جميع الوسائل» في الكفاح، بما في ذلك الاسلحة النارية. وجاء في منشور وزّع في المناطق المحتلة ان هناك حاجة الى تطوير الانتفاضة لتدخل مرحلة أعلى تستخدم فيها كل وسائل الكفاح. من جهة أخرى، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن جرح أربعين مواطناً واجهاض ثلاث نساء في غزة وخان يونس (الدستور، ٤/١٢/١٩٩٠).

• ذكرت اجهزة الامن العام الاسرائيلي (الشاباك) انها اكتشفت تجمّعين فدائيين في منطقة رام الله، ينتمي افراد الاول الى «حماس» واتهم بوضع شحنة متفجّرة على شاطىء تل ـ أبيب، أسفر انفجارها عن مقتل سائحة كندية؛ أمّا الثاني، فينتمي افراده الى «الجهاد الاسلامي»، واتهموا باطلاق النار على جندي، قبل شهرين، في محاولة لاختطافه (عل همشمار، ٤/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٤

• أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية من «حرس الحدود» الاسرائيلي، واشتعلت النيران في مطعم في حي جبل المكبّر، فيما وقعت مظاهر احتجاج متعدّدة في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن جرح العشرات من المواطنين واجهاض عشر نساء في غزة نتيجة استنشاق الغاز؛ فيما تواصلت عمليات استدعاء المواطنين لتسلّم البطاقات الخضراء التي تحرم حامليها من دخول اسرائيل (الاتحاد، حيفا، ٥/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٥

• أُصيب جندي في قوات الامن الاسرائيلية بجروح بليغة، جرّاء عيار ناري اصابه في الرأس في

حي الشيخ رضوان، في غزة. وكان ضابط اسرائيلي أُصيب بحجر في مخيم البريج؛ كما أُصيب باص تابع لشركة «ايغد» (الخط الرقم ٢٣) بأضرار وتحطّم بعض زجاجه بعد قذفه بزجاجتين حارقتين في وادي الجوز، في القدس؛ فيما تصاعدت حملات الاعتقال وطاولت عشرات المواطنين؛ كما أُصيب عشرات آخرون بجروح في اشتباكات متفرّقة مع القوات الاسرائيلية (**الاتحاد**، ٦/١٢/١٩٩٠). من جهة أخرى، عبّرت أوساط اسرائيلية أمنية عن قلقها من احتمال انتقال الانتفاضة الى مرحلة استخدام الاسلحة؛ وذكرت انه تمّ تسجيل ٢٤ حادث اطلاق نار من كمائن أقامها فلسطينيون، في خلال الشهور الثلاثة الماضية، منها ١٥ حادثاً في الضفة الفلسطينية وتسع حوادث في قطاع غزة. ولاحظت الاوساط هذه تزايد الشحنات المتفجّرة التي توضع على الطرقات (**هآرتس**، ٦/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٦

• عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً في تونس، برئاسة رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وبحثت في نتائج اللقاء الرباعي الذي أُجري في بغداد، أمس، وضمّ قادة فلسطين والعراق والاردن واليمن. وأكدت القيادة الفلسطينية أهمية ما توصّل اليه اجتماع بغداد نحو الحل الشامل والمترابط لجميع أزمات وقضايا المنطقة، انطلاقاً من قواعد الشرعية الدولية (**وفا**، ٦/١٢/١٩٩٠).

• كثّفت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تواجدها في الاراضي المحتلة، تحسّباً لوقوع اشتباكات بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع. وشهدت نابلس تظاهرة نسائية حاشدة، فرّقها الجنود الاسرائيليون مستخدمين مختلف أنواع الاعيرة والطلقات، فيما تواصل فرض حظر التجول على عدد من المناطق. وشهدت مناطق أخرى مسيرات احتجاجية وصدامات مع قوات الاحتلال (**الاتحاد**، ٧/١٢/١٩٩٠). من جهة أخرى، توقّع مصدر أمني اسرائيلي، رفيع المستوى، ان تبدأ، قريباً، عمليات طرد فلسطينيين من المناطق المحتلة. وذكر ان أجهزة الامن الاسرائيلية انتهت من وضع مخططها بهذا الشأن وحصلت على موافقة وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، عليه (**هآرتس**، ٧/١٢/١٩٩٠).

• صرّح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأن بلاده لا تزال تعارض توجيه الدعوة قريباً الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، لكنّه رأى ان هذا المؤتمر قد يكون مفيداً في المستقبل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٧

• ألزمت اسرائيل أكثر من مليون فلسطيني منازلهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين على أبواب الذكرى الرابعة لانطلاقة الانتفاضة. وقد أغلقت قوات الجيش الاسرائيلي الطرق، وأقامت الحواجز، وأعلنت عدداً من المناطق «مناطق عسكرية مغلقة»؛ فيما دعت قيادة الانتفاضة المواطنين الى غلق متاجرهم والتوقف عن العمل يومي السبت والاحد (٨ و٩/١٢/١٩٩٠) احتفالاً بذكرى الانتفاضة. من جهة أخرى، ألقى مواطنون من رفح قنبلة على نقطة للجيش الاسرائيلي قرب مبنى الادارة المدنية (**القدس العربي**، ٨/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٨

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على معظم مناطق الضفة والقطاع التي شهدت عدداً من الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال أسفرت عن جرح عدد من المواطنين، وحرق سيارة اسرائيلية في القدس (**الاتحاد**، ٩/١٢/١٩٩٠).

• انتقدت منظمة الـ «اونيسكو» اسرائيل لقيامها بأعمال حفر وتنقيب عن الآثار في بعض مناطق القدس الشرقية (**معاريف**، ٩/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٩

• استشهد المواطن محمد مرضي المدني (٢٥ عاماً)، من بني سهيلة، بعد ان حاول خنق جندي اسرائيلي. غير ان والدة الشهيد أوضحت ان الجنود الاسرائيليين اطلقوا النار على ابنها بعد ان دهموا الحي الذي يقطنون فيه واعتدوا بالضرب على سكانه. وكان شقيق الشهيد المدني، المدعو سليمان، استشهد، بدوره، قبل تسعة شهور على أيدي قوات الاحتلال. في هذا الوقت، استمر حظر التجول مفروضاً على انحاء مختلفة من المناطق المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، وقعت اشتباكات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال، أسفرت عن جرح مواطنين (**الاتحاد**، ١٠/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/١٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس معمر القذافي وبحثا في أزمة الخليج، والاوضاع داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ وأكدا أهمية، وضرورة، تقديم الدعم الى انتفاضة الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٠/١٢/١٩٩٠). وبعد عودته من طرابلس الى تونس، استقبل الرئيس عرفات المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين (اونروا)، جيورجو جياكوميلي، وتناولا نشاطات «اونروا» في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان، وسبل ايجاد حلول للمشاكل التي تتعرّض لها «اونروا» (**المصدر نفسه**).

• أُصيب ضابطان اسرائيليان بحجارة في مخيم جباليا، وأُلقيت عبوة ناسفة باتجاه موقع عسكري في رفح؛ كما أُلقيت زجاجتان حارقتان على دوريتين عسكريتين في رام الله، وأخريان باتجاه ثكنة عسكرية قرب الحرم الابراهيمي، فيما تواصلت التظاهرات وأعمال رشق المحتلين بالحجارة. كذلك استمرت المظاهر الاحتفالية بالذكرى الرابعة لانطلاق الانتفاضة (**الاتحاد**، ١١/١٢/١٩٩٠).

• عرض عضو الكنيست، يوسي بايلين (معراخ)، مشروع سلام، نص على اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وحكم ذاتي في الضفة الفلسطينية كمرحلة أولى. وادّعى بايلين بأن غالبية بنود مشروعه لقيت قبولاً من جانب مجموعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة (**دافار**، ١١/١٢/١٩٩٠).

• أبدت الادارة الاميركية استياءها من عودة الحكومة الاسرائيلية الى التدخّل الكلامي في أزمة الخليج. وأشارت مصادر مطلعة الى ان المسؤولين الاميركيين أبدوا انزعاجهم من الرسائل العلنية والخاصة التي دعت تل ـ أبيب فيها الى تدمير الآلة العسكرية التي يمتلكها العراق (**الواشنطن بوست**، ١١/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/١١

• استمر حظر التجول مفروضاً على عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلية المداخل الاحد عشر الواصلة بين بيت لحم والقدس؛ كما أغلقت مدرستين في حوّارة واللبن الشرقية، وثالثة في البريج. في هذا الوقت، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأضرم مواطنون النار بسيارة اسرائيلية وأصابوا سائق باص بجروح في بيت حنينا. بالمقابل، أُصيب عدد من المواطنين بجروح (**الاتحاد**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

• وصف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، في واشنطن، بأنها كانت «ودّية» تبودلت، خلالها، وجهات النظر في «أجواء جيدة»، وان شامير أكد تأييد اسرائيل للموقف الاميركي من أزمة الخليج (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/١٢

• استشهدت المواطنة احلام ابراهيم عايد (١٦ عاماً)، من قرية بديا، وجرح مواطنون آخرون، في اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. وبالمقابل، أُصيب ضابط وجندي اسرائيليان بجروح في قرية قراوة بني زيد، وأُصيب ثالث في سنجل، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على بعض مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الاتحاد**، ١٣/١٢/١٩٩٠).

• اجتمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في واشنطن، بوزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، وبحث معه في امكانية تدخّل الاتحاد السوفياتي في حل الأزمات والنزاعات في الشرق الاوسط والخليج. وقد جاءت مبادرة عقد اللقاء من جانب وزير الخارجية السوفياتية وبتدخّل من وزارة الخارجية الاميركية (**دافار**، ١٣/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/١٣

• شهدت المناطق المحتلة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة العديد من المواطنين بجروح واعتقال العشرات، خصوصاً من الطلاب الذين تظاهروا في غير منطقة؛ كما أجهضت خمس نساء فلسطينيات في قطاع غزة (**الاتحاد**، ١٤/١٢/١٩٩٠).

• أفادت مصادر اسرائيلية، مطلعة، بأن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في خلال لقائهما الذي

عُقد في العاصمة الاميركية واشنطن، الى الامتناع عن طرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة الى الاردن (**معاريف**، ١٤/١٢/١٩٩٠).

• بدأت طواقم اسرائيلية في الولايات المتحدة الاميركية التدرّب على استخدام صواريخ «باتريوت»، تمهيداً لوضع بطاريات لها في اسرائيل (**معاريف**، ١٤/١٢/١٩٩٠).

١٤/١٢/١٩٩٠

• طعن فلسطينيون ثلاثة اسرائيليين حتى الموت في تل ـ أبيب. وردّ اسرائيليون بطعن عربي ورشق سيارات عربية بالحجارة. وقام نحو مئتي اسرائيلي عنصري، يقودهم اعضاء من حركة «كاخ»، برشق سيارات العرب المارّة في تل ـ أبيب بالحجارة. وبمقتل الاسرائيليين الثلاثة ارتفع عدد الاسرائيليين الذين قتلوا، طعناً بأيدي عرب، الى ثمانية منذ مجزرة المسجد الاقصى، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة العشرات من المواطنين بجروح (**القدس العربي**، ١٥/١٢/١٩٩٠).

• عقّب مصدر اعلامي فلسطيني على ما نشره بعض الصحف، اليوم، حول تنديد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بالاحتلال العراقي للكويت، في مقابلة اجرتها معه التلفزة الهولندية، فقال ان ما نشر بعيد، كل البعد، من الحقيقة، وان الرئيس عرفات ركّز، في المقابلة، على الشرعية الدولية، في كل من أزمة الخليج والشرق الاوسط والقضية الفلسطينية (**وفا**، ١٤/١٢/١٩٩٠).

١٥/١٢/١٩٩٠

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، العاصمة الاردنية، عمّان، حيث استقبله نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الاردنية، مروان القاسم، وعدد من المسؤولين الاردنيين والفلسطينيين. ويقوم الرئيس الفلسطيني، في خلال زيارته، بتكريم المبدعين الفلسطينيين والعرب بتقليدهم وسام القدس للثقافة والآداب والفنون، في اثناء حفل اختتام الايام الثقافية الفلسطينية ـ الاردنية التي تقام لمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع (**وفا**، ١٥/١٢/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان جندياً أُصيب بجروح طفيفة نتيجة انفجار وقع خارج مدينة نابلس، حيث كان يحاول ان يوقف سيارته؛ كما لقي جندي آخر مصرعه وجرح أربعة آخرون بانفجار قنابل في الضفة الفلسطينية منذ يوم الاحد، ٩/١٢/١٩٩٠. من جهة أخرى، ذكر مواطنون في رفح ان جنوداً اسرائيليين قتلوا علي محمد نقيرة (٢٥ عاماً) بينما كان يكتب شعارات وطنية على عدد من الجدران في المدينة خلال الليل (**القدس العربي**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

• تسلّم أربعة من نشطاء «حماس»، في قطاع غزة، أوامر طرد من البلاد، وهم عماد خالد العلمي، من غزة، وهو ناطق بلسان «حماس» ونائب زعيمها؛ وفضل زهير زعرور، من غزة، وهو مسؤول عن تنظيم التظاهرات؛ ومصطفى يوسف المزوري، من جباليا، واتهم بتقديم المساعدة واخفاء قاتلي الجنديين الاسرائيليين سيسفورتس وسعدون؛ ومصطفى احمد زنوع، من جباليا، وهو احد زعماء «حماس» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/١٢/١٩٩٠).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ احمد، احمد يوسف؛ «المخطط الراهن لتهجير اليهود السوفيات الى فلسطين (الجذور ـ الواقع ـ المستقبل)»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٨٠ ـ ١٠١.

٢ بسطامي، مها؛ «هجرة اليهود السوفيات والسياسة الاسرائيلية الرسمية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٩١ ـ ٩٧.

٣ «تهجير اليهود السوفيات الى فلسطين (ندوة)»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١٣٠.

٤ حسين، غازي؛ «الهجرة اليهودية واسرائيل الكبرى»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٠، ص ١٢٦ ـ ١٤٠.

٥ الزرو، نوّاف؛ «الاستراتيجية الصهيونية في استيعاب وتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٤٩ ـ ٦٢.

٦ السيد، يونس؛ «الابعاد الاجتماعية للهجرة اليهودية الى فلسطين؛ قراءة أولية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١١١ ـ ١١٩.

٧ شحادة، حسام؛ «قراءة في منحى هجرة اليهود السوفيات»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١٢٠ ـ ١٣٥.

٨ العمله، عمرو؛ «الهجرة اليهودية الاستعمارية الى فلسطين؛ جذورها الايديولوجية وتطوّرها التاريخي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ٣٣.

٩ قبعة، كمال؛ «استيعاب المهاجرين السوفيات؛ عقبات وآفاق»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١٣٦ ـ ١٥٦.

١٠ ماضي، يوسف واحمد يونس؛ «الهجرة الى فلسطين والتهجير منها»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٦٣ ـ ٨٨.

○ الاقتصاد

١١ علاونة، عاطف؛ «الابعاد الاقتصادية للهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨٢، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٨٩ ـ ١١٠.

١٢ فلاح، غازي؛ «التعددية وتوزيع الموارد بين المواطنين العرب واليهود في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص ١٠٩ ـ ١٣٢.

○ العلاقات الخارجية

١٣ خليفة، احمد؛ «اسرائيل في أزمة الخليج؛ (١) الموقف العام، التعاون الاستراتيجي، التوقّعات في شأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، **مجلة**

الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص ٥٣ ـ ٧١.

١٤ شرارة، رندة؛ «اسرائيل في أزمة الخليج؛ (٢) الموقف من الاردن»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص ٧٢ ـ ٨٣.

١٥ كيوان، مأمون؛ «آفاق العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية في ظل المتغيّرات الدولية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٠، ص ١٤١ ـ ١٥٥.

١٦ Rusonik, Anthony; "On the West Bank of the Potomac; Debating the Sources of US Support for Israel", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 12, No. 4, December 1990, pp. 29 - 58.

العالم العربي

١٧ الرملاوي، نبيل؛ «المدرّعات العراقية سبقت المارينز الى ميناء الاحمدي»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٨١٣، ٢٣/٩/١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٤.

١٨ الزعاترة، ياسر ابراهيم؛ «المواقف الشعبية العربية تجاه احداث الخليج؛ هل كانت المواقف الرسمية والشعبية موحّدة حقاً؟»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٨، العدد ٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣.

١٩ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ شرخ مؤسسة التضامن العربي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٩٥ ـ ٩٩.

٢٠ «[مقتطفات من] البيان الذي وزعته وكالة الانباء السوفياتية ' تاس ' بشأن محادثات الرئيس ميخائيل غورباتشيوف والرئيس حافظ الاسد»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٦٣ ـ ١٦٤؛ نقلاً عن **البعث** (دمشق)، ٣٠/٤/١٩٩٠.

٢١ «يوميات أزمة الخليج في شهرها الثاني أيلول (سبتمبر)»، **المنتدى** (عمّان)، المجلد ٥، العدد ٦١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٧ ـ ١١.

٢٢ Aruri, Naseer; "The Recolonization of the Arab World", *Middle East International*, No. 385, 12/10/1990, pp. 18 - 20.

٢٣ Oren, Michael B.; "A Winter of Discontent; Britain's Crisis in Jordan, December 1955 - March 1956", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 22, No. 2, May 1990, pp. 171 - 184.

فلسطين

○ الاقتصاد

٢٤ الجرباوي، علي ورامي عبدالهادي؛ «مياه دولة فلسطين من الاستلاب الى الاسترداد»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص ٨٤ ـ ١٠٨.

٢٥ الخطيب، نادر؛ «مصادر المياه في الضفة الغربية؛ حقائق وأرقام»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٢٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٤.

٢٦ قوّاص، محمد؛ «فلسطين؛ خسائر الضفة وغزة تتجاوز المليار دولار»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٧، العدد ٣٤٠، ١٢/١١/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٥.

الفلسطينيون

٢٧ خمايسي، راسم؛ «القرى العربية [الفلسطينية] غير المعترف بها (تقرير عن الوضع القائم)»، **قضايا** (القدس)، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٣٧ ـ ٥٥.

٢٨ الزبن، خليل؛ «مذكّرة عاجلة حول عمليات طرد وابعاد الفلسطينيين من دولة قطر»، **الكاتب**، العدد ١٢٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٤١ ـ ٤٧.

٢٩ شحادة، حسام؛ «فلسطينيو الـ ٤٨ من النكبة الى الانتفاضة»، **الارض** (دمشق)، السنة ١٧، العددان ٦ ـ ٧، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٠، ص ١١٣ ـ ١٣٣.

٣٠ عايد، خالد؛ «أزمة الخليج وفلسطينيو

الانتفاضة ـ الثورة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص ٤٢ ـ ٤٩.

٣١ العمري، وليد؛ «فلسطينيو الداخل؛ خيار الحكم الذاتي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٨٢ ـ ١٨٦.

٣٢ ـــ ، ـــ ؛ «فلسطينيو ١٩٤٨ وأزمة الخليج»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤، خريف ١٩٩٠، ص ٥٠ ـ ٥٢.

٣٣ كناعنة، شريف؛ «الايديولوجية الصهيونية وتهجير السكان العرب من فلسطين»، **قضايا**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٦.

٣٤ نصّار، احمد؛ «فلسطينيو الخليج ٧٥٠ ألفاً؛ بدأت الهجرة قبل النكبة واكتشاف النفط...»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣٣٥، ٨/١٠/١٩٩٠، ص ٨ ـ ١٠.

٣٥ «يا فلسطيني ارحل عنّا؟! [تهجير الفلسطينيين من دول الخليج العربي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٤، ٣٠/٩/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٣٦ Adnoni, Ghassan; "Palestinians and the Gulf Crisis", *The Jerusalem Post International Edition*, 13/10/1990, p. 8.

○ الاضرابات والتظاهرات

٣٧ «رسائل [الرئيس ياسر] عرفات [الشهرية الخاصة بالانتفاضة]: وثائق سياسية تؤرخ وتوجّه»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٤٤، ١٠/١٢/١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

٣٨ شرورو، فضل؛ «الانتفاضة حرّكت الوجدان والفعل العربي»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٩، العدد ٢٠٦٨، ٧/١٢/١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٤.

٣٩ شهابي، غسان؛ «الشبان والانتفاضة»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ١٨٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٥٥ ـ ٦٣.

٤٠ صالح، اكرم (مُعد)؛ «الانتفاضة؛ احصائيات وأرقام»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ١٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١٢.

٤١ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ مجزرة القدس والردّ الجماهيري [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١١٦ ـ ١١٨.

٤٢ العبّاسي، نظام؛ «موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية والعالمية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٨.

٤٣ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات؛ احداث الحرم الشريف؛ مجزرة بدم بارد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١١٩ ـ ١٢٤.

٤٤ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الخامس والثلاثين للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٢٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

٤٥ المازن، مازن؛ «الانتفاضة الفلسطينية تدخل عامها الرابع؛ تأثيرات عميقة ومتواصلة للانتفاضة على اسرائيل، مجتمعاً ومؤسسات»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٨٧، ٩/١٢/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٨.

٤٦ محمد، ابراهيم؛ «الاعتداءات الصهيونية على المساجد في ظل الانتفاضة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ١٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٤٧ المدني، رشاد؛ «معطيات احصائية في احداث الإنتفاضة في [قطاع غزة] (٩/١٢/١٩٨٧ ـ ٣١/٧/١٩٩٠)»، **بلسم**، السنة ١٧، العدد ١٨٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٦١ ـ ٦٧.

٤٨ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ مذبحة القدس؛ استحالة التعايش [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

٤٩ «نابلس ـ النموذج، او تحوّلات مدينة في مواجهة الاحتلال»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٤٤، ١٠/١٢/١٩٩٠، ص ١١ ـ ١٤.

القضية الفلسطينية

٥٠ الازهري، محمد خالد؛ «استقرار الانفراج

الدولي والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٦٢ ـ ٨١.

٥١ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ واشنطن تستعد لدور جديد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١١٦ ـ ١١٨.

٥٢ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ فلسطين تجمع من فرّقتهم أزمة الخليج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٠٥ ـ ١١١.

٥٣ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ أزمة الخليج ومجزرة القدس [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

٥٤ محمد، ناصر؛ «مقدّمات اعلان الاستقلال الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٣٨٤، ١١/١١/١٩٩٠، ص ٣٣ ـ ٣٨.

٥٥ معلوم، حسين؛ «العرب واسرائيل من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٠، ص ٣٥ ـ ٤٥.

منظمة التحرير الفلسطينية

٥٦ خليل، عوض؛ «مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية الى البيريسترويكا»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ١٩ ـ ٦١.

٥٧ عاروري، نصير؛ «الولايات المتحدة [الاميركية] ومنظمة التحرير الفلسطينية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٠، ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٨ «[نص تصريح مصدر رسمي فلسطيني بشأن نتائج اعمال مجموعة التنسيق المالي الاوروبية ـ الاميركية، الخاصة بالتعويض على الدول المتضررة من أزمة الخليج]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢١، ١٨/١١/١٩٩٠، ص ٧.

٥٩ «[نص تصريح ناطق رسمي بشأن موافقة المنظمة على مبادرة الملك المغربي الحسن الثاني التي أعلنها بتاريخ ١١/١١/١٩٩٠]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢١، ١٨/١١/١٩٩٠، ص ٧.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٦٠ «بيان سياسي صادر عن الجبهة في مناسبتي الانطلاقة والانتفاضة»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ١٠٣٤، ٩/١٢/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٦١ «رسالة الرئيس الى الشعب في السنوية الثانية لاعلان الاستقلال»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٢، ٢٥/١١/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٦٢ «[نص كلمته الى اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرّف، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٣، ٢/١٢/١٩٩٠، ص ٤ ـ ٦.

٦٣ «[نص خطابة في دخول الانتفاضة عامها الرابع]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٥، ١٦/١٢/١٩٩٠، ص ٨ ـ ١٠.

٦٤ «[نص رسالته الى الامين العام للامم المتحدة بشأن آثار أزمة الخليج على الجالية الفلسطينية في الكويت]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٢، ٢٥/١١/١٩٩٠، ص ١١.

▷ اللجنة التنفيذية

٦٥ «[نص بيانها بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٠، بشأن قرار الرئيس الاميركي فتح حوار مع حكومة العراق بشأن أزمة الخليج]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٤، ٩/١٢/١٩٩٠، ص ٧.

٦٦ «[نص بيانها بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٠ بشأن دور الولايات المتحدة الاميركية باستصدار قرار مجلس الامن الدولي القاضي بانسحاب العراق من الكويت قبل ١٥/١/١٩٩١]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٤،

٩/١٢/١٩٩٠، ص ٧.

٦٧ «[نص بيانها بتاريخ ٢١/١١/١٩٩٠ بشأن تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، ودور الولايات المتحدة الاميركية في تعطيل دور مجلس الامن الدولي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٣، ٢/١٢/١٩٩٠، ص ٧.

المقابلات

٦٨ ابو الحمص، نعيم (مدير مكتب مجلس التعليم العالي)؛ «تمديد اغلاق الجامعات لا مبرر له ويلحق الاضرار بالحركة التعليمية»، **الاسبوع الجديد** (القدس)، السنة ١١، العدد ٣٥، ١٥/٦/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٦٩ التميمي، نادر (نائب المفتي العام لقوات الثورة الفلسطينية)؛ «أدعو م.ت.ف. الى التخلّي عن هجوم السلام»، **الاستقلال** (نيقوسيا)، السنة ٢، العدد ٣٩، ٢٦/٥/١٩٩٠، ص ٦.

٧٠ الحسن، خالد (ابو السعيد)؛ «الخيار الوحيد أمام منظمة التحرير الفلسطينية هو قلب استراتيجيتها القطرية الى استراتيجية قومية شاملة»، **الاسبوع الجديد**، السنة ١١، العدد ٣٤، ١/٦/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٧١ خلف، صلاح (ابو اياد)؛ «نهيىء الاجواء لزيارة وفد فلسطيني الى لبنان»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٤٣، ٣/١٢/١٩٩٠، ص ٢٦.

٧٢ خليفة، سحر؛ «الادب الفلسطيني والانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٨٦ ـ ٩٣.

٧٣ الرنتيسي، عبدالعزيز؛ «[السجن في فلسطين ظاهرة تستحق الدراسة]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٧٤ سنيورة، حنا؛ «لم يعد هناك من يثق بسياسة اميركا؛ مبادرة السلام الفلسطينية ثابتة»، **الاسبوع الجديد**، السنة ١١، العدد ٣٦، ١/٧/١٩٩٠، ص ٧٢ ـ ٦٧.

٧٥ شعث، نبيل؛ «العراق مستعد للانسحاب من الكويت اذا انسحبت اسرائيل من فلسطين والجولان ولبنان»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨١٦، ١٤/١٠/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٧٦ شكري، موسى (محام)؛ «للقاضي الحق في تجاوز كل القوانين...؛ التنسيق بين المحامين قائم فيما يخص سجن النقب فقط»، **الاسبوع الجديد**، السنة ١١، العدد ٣٥، ١٥/٦/١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٧٧ قريع، احمد (ابو علاء)؛ «صامد؛ الواقع وآفاق التسعينات»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٢، العدد ٨١، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٩٠، ص ٢١٧ ـ ٢٢٣.

٧٨ عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «لا مانع في الانتخابات البرلمانية المباشرة، ولكن هل تسمح الامة العربية بذلك؟»، **الاسبوع الجديد**، السنة ١١، العدد ٣٤، ١/٦/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٢.

٧٩ ليفنغر، موشي؛ «آن الأوان لهدم المسجد الاقصى وتهويد القدس بكاملها»، **الى الامام**، السنة ١٩، العدد ٢٠٦٥، ١٦/١١/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٨٠ كاتبة، سمير (نقيب الاطباء في الضفة الغربية)؛ «الاحتلال يضع العراقيل أمام ممارستنا مسؤوليتنا الانسانية»، **بلسم**، السنة ١٧، العدد ١٨٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٦٤ ـ ٦٧.

٨١ وهبة، زيد؛ «نرحّب بارسال الجيش [اللبناني] الى اقليم التفاح؛ واذا لم يذهب، فنحن باقون»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٦٦، ٧/٩/١٩٩٠، ص ٢٤.

٨٢ Arens, Moshe; "We can Deter Iraq", *The Jerusalem Post International Edition*, 29/9/1990, p. 5.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٨٣ التميمي، اسعد بيّوض؛ زوال اسرائيل حتمية قرآنية، **الجذور** (عمّان)، العدد ١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١١٨ ـ ١٢٣.

٨٤ حمادة، محمد عمر؛ أعلام فلسطين، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ٩، تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٤٨ ـ ٤٩ (مراجعة ابراهيم محمد).

٨٥ حسين، عبدالله محمود؛ الحياة الاجتماعية والاقتصادية في نابلس، ١٨٥٠ ـ ١٨٧٥ من خلال وثائق المحاكم الشرعية، **الى الامام**، السنة ١٩، العدد ١٣٠٧، ١٢/٧/١٩٩٠، ص ٤٤ ـ ٤٥.

٨٦ عباس، ابراهيم فؤاد؛ البعد الاسلامي في الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة البراق حتى الانتفاضة، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٤ ـ ٤٥.

٨٧ الغول، عمر حلمي؛ الانتفاضة ـ ثورة كانون؛ انجازات وآفاق، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٠، ص ٣٢٦ ـ ٣٣٧ (مراجعة نافذ ابو حسنة).

٨٨ الفرّا، محمد علي؛ تراث فلسطيني، **الاستقلال**، السنة ٢، العدد ٣٩، ٢٦/٥/١٩٩٠، ص ١٢ (مراجعة حلمي الزوّاتي).

٨٩ قدسية، لبيب عبدالسلام؛ موسوعة المخيمات الفلسطينية؛ الجزء الاول، **بلسم**، السنة ١٧، العدد ١٨٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٩٣.

٩٠ محافظة، علي؛ الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٨٧ ـ ٩٠ (مراجعة سميح شبيب).

٩١ منصور، كميل (مشرف)؛ الشعب الفلسطيني في الداخل؛ خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٩٨ ـ ١٠١ (مراجعة ماجد طيفور).

٩٢ Abed, George T.; *The Economic Viability of a Palestinian State*, **Middle East International**, No. 385, 12/10/1990, pp. 26 - 27 (Reviewed by Michael Adams).

٩٣ Cohen, Eliezar and Zvi Lavi; *The Sky is Not the Limit*, ***The Jerusalem Post International Edition***, 6/10/1990, p. 9.

٩٤ Mellor, Roy E. H.; *Nation, State and Territory; A Political Geography*, ***Geo-Journal***, Vol. 21, No. 4, August 1990, p. 421 (Reviewed by John O'Laughlin).

٩٥ Nassar, Jamal R. and Roger Heacock; *Intifadah; Palestine at the Crossroads*, ***Middle East International***, No. 385, 12/10/1990, p. 26 (Reviewed by Zehir Rajab).

٩٦ Sahliyeh, Emile; *In Search of Leadership; West Bank Politics since 1967*, ***International Journal of Middle East Studies***, Vol. 22, No. 2, May 1990, pp. 235 - 237 (Reviewed by Ann M. Lesch).

٩٧ Wallach, Janet and John Wallach; *Arafat; In the Eyes of the Beholder*, ***The New York Review of Books***, Vol. XXXVII, No. 16, p. 41 (Reviewed by Arthur Hertzberg).

الكتب

٩٨ **انتفاضة حتى جلاء الاحتلال**، نيقوسيا، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٩٠، ٦٧٢ صفحة.

٩٩ **ترسخ دعائم الانتفاضة**، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٩٠، ٦١٦ صفحة.

١٠٠ **الدولة الفلسطينية؛ وجهات نظر اسرائيلية وغربية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

١٠١ القيق، ابراهيم؛ **الوضع القانوني للمعتقلين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة**، دمشق: بلا ناشر، ١٩٩٠، ١٣٠ صفحة.

١٠٢ ميلمان، يوسي ودان رافيف؛ **جواسيس المخابرات الاسرائيلية** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ٤٣١ صفحة.

اعداد: ماجد الزبيدي